



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم



التقييم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم - مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: د. العجال عدالة

مدير مساعد ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

أعضاء هيئة التحرير:

أ. محمد عبد الرزاق بوطغان

أ. محمد بلبية

أ. محمد الحبيب مرحوم

أ. أحمد بلقاسم

أ. مولود نورين

أ. عبد الله بن صالح

المكلف باللوجستيك: السيد عباسة أحمد- الأمين العام للكلية

خلية الإعلام والاتصال: السيد أغولايش محمد

السيد بلال دقيوس

خلية الإعلام الآلي: أ. أسماء دريسي

أ. سامية دريسي

لجنة القراءة:

- أ.د. مسيكة بعداش (جامعة الجزائر) الجزائر
د. أحمد بوسهمين (جامعة بشار) الجزائر
د. عبد القادر عدالة (جامعة معسكر) الجزائر
د. خالد عبد الوهاب البنداري - مصر
د. معمر بلخير (جامعة وهران) الجزائر
د. فاطمة الزهراء زرواط (جامعة مستغانم) الجزائر

اللجنة العلمية:

- د. عبد القادر براينيس - عميد الكلية
أ.د. ألبار لورد - (سانغور أليكسوندي)
أ.د. عبد السلام بندي عبدالله (ج تلمسان)
أ.د. أحمد عامر عامر (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. عبد القادر بابا (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. مصطفى بلمقدم (جامعة تلمسان) الجزائر
أ.د. محمد بن بوزيان (جامعة تلمسان) الجزائر
أ.د. عبد الرزاق بن حبيب (جامعة تلمسان)
أ.د. عبد القادر جفلاط (جامعة ليل) فرنسا
أ.د. سعدية قصاب (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
أ.د. عبد العزيز سالم (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم (جامعة مصر)
أ.د. رشيد يوسف (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. بلقاسم زايري (جامعة وهران) الجزائر
د. بشير بكار (جامعة مستغانم) الجزائر
د. الحاج بن زيدان (جامعة مستغانم)
د. كمال بوصافي (المدرسة العليا للتجارة) الجزائر
د. نور الدين شريف الطويل (جامعة مستغانم) الجزائر
د. بلقاسم دواح (جامعة مستغانم) الجزائر
د. بلحاج فراحي (جامعة بشار) الجزائر
د. محمد التليلي حامدي (جامعة المنستير) تونس
د. عبدالله حمود سراج (جامعة حضرموت) اليمن
د. محمد العيد (جامعة مستغانم) الجزائر
د. محمد محمود ولد محمد عيسى (جامعة مستغانم)
د. عبد المجيد سعيدي (جامعة قرنوبل) فرنسا
د. مليكة صديقي (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
د. صوار يوسف (جامعة سعيدة) الجزائر

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



مقاييس النشر

تصدر مجلة "الاستراتيجية والتنمية" عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كالآتي:

■ كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛

■ أن يرسل البحث مكتوبا بالوارد عن طريق الموقع الإلكتروني للمجلة؛

■ لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛

■ أن يشتمل البحث على ملخصين لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية

والآخر بإحدى اللغتين الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من

البحث والنتائج المتوصل إليها؛

■ ألا يتجاوز البحث 30 صفحة وألا يقل عن 20 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:

- البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 15 بالنسبة

للنص وحجم 13 بالنسبة للأرقام في العرض؛

- البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 13؛

- الهوامش بالسنتيمتر: علوي/ سفلي: 1,5، يمين/ يسار: 1,5 ؛ بين الأسطر: 1,5 ؛

- حجم الورقة: عرض: 17 / طول: 24.
- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:
 - مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
 - كتابة الهوامش أوتوماتيكيا في أسفل الصفحة؛
 - ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
 - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
 - إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- لا تقبل إلا البحوث المرسلّة من طرف أصحابها عن طريق البريد الإلكتروني الشخصي. ولا ترد البحوث التي لم تنشر؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

المراسلات والاشتراكات:

مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية - موقع خروبة - جامعة مستغانم

ولاية مستغانم 27000 ، الجزائر

الفاكس: 00213 45 421150 / البريد الإلكتروني: strg.dev@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.rsd-dz.net

مجلة الاستراتيجية والتنمية
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



الترقيم الدولي: 2170-0982



رقم الإيداع القانوني: 2011-4793

العدد السادس - جانفي 2014

الفهرس

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
07		كلمة العدد للدكتور العيد محمد / مدير مخبر البحث "دينامكس" - جامعة مستغانم
09	أ. مطوش العلجة (جامعة تيارت) د. مداني بن شهرة (جامعة تيارت)	تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تطبيقية على الجزائر
34	د. معاريف محمد (جامعة سعيدة) أ. طوش قندوسي (جامعة سعيدة)	واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سعيدة
62	أ. فريد خميلي (جامعة أم البواقي)	التدريب كمدخل لتحسين أداء الموارد البشرية - دراسة حالة مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة -
86	أ. لعرج مجاهد نسيمة (ج. تلمسان) أ. مغير فاطمة الزهراء (ج. تلمسان)	في قطاع النقل لدعم استدامته آفاق استخدام الطاقة المتجددة مع الإشارة إلى تجربة: الصين ومحاولة تكييفها مع حالة الجزائر
114	أ.د. علي مكيد (جامعة المدية) أ. عماد معوشي (جامعة المدية)	دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر
150	أ. معتصم دحو (جامعة معسكر)	تحديد الأوزان النسبية لمعايير انتقاء الموردين باستخدام أسلوب التحليل الهرمي
170	د. بوشرف جيلالي (جامعة مستغانم) أ. بوخزرة فوزية (مركز جامعي غليزان)	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
203	أ. بن عياد محمد سمير (ج. تلمسان) أ. بديار أحمد (مركز جامعي غليزان)	تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على سلوك العمال داخل الشركة - دراسة حالة شركة الاتصالات "نجمة" في الجزائر -
223	أ. عناني ساسية (جامعة قالمه)	سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها - دراسة تقييمية
251	أ. جلطي أعمر (جامعة مستغانم)	دور سلطة الضبط الإداري في مجال حماية المستهلك
267	أ. بن حمو عبد الله (ج. مستغانم) أ. بلعياشي بومدين غوتي (ج. مستغانم)	تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: شروط ومتطلبات - دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية مستغانم
296	أ. بوزيان العجال (جامعة مستغانم) أ. شمة نوال (مركز جامعي غليزان)	التنمية المستدامة - محددات وتحديات
312	أ. أويختي نصيرة (جامعة تلمسان) أ. بوهنة كلثوم (جامعة تلمسان)	المحاسبة التحليلية و دورها في عملية اتخاذ القرارات - دراسة حالة مؤسسة "BENTAL"
332	د. براينيس عبد القادر (ج. مستغانم) أ. كبير هادية (ج. مستغانم)	خصائص الخدمات و أثرها على سلوك المستعملين
350	أ. بويكر محمد (جامعة مستغانم)	تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



كلمة العدد

أمام التطورات الاقتصادية الدولية التي يشهدها العالم المعاصر والتي تفرضها المبادلات التجارية بين مختلف البلدان بشكل عام، وكذا بين غالبية القطاعات الاقتصادية بشكل خاص، والمتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات وفي المؤسسات الاحتكارية العالمية؛ فإن الجزائر تسعى بخطى ثابتة قصد الدخول ضمن الإطار الاقتصادي الدولي، والمشاركة فيه بشكل مناسب وفعال، خصوصا أمام التحديات الكبرى التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة والتطور التقني العلمي، لاسيما وأن البلاد وبعد دخولها في الشراكة الأوروبية، تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تفرض شروطا قاسية لامناس من تطبيقها بالحرف الواحد.

نظرا لهذه الظروف، فإن الجزائر تحاول جاهزة جعل اقتصادها الوطني يواكب سير اقتصاديات بقية الدول التي تسعى للتقدم، لاسيما وأن العولمة تؤثر على مستوى العالم برمته، بحيث أن الإفريقي والأسوي يسيران جنباً إلى جنب مع الأوروبي والأمريكي تحت مظلة هذه العولمة، بحيث لا قوة إلا لأصحاب العضلات الاقتصادية المتينة والنفس الطويل في المنافسة القوية والشرسة.

لأجل المشاركة في نظام العولمة الاقتصادية، لابد للجزائر من تشجيع الشفافية في المعلومات المالية والمحاسبية، وعليه فقد حثت السلطات بالبلاد في أكثر من مناسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بكل أدواته، وهذا تماشيا مع ما تتطلبه المعايير الدولية المحاسبية والمالية (IAS-IFRS).

لقد اتضح هذا التوجه جليا، عند إصدار القرارات المختلفة التي تصب في هذا المجال، فهناك قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

إن الهدف من كل هذا، هو العمل على إعطاء وتوطيد الآليات الضرورية والميكانيزمات الأساسية قصد تفادي التلاعبات في التسيير، وكذا الحد من الأزمات التي قد تشهدها بعض المؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص على وجه الخصوص، خلال المعاملات مع العالم الخارجي عموماً، ومع المستثمرين الأجانب على وجه الخصوص.

لذا كله، رأيت الجزائر ضرورة جعل نظامها المحاسبي المالي يتماشى مع النظام المالي العالمي ويستجيب للمعايير الدولية، وهذا لإعطاء قدر من الشفافية للمعلومات المالية وتفاذي الهزات الاقتصادية الممكن حدوثها، أو على الأقل مجابهتها، بأقل التكاليف.

وعليه، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر، من وراء كل هذا، تسعى جاهدة إلى تحقيق بعض الأولويات، لعل من أهمها ما يلي:

- العمل على سير الحسابات قصد حماية الأسواق الوطنية جراء المنافسة الدولية الحادة؛
 - حماية المستثمرين الأجانب والمحافظة على الثقة الوطنية مع هؤلاء المتعاملين الأجانب؛
 - تفادي الأزمات المالية والحد من الفضائح الكبرى؛
 - الولوج في المنافسة على مستوى الأسواق الدولية، ومجابهة تحديات العولمة.
- في هذا السياق، أقترح أن يأخذ مثل هذا الموضوع وغيره من مواضيع الساعة، قدراً من العناية في الدراسات والبحوث المطروحة، مستقبلاً، في جدول أعمال مجلتنا الغراء - والتي تظهر في كل مرة بحلة جميلة ومضمون أنيق يجعلها تنافس أرقى المجلات - وإن كانت حديثة الوجود.
- وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والمنفعة للبلاد والعباد عبر القلم وما نسطر.

الدكتور العيد محمد

مدير مخبر البحث "دينامكس" ورئيس لجنة التكوين بالدكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم

تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تطبيقية على الجزائر -

أ. مبطوش العلجة

طالبة دكتوراه - جامعة ابن خلدون- تيارت (الجزائر)

البريد الإلكتروني: sabrilm38@hotmail.fr

د. مداني بن شهرة

أستاذ محاضر - جامعة ابن خلدون- تيارت (الجزائر)

البريد الإلكتروني: madani_benchouhra@yahoo.fr

ملخص:

تختلف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى ويعود ذلك لعدة عوامل منها: حجم الاقتصاد، الحدود المشتركة، الدين، وغيرها من العوامل، كما تملك معادلة الجاذبية أسس نظرية قوية في التجارة الدولية، وقد طبقت على نطاق واسع لدراسة التجارة وتدايها، حيث تنوعت الدراسات التجريبية، وكانت الموضوعات الرئيسية التي تناولتها الدراسة: أثر التكامل الاقتصادي، اتفاقيات التجارة الحرة (FTA)، تدفقات الهجرة والسياحة.

و كانت الكتابات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر واسعة، وقد عاجلت هذا الأخير من زوايا عديدة مثل الموقع، عمليات الاستثمار وإدارته. وهناك العديد من النماذج النظرية التي تفسر جزئيا بالاستثمار الأجنبي المباشر اشتقت من نظرية التجارة الدولية؛ وسوف نعالج في هذا المقال تدفقات الاستثمار الأجنبي البينية الخاصة بدولة الجزائر مع تحليل النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج الجاذبية، البرنامج الإحصائي Eviews.

Abstract :

The attractiveness of foreign direct investment varies from one country to another it is due to several factors, including : The size of the economy, common border, religion, and other factors, It also the theory of gravity owns strong foundations in international trade, it has been applied widely to study the trade

and its implications Where the experimental studies varied, And the main topics were addressed by the study: The impact of economic integration, free trade agreements, tourism and migration flows.

The literature on foreign direct investment was wide, the latter had addressed from many angles such as location, investment and management processes. there are many theoretical models that explain FDI partly derived from the theory of international trade; And we will address in this article bilateral FDI flows of the State of Algeria with the analysis of the results obtained.

تمهيد:

تم استخدام نموذج الجاذبية في مختلف الدراسات الاقتصادية المتعلقة بصادرات السلع والمنتجات التي تنتقل عبر الأقاليم والحدود الدولية، وفي مختلف الظروف؛ هذا وقد كان إدخاله كأداة في اتخاذ القرار والسياسة لإعادة التوازن الاقتصادي غير مرتكز على أي تفسير مقنع أو أساس نظري مقبول بسبب نقص الإطار النظري للنموذج. وقد بقي هذا الوضع إلى أن جاءت في وقت لاحق الدراسات التي عملت على تطوير وإيجاد الإطار النظري لهذا النموذج، وركزت على اشتقاقه رياضياً، ليصبح أكثر استعمالاً ولتصبح نتائجه أكثر واقعية، فارتبط تطبيقه بشتى المجالات كالتجارة الدولية، السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المقال.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول: ما مدى جاذبية دولة الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وما مجال تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد؟

فرضيات البحث: تستند الدراسة إلى الفرضيات الأساسية، هي:

- تعتبر الجزائر بلد مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- لنموذج الجاذبية دور فعال في تحليل التدفقات البينية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إعطاء مفهوم شامل لنموذج الجاذبية الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- محاولة إيجاد حلول لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تحليل ومعالجة نتائج نموذج الجاذبية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي نتناوله ألا وهو نموذج الجاذبية الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية في إمكانية تحليل المعطيات وتصنيفها ومنه يمكن إبراز المناطق والعوامل التي تتميز بجاذبية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، إذ أنه من أكثر المناهج العلمية المناسبة لدراسة هذه المشكلة، إضافة إلى الاستعانة بالأساليب والبرامج الإحصائية منها برنامج Eviews، برنامج SPSS لدراسة نتائج نموذج الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة .

أولا : مفهوم نموذج الجاذبية الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر التحليل النظري المستخدم في معادلة الجاذبية ضعيفا ويركز على القياس والمتغيرات البسيطة، و لم يكن هناك أي أساس للتوازن العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية حتى وقت قريب، ومع ذلك منذ أن اشتقت المعادلة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر مازالت معادلة للجاذبية تعد من أغلب الكتابات الخاصة بالتجارة الدولية والدراسات التطبيقية والتجريبية التي يمكن أن تطبق بسهولة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- معادلة الجاذبية:

بدأت الكتابات التجريبية الأولى بشأن معادلة الجاذبية في النصف الأول من سنة 1960،¹ حيث عرف "مصطلح الجاذبية" من طرف فريق عمل فيزيائي واجتماعي في جامعة "برنستون" اعتمادا على معادلة الجاذبية المشهورة لنيوتن، مثلما يحدث في الفيزياء حيث تنجذب كتلتين بقوة تتناسب عكسيا مع مربع المسافة بينهما.

1-1 تاريخ معادلة الجاذبية:

كان الاقتصادي "جين تدرجن" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد أول من وضع نموذج اقتصادي قياسي، وأعطى فكرة عن نماذج احتمالية اقتصادية سابقة التي توضح إجمالي التدفقات البينية الثنائية بين الدول؛ بينما تجاهلت النظريات الكلاسيكية لريكاردو الخاصة بالميزة النسبية، والحديثة -Heckscher- Ohlin (H-O) تدفقات التجارة الكلية، واستخدمت التغيرات التابعة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للشريكين التجاريين على حد سواء، المسافة، ومتغيرات وهمية التي تحكم الجوار؛ الحدود المشتركة، أو أعضاء هيئات دولية مثل الكومنولث البريطاني، أو اتفاقيات التجارة الحرة²، ويظن البعض أن استخدام المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية، وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى.³ و كان "أندرسن" سنة 1979 أول من شكل نموذج التوازن العام

¹ - JORDI Panigua, " Foreign Direct Investment Gravity Equation: Models, Estimations and Zeros", (document de recherche, catholic university of Valencia vol 01, May01, 2011), p 05.

² - Craig A. Depken and Robert J. Sonora, "Asymmetric Effects of Economic Freedom on International Trade Flows", (Texas : Department of Economics, University of Texas at Arlington, Arlington, International Journal of Business and Economics, 2005, Vol 4, No 2,141-155), p143.

³ - وليد عبد مولا، " نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة"، (الكويت: مجلة جسر التنمية، العدد السابع والتسعون، نوفمبر 2010، السنة التاسعة)، ص04.

لمعادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة،⁴ حيث يفترض نموذجه التمييز بين المنتجات واقتصاد التبادل، كما غير من مصطلح السعر في أدبيات معادلة الجاذبية، واشتق " برجستون " معادلة الجاذبية من نموذج المنافسة الاحتكارية، وخلص إلى أن الأرقام القياسية تتأثر بتدفقات التجارة، كما أكد " هلبمانو كرومان " في نفس السياق على تمايز المنتجات مع تحسين العوائد.⁵

1-2 تعريف معادلة الجاذبية:

تعتبر معادلة الجاذبية من بين أهم التقنيات التجريبية المطبقة في تحليل التجارة البينية وعوامل التدفق على الأرجح. وقد طبقت منذ وقت قريب في التحليلات التجريبية لتدفقات رأس المال طويلة الأجل عبر الحدود كذا النشاطات متعددة الجنسيات عبر الحدود أيضا.⁶ في الواقع فإنها غالبا ما توفر جذب جيد، في حين أن حجم سوق الدولة يتناسب طرديا مع مبيعات الشركات الأجنبية وعكسيا مع المسافة.

1-3 معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تم مؤخرا تطبيق معادلة الجاذبية على الاستثمار الأجنبي من طرف " برينارد " سنة 1997، " براكوني نوريك وإرين " سنة 2005، و " برجستند " سنة 2008، حيث كان هدف هؤلاء الاقتصاديين في أبحاثهم هو إسقاط متغيرات معادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة الدولية على معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: كالاتحادات الخاصة بالعملة، اتفاقيات الاستثمارات البينية، التكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة الدولية، واتفاقية التجارة

⁴ - Miaojie Yu, "Trade, Democracy, and the Gravity Equation", (china : china center for economic Research (CCER), Peking university, March 2007), p05.

⁵ - Marton balint, "modèle de gravité appliqué à l'Australie", (université de Montréal : rapport de recherche présenté en vue de l'obtention du grade de maitrise en sciences économiques, Avril 2004), p08.

⁶ - Jörn Kleinert & Farid Toubal, "Gravity for FDI" , (This paper is based on a presentation at the "7th Göttingen Workshop on International Economic Relations" at the Georg-August-University of Göttingen in collaboration with the Center of Globalization and Europeanization of the Economy (CeGE), April 07-09, 2005), p01.

الحرّة كبدليل عنها اتفاقية الاستثمارات البينية، ثم يصبح الانحدار هو نفسه في الاستثمار الأجنبي المباشر مثل التجارة الدولية.

1-4 الإطار النظري لنموذج الجاذبية:

يعد نموذج الجاذبية نموذجا شائعا في التحليل الإحصائي وفي قياس التدفقات الثنائية بين بيئتين جغرافيتين وقد وضع نيوتن عام 1687 قانون الجاذبية في الفيزياء،⁷ حول قوى الجذب بين جسمين i و j ، وينص القانون على أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب طرديا مع حجم كل منهما وعكسيا مع مربع المسافة بينهما⁸. ولكن استعمال النموذج لم يقتصر على الفيزياء فقط، بل استخدم بكثرة في مختلف العلوم ولقي ترحيبا كبيرا في العلوم الاقتصادية، كما استخدم النموذج منذ فترة طويلة في العلوم الاجتماعية في ما يسمى بالتفاعلات الاجتماعية، ومنها الهجرة والسياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر والشحن... الخ ثم تم صياغته من قبل الباحث الاقتصادي ديكنسون سنة 2001 على النحو التالي:⁹

$$GF_{ij} = G \frac{M_i^\alpha M_j^\beta}{D_{ij}} \quad i \neq j \quad [1.1]$$

حيث:

F_{ij} : التدفقات من الأصل i إلى الجهة j .

M_i, M_j : يعكس حجم الاقتصاد للموقعين i و j M عادة تمثل حجم الناتج المحلي Y أو حجم

الدخل القومي الإجمالي GDP لكلا الموقعين.

F : التدفق النقدي (كقيم الصادرات مثلا)

M : تدفقات الناس (السكان)

⁷ - حسن النادر، أحمد الرموني وآلاء الرشيدات، "دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية- حالة الأردن- (1976-2004)"، (الأردن: أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 4، 2004)، ص 749.

⁸ - Marton Balint, *op. cit.*, p14.

⁹ - Pierre Philippe Combes, Thierry Mayer et Jacques Francois Thisse, "Gravitation et couts de transfert", (7^{ème} édition, 2005), p 3.

D_{ij} : المسافة بين الموقعين وعادة تقاس من المركز إلى المركز.

G : ثابت الجاذبية.

وقد قال "تينبرغن" عام 1962 بأنه يمكن أن تطبق المعادلة رقم [1.1] على تدفقات التجارة الثنائية، وكان هدفه إيجاد العوامل التي توضح حجم التجارة بين دولتين.¹⁰ وهذه العوامل هي:

- العوامل المرتبطة بالعرض الكلي للدولة المصدرة؛

- العوامل المرتبطة بالطلب الكلي للدولة المستوردة.

هذان النوعان هما أساسا حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة وحجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم ($\ln$)، حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كالآتي:

$$\ln(F_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(M_{it}) + \alpha_2 \ln(M_{jt}) + \alpha_3 \ln(D_{ij}) \quad [1.2]$$

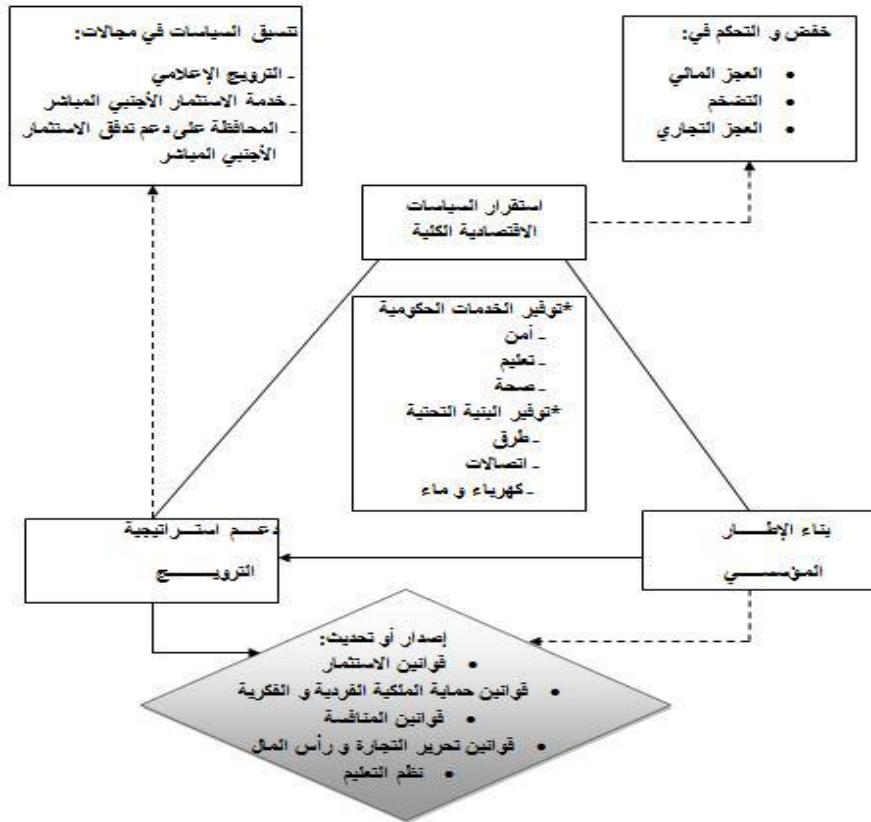
يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادا على ثلاث متغيرات تابعة والمتمثلة في حجم اقتصاد الدولة الأم ولوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المضيفة ولوغاريتم المسافة بينهما. ويمكن استخدام معلمات النموذج $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ كمقياس لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتفسير مستوى أحجام اقتصادات الدول والمسافة بينهما.

تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد بمعدل α_1 % إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i بنسبة 1%، في حين تنقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي بين الدولتين i و j إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1%؛ وتشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج تشير إلى جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹⁰ -James E .Anderson, " THE GRAVITY MODEL", (NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA02138, WorkingPaper16576, December 2010), p 2, onlineat : <http://www.nber.org/papers/w16576>.

يستدعي فشل الدول العربية في استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر شرحاً دقيقاً، خاصة في ضعف دقة العديد من الدراسات السابقة نظراً لعدم توفر بيانات موثوقة للاستثمار البيني،¹¹ لذلك سوف نحاول إدراج خطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

شكل رقم (01): المكونات الأساسية لخطة جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر



Source : Alasrag HUSSEIN, " Foring direct investment Development Policies in the Arab Countries", Munich Personal RePEc Archive' MPRA' , 01 December 2005, online at : <http://mrpa.ub.uni-muenchen.de/2230>, MPRA, paper n°2230, posted 07.November 2007, p70.

¹¹ - وليد عبد مولا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية"، (الكويت: سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 42، جويلية 2011)، ص06.

2- النموذج المقترح في الدراسة :

تطوير نموذج الجاذبية سمح بتقدير معادلات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة،¹² في نفس الوقت يمكن التقدير عن طريق حساب رأس المال المادي المتنقل دوليا مع بقية دول العالم مثل دول العالم الثالث. وسوف نتناول في هذه الدراسة نموذج " Toubal & Kleinert (2010)"¹³، كما سنعمد في العمل على النموذج المقدم في هذه الدراسة .

2-1 النموذج :

نموذج Toubal & Kleinert (2010)، نرسم له بالرمز $KT\#1$ ، تأسس على ما يلي:
المنفعة الوظيفية للمستهلك J في اقتصاد مكون من قطاعين للسلع A و M ، تأخذ معادلة "كوب دوغلاس"¹⁴ الشكل التالي:

$$U_J = X_{AJ}^{\mu} X_{MJ}^{1-\mu} \dots\dots\dots [2.1]$$

حيث:

$0 < \mu < 1$ و X_{MJ} هي دالة المنفعة الحدية في قطاع CES :

$$X_{MJ} = \left[\int_i \int_k x_{kij}^{(\sigma-1)/\sigma} dk di \right]^{\sigma(\sigma-1)} \dots\dots\dots [2.2]$$

¹² -Mathilde Maurel, "Régionalisme et désintégration en Europe orientale : une approche gravitationnelle", (Paris, CNRS édition), p 175.

¹³ -Wanasin Sattayanuwat, "ESSAYS ON INTERNATIONAL TRADE AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT", (Partigal : A DISSERTATION Presented to the faculty of The Graduate College at the University of Nebraska Fulfillment of Requirements For the Degree of Doctor of Philosophy Major: Economics, February 2011), p71.

¹⁴ - Svetlana Ledyeva and Mikael Linden, "Testing for Foreign Direct Investment Gravity Model for Russian Regions", (Department of Business and Economics, University of Joensuu, JANUARY 2006), p 4.

الدولة j المستهلكة للسلعة M المنتجة من طرف الشركة K التابعة للدولة i يرمز لها بالرمز X_{Kij} ، مرونة الطلب يرمز لها بالرمز σ ، حيث $\sigma < 1$ ، وتكون متساوية بالنسبة للمنتجات الثنائية، على افتراض أن المنافسة احتكارية بين المنتجين المتماثلين و المختلفين، تبسط المعادلة [2.2] إلى:

$$X_{MJ} = n_i x_{ij}^{(\sigma-1)/\sigma} \dots\dots\dots[2.2']$$

حيث:

n_i هو عدد الشركات في حالة التوازن للدولة i ، السعر يشير إلى القطاع الذي تنتج فيه السلعة M ، P_{MJ} في معادلة المنفعة الحدية لقطاع CES :

$$P_{MJ} = 0 \left[\int_i n_i p_{ij}^{1-\sigma} \right]^{1/(1-\sigma)}$$

من الآن فصاعدا يتم إسقاط المنحنى M ، حيث يتركز التحليل على قطاع الصناعة التحويلي، الذي ينتج مجموعة من السلع المتماثلة.

تعتمد مبيعات الشركة في السوق الأجنبي X_{IJ} ، على أسعار سلعها في الدولة J ، P_{IJ} ، رمز السعر في الدولة J هو P_J ، و حجم السوق هو Y_J :

$$X_{IJ} = p_{ij}^{-\sigma} (1 - \mu) y_j p_j^{\sigma-1} \dots\dots\dots[2.3]$$

يمكن للشركات إما أن تصدر سلعها للسوق الأجنبي J ، أو أن تبيعها على المستوى المحلي، حيث تواجه مشكلة البت في التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁵

$$\pi_i^{MNE} - \pi_i^{EX} = (1 - \rho) [p_{ij}^{MNE} X_{ij}^{MNE} - p_{ij}^{EX} X_{ij}^{EX}] > \delta f_{ij} \dots\dots\dots[2.4]$$

حيث: $\rho = \sigma / (\sigma - 1)$

¹⁵ - Jörn Kleinert, Farid Toubal, "Gravity for FDI", (Wirtschaftswissenschaftliche Fakultät der Eberhard-Karls-Universität Tübingen, Wirtschaftswissenschaftliches Seminar Mohlstrasse 36, D-72074 Tübingen, Tübingen Diskussionsbeitrag Nr. 313 Oktober 2007), p 6.

و f_{ij} تتوقف على التكاليف الثابتة وإنشاء مصنع أو محطة إنتاج أخرى في الدولة j .
 δ إنخفاض عامل التكاليف الثابتة .

إن الاختيار بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر يكون حله في أرباح تصدير المنتجات، وتقوم الشركات بالإنتاج في الخارج إذا كانت الأرباح للقيام بهذا الإنتاج أعلى من التصدير (15):

$$\pi_i^{MNE} - \pi_i^{EX} > 0 \Leftrightarrow (1 - \rho)[(p_{ij}^{MNE} X_{ij}^{MNE} - \delta f_{ij}/(1 - \rho)) - p_{ij}^{EX} X_{ij}^{EX}] > 0 \quad [2.5]$$

يلاحظ أن كل الشركات n_i إما تصدر أو تنتج في الدولة j .

بينما بشكل مختلف في النموذج $KT\#1$ ، المعادلة [2.4] تعرض f_{ij} ، وليس فقط f_i ، على افتراض أن التكاليف الثابتة في المخطط الإضافي للدولة j ، سوف تتضرر بتكاليف الدولة i ، وبناء على ذلك فإن الاستثمار الأولي سيتحمل تكاليف المسافة أو البعد كما ورد في نموذج $KT\#1$ ، ويتم استيراد السلع الوسيطة من الدولة i ، بالإضافة إلى افتراض أنه سيتم استيراد السلع الضرورية لإنتاج أول مجموعة M ، مع الحاجة لتكاليف ثابتة إضافية والصادرات التي تتكبد مختلف أنواع التكاليف:

$$p_{ij}^{EX} = P_{ii} \tau_{ij} \quad [2.6]$$

حيث:

τ_{ij} : تكاليف المسافة بين الدولة i والدولة j .

بضرب المعادلة [2.3] في المعادلة [2.6] نحصل على:

$$P_{ij}^{EX} X_{ij}^{EX} = p_{ij}^{1-\sigma} \tau_{ij}^{(1-\sigma)} (1 - \mu) y_j p_j^{\sigma-1} \quad [2.7]$$

وبضرب المعادلة [2.5] في [2.7] نحصل على شرط الاستثمار الأجنبي:

$$\tau_{ij}^{(1-\sigma)} (1 - \mu) y_j p_j^{\sigma-1} \quad [2.8]$$

الفرق الأساسي مع نموذج $KT\#1$ ، هو أن المعادلة [2.8] تخص حسابات الاستثمار الأولي التي

تفترض أن تكون دالة المسافة $n_i p_{ij}^{1-\sigma} X_{ij} - n_i \delta f_{ij}/(1 - \sigma) = n_i p_{ii}^{1-\sigma}$.

حسب نموذج $KT\#1$ الرموز التالية تعرف كما يلي:

$s_i = n_i p_{ii}^{1-\sigma}$ حجم عرض الدولة المضيفة :

$m_i = (1 - \mu)y_j p_j^{\sigma-1}$ حجم عرض الدولة المستثمرة (الأم) :

$\tau_{ij} = \tau D_{ij}^{p1} e^{uij}$ تكاليف المسافة:

حيث: D_{ij} هي المسافة بين الدولة المضيفة i أو الدولة المصدرة j ، و $1 < p1$ ، و u_{ij} هي تدفقات الاستثمار غير المقاسة.

$AS_{ij} = n_i p_{ij} x_{ij}$ المبيعات الموالية الأجنبية $^{16}(FAS)$ في الدولة j

$G_{ij} = n_i f_{ij} / (1 - \rho)$ المجال المتاح للاستثمار في الدولة المصدرة هو:

وهكذا يمكن كتابة المعادلة [2.8] على الشكل التالي:

$$AS_{ij} - \delta G_{ij} = s_i (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_j \quad \dots\dots [2.9]$$

والتكافؤ بين المعادلة [2.9] ونموذج $KT\#1$ ينتج عنه معادلة الجاذبية:

$$AS_{ij} = s_i (\tau D_{ij}^{p1})^{(1-\sigma)} m_j$$

التي يمكن الحصول عليها بإدراج عامل الوقت، وبما أن الشركات تهدف إلى استرجاع تكلفة الاستثمار

المبدئية في فترة من الزمن، يمكننا كتابة المعادلة [2.9] على الشكل التالي:¹⁷

$$AS_{ijt} - \delta_t G_{ijt} = s_{it} (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_{jt} \quad \dots\dots\dots [2.10]$$

➤ في المدى الطويل عندما: $t \rightarrow \infty$

$$AS_{ij} = s_i (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_j \quad \dots\dots\dots [2.11]$$

➤ على المدى القصير، عندما: $t=0$ ، وبافتراض أن المبيعات ملغاة في البداية، $AS_{ij0} = 0$ ، أو

أقل بكثير من أن يكون الاستثمار المبدئي:¹⁸ $AS_{ij0} \ll G_{ij0}$

$$G_{ij} = s_i (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_j / \delta_0 \quad \dots\dots\dots [2.12]$$

¹⁶ - Foreign Affiliate Sales

¹⁷ - Jörn Kleinert, Farid Toubal, op. cit., p 07.

¹⁸ - JORDI Panigua, op. cit., p 10.

وبعبارة أخرى، فإن المجال المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر تماما كما في (FAS)، يعتمد على المسافة بين الدول المصدرة والدول المضيفة كذا حجم عرض السوق:¹⁹ معادلة الجاذبية G-FDI ستتغير باهتلاك رأس المال الذي يعكس الوقت الذي يحتاجه المستثمرين لاسترجاع استثماراتهم.

➤ على المدى المتوسط يمكن كتابة المعادلة [2.10] كما يلي:

$$AS_{ijt} - FDI'_{ij} = s_{it} (\tau_{ij})^{(1-\sigma)} m_{jt} \dots\dots\dots [2.10']$$

حيث:

$$FDI'_{ij} = D_t G_{ij} + D'_t G'_{ijt}$$

و G'_{ijt} هي إعادة الاستثمار في السنة t ، و D'_t هي الاهتلاك.

يمكن كتابة لوغاريتم الدالة الخطية [2.12] كما يلي:

$$\ln (FDI_{ij}) = \alpha_1 + \gamma_1 \ln(s_i) + \beta_1 \ln(D_{ij}) + \varepsilon_1 \ln(m_j) + u_{ij} \dots [2.12']$$

حيث:

$$\alpha_1 = (1 - \sigma) \ln(\tau) - \ln(\delta_0), \beta_1 = (1 - \sigma) \rho_1, FDI = G$$

المعادلة [2.12] تكون تحت القيود التالية:

$$\beta_1 < 0, \text{ عندما } \sigma > 1$$

$$\alpha_1 < 0, \text{ عندما } \sigma > 1$$

$$\gamma_1 = \varepsilon_1 = 1$$

حيث يتطلب شكل معادلة الجاذبية أن يكون :

وبعد ذلك يمكن تقدير المعادلة [2.12'] حسب التقنيات القياسية لمعادلة الجاذبية.

¹⁹ - Inmaculada Martínez-Zarzoso and others, "The Log of Gravity Revisited", (Spain: Department of Economics and Ibero-America Institute for Economic Research, University of Goettingen, Germany, and Department of Economics and Instituto de Economía Internacional, Universidad Jaume I, Castellón), p 14.

إذن حسب نموذج $KT\#1$ يبدو بأنه لا يوجد هامش شامل، حيث أنه إما على كل المؤسسات أن تنتج في سوق أجنبية أم لا. كما أن التأثير السلبي للمسافة على الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج من تكاليف الواردات للسلع الوسيطة من المؤسسات الأجنبية للدولة المصدرة.

2-2 المنهج التجريبي:

المعادلة الأساسية لنموذج الجاذبية المقدرة في النموذج بأبسط أشكالها هي كالآتي:

$$\ln(FDI_{ij}) = \alpha_1 + \gamma_1 \ln(s_i) + \beta_1 \ln(D_{ij}) + \varepsilon_1 \ln(m_j) + u_{ij} \quad \dots [2.13]$$

حيث:

FDI_{ij} : تدفقات الاستثمار الواردة من الدولة i إلى الدولة j .

D_{ij} : هي المسافة بين الدول.

s_i : حجم عرض السوق في الدولة i

m_j : حجم السوق الأجنبي في الدولة j

u_{ij} : تقدير الخطأ.

وكما ناقشنا سابقاً، فقد أدخل "أندرسون وفان وينكب" عام 2003 المقاومة متعددة الأطراف في صيغة الجاذبية التي كان لها أثار عملية تجريبية على ذلك، حيث تم تقدير نموذج الجاذبية بواسطة ثلاث طرق بديلة وهي:²⁰

- بالأرقام القياسية لأسعار كل بلد وتقدير المربعات الصغرى العادية $(OLS)^{21}$ ؛
- تقدير صيغة المعادلة بواسطة المربعات الصغرى غير العادية $(nL-OLS)^{22}$.
- استبدال الأرقام القياسية لكل بلد بمتغيرات ثابتة ثم التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

²⁰ - JORDI Panigua, op. cit., p 15.

²¹ - Ordinary Least Squares.

²² - Non-linear Least Squares .

ومن أجل تحديد التكاليف التي يتطلبها الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل صحيح، يستكمل عادة النموذج الأساسي بزيادة متغيرات تحكم إضافية مثل: الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، البلد غير الساحلي، العملة المشتركة، إذا كان البلد قد وقع على معاهدة استثمار ثنائية، أو اتفاقية التجارة الحرة؛ عادة ما كانت هذه المتغيرات موجودة في الأدبيات التحريية للجاذبية الخاصة بكل من التجارة والاستثمار الأجنبي²³، وبتوسيع نطاق المتغيرات، وإدراج عامل الزمن t تصبح المعادلة المقدرة:

$$\ln (FDI_{ij}) = \alpha_1 + \gamma_1 \ln(s_i) + \beta_1 \ln(D_{ij}) + \varepsilon_1 \ln(m_j) + \text{cotrol variables}(\beta_2 \text{col}_{ij} + \beta_3 \text{lang}_{ij}) + u_{ij} \quad [2.14]$$

حيث أن:

$\ln (FDI_{ij})$: الاستثمار الأجنبي المباشر

$\ln (s_i)$: الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأم

$\ln (m_j)$: الناتج المحلي الإجمالي للدولة المضيفة

$\ln (D_{ij})$: المسافة / col_{ij} : الاستعمار / lang_{ij} : اللغة المشتركة

u_{ij} : الخطأ العشوائي

ثانيا : تحليل نتائج نموذج الجاذبية على الاستثمار الأجنبي المباشر

1- عينة الدراسة:

نركز في عينة الدراسة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية الوافدة لدولة الجزائر، (التدفقات النقدية الداخلة)، خلال الفترة 1998-2011، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لهذه المنطقة 19621.8 مليون دولار خلال هذه الفترة. لدينا المتغير التابع وهو $(\ln FDI_{ij})$ اللوغاريتم الطبيعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة i إلى الدولة j .

²³ -SONIA seghir, " does FDI impact the financial stability or conversely : the case of Tunisia ? A Gravity Model Approach", (investment management & financial innovation, vol 06, issue 01, 2009), p98.

2- متغيرات النموذج:

يضم النموذج متغيرات كثيرة ومتعددة وسيكون مفيدا شرحها بشيء من الاختصار على النحو

التالي:

- **حجم الناتج المحلي الإجمالي :** سبقت الإشارة إلى أن استخدام نموذج الجاذبية في الاستثمار الأجنبي المباشر يحاول تفسير قيام جذبه بين دولتين اعتمادا على عوامل تتعلق بكل منهما، وبالتالي يستخدم الناتج المحلي الإجمالي بالدولتين كمعبر عن الحجم الاقتصادي لهما،²⁴ وتمثل الفرضية هنا في التأثير الإيجابي المعنوي للناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- **عدد سكان الدول:** ومن المتغيرات الأخرى التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو عدد السكان. فعدد السكان يقيس حجم الدولة، حيث أن الدولة الأكبر تمتلك تنوع إنتاجي أكثر وتكون قادرة على أن تعتمد على نفسها أكثر ويتوقع أن يكون تأثير عدد سكان الدولة المضيفة (التي بها زيادة بعدد السكان) سلبيا مع تدفق الاستثمار للبلد المصدر لأن زيادة عدد سكان البلد المضيف الذي يجذب الاستثمار إليه يعني زيادة الإنتاج الكلي والاستثمارات الوافدة وبالتالي زيادة معدل دخل الفرد يؤدي إلى زيادة حركة التدفقات الداخلة؛

- **المسافة:** يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المصدرة له على بعد الدولة المضيفة لهذا الأخير، ويتم اللجوء إلى المسافة كبديل عن تكلفة النقل عندما لا تتوفر معلومات عنها؛

- **عوامل أخرى:** هنالك عدد آخر من العوامل تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، غير تلك التي ذكرت سابقا. بالإضافة إلى اللغة المشتركة والاستعمار المشترك .

²⁴ - أحمد محمد عزت أحمد، "أثر الخدمات اللوجستية على تنمية التجارة العربية البينية - مدخل نموذج الجاذبية -"، (القاهرة: رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 2011)، ص 80.

3- الدول محل الدراسة:

تغطي الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للجزائر من 57 دولة من العالم هي: الإمارات العربية المتحدة، بلجيكا، البرازيل، بوتسوانا، جمهورية إفريقيا الوسطى، كندا، الصين، كوت ديفوار، الكاميرون، الكونغو، ألمانيا، جيبوتي، الدانمارك، مصر، إسبانيا، فرنسا، الغابون، غانا، غينيا، الهند، أيرلندا، إيران، العراق، إيطاليا، الأردن، اليابان، كينيا، كوريا، الكويت، لبنان، ليبيريا، ليبيا، لوكسمبورغ، المغرب، النيجر، عمان، فلسطين، جمهورية كوريا الشعبية، البرتغال، البارغواي، قطر، السعودية، السودان، السنغال، تونس، تركيا، التايوان، جمهورية تانزانيا، أوغندا، أوكرانيا، أرغواي، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، اليمن، سريياو المنتنغرو، أمريكا الجنوبية.

ويتضمن الملحق الإحصائي البيانات الخاصة بالمتغيرات الداخلة في نموذج الجاذبية والتي تخص هذه الدول.

4- نوع البيانات المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام بيانات مقطعية زمنية غير متزنة، ويرجع عدم اتزان البيانات إلى عدم توافرها لبعض المتغيرات الداخلة في التقدير القياسي، ويبلغ عدد المشاهدات المجموعة أربعة عشر مشاهدة، وهي عبارة عن بيانات المجموعات المقطعية المتاحة خلال مدة أربعة عشر سنة.

5- نتائج الدراسة:

إذن حسب دراستنا هذه يتمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة (الجزائر) أما المتغيرات المستقلة (التفسيرية) فتتمثل في: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول الأم (حسب عينة الدراسة)؛ الناتج المحلي الخام للدولة المضيفة؛ عدد سكان الدولة المضيفة؛ والمسافة التي تفصل بين الجزائر وباقي الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى في ظل نموذج الآثار الثابتة تم تقدير معاملات معادلة الجاذبية.

الجدول رقم (01): معادلة الجاذبية للنموذج المقترح

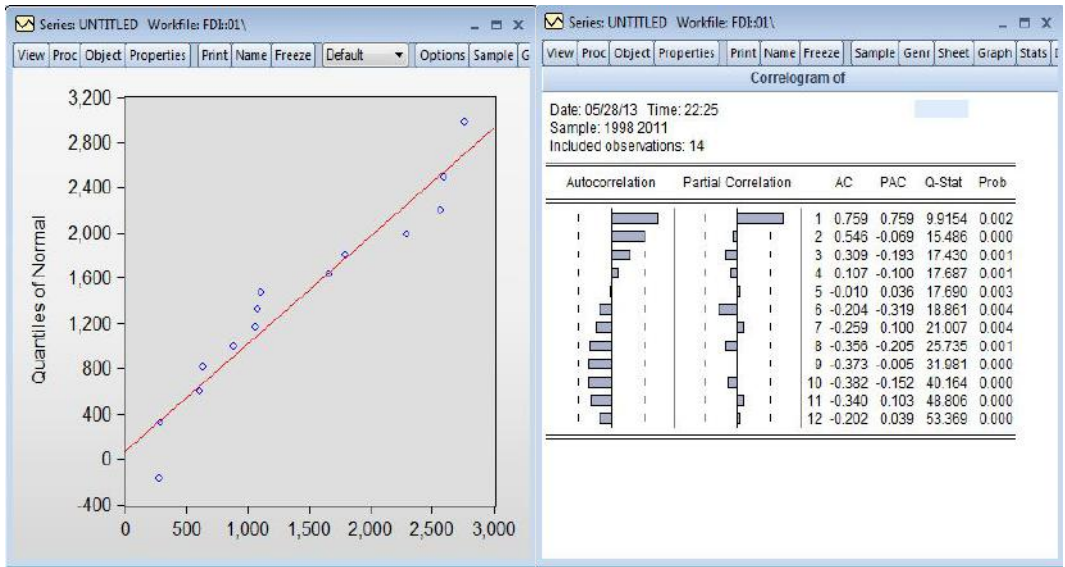
Equation: UNTITLED Workfile: FDI::Untitled\				
View	Proc	Object	Print	Name
Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: LNFDI				
Method: Least Squares				
Date: 02/05/14 Time: 23:09				
Sample: 1998 2011				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1346.926	593.9722	2.267658	0.0531
LNGDP	14.43887	17.44262	0.827793	0.4318
LNPOP	-0.043946	0.010641	-4.130054	0.0033
LNLANG	-64.89801	249.3105	-0.260310	0.8012
LNCOL	665.1747	176.6703	3.765062	0.0055
LNDIST	-0.026048...	0.046309	0.562489	0.5892
R-squared	0.810272	Mean dependent var	1401.557	
Adjusted R-squared	0.691692	S.D. dependent var	874.1657	
S.E. of regression	485.3848	Akaike info criterion	15.50529	
Sum squared resid	1884787.	Schwarz criterion	15.77917	
Log likelihood	-102.5370	Hannan-Quinn criter.	15.47994	
F-statistic	6.833124	Durbin-Watson stat	2.046498	
Prob(F-statistic)	0.009138			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

حسب الجدول السابق، قيمة ثابت المعادلة تساوي 1346.92، أما فيما يخص وصف الآثار الثابتة للمتغيرات الوهمية؛ فالخطأ المعياري المقدّر لهذه المعادلة يساوي 485، معامل التحديد يساوي 0.81 أما معامل التحديد المعدل يساوي 0.69 كما سبق وقلنا فإنه كلما اقترب معامل التحديد من 1 فهذا يدل على أن معادلة الانحدار تمثل تمثيلاً جيداً العلاقة المدروسة بين (X_i) و (Y_i) ، ومنه نستخلص أن العلاقة بين متغيرات نموذجنا للدول المقترح في الدراسة (أي بين الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة وباقي المتغيرات التي اخترناها في دراستنا هذه) ممثلة تمثيلاً جيداً ولا نحتاج لأن نغير النموذج. معيار

"أكاكي" يساوي 15.50، معيار "شوارتز" 15.77، قيمة إحصاء "دورين واتسون" تساوي 2.04، أما بالنسبة لقيمة إحصاء فيشر فهي تساوي 6.83 والقيمة الاحتمالية لفischer تساوي 0.009.

الشكل البياني (02): التمثيل البياني لمعامل دالة الارتباط الذاتي للسلسلة FDI



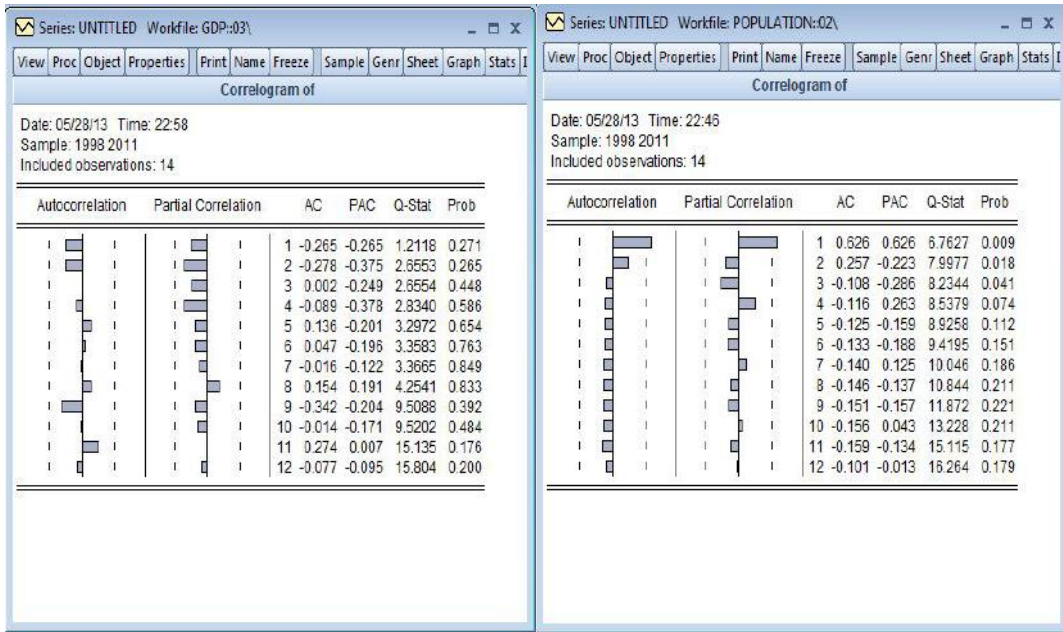
المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال ملاحظة التمثيل البياني للبواقي يظهر لنا أن كل معاملات دالتي الارتباط الجزئي والذاتي داخل مجال الثقة والإحصائية (Q-stat) لها احتمالات أكبر من المعنوية $\alpha = 0.05$ ومنه فالبواقي (ε_t) تمثل صدمات عشوائية (Bruit Blanc).

باستخدام المعادلة رقم [2.14] تم تقدير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للجزائر خلال الفترة (1998-2011)، ويظهر من نتائج تحليل الجدول رقم (1) وتحليل الارتباط الذاتي كما توضح النتائج أن نسبة التغير في الناتج المحلي للدول التي تستثمر في الجزائر بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة

الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.004%، وان نسبة تغير عامل السكان بـ 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بنسبة 0.906%.

الشكل البياني (03): التمثيل البياني لمعامل دالة الارتباط الذاتي للسلسلة FDI



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

أما بالنسبة لمعلمة حجم الناتج المحلي للدول التي تستثمر في الجزائر فقد كانت موجبة، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، حيث أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن زيادة حجم الناتج المحلي في لدول يعني أن هناك زيادة في الدخل وبالتالي تزداد مقدرة الأفراد على الاستثمار في دول مختلفة. وبالنسبة لمتغير عدد سكان الدول التي تستثمر في الجزائر، فان معلمة هذا المتغير جاءت سالبة، وذات معنوية إحصائية جيدة. لأن زيادة عدد السكان تعني زيادة الاستثمار؛ وبالأرقام فان التغير السكاني بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار 0.62% تقريبا، أي كلما زاد عدد سكان الدول التي تستثمر في الجزائر كلما زاد ت جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم(02): تحليل test unit root

Null Hypothesis: D() has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
				t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic				-4.206031
Test critical values:	1% level	-2.771926		
	5% level	-1.974028		
	10% level	-1.602922		
*Mackinnon (1996)				
Warning: Test critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals				
Dependent Variable: D(GLSRESID)				
Method: Least Squares				
Date: 05/28/13 Time: 22:28				
Sample (adjusted): 2000 2011				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-1.201912	0.285759	-4.206031	0.0015
R-squared	0.614655	Mean dependent var	49.56667	
Adjusted R-squared	0.614655	S.D. dependent var	726.8530	
S.E. of regression	451.2022	Akaike info criterion	15.14136	
Sum squared resid	2239418.	Schwarz criterion	15.18177	
Log likelihood	-89.84818	Hannan-Quinn criter.	15.12640	
Durbin-Watson stat	2.193405			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

وتقدر نتائج t-statistic بـ -2.77 في مجال الثقة 1%، و-1.97 في مجال 5%، و-1.60 % في مجال 10%، وقدر معامل البواقي 0.6% للاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل)، ومعامل durbin-watson بـ 2.193% ويلاحظ من المعادلة أيضا أن معلمة المسافة (المسافة بين الجزائر وبين كل دولة يأتي أفرادها إليها للاستثمار) جاءت سالبة وذات دلالة إحصائية جيدة خلال فترة الدراسة، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية. حيث أنها تشير إلى وجود العلاقة العكسية بين حجم التدفقات الداخلة والمسافة. لأن زيادة المسافة تعني زيادة تكاليف النقل، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف على الأفراد، مما يقلل من عدد الأفراد القادمين إلى الجزائر ويقلل من جاذبية الاستثمارات القادمة للجزائر مقارنة مع دول أخرى. اتخذ معامل المتغير الخاص بوجود حدود مشتركة إشارة سالبة داخل النموذج الخاص

بجاذبية الدول المغاربية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد ما تم التوصل إليه في الفصل الرابع حيث أن وجود حدود مشتركة يزيد من التبادلات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة:

لقد أشارت نتائج تقدير نموذج الجاذبية القياسي بأن هناك علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر كما أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد السكان في تلك الدول، أي أن زيادة الدخل أو عدد السكان في تلك الدول يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت نتائج النموذج أيضا على أن هناك علاقة عكسية بين متغير المسافة والاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة عكسية أيضا بين المتغيرات الوهمية المتمثلة باللغة المشتركة والاستعمار المشترك والاستثمار الأجنبي المباشر.

الملاحق:

السنة	المتغير	الاستثمار الأجنبي المباشر	الناتج المحلي %	السكان
2011	2571	11.431	35.945	
2010	2291.2	16.246	35.50	
2009	2760.9	-11.267	34.127	
2008	2593.6	14.602	33,740	
2007	1661.8	7.331	33,333	
2006	1795.4	11.283	32,930	
2005	1081.1	16.459	32,532	
2004	881.9	10.629	32,129	
2003	633.7	8.324	31,714	
2002	1065	1.906	31,287	
2001	1107.9	0.711	30,852	
2000	280.1	24.598	30,409	
1999	291.6	10.856	29,963	
1998	606.6	-3.131	29,521	

كما تم الاعتماد على جدول يحوي الدول والمسافة بينها وبين الجزائر والمتغيرات الوهمية لمعادلة الجاذبية المتمثلة في اللغة المشتركة والاستعمار المشترك.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. أحمد محمد عزت أحمد، "أثر الخدمات اللوجستية على تنمية التجارة العربية البينية - مدخل نموذج الجاذبية -"، (القاهرة: رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 2011)
2. حسن النادر، أحمد الريموني وألاء الرشيدات، "دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية - حالة الأردن - (1976-2004)"، (الأردن: أبحاث البرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 4، 2004)
3. وليد عبد مولا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية"، (الكويت: سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 42، جويلية 2011)
4. وليد عبد مولا، "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة"، (الكويت: مجلة جسر التنمية، العدد السابع والتسعون، نوفمبر 2010، السنة التاسعة)

باللغة الأجنبية:

1. Craig A. Depken and Robert J. Sonora, "Asymmetric Effects of Economic Freedom on International Trade Flows", (Texas : Department of Economics, University of Texas at Arlington, Arlington, International Journal of Business and Economics, 2005, Vol 4, No 2,141-155)

2. Inmaculada Martínez-Zarzoso and others, "**The Log of Gravity Revisited**", (Spain: Department of Economics and Ibero-America Institute for Economic Research, University of Goettingen, Germany, and Department of Economics and Instituto de Economía Internacional, Universidad Jaume I, Castellón)
3. James E .Anderson, "**THE GRAVITY MODEL**",(NBER WORKING PAPER SERIES, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA02138, Working Paper 16576, December 2010)
4. JORDI Panigua, "**Foreign Direct Investment Gravity Equation: Models, Estimations and Zeros**",(document de recherche, catholic university of Valencia vol 01, May01, 2011)
5. Jörn Kleinert & Farid Toubal, "**Gravity for FDI**", (This paper is based on a presentation at the "7th Göttingen Workshop on International Economic Relations" at the Georg-August-University of Göttingen in collaboration with the Center of Globalization and Europeanization of the Economy (CeGE), April 07-09, 2005)
6. Jörn Kleinert, Farid Toubal, "**Gravity for FDI**", (Wirtschaftswissenschaftliche Fakultät der Eberhard-Karls-Universität Tübingen, Wirtschaftswissenschaftliches Seminar Mohlstrasse 36, D-72074 Tübingen, Tübinger Diskussionsbeitrag Nr. 313 Oktober 2007)
7. Marton balint, "**modèle de gravité appliqué à l'Australie**",(université de Montréal : rapport de recherche présenté en vue de l'obtention du grade de maitrise en sciences économiques, Avril 2004)
8. Mathilde Maurel, "**régionalisme et désintégration en Europe orientale : une approche gravitationnelle**", (Paris, CNRS édition)
9. Miaojie Yu, "**Trade, Democracy, and the Gravity Equation**",(china : china center for economic Research (CCER), Peking university, March 2007)
10. Pierre Philippe Combes, Thierry Mayer et Jacques Francois Thisse, "**Gravitation et couts de transfert**", (7^{ème} édition, 2005)

11. SONIA seghir, " **does FDI impact the financial stability or conversely : the case of Tunisia ? A Gravity Model Approach**", (investment management & financial innovation, vol 06, issue 01, 2009)
12. Svetlana Ledyeva and Mikael Linden, " **Testing for Foreign Direct Investment Gravity Model for Russian Regions**",(Department of Business and Economics, University of Joensuu, JANUARY 2006)
13. Wanasin Sattayanuwat , " **ESSAYS ON INTERNATIONAL TRADE AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT**", (Partial : A DISSERTATION Presented to the faculty of The Graduate College at the University of Nebraska Fulfillment of Requirements For the Degree of Doctor of Philosophy Major: Economics, February 2011)

واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سعيدة

د. معارف محمد

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير - جامعة سعيدة

البريد الإلكتروني: marrifmohamed@yahoo.fr

أ. طاوش قندوسي

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير - جامعة سعيدة

البريد الإلكتروني: tkandouci@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث قامت الجزائر بوضع إجراءات تهدف إلى تشجيع وترقية الاستثمار من خلال إنشاء هيكل داعم للمؤسسات، بحيث نال الشباب القسط الأوفر منها. وتمثلت هذه الهياكل في وكالات متخصصة من أهمها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي والوطني، وسنركز في دراستنا على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية سعيدة، ومن أجل ذلك تم إعداد استمارة وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في الأشخاص الذين تقدموا إلى الوكالة وتم معالجة البيانات ببرنامج SPSS.

وتوصلت الدراسة الميدانية إلى نتيجة مفادها عدم وجود القدرة والكفاءة اللازمة لتسيير المشاريع وهذا بسبب عدم وجود أفكار حول الأسس الجوهرية لتقييم هذه المشاريع كالربح المتوقع والقيمة الحالية الصافية. فترة السداد مؤشر الربحية. معدل كفاية رأس المال. وهذا راجع إلى المستوى الدراسي المنخفض للأشخاص المتوجهين للوكالة.

الكلمات المفتاحية: آليات تمويل المشاريع، ترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المشاريع الاستثمارية.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière la réalité des mécanismes de financement des projets d'investissement, où l'Algérie a mis au point des procédures visant l'encouragement et l'amélioration de l'investissement par la création de structures de soutien des entreprises, ou les jeunes ont bénéficier d'une grande part de cet avantage, les structures en question se composent de : L'Agence nationale pour le soutien de l'emploi des jeunes , l'Agence nationale pour la gestion du microcrédit , et la caisse Nationale pour l'assurance chômage, ceci afin de développer l'économie locale et nationale

Dans cette optique nous avons focalisé notre étude sur le cas de l'Agence nationale pour le soutien de l'emploi des jeunes de la wilaya de Saida, et pour laquelle nous avons préparé et distribué un questionnaire destiné a un certain nombre de personnes qui a priori ont tous bénéficié d'un soutien financier de la part de cet organisme, les données ont été traitées par SPSS version.19.

L'étude a révélé un manque d'aptitudes et de compétences nécessaires de la part des promoteurs, pour mener à bien les projets, une situation s'expliquant par l'absence des principes fondamentaux de l'évaluation de ces derniers tel que «le bénéfice prévisionnel, la valeur actuelle nette, le délai de remboursement, le ratio de rentabilité d'adéquation ».

Mots-clés : Mécanismes de financement de projets, la promotion des investissements, l'Agence nationale pour soutenir l'emploi des jeunes, les projets d'investissement,

مقدمة:

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك نظرا لعلاقته الوثيقة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما مدى تحقيق الاستقرار

الاقتصادي خاصة في الظروف الراهنة التي تتسم بموجة من التطورات العلمية والتي أصبحت مظهرا من مظاهر العصر الحديث كذا لكون الاستثمارات أحد أسس التي يجب على المؤسسة أن تركز عليها لضمان بقائها واستمرارها في مزاولة نشاطها وتحقيق الديناميكية التي تسعى إليها وذلك باستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية وبالتالي التخفيف من درجة المخاطر وإيجاد نوع من الأمان للأموال المستثمرة وتحقيق مستوى من العائد.

فالمشروع هو عصب المؤسسة الاقتصادية وعامل محدد لوجودها واستمراريتها، كما يعتبر من الأدوات المساعدة للتنمية خاصة لو تم التخطيط لها بشكل جيد، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف، وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر عدم التسديد. ويتم تمويل المشاريع الاستثمارية بطريقتين:

- إما بالتمويل الذاتي حين تقوم المؤسسة بتمويل مشاريعها عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة؛
- أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى، وذلك لتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني.

وعليه فقد اتبعت الدولة الجزائرية إستراتيجيات في شكل آليات داعمة للمشاريع الاستثمارية من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهذا لتقديم الإعانات المالية والإدارية لبناء مشاريع استثمارية، وتحفيز المبادرة الفردية والجماعية في القدرة على الاستثمار والإنشاء والتمويل كل هذه الإجراءات تهدف إلى تهيئة إمكانيات إدماج الشباب البطال في الحياة المهنية الاقتصادية والاجتماعية.

أ- الإشكالية:

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما واقع المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في ولاية سعيدة ؟

ب- الهدف من الدراسة:

إن الهدف من البحث هو التحقق ما إذا كانت هذه المشاريع الاستثمارية التي سخرت لها الدولة أموال طائلة بلغت حوالي 4300 مليار دينار جزائري وذلك حسب تقرير صادر من بنك الجزائر لسنة 2012 تحققت على أرض الواقع أما لا ،علما أن تمويل هذه المشاريع كان من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب عن طريق البنوك العمومية.

ج- المنهج المتبع في الدراسة:

تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك بالاعتماد على تصميم استمارة وزع منها 145 استمارة استرجعت بالكامل لأنه تم اعتماد أسلوب المقابلة مع الأشخاص المتوجهين نحو الوكالة، وتم كذلك الاعتماد على الأساليب الإحصائية نذكر منها: مقاييس النزعة المركزية والمتوسط في المتوسط، مقاييس التشتت والمتمثلة في الانحراف ،نموذج الانحدار البسيط.

أولا: الإطار النظري

1. تعريف المشروع:

لقد تعددت تعاريف المشروع نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها لعمليات المشروع فمنهم من يعرفه على أنه عملية إنتاجية إلى غير ذلك من التعاريف، وفي هذه المادة سوف نحاول إعطاء بعض التعاريف لبعض لمفكرين والمؤسسات:

- معهد إدارة المشاريع الأمريكية (PMI): المشروع هو مجهود مؤقت يتم القيام به لإنشاء خدمة أو منتج أو نتيجة فريدة.¹

1 : Chantal Morley, « Management d'un projet, système d'information », DUNOD, 5^{ème} édition, PARIS, 2006, p12

- **جمعية إدارة المشروع البريطانية (APM):** مجموعة من الأنشطة المترابطة الغير روتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل شخص أو مؤسسة لتحقيق أداء وأهداف محددة في إطار معايير الكلفة، الزمن، الجودة.²
- **الجمعية الفرنسية للتقييس (AFNOR):** المشروع عبارة عن خطوات محددة تسمح بتحقيق حقيقة مستقبلية، وبالإجابة على حاجات الزبون أو المستعمل وذلك باحترام الأهداف والأنشطة، والموارد الداخلة فيها.³
- **P.COURTOT:** المشروع هو نشاط جماعي منظم له وقت محدد ومكان معين لتحقيق طلب ما.⁴
- **حسب نموذج (ICOM):*** هو عملية تحويل أنواع معينة من المدخلات إلى مخرجات محددة في ظل مجموعة من القيود باستخدام آليات متنوعة.⁵
- المشروع هو هدف يراد تحقيقه من طرف أفراد في مجال محدد ومدة معطاة بوسائل معرفة.⁶
- **الجمعية الفرانكفونية لإدارة المشروع (AFITEP):** هو مجموعة من الأنشطة المراد تحقيقها باستعمال موارد معطاة لإشباع أو تحقيق هدف معرف في إطار مهمة محددة معرفة ببداية ونهاية.
- **حسب (Cleland et King) 1983 :** المشروع هو مجهود معقد لتحقيق هدف محدد وذلك باحترام الوقت والتكلفة وفي إطار تنظيمي محكم ومنفرد بدون تكرار.

²: مؤيد الفضل، محمود العبيدي، "إدارة المشاريع منهج كمي"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص25

³: Christian Cazaulon et Gramacid et Gérard Massard, « **Management de projet, technique** » Elipes édition Marketing, PARIS, 1997, p15

⁴: Jason Chaval, « **Project management** », édition john wiley, NEW YORK, 2002, p9

* يعتبر نموذج أداة في فهم أي ظاهرة.

⁵: مؤيد الفضل، محمود العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص26

⁶: إدارة المشروعات، مكتبة لبنان، ناشرون سلسلة الإدارة المثلى، الطبعة الأولى 2002، ص36

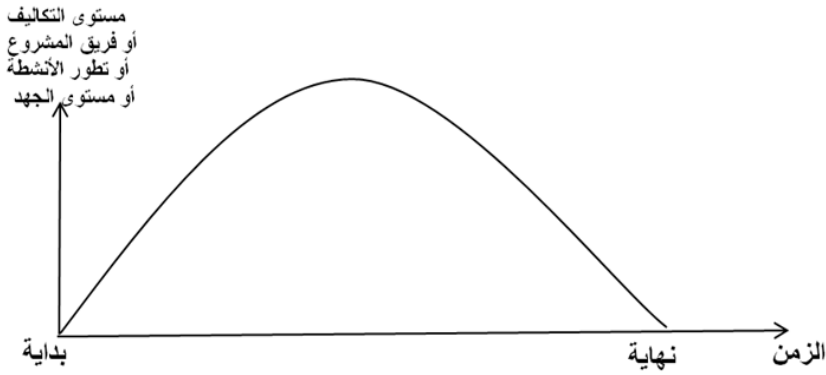
- **حسب (إيزو 10006/2003):** المشروع هو عبارة عن عمليات تتضمن مجموعة من الأنشطة المتنافسة فيما بينها، تحتوي على وقت بدء وانتهاء، وذلك لغرض تحقيق أهداف ومتطلبات محددة تحت قيد المدة، التكلفة، الموارد.

وعليه ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص بعض خصائص المشروع:

- **الانفرادية (Unique):** ويتميز كل مشروع بخصائص فريدة تميزه عن المشاريع الأخرى، ويمكن القول أنه لا يوجد مشروعات متماثلة مع بعضها البعض وحتى لو كانت لهم نفس الفكرة ويتشابهان في العناصر الأساسية إلا أنهما سيواجهان درجة من المخاطر المختلفة؛
- **الهدف:** أي مشروع يقوم على هدف معين سواء كان منتج أو خدمة أو نتيجة معينة مخطط لها؛

- **دورة حياة المشروع:** لكل مشروع بداية ونهاية، يبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عن نهاية المشروع.

شكل رقم (01): دورة حياة المشروع

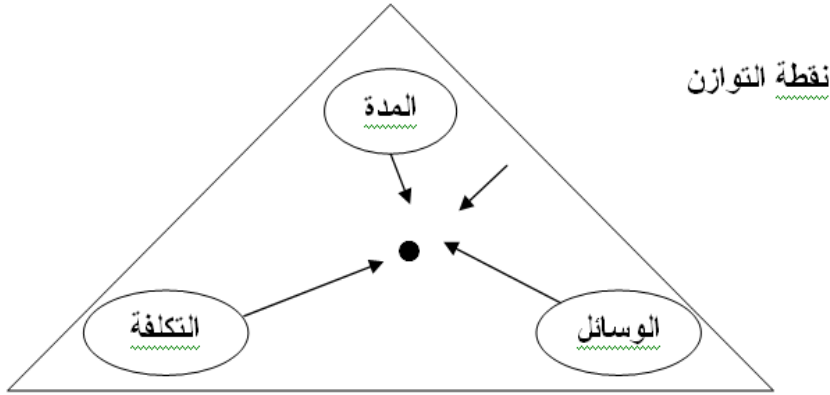


المصدر: مؤيد الفضل، د. محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

يبين الرسم أعلاه دورة حياة المشروع في الزمن وذلك قياسا لمستوى الجهد أو تطور الأنشطة أو عدد المتدخلين أو بمستوى التكاليف.

- **التداخلات:** يتكون المشروع من عدة أنشطة ومتداخلين وينبغي على مدير المشروع أن تكون لديه صورة واضحة عن هذه التداخلات، ويجب عليه أن ينسق بينهم في كل مرحلة من مراحل المشروع منعا للصراع وحدوث العقبات.
- **التعقيد (Complicité):** وهذا التعقيد ناجم من تداخل أزمنة الأنشطة، تعدد الأطراف المهتمة بالمشروع، وأيضا إلى تناقض أبعاد المشروع وهي التكلفة الوقت، التقنيات أو الوسائل المستعملة.

شكل رقم (02): يبين أبعاد المشروع



Source: Henri Pière Mardas, « management d'un projet », édition d'organisation, Paris 1995, p04
حيث:

بعد المدة : وهو الوقت المطلوب لإنشاء المشروع.

البعد التقني: (الوسائل) وهي الإمكانيات اللازمة لتنفيذ مشروع ما بالجودة المطلوبة.

بعد التكلفة: وهي الميزانية المطلوبة لإنجاز مشروع.

المشروع لا يمكن أن يتكرر بنفس المواصفات ولا يمكن تكرار النشاط بنفس الوسائل والوقت والتكلفة.

تعتبر المشاريع نشاطات مؤقتة حيث يتم تجميع وتنظيم للأفراد والمواد والمرافق لإنجاز هدف ضمن إطار

زماني مبرمج، وسيتم تفكيك هذا التنظيم بمجرد تحقيق الهدف أو يحول العمل لتحقيق هدف جديد.

2. تعريف المشروع الاستثماري:

لقد تعددت الآراء والمفاهيم فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري أو الاقتصادي، وذلك راجع لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع إلا أن هذه المفاهيم رغم تعددها وتنوعها بسبب المدخل الذي نقوم من خلاله بدراسة مفهوم المشروع الاقتصادي "الاستثماري" فكلها تجمع على طبيعة المشروع الاقتصادي⁷

ويمكن أن نذكر هنا بعض المفاهيم والتعاريف المقدمة للمشروع الاستثماري:

- يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه: "اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة إضافية من تشغيلها في المستقبل خلال فترة زمنية "؛
- كما تم تعريفه على أنه: "خليط من الأنشطة التي تستخدم جانباً من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع بهدف الحصول على مجموعة من المنافع التي يفترض بالضرورة أن تكون أكبر قيمة من تلك الموارد المستخدمة من أجلها ويديره منظم أو مسير يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويقوم بتوجيهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة".

ومن التعاريف المذكورة يمكن تعريف المشاريع الاستثمارية على أنها: فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية الطبيعية منها والبشرية المتاحة في المجتمع، بطريقة معينة ولفترة زمنية معينة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد الإيرادات المحققة من هذا المشروع على التكاليف التي بذلت لإنشائه وتشغيله.

⁷: حسين إبراهيم بلوط، "إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،

- من خلال دراستنا للتعريف المختلفة المقدمة للمشروع الاستثماري نلاحظ أن كل مشروع استثماري لابد أن يتكون من ستة عناصر لا غنى عنها، ويمكن ذكرها فيما يلي:⁸
- **النشاط الاستثماري:** وهو مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا؛
 - **المنظم:** هو الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، ويمكن أن يكون المنظم وهو صاحب المشروع، كما يمكن أن يكون عبارة عن موظف لصالح صاحب المشروع؛
 - **السوق:** التي يتم فيها تصريف الإنتاج الذي ينتج في المشروع من سلع أو خدمات، كما يجب أن يكون هناك طلب على منتجات المشروع الاستثماري؛
 - **الربح أو العائد من المشروع:** ويعتبر هذا هو الهدف المسطر لهذا المشروع، ولا مانع من وجود أهداف أخرى، وهذا العائد يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي؛
 - **الاستقلالية النسبية** يجب أن يتمتع المشروع باستقلالية نسبية ذلك حتى يتمتع المشروع بشخصية معنوية اعتبارية معنوية؛
 - **المخاطرة:** هناك دائما في كل المشاريع درجة معينة من المخاطرة عند اختيار المشاريع الاستثمارية حيث يحتمل كل مشروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل والشباب واحدة من الآليات التي اعتمدتها الحكومة في العشرية الأخيرة للتقليص من البطالة في صفوف الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد ومساعدته على إنشاء مؤسسات مصغرة.

⁸: أمين السيد احمد لطفي "دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية"، دار النشر والتوزيع للطبع الاسكندرية 1998، ص32

1.3. تقديم الوكالة:

الوكالة هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة مباشرة حتى يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع⁹.

و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ، ويكون مقرها بمدينة الجزائر ، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ على أساس تقرير للوزير المكلف بالتشغيل ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي على أساس قرار مجلسها التوجيهي.¹⁰

2.3. مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تتولى الوكالة الاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية ، وتضطلع بالمهام التالية:¹¹

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما ، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخصيص نسب الفوائد، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع التي ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يتحصلون عليها؛

⁹ : www.ansej.org.dz, le 04/03/2013

¹⁰ المواد 1-2-3-4-5 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشاء ANSEJ (الجريدة الرسمية، العدد 41) 1417/1996

¹¹ المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم : 96-269 المحدد لمهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع ومتابعة بالخصوص مدى احترام البنود ودفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرئيسية الهادفة إلى ترقية تشغيل الشباب ، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى.
- وبهذه الصفة تكلف الوكالة وعلى الخصوص بما يلي:
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة تمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاول أو مؤسسة إدارية عمومية هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولى للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.

ثانيا: الإطار التطبيقي:

سنحاول في الجانب الميداني معرفة حقيقة تواجد المشاريع وذلك في زيارات ميدانية للمشاريع الاستثمارية التي تكفلت بها الوكالة بولاية سعيدة وهذا حسب الوثائق المسلمة من طرف هذه الأخيرة، حيث تم التقرب من الوكالة لتزودنا بالمعطيات اللازمة ثم إلى السجل التجاري من أجل تحديد المقر التجاري للمؤسسات للقيام بالزيارات الميدانية ثم التأكد عن طريق المعلومات البنكية.

1. الدراسة على مستوى الوكالة:

قمنا بزيارة للوكالة لأخذ بعض الإحصائيات فيما يخص عدد الملفات المودعة وعدد الملفات التي تم تمويلها وعدد المناصب المحققة وذلك من سنة 2005 إلى غاية سنة 2012.

الجدول (1): تطور الأعداد التي تم التكفل بها من طرف الوكالة خلال الفترة 2005-2012

السنوات	عدد الملفات المودعة	عدد المناصب المقترحة	عدد الملفات المؤهلة	عدد المناصب	عدد الملفات الممولة	عدد مناصب المحققة
2005	646	1938	487	1462	173	327
2006	733	2199	471	1414	185	376
2007	549	1647	531	1585	132	243
2008	909	2727	358	1074	361	911
2009	1652	4956	816	2448	607	1735
2010	932	2796	789	2367	610	1223
2011	6421	19263	3921	11763	850	1242
2012	1561	4683	1358	4075	2100	2120

المصدر : وثائق مقدمة من طرف الوكالة - ولاية سعيدة.

نلاحظ من خلال المعطيات والأرقام مدى الإقبال الكبير للشباب على الوكالة للاستفادة من الجهاز فهناك حوالي 13403 ملف مودع بحيث تم تمويل 5018 منها أي بنسبة 37.49% والتي توفر 8177 منصب شغل، وهو ما يبين أهمية هذا الأخير ونجاعته في خلق مناصب الشغل وتحسين الوضعية العامة من خلال التقليل من نسبة البطالة وتحسين الوضعية المعيشية.

2. التنقلات الميدانية:

الجدول (2): يبين عدد المستفيدين من الوكالة لسنة 2006

المستغل	مقر المؤسسة	النشاط المطلوب	النشاط الحقيقي
المستفيد 1	50 سكن فيلاي عبد الجبار	مرشات	موجود
المستفيد 2	حي الراحية	كرء سيارات	غير موجود
المستفيد 3	قرية سيدي معمر	مؤسسة نجارة و الالميوم	غير موجود
المستفيد 4	حي بوخرص رقم 5	مقهى .	غير موجود
المستفيد 5	سيدي أحمد/سعيدة	صناعة منتجات غذائية للحيونات	غير موجود
المستفيد 6	قرية سيدي معمر	تاجر متنقل للمشروبات	موجود
المستفيد 7	تجزئة النهضة 163 قطعة رقم 90	مؤسسة نجارة و الالميوم	موجود
المستفيد 8	حي بوخرص رقم 125	تنظيف الملابس	موجود
المستفيد 9	شارع عقال عيسى رقم 20	مقهى	موجود
المستفيد 10	الحريق / تيفرت	صناعة منتجات حيوانية	غير موجود
المستفيد 11	شارع لعبان برزوق	نقل البضائع	غير موجود
المستفيد 12	حي عوفي ميلود ل 2 رقم 42	كرء سيارات	موجود
المستفيد 13	حي 102 سكن الراحية	كرء السيارات	غير موجود
المستفيد 14	قرية سيدي معمر	تنظيف الملابس	غير موجود
المستفيد 15	تجزئة ترافيا رقم 23 سيدي قاسم	مؤسسة الحفرو أشغال	غير موجود
المستفيد 16	سوق الجملة ص. ب رقم 91 راحية	انتاج صناعي لكل انواع الفرش	غير الموجود
المستفيد 17	تجزئة 212 حي الصومام رقم 19	كرء السيارات	موجود
المستفيد 18	حي بوخرص رقم 25	مؤسسة الحفرو أشغال	غير موجود
المستفيد 19	قرية سيدي معمر	كرء السيارات	غير موجود
المستفيد 20	حي البرج 2 رقم 119		غير موجود

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري لولاية سعيدة

التعليق: الجدول أعلاه يوضح بعض من المستفيدين الذين استفادوا من مشاريع من سنة 2006 بحيث نلاحظ أن 65% من المشاريع غير موجودة فيما أن 35% فقط من المشاريع موجودة أي تحققت فعلا .

الجدول (2): يبين عدد المستفيدين من الوكالة لسنة 2007

المستغل	مقر المؤسسة	النشاط المطلوب	النشاط الحقيقي
المستفيد 1	مولاي العربي	مؤسسة بخارة أليمنيوم	غير موجود
المستفيد 2	القرارة أولاد براهيم / سعيدة	طحانة	غير موجود
المستفيد 3	تافراوة (القعدة)	صناعة المنتجات الحيوانية	موجود
المستفيد 4	مزارع سيدي عبد المومن تاقدورة	صناعة المنتجات الحيوانية	موجود
المستفيد 5	مغينة أزوقرات عين السلطان	صناعة المنتجات الحيوانية	غير موجود
المستفيد 6	حي الصومام رقم 83/77	نضاراتي	غير موجود
المستفيد 7	حي سيدي الشيخ رقم 48	صنع معلبات الفاكه والخضر	غير موجود
المستفيد 8	دوار ولاد خالد	التسمين الصناعي للدواجن	غير موجود
المستفيد 9	حي 250 سكن رقم 1	مجنبة	غير موجود
المستفيد 10	مزارع ان سواق (ويزغت)	صناعة المنتجات الحيوانية	غير موجود
المستفيد 11	مولاي العربي	مقاولة	غير موجود
المستفيد 12	دوار ولاد خالد	نقل البضائع	غير موجود
المستفيد 13	حي البرج رقم 30	نقل البضائع	غير موجود
المستفيد 14	تجزئة 71 قطعة خريشفة	مقاولة بانواعها	غير موجود
المستفيد 15	حي البدر سكن رقم 2	صناعة المنتجات الحيوانية	غير موجود
المستفيد 16	الضرو ويزغت	نقل البضائع	غير موجود
المستفيد 17	حي الواد رقم 34	التسمين الصناعي للدواجن	موجود
المستفيد 18	دوار ولاد خالد	صناعة المنتجات الحيوانية	موجود
المستفيد 19	حي البرج رقم 01	صناعة المنتجات الحيوانية	غير موجود
المستفيد 20	دوار ولاد خالد	مجنبة	غير موجود

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري لولاية سعيدة.

التعليق: الجدول أعلاه يوضح بعض من المستفيدين الذين استفادوا من الوكالة من سنة 2007 ومقر مؤسساتهم بحيث وجدنا نسبة 15% من هذه المشاريع تحققت وتقابلها نسبة 75% من للمشاريع غير موجودة

وبما أن نسبة 75% من المشاريع غير موجودة على أرض الواقع من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها هذا ما دفعنا للتوجه إلى بعض البنوك لتحقيق عن طريق نسبة السداد لعينة من المستفيدين.

3. الدراسة على مستوى البنوك في ولاية سعيدة:

قمنا بالتوجه إلى ثلاث بنوك (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري) بولاية سعيدة، وذلك لمعرفة السداد للملفات التي وصلت إلى تاريخ استحقاقها.

وقد لاحظنا أن عدد الملفات التي لم تسدد رغم وصولها لتاريخ الاستحقاق من سنة 2005 إلى غاية سنة 2012 بلغت نسبتها:

54% بالبنك الوطني الجزائري؛

73% بالبنك الخارجي الجزائري؛

68% بالقرض الشعبي الجزائري.

ومن خلال زيارتنا الميدانية تبين أن نسبة 73,63% من المشاريع لم تتحقق وللتأكد أكثر من الدراسة مررنا للبنوك لمعرفة نسبة السداد لمعرفة حقيقة المشاريع التي وصلت تاريخ استحقاقها ولم تسدد ما عليها وهذا ما أكدته لنا الدراسة الميدانية، لمعرفة السبب اعتمدنا على دراسة شريحة المتوجهة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سعيدة.

أ. دراسة العينة:

إن الهدف من الاستبيان هو معرفة ما مدى كفاءة الأشخاص في تسيير مشاريعهم حيث استهدفت دراستنا الأشخاص المتوجهين للوكالة حيث تم اختيار عينة مكونة من 145 فرد من مجتمع الدراسة بصفة عشوائية.

ولقد تم جمع المعلومات عن طريق توزيع استبيان على الأشخاص المتوجهين إلى الوكالة ، باللغة العربية يحتوي على جزأين، جزء فيه أسئلة تدرس المعومات الديموغرافية للمتوجه إلى الوكالة و جزء فيه أسئلة حول ما مدى كفاءة المتوجهين إلى الوكالة.

تم استرجاع 145 إجابة بمعدل رد قدره 100% حيث تم تحليل الاستبيان إحصائيا مستعملين في ذلك برنامج SPSS

أ. صدق وثبات الاستمارة:

تم الاعتماد على مقياس معامل ألف كرونباخ للحكم على صدق وثبات الاستبيان فيما يتعلق بالشريحة محل الدراسة أين وضحت لنا النتائج أن ألف كرومباخ يساوي 0.86 أي هناك إتساق وثبات للاستبيان أما صدق الاستمارة يساوي 0.93 مما يدل على مصداقيتها، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول (3): يبين ثبات القياس

عدد الوحدات	كرومباخ α (ثبات)	الصدق
6	,866	0.93

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

ب. التحليل الوصفي للاستمارة: نتعرض فيما يلي لإحصائيات متغيرات العينة المدروسة:

ب.1. الجزء الأول من الاستبيان: المتمثل في: الجنس، المستوى الدراسي، العمر،... حتى يتسنى إعطاء فكرة أولية ووصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول (4): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرارات	
61,4	61,4	61,4	89	رجل
100,0	38,6	38,6	56	إمرأة
	100,0	100,0	145	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن الإقبال على الوكالة كان من الجنسين إلا أن الأغلبية كانت للرجال وتمثلت 61.4% وأما بالنسبة للنساء كانت مقدرة بـ 38.6%.

جدول (5): يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	تكرارات	
33,8	33,8	33,8	49	[19-25]
64,1	30,3	30,3	44	[25-30]
86,2	22,1	22,1	32	[30-35]
100,0	13,8	13,8	20	[35-40]
	100,0	100,0	145	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن كافة الفئات العمرية أقبلت على الوكالة إلا أن الفئتين العمرية ما بين (19-25) و(25-30) كان الإقبال نوعا ما كبير عن باقي الفئات العمرية وذلك بنسبة 33.8% و 30.3% على التوالي.

الجدول(6): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرارات		
6,2	6,2	6,2	9	أمي	
27,6	21,4	21,4	31	ابتدائي	
60,0	32,4	32,4	47	متوسط	
73,8	13,8	13,8	20	ثانوي	
100,0	26,2	26,2	38	جامعي	
	100,0	100,0	145	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن الشباب الأكثر توجهها إلى الوكالة مستواهم دون الجامعي بنسبة

73.8 %

كما بين توزيع أفراد العينة حسب دوافع اختيار القطاع الحر أن أغلب المستفيدين كان سببهم

الوحيد للتوجه إلى الوكالة كان البطالة وذلك بنسبة 66.2 % أما البقية لم يستفيدوا من وظيفة في القطاع

العمومي بنسبة 33.8 %.

الجدول(7): يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة البطالة

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرارات	
66,2	66,2	66,2	96	البطالة
100,0	33,8	33,8	49	عدم الاستفادة من وظيفة في القطاع العمومي
	100,0	100,0	145	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن مدة البطالة للشباب المتوجه للوكالة لإنشاء مشاريعهم كانت مدة بطالتهم من سنة إلى ثلاث سنوات بنسبة 37.5 % وأيضاً المدة الأكثر من ستة سنوات بنسبة 31.5 % ومن خلال هذا التحليل نقول أن الدافع الأساسي لإقبال الشباب على الوكالة هو طول بطالتهم.

الجدول(8): يبين توزيع أفراد العينة حسب ممارسة مع النشاط نشاط آخر

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرارات	
36,6	36,6	36,6	53	نعم
100,0	63,4	63,4	92	لا
	100,0	100,0	145	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن الشباب المستثمر لا يمارس مع نشاطه نشاط آخر وذلك بنسبة 63.4 %.

الجدول(9): يبين توزيع أفراد العينة حسب قبول وظيفة في الوظيف العمومي

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرار	
77,2	77,2	77,2	112	نعم
100,0	22,8	22,8	33	لا
	100,0	100,0	145	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

حسب الجدول أعلاه تبين لنا أن 77.2 % من الشباب يفضلون الحصول على وظيفة في الوظيف العمومي بدلا من التوجه إلى الوكالة.

الجدول(10): يبين توزيع أفراد العينة حسب مجال المشروع

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرار	
15,9	15,9	15,9	23	مجال الصناعة
46,2	30,3	30,3	44	مجال التجارة
90,3	44,1	44,1	64	مجال الخدمات
100,0	9,7	9,7	14	مجال الفلاحة
	100,0	100,0	145	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن المجالات الأكثر توجهها في مجال الخدمات ومجال التجارة بنسبة 44.1 % و 30.3 % على التوالي. أما بالنسبة للمجالات الأخرى كان التوجه لها بنسب قليلة والتي تمثلت في 15.9 % في مجال الصناعة و 9.7 % بنسبة الفلاحة.

ب.2. الجزء الثاني من الاستبيان: فيحتوي على أسئلة حول مدى كفاءة المستفيد من الوكالة والأسس الجوهرية لتقييم المشروع.

جدول (11): يبين توزيع أفراد العينة حسب قدرتهم على تحديد رقم أعمال

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسب المئوية	تكرارات	
8,3	8,3	8,3	12	[1000000-2000000]
16,6	8,3	8,3	12	[2000000-3000000]
28,3	11,7	11,7	17	[3000000-4000000]
100,0	71,7	71,7	104	لا أعلم
	100,0	100,0	145	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS.

من خلال جدول رقم الأعمال نجد أن معظم متوجهين للاستفادة من المشاريع لا يعلمون رقم أعمال مشاريعهم كانت بنسبة 71.7 %.

الجدول (12): يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود فكرة حول الربح المتوقع

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرار	
22,8	22,8	22,8	33	أعلم
100,0	77,2	77,2	112	لا أعلم
	100,0	100,0	145	Total

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من الجدول نلاحظ نجد أن معظم طالبي المشاريع ليست لديهم أي معرفة حول الربح المتوقع بنسبة كبيرة 77.2 %.

الجدول (13): يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود فكرة حول VAN

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرار		
22,1	22,1	22,1	32	نعم	
100,0	77,9	77,9	113	لا	
	100,0	100,0	145		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

النتائج الموضحة أعلاه تبين عدم معرفة متوجهين للوكالة للقيمة الحالية الصافية والتي قدرت بـ 133 شخص من بين 145 وذلك بنسبة 77.9 % .

الجدول (14): يبين توزيع أفراد العينة حسب قدرتهم على تحديد فترة السداد

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرار		
22,8	22,8	22,8	33	نعم	
100,0	77,2	77,2	112	لا	
	100,0	100,0	145		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من بين أهم معايير الاستثمار فترة الاسترداد إلا أن من نتائج الجدول نجد أن معظمهم ليست لديهم فكرة حول فترة الاسترداد والتي قدرت بنسبة 77.2 % .

الجدول (15): يبين توزيع أفراد العينة قدرتهم على تحديد العائد المتوقع

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرارات		
22,1	22,1	22,1	32	نعم	
100,0	77,9	77,9	113	لا	
	100,0	100,0	145		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول عدم معرفة المتوجهين للوكالة للعائد المتوقع لمشاريعهم وهذا بنسبة 77.9% مما ينعكس سلبا عند إنشاء هذه المشاريع ويزيد من مخاطرتها.

الجدول (16): يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود فكرة حول TIR

النسبة المئوية المتراكمة	النسبة المئوية الأحادية	النسبة المئوية	التكرار		
22,1	22,1	22,1	32	نعم	
100,0	77,9	77,9	113	لا	
	100,0	100,0	145	Total	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من الجدول نلاحظ أن نسبة عدم وجود أدني فكرة حول معدل العائد الداخلي مرتفعة وقدرت بـ 77.9% وهذا راجع إلى عدم قدرتهم كفاءة المتوجهين للوكالة لتسيير مشاريعهم.

بعد النتائج المتوصل اليها من الدراسة الوصفية أردنا معرفة هل هناك علاقة بين المستوى الدراسي للمتوجهين للوكالة وما مدى كفاءتهم في تقييم مشاريعهم وبالتالي وضعنا الفرضية التالية:

H_0 : لا توجد علاقة بين المستوى الدراسي وكفاءة المتوجهين للوكالة

H_1 : توجد علاقة بين المستوى الدراسي وكفاءة المتوجهين للوكالة

الجدول رقم (17): تقديم النموذج

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري لتقدير
طريقة المربعات الصغرى	,604a	,365	,361	,30735

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من الجدول يتضح أن معامل الارتباط يساوي 0.6 مما يدل على أنه هناك ارتباط خطي موجب بين المستوى الدراسي وكفاءة الأشخاص، كما يوضح معامل التحديد الذي مقداره 0.36 أي أن المستوى الدراسي يؤثر في متغير الكفاءة ما مقداره 36% وهي نسبة عالية نوعا ما.

الجدول رقم (18): جدول تحليل ANOVA

النموذج	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	المربع المتوسط	قيمة فيشر	المعنوية
	الانحدار	7,771	1	7,771	82,262	,000a
	البواقي	13,509	143	,094		
	المجموع	21,279	144			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة قدر بـ 0.000 وهو أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن توجد علاقة بين المستوى الدراسي كفاءة المتوجهين للوكالة.

الجدول رقم (19): معاملات نموذج الانحدار

نموذج	معاملات الانحدار	قيمة ستيودنت	المعنوية
الثابت	,8962	34,625	0,000
المستوى الدراسي	-7,772	-0,183	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات برنامج SPSS

من الجدول يمكن تحديد العلاقة الخطية البسيطة ما بين الكفاءة والمستوى الدراسي بالصيغة التالية:

$$\text{الكفاءة} = 0,89 - 7,77 (\text{المستوى الدراسي})$$

وبما أن الدلالة المعنوية للنموذج أصغر من 0.05 فإن معاملات النموذج لها دلالة إحصائية وبالتالي يمكن الاسترشاد بالنموذج.

النتائج المستخلصة:

من خلال الإحصاءات المقدمة سالفًا يتضح بأن الوكالة تعرف إقبالا مرتفعًا نسبيًا حيث أن عدد الملفات المقدمة للاستفادة منها وصلت إلى 5018 ملف مقبول يمكن أن توفر حوالي 7877 منصب شغل في فترة ما بين 2005 إلى 2012 فبعد الزيارة الميدانية تبين أن أغلب هذه المشاريع غير موجودة بنسبة 73,68% وبعد الدراسة على مستوى البنوك وجدنا عدد كبير من الملفات الممولة سابقًا لم يتم

تسديد ديونها بنسبة 62,90% ، وذلك لعدم كفاءة المتوجهين للوكالة في تسيير مشاريعهم حسب النتائج المتحصل من دراسة العينة بسبب عدم وجود أي أفكار حول الأسس الجوهرية لتقييم مشاريعهم.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى نتائج غير مرضية على مستوى ولاية سعيدة فبالرغم من أن نشاط الوكالة يغطي كافة النشاطات ويفترض أنه يوفر كافة المستلزمات لإنشاء المؤسسات، إلا أن هذه الجهود جاءت بالفشل وهذا بسبب عدم وجود المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع مما أدى بها إلى عدم تسديد القروض التي عليها للبنك والسبب راجع إلى عدم تواجد هذه المشاريع أو بالأحرى فشل هذه المشاريع الاستثمارية هو عدم كفاءة المستفيدين منها وهذا لعدم وجود أي أفكار لمعايير إدارة المشروع.

لذلك نقترح توصيات من شأنها زيادة فعالية دور الوكالة تتمثل في ما يلي:

- توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة؛
- توجيه الاستثمارات بما يتماشى مع النسيج الاستثماري الوطني الكلي؛
- تشجيع الاستثمارات وإعادة توجيهها بما يتوافق مع خصوصية كل منطقة، طبيعة التركيبة السكانية؛
- تقديم امتيازات إضافية للمشاريع التي توفر مناصب عمل دائمة؛
- إعطاء الأولوية لخريجي الجامعات وأصحاب الشهادات؛
- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعطاء الأولوية أيضا لأصحاب التجارب في قطاع الخاص؛
- برمجة أيام تحسيسية لتوعية المتوجهين للوكالة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

مؤلفات:

1. أمين السيد احمد لطفي "دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية" دار النشر والتوزيع للطبع الإسكندرية 1998.
2. حسين إبراهيم بلوط، "إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
3. سمير محمد عبد العزيز "الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية" مكتبة الإشعاع الفتية للطبع والنشر الاسكندرية، 1990.
4. مؤيد الفضل، محمود العبيدي، "إدارة المشاريع منهج كمي"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
5. إدارة المشروعات، مكتبة لبنان، ناشرون سلسلة الإدارة المثلى، الطبعة الأولى 2002.
6. إدارة المشروعات الاستثمارية اقتصاديا تمويليا مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2007.
7. أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر 2007، -دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات 7Bot

نصوص تنظيمية:

9. المرسوم التنفيذي رقم 26-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (الجريدة الرسمية، العدد 41. 1996)

مراجع باللغة الفرنسية:

1. Chantal Morley, « **management d'un projet, système d'information**», DUNOD, 5^{ème} édition, PARIS, 2006.
2. Christian Cazaulon et Gramacid et Gérard Massard, « **management de projet, technique**» Elipes édition Marketing, PARIS, 1997.

3. Jason Chaval, «**project management** », edition john wiley, NEW YORK, 2002.
4. Henri Piére Mardas, « **management d'un projet** », édition d'organisation, Paris 1995.

مواقع الكترونية:

5. www.ansej.org.dz

التدريب كمدخل لتحسين أداء الموارد البشرية - دراسة حالة مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة -

أ. فريد خميلي

أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم

التسيير جامعة أم البواقي

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تدريب الموارد البشرية وبيان أهميته ومراحلها التي يمر بها، وإلقاء الضوء أيضا على الأداء وبيان أهمية قياسه والعوامل التي تؤثر عليه، ولا تتوقف الدراسة عند هذا الحد بل تحاول بيان أثر التدريب على أداء الموارد البشرية في مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة باستعمال الأدوات الإحصائية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين التدريب وأداء الموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : التدريب، الأداء، الموارد البشرية، أداء الموارد البشرية، مجمع صيدال فرع فرمال.

Abstract:

This study aims to shed light on human resources training and its importance and stages that passes by, and shed light also on the performance and its importance measured and the factors that affect it, do not stop the study at this point but are trying to demonstrate the impact of training on the performance of human resources in Saidal factory branch Farmal Annaba using statistical tools,

Has concluded that there is a positive correlation between training and performance of human resources in the organization study.

Keywords : Training, performance, human resources, human resources performance, Saidal factory branch Farmal.

مقدمة:

في هذا العصر، لا منأى أمام المؤسسات إلا أن تقوم بتدريب مواردها البشرية، من خلال تحديد احتياجاتها التدريبية وتصميم برامج فعالة للتدريب ثم تقييمه من اجل اكتشاف مواطن الضعف لمعالجتها في الوقت المناسب وتدعيم نقاط القوة، ولعل السر في هذا الاهتمام هو الهدف من التدريب الساعي إلى تحسين أداء الموارد البشرية ومن ثم زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة من خلال اكتساب العامل المتدرب للمعارف والمهارات والخبرات حول عمله، وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه الإشكالية أي بيان أثر التدريب على أداء الموارد البشرية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال اهتمامها بأحد مواضيع الساعة والتي تحتاج إليه أي مؤسسة ألا وهو تدريب الموارد البشرية، وما يزيد من أهميتها بيان أثر التدريب على أداء الموارد البشرية، فكلما استطاعت المؤسسة من اختيار البرامج التدريبية المناسبة كلما رفعت من كفاءة وفعالية مواردها البشرية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التطرق إلى مفهوم تدريب الموارد البشرية، وأهميته ومراحلها التي يمر بها من اجل ضمان نجاح البرنامج التدريبية؛
- بيان أداء الموارد البشرية من خلال التطرق إلى تعريف الأداء وتعريف قياس الأداء، وأهدافه والعوامل المؤثرة على الأداء؛
- بيان الدور الذي من الممكن إن يلعبه التدريب في رفع أداء العاملين؛
- دراسة أثر التدريب على أداء الموارد البشرية في مجمع صيدال فرع فرمال باستخدام الأساليب الإحصائية.

إشكالية الدراسة: تظهر مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر التدريب على

أداء الموارد البشرية في مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة ؟

فرضية الدراسة: من اجل الإجابة على سؤال الدراسة يمكن طرح الفرضية التالية:

توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التدريب وأداء الموارد البشرية في مجمع صيدال فرع فرمال.

الدراسات السابقة:

من اجل دراسة هذه الإشكالية واختبار الفرضيات سوف يتم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة والتي تعتبر كطريق تمهيدي لهذه الدراسة، حيث سننظر إلى ما توصلت إليه الدراسات التي حامت حول هذا الموضوع ومن ثمة وضع الإضافة التي تصبوا إليها دراستنا، ومن أهم الدراسات التي نراها مناسبة في هذا المقام ما يلي:

— **دراسة هایل عبد الوهاب الزايد، 2009:** حيث درس موضوع أثر التدريب في رفع كفاءة أداء العاملين دراسة ميدانية على شركات الصناعات النسيجية بسوريا، وقسم دراسته إلى متغيرين أساسيين: المتغير المستقل هو التدريب والمتغير التابع هو رفع كفاءة أداء العاملين ويتضمن الإنتاجية وجودة العمل. وطرح الباحث من بين فرضياته "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التدريب ورفع كفاءة أداء العاملين".

— **دراسة علي يونس منا وآخرون، 2009:** بعنوان قياس اثر التدريب على أداء العاملين دراسة ميدانية على مديرية التربية بمحافظة البريمي في سلطنة عمان وطرح الفرضيات التالية:

- يوجد أثر فودلالة معنوية بين مهارات المتدرب وقدراته والأداء الفعلي الذي يسعى التدريب لتحقيقه للمتدرب في مديرية التربية محل الدراسة؛
- يوجد أثر فودلالة إحصائية بين كفاءة برامج التدريب وتطوير وتحسين كفاءة أداء العاملين في مديرية التربية محل الدراسة؛
- يوجد أثر بين تقييم البرامج التدريبية وتحسين أداء العاملين في مديرية التربية محل الدراسة.

- دراسة إيمان قصاب، 2008 : رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان (دور تطبيق سياسات إدارة الموارد البشرية في رفع كفاءة أداء العاملين) حالة الحوافز في المصرف التجاري السوري .
- دراسة بطرس الشكر ولؤي لطيف، 2008، بعنوان دور التدريب في تقويم كفاءة أداء العاملين ضمن القطاع الفندقية ببغداد وانطلقا الباحثان من فرضية مفادها لا تتأثر كفاءة أداء العاملين بتنفيذ البرامج التدريبية وعند اختبار هذه الفرضية توصل الباحثان إلى رفضها وقبول فرضية تتأثر كفاءة أداء العاملين بتنفيذ برامج التدريب.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها اهتمت بهذا الموضوع في مؤسسة جزائرية وما نلاحظه أن جل الدراسات كانت على مؤسسات غير جزائرية، وعليه سيكون مكان هذه الدراسة مؤسسة اقتصادية جزائرية ومن ثمة تقديم إضافة أكاديمية للمؤسسات الجزائرية لعلها تهتم بالتدريب وتعطيه المكانة المرموقة ضمن استراتيجياتها للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد ومن ثمة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

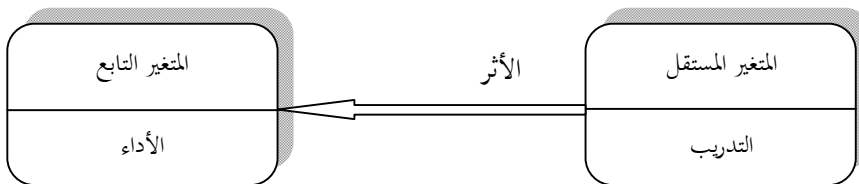
نموذج الدراسة:

أي دراسة تحتاج إلى نموذج ينطلق منه الباحث، حيث أن:

- المتغير المستقل: التدريب؛

- المتغير التابع: الأداء.

وعليه فان نموذج هذه الدراسة يظهر كما يلي:



منهج الدراسة: من أجل بلوغ أهداف الدراسة واختبار الفرضية، فإنه سوف يعتمد على:

- المنهج الوصفي من خلال عرض الجانب النظري للدراسة.
- المنهج التحليلي من خلال تحليل ما تم وصفه في الجانب النظري؛
- كما سيتم الاعتماد على دراسة الحالة كأداة لجمع البيانات وبيان أثر التدريب على أداء الموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة.

وسيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

أولاً: تدريب الموارد البشرية؛

ثانياً: أداء الموارد البشرية؛

ثالثاً: أثر التدريب على أداء الموارد البشرية في مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة.

أولاً: تدريب الموارد البشرية

1- تعريف التدريب:

لا يوجد هناك تعريف محدد للتدريب بين علماء الإدارة فلكل وجهة نظر حسب مدرسته وحسب توجهه الفكري وحسب الغرض من التدريب ومن بين التعاريف نذكر ما يلي:

- التدريب هو عملية مخططة تقوم باستخدام أساليب وأدوات بهدف خلق وتحسين وصقل المهارات والقدرات لدى الفرد وتوسيع نطاق معرفته للأداء الكفاء من خلال التعلم، ورفع مستوى كفاءته وبالتالي كفاءة المنشأة التي يعمل فيها كمجموعة عمل¹؛
- يعرف التدريب بأنه النشاط المخطط الذي يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد والجماعة من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات ومعدلات الأداء وطرق العمل والسلوك والاتجاهات، مما يجعل هذا الفرد أو هذه الجماعة لائقين بأعمالهم وبكفاءة إنتاجية عاليتين²؛

¹ عمر وصفي عقيلي، إدارة القوى العاملة، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 1996، ص 233.

- كما عرف التدريب بأنه عملية يقصد بها زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية وكذلك زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنظمة التي يعمل فيها هذا الفرد وذلك عن طريق معاونة كل فرد على أن يستغل إمكانيته الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن وكذلك معاونة العاملين في المنظمة ككل على حسن استغلال إمكانياتهم الإنتاجية بوصفهم جماعة تعمل متعاونة لتحقيق أهداف معينة؛³
- يقصد بالتدريب تلك الجهود الهادفة لتزويد المستفيد بالمعلومات والمعارف التي تكسبه المهارة في أداء العمل وتنمية وتطوير ما لديه من خبرات بما يزيد كفاءته لأداء عمله الحالي أو لعدة لأداء أعمال ذات مستوى أعلى بالمستقبل.⁴
- ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التدريب بأنه عملية هادفة إلى تحسين أداء الموارد البشرية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للمنظمة من خلال إحداث تغيرات في الفرد والجماعة من خلال اكتساب المعلومات والمعارف والمهارات والخبرات حول العمل.

2- أهمية التدريب:

تكمن أهمية التدريب في الآتي:⁵

- إنجاز وظيفي أفضل، كما ونوعاً، أي زيادة الإنتاجية وبالتالي تخفيض التكاليف؛
- زيادة فرص إشباع المستفيد والمستهلك لمنتجات المنظمة من خلال تحسين الخدمات والسلع المقدمة له؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة، فالتدريب يعد الأفراد لاستخدام الآلات المعدات الحديثة وبالتالي الحصول على أكبر عائد منها؛

² Sekion et autre, **Gestion Ressource Humaines**, Canada, 2001, p.239.

³ محمد خيرى حربي و محمد أنور قريطو، الأسس العامة للتدريب، دار المعرفة، القاهرة، دون سنة نشر، ص 102.

⁴ بطرس الشكر ولؤي لطيف، دور التدريب في تقويم كفاءة أداء العاملين ضمن القطاع الفندقى ببغداد، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 71، 2009، ص 15.

⁵ عبد البارئ درة وزهير الصباغ، إدارة القوى البشرية، عمان، دار الندوة للنشر والتوزيع، 2008، ص 399.

- استكمال دور الجامعات والمدارس: فإذا كان التعليم يوفر الأساس الذي يمكن أن ينطلق منه الفرد إلى مجال العمل، فإن التدريب يأتي ليستكمل ما بدأه التعليم؛
- تنمية المجتمع، إذ يمتد التدريب ليشمل معلومات ومهارات الأفراد والجماعات في الاتصال والتعاون وإقامة علاقات إنسانية متساندة.

3- مبادئ التدريب: يجب أن تحرص المؤسسات على قيام التدريب بمبادئ صحيحة وأسس قوية من

البداية وإلا فسيذهب تعبها سدى ومن المبادئ التي يجب أن يبنى عليها التدريب نذكر ما يلي:⁶

- الشرعية: أي أن التدريب لا يخرج عن نطاق الأنظمة والقوانين المعمول بها في المؤسسة؛
- المنطقية: أي يجب أن تحدد الاحتياجات بكل واقعية ومنطقية؛
- التحديد: يجب أن تكون أهداف التدريب محددة تحديدا دقيقا؛
- القياس: بمعنى أن أهداف التدريب يمكن قياسها؛
- الشمول: أي يجب أن يشمل التدريب كل أقسام وأعضاء المؤسسة؛
- التدرج: يتم البدء بمعالجة الأمور البسيطة التي يقدر عليها العامل ثم الانتقال إلى الأمور الأكثر تعقيدا؛
- المرونة: أي تمتع برامج التدريب بالمرونة والقابلية للاستجابة لأي تغيير قد يحدث في بيئة المؤسسة؛
- الاستمرارية: التدريب لا يكون مرة واحدة فقط وإنما يستمر مع العامل حتى تقاعده لان كل يوم هناك مستجدات في بيئة الأعمال؛
- المشاركة: من أجل إنجاح العملية التدريبية يجب أن تبنى على المشاركة بين كل المعنيين بالأمر وخاصة المدربين والمتدربين؛

⁶ بلال خلف السكارنة، تصميم البرامج التدريبية، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص. 31-32

- النظرة المستقبلية: يكون التدريب متضمن للمناصب التي من الممكن أن يتقلدها العامل والأعمال التي من الممكن أن يقوم بها.

4 - مراحل العملية التدريبية : يمر التدريب بالمراحل التالية:⁷

أ- **تحديد الاحتياجات التدريبية:** إن تحديد الاحتياجات التدريبية يكون من خلال تشخيص مختلف المشاكل والمواقف والظروف القائمة أو المحتملة والتي تساعد هذه الاحتياجات المنظمة على مواجهتها. وتمثل هذه الاحتياجات: عدد ونوعية العاملين التي تشتملها عملية التدريب، المجالات المراد تدريبها عليها والتي قد تكون زيادة مهارات في المستوى التنفيذي وتطوير أنماط السلوك والعلاقات والاتجاهات.

ب- **تنظيم ومتابعة البرنامج التدريبي:** وتتضمن تحديد أهداف البرنامج، تحديد موضوعات برنامج التدريب وتحديد الأسلوب المناسب للتدريب.

ج- **تحديد الوقت المناسب لتنفيذ البرنامج:** يتوقف طول فترة التدريب على: طبيعة البرنامج وعدد الموضوعات التي يشملها وأهميتها طبيعة ومستوى المتدربين.

د- **تحديد مكان تنفيذ البرنامج :** حيث قد يكون داخلي : (داخل المنظمة) : تتولى وحدة التدريب وتطوير مسؤولية تنفيذه وأخارجي مثل مركز متخصص.

هـ- **تصميم برنامج التدريب واختيار الأسلوب المناسب:** لتصميم أي برنامج تدريبي لابد من تحديد الأهداف المرجوة منه،⁸ وانطلاقاً من هذه الأهداف الموضوعية، يتم وضع البرنامج وتحديد موضوعاته التي سيتم تكوين الموارد البشرية من خلالها مع مراعاة تسلسل هذه الموضوعات وترابطها كما يتم تحديد الأساليب التي ستستخدم في التكوين، والتي تأخذ أشكالاً متعددة منها التكوين الفردي، أي

⁷ سهيل زغود (العملية التدريبية ودورها في تحسين أداء العمل في المؤسسة الاقتصادية)، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،

2008/2007، ص 71

⁸ سهيل زغود، المرجع نفسه، ص 57

كل فرد يكون على حدى، ومنها التكوين الجماعي كما نجد التكوين أثناء العمل والتكوين خارج أوقات العمل، وعموما لا يوجد أسلوب مثالي في التكوين يمكن استخدامه دوما وإنما تختلف هذه الأساليب باختلاف عدد الأشخاص، وباختلاف الأهداف المراد تحقيقها بعد التصميم يجب على المسؤولين عن التكوين الإشراف على تجسيده ومتابعته باستمرار حتى يحقق الأهداف المنتظرة.⁹

و- **تقييم برنامج التدريب:** وذلك من خلال معرفة ما مدى نجاح التدريب، أي ما مدى اكتساب الفرد للمهارات والأفكار التي من أجلها تم التدريب وهل زادت إنتاجية العامل ولا وهل تغير سلوكه أم لا.

ثانيا: أداء الموارد البشرية:

1- تعريف أداء الموارد البشرية: يعبر مفهوم الأداء على المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله، من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرف.¹⁰ كما عرف أيضا بأنه درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو ما يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة.¹¹

2- تعريف وأهداف قياس أداء الموارد البشرية: يعرف قياس الأداء على أنه العملية التي يتم من خلالها تحديد المساهمات التي يقدمها الفرد إلى المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.¹² كما عرف قياس الأداء على أنه قياس كفاءة أداء العاملين ومدى مساهمتهم في إنجاز الأعمال المناطة بهم، وكذا الحكم على سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل.¹³ ومفهوم قياس الأداء لا يقتصر على ما أسهم به الفرد فعلا خلال

⁹ Jean Marie Peretti, **Ressources Humaines**, Paris, Vuibert, 5^{ed}, 1999, p.50.

¹⁰ حمدوي وسيلة، إدارة الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2004، ص 123.

¹¹ راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000/1999، ص 215.

¹² مهدي حسن زويلف، إدارة الموارد البشرية، الأردن، دار الفكر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص.179.

¹³ علي محمد ربايع، إدارة الموارد البشرية، تخصص في نظم المعلومات الإدارية، عمان، دار صفاء للنشر، 2003، ص. 86.

العملية الإنتاجية فحسب، بل يتعدى ضرورة معرفة كفاءة الأداء الفعلي مقارنة بالأداء المتوقع، والذي يتم تحديده على ضوء العديد من الاعتبارات والشروط الفعلية والواقعية كالوقت والجودة وظروف العمل. كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن تقرير دوري يبين مستوى أداء الفرد، ونوع سلوكه مقارنة مع مهام وواجبات الوظيفة المنوطة به. فهو يساعد المسؤولين على معرفة جوانب الضعف والقوة إن وجدت، ومن ثم معالجة جوانب الضعف، وتدعيم جوانب القوة. من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن عملية قياس الأداء تشير إلى تلك العملية الإدارية التي بمقتضاها تستطيع المؤسسة قياس مدى إنجاز العامل لعمله مقارنة بما هو مستهدف من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وهو وسيلة للكشف نقاط القوة والضعف لدى العامل، وبالتالي فإن تقييم الأداء هو وسيلة لمعرفة العلا تهدف عملية قياس الأداء إلى تحقيق العديد من الأهداف، والتي يمكن حصرها في ما يلي:¹⁴

- أ- **الأهداف الإستراتيجية:** تهدف عملية قياس الأداء إلى تحقيق العديد من الأهداف التنظيمية المتعلقة بنشاطات العاملين وخصائصهم المناسبة لتنفيذ إستراتيجية المؤسسة، ولذلك لا بد أن يكون نظام تقييم الأداء مرنا ويستجيب لأي تغيير في إستراتيجية المؤسسة، وذلك بتغيير مكوناته والسلوكيات والخصائص اللازمة للأداء الإستراتيجي.
 - ب- **الأهداف الإدارية:** تستخدم نتائج قياس الأداء في اتخاذ العديد من القرارات الإدارية مثل زيارة الأجور والرواتب، إعادة الاستخدام، النقل، الترقية والاستغناء.
 - ج- **الأهداف التطويرية:** يساعد تحديد نقاط الضعف لدى العاملين في أدائهم على تحديد الاحتياجات التدريبية والتطويرية التي تتناسب مع أهداف المطلوبة.
- دفع المديرين إلى تطوير العلاقات الجيدة مع المرؤوسين والتقرب إليهم للتعرف على المشاكل والصعوبات.

¹⁴ كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000، ص.125.

3- العوامل المؤثرة على أداء الموارد البشرية: من أهم العوامل المؤثرة على أداء الموارد البشرية ما يلي.¹⁵

- غياب الأهداف المحددة: فالمنظمة لا تملك خطط تفصيلية لعملها وأهدافها ومعدلات الإنتاج المطلوب أدائها، لن تستطيع قياس ما تحقق من إنجاز أو محاسبة موظفيها على مستوى أدائها لعدم وجود معيار محدد مسبقاً لذلك، فلا تملك المنظمة معايير للإنتاج والأداء الجيد، فعندها يتساوى الموظف ذو الأداء الجيد مع الموظف ذو الأداء الضعيف؛
- عدم المشاركة في الإدارة: إن عدم مشاركة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في التخطيط وصنع القرارات يساهم في وجود فجوة بين القيادة الإدارية والموظفين؛
- اختلاف مستويات الأداء: ضرورة وجود نظام متميز لتقييم الأداء ليتم التمييز الفعلي بين الموظف المجتهد، المتوسط والضعيف فعدم وجوده يؤثر على أداء الموظفين وعدم نجاح الأساليب الإدارية؛
- مشكلات الرضا الوظيفي: فالرضا الوظيفي من العوامل الأساسية المؤثرة على مستوى الأداء الوظيفي، فعدم الرضا الوظيفي أو انخفاضه يؤدي إلى أداء ضعيف كالسن والمؤهل التعليمي والجنس والعادات والتقاليد والعوامل التنظيمية كالمسؤوليات والوجبات ونظام الترقيات والحوافز في المنظمة؛
- التسبب الإداري: يعني ضياع ساعات العمل في أمور غير منتجة بل قد تكون مؤثرة بشكل سلبي على أداء الموظفين الآخرين، وقد ينشأ التسبب الإداري نتيجة لأسلوب القيادة أو الإشراف أو الثقافة التنظيمية السائدة في المنظمة.

¹⁵ إيمان قصاب، دور تطبيق سياسات إدارة الموارد البشرية في رفع كفاءة أداء العاملين حالة الحوافز في المصرف التجاري

السوري، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2008، ص 85

4- أهمية التدريب في رفع أداء العاملين:

التدريب نشاط ضروري تقوم به المؤسسات وتوليه اهتمام كبيراً، ومن خلاله يتم تزويد الأفراد بمعلومات ومهارات وسلوكيات لتحقيق إستراتيجية المؤسسة خاصة وهي تعمل في ظل بيئة شديدة التغيير،¹⁶ والشيء الثابت فيها هو التغيير، مما اجبر المؤسسات على ضرورة إيجاد توافق بين هذه المستجدات الحاصلة في بيئتها ومهارات وسلوكيات أفرادها أي أصبح لزاماً عليها أن تهتم بالبحث على البرامج التدريبية المناسبة واختيار المدربين والمتدربين المناسبين واختيار الطريقة المثلى لتلقين تلك المهارات الجديدة،¹⁷ ويظهر تأثير التدريب على أداء العاملين من خلال:

- رفع مستوى أداء العاملين وتحسينه كما ونوعاً؛
- بعث سلوكيات جديدة في الأفراد تتوافق وإستراتيجية المؤسسة؛
- تقوية الروح المعنوية للأفراد؛
- تقوية العلاقات الإنسانية بين الأفراد وترشيد توجهاتهم؛
- تنمية شعور العاملين بالولاء التنظيمي؛
- تخفيض معدلات كل من الغياب ودوران العمل؛
- إكساب العمل طرق البحث والإبداع؛
- المساهمة في إدارة المعرفة داخل المؤسسة.

¹⁶ علي يونس ميا وآخرون، قياس أثر التدريب في أداء العاملين: دراسة ميدانية على مديرية التربية بمحافظة البريمي في

سلطنة عمان، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، جامعة تشرين العدد 1 المجلد 31، 2009، ص 09.

¹⁷ هائل عبد الوهاب الزايد، أثر التدريب في رفع كفاءة أداء العاملين: دراسة ميدانية على شركات الصناعات النسيجية، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2009، ص 88.

ثالثا: دراسة أثر التدريب على أداء الموارد البشرية في مجمع صيدال فرع فرمال:

1- التعريف بالمؤسسة:

مؤسسة "صيدال" هي مؤسسة عمومية اقتصادية تعرف بالمؤسسة الوطنية لإنتاج المواد الصيدلانية وتتكون من: مركز الأبحاث والتطوير، وحدات تجارية تتواجد بغرب الجزائر في كل من وهران، وسط الجزائر، وشرق الجزائر (باتنة) ومديرية التسويق.

تتكون مؤسسة "صيدال" من الفروع التالية: فرع بيوتيك وفرع انتيبايوتيك وفرع فارمال، ولهذا الفرع ثلاثة مصانع: مصنع قسنطينة، مصنع الدار البيضاء ومصنع عنابة.

وسبكون دراستنا الميدانية بمصنع عنابة من خلال القيام بتوصيف عينة من وظائفه، ثم معرفة مصادر الاستقطاب التي يعتمد عليها في جلب الموارد البشرية المناسبة. ولذلك سوف يتم تقديم تعريف لهذا المصنع الموجود في عنابة واهم الأدوية التي ينتجها.

فرع فارمال هو قطاع إنتاجي كان تابعا إلى ENCOPHARM التي تقوم بتوزيع الأدوية على المستوى الوطني، لكن في سنة 1998 أعلنت هذه المؤسسة إفلاسها فتنازلت عنه لصيدال في 01 جانفي 1998، واحتفظت بـ 32 من عمال ENCOPHARM. يقع المصنع في وسط عنابة في 01 نهج جبهة التحرير الوطني تقدر مساحته بـ 2160 م². وينتج أربعة أنواع من الأدوية وهي: بارالقان، ديفاك، فيتامين C وفيتامين B₁ وB₆..

2- العينة ومصادر جمع البيانات:

يبلغ مجموع عمال المصنع 134 عاملا يتوزعون كالتالي: 48 إطار، 48 عامل إتقان، 38 عامل، ولأجل دراسة هذا البحث فانه سيتم سحب عينة عشوائية تتكون من 60 عاملا، ولجمع المعلومات فانه قد تم تصميم استمارة تتكون من محورين أساسيين: المحور الأول خاص بتدريب الموارد البشرية والمحور الثاني فهو مخصص لأداء الموارد البشرية.

3- تحليل نتائج الدراسة:

أ- مدى ثبات محاور الاستمارة: يمثل الجدول التالي نتائج ألفا كرونباخ الذي يعد وسيلة لبيان مدى ثبات واتساق محاور الدراسة:

جدول رقم (01): مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ %
1	التدريب	82.5
2	أداء الموارد البشرية	85.2
3	الاستمارة ككل	83.85

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معامل ألفا كرونباخ " بالنسبة للمحور الأول 82.5 % وهي قيمة مرتفعة، كما كانت أيضا مرتفعة بالنسبة للمحور الثاني حيث بلغ 85.2 %، وبالنسبة للاستمارة ككل بلغ 83.85 % وهي دالة على صلاحية الدراسة وثبات محاور الدراسة.

ب- مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي: لكي تكون البيانات ملائمة للتحليل الإحصائي فانه يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي وللتأكد من ذلك سوف نستخدم اختبار Kolmogorov – Smirnov كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

(اختبار Kolmogorov – Smirnov)

الرقم	العنوان	Kolmogorov – Smirnov	النتيجة
1	التدريب	0.94	يتبع التوزيع الطبيعي
2	أداء الموارد البشرية	0.87	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن قيم Kolmogorov – Smirnov أكبر من 0.5 وهذا دليل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي أي أنها ملائمة للتحليل الإحصائي.

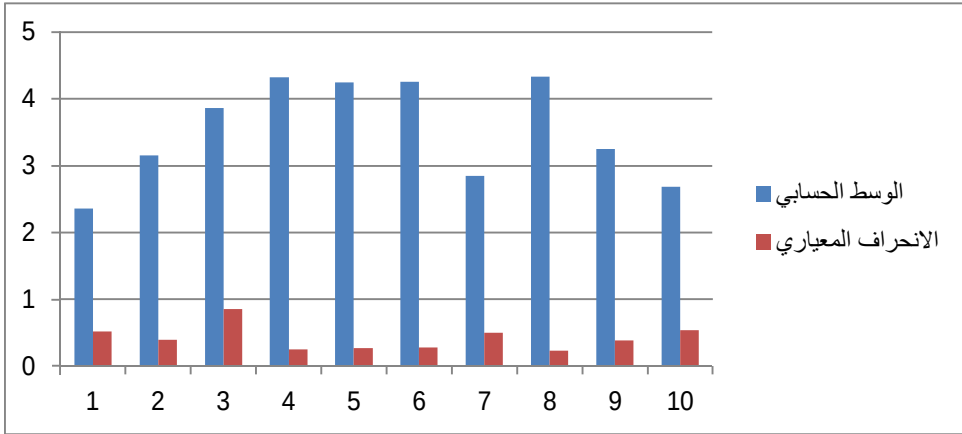
ج- تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور التدريب:

جدول رقم (03) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى التدريب

الترتيب	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	التدريب	الرقم
10	0.52	2.36	يعتبر التدريب من ضمن أولويات الإدارة	1
7	0.40	3.15	تقوم الإدارة بنشر الوعي بأهمية التدريب	2
5	0.38	3.86	تخصص الإدارة ميزانية معتبرة للتدريب	3
2	0.25	4.32	تقوم الإدارة باختيار مدربين ذوي كفاءة للتدريب	4
4	0.27	4.25	تقوم الإدارة بقياس الأداء الفعلي للعمال لتصميم البرامج التدريبية	5
3	0.28	4.26	تحلل الإدارة الوظائف من أجل تحديد الاحتياجات التدريبية	6
8	0.50	2.85	طريقة تحديد الاحتياجات التدريبية فعالة	7
1	0.23	4.33	أماكن التدريب التي تختارها المؤسسة مناسبة	8
6	0.39	3.25	أساليب التدريب المعتمدة من طرف المؤسسة مناسبة	9
9	0.54	2.69	تقوم المؤسسة بتقييم التدريب لمعرفة مدى نجاحه	10

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم(01): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى التدريب



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Excel

يتبين من الجدول والشكل أعلاه ما يلي:

- جاءت في المرتبة الأولى عبارة: " أماكن التدريب التي تختارها المؤسسة مناسبة" بوسط حسابي قدره 4.33 وانحراف معياري 0.23 وهي تنتمي إلى فئة موافق بدرجة عالية جدا مما يدل على أن أفراد العينة متفقين على نجاح المؤسسة في اختيار أماكن التدريب؛
- جاءت في المرتبة الثانية عبارة: " تقوم الإدارة باختيار مدربين ذوي كفاءة للتدريب" بوسط حسابي 4.32 وانحراف معياري 0.25 وهي أيضا موافقة بدرجة عالية جدا أو بشدة وهذا دليل على أن أفراد العينة يعتبرون أن المدربين ذوي كفاءة؛
- جاءت في المرتبة الثالثة: " تحلل الإدارة الوظائف من أجل تحديد الاحتياجات التدريبية" بوسط حسابي 4.26 وانحراف معياري 0.28 وهي أيضا تصل إلى درجة موافق بشدة وبالتالي فإن المؤسسة تقوم بتحليل الوظائف من أجل إنجاح البرامج التدريبية؛

- جاءت في المرتبة الرابعة عبارة: " تقوم الإدارة بقياس الأداء الفعلي للعمال لتصميم البرامج التدريبية" بوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 0.27 وهي أيضا تنتمي إلى نفس المجال السابق ومن ثمة فإن المؤسسة عند وضعها للبرامج التدريبية فإنها تقوم بقياس أداء مواردها البشرية؛
- في المرتبة الخامسة جاءت عبارة: " تخصص الإدارة ميزانية معتبرة للتدريب" بوسط حسابي 3.86 وانحراف معياري 0.38 وهي تنتمي إلى فئة موافق أو بدرجة عالية وهذا دليل على أن أفراد العينة راضين بالميزانية المخصصة للتدريب؛
- وفي المرتبة السادسة فقد جاءت عبارة: " أساليب التدريب المعتمدة من طرف المؤسسة مناسبة" بوسط حسابي 3.25 وانحراف معياري 0.69 وتنتمي إلى نفس الفئة السابقة مما يوحي أن المؤسسة تحسن اختيار أساليب التدريب؛
- في المرتبة السابعة جاءت عبارة: " تقوم الإدارة بنشر الوعي بأهمية التدريب" بوسط حسابي 3.15 وانحراف معياري 0.40 وهي تشير إلى محايد أو بدرجة متوسطة أي أن أفراد العينة ينظرون إلى أن الوعي بأهمية التدريب غير كاف؛
- في المرتبة الثامنة جاءت: " طريقة تحديد الاحتياجات التدريبية فعالة" بوسط حسابي 2.85 وانحراف معياري 0.50 وهو ينتمي إلى نفس الدرجة السابقة وبالتالي يجب على المؤسسة أن تعيد النظر في طرق تحديد احتياجاتها التدريبية؛
- في المرتبة التاسعة جاءت: " تقوم المؤسسة بتقييم التدريب لمعرفة مدى نجاحه" بوسط حسابي 2.69 وانحراف معياري 0.54 وينتمي إلى نفس الفئة السابقة محايد مما يدل على أن المؤسسة لا تبدي اهتمام كبير بتقييم التدريب حسب اعتقاد أفراد العينة؛
- أما في المرتبة العاشرة فقد جاءت عبارة: " يعتبر التدريب من ضمن أولويات الإدارة" بوسط حسابي 2.36 وانحراف معياري 0.52 وهي تنتمي إلى درجة غير موافق أو بدرجة ضعيفة ولعل السبب في ذلك أن الإدارة العليا مكلفة التدريب للمستويات الوسطى والتنفيذية.

د- تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور أداء الموارد البشرية:

من خلال الجدول والشكل المواليين يمكن ملاحظة ما يلي:

- في المرتبة الأولى جاءت عبارة " لتدريب رفع من مهارتي العملية" بوسط حسابي 4.42 وانحراف معياري 0.20 وينتمي ذلك إلى فئة موافق بشدة أو بدرجة عالية جداً، مما يوحي أن أفراد العينة متفقون بشدة على أن التدريب الذي تلقوه رفع من مهاراتهم العملية؛
- في المرتبة الثانية جاءت عبارة " أدى التدريب إلى تحسن أدائي وإنتاجيتي" بوسط حسابي 4.40 وانحراف معياري 0.21 وينتمي إلى نفس الفئة السابقة أي أن التدريب أدى إلى تحسين أداء وإنتاجية العمال؛
- في المرتبة الثالثة جاءت عبارة " معايير تقييم الأداء واضحة" بوسط حسابي 4.36 وانحراف معياري 0.22 وينتمي إلى فئة موافق بشدة أي أن أفراد العينة يرون أن معايير تقييم الأداء واضحة ومعروفة لدى العمال؛
- احتلت عبارة " أدى التدريب إلى زيادة حيي للمؤسسة ولزملائي" المرتبة الرابعة بوسط حسابي 4.33 وانحراف معياري 0.23 وينتمي إلى فئة موافق بشدة أي أن أفراد العينة موافقون بشدة على أن التدريب أدى إلى زيادة حبهم للمؤسسة ولزملائهم؛
- احتلت عبارة " تحصلت على معلومات جديدة من خلال التدريب تتماشى والتطورات العلمية " الخامسة بوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري 0.25 وتنتمي نتيجة الوسط الحسابي إلى فئة موافق بشدة وهذا يخدم النتائج السابقة في بيان فعالية التدريب حيث تلقوا معلومات جديدة تتماشى مع التطورات العلمية الجديدة ؛
- كما احتلت عبارة " غايات تقييم الأداء واضحة" المرتبة السادسة بوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.26 وهذه النتيجة تنتمي إلى فئة موافق أو بدرجة عالية أي أن أفراد العينة موافقون على أن غايات تقييم الأداء واضحة ولعل هذه النتيجة تبين سبب نجاح عملية التدريب حيث كلما

قيمت المؤسسة أداء العمال ووضعت غايات واضحة كلما فهم العمال الغاية من التدريب وهذا يؤدي إلى نجاحه؛

- جاءت في المرتبة السابعة عبارة " تحدد الإدارة وقت القياس بدقة" بوسط حسابي 4.02 وانحراف معياري 0.27 وتنتمي إلى نفس الفئة السابقة أي أن أفراد العينة ينظرون إلى أن المؤسسة تحدد وقت القياس بدقة وهذه العملية أيضا سببا في نجاح عملية التدريب؛

- جاءت في المرتبة الثامنة عبارة " أدى التدريب إلى زيادة ثقتي بإمكاناتي" بوسط حسابي 3.90 وانحراف معياري 0.28 وتنتمي إلى فئة موافق وهذه النتيجة تدل أيضا على نجاح التدريب لأنها زادت من ثقة العمال بإمكاناتهم؛

- وفي المرتبة التاسعة جاءت عبارة " تهتم الإدارة برفع أداء العمال" بوسط حسابي 3.42 وانحراف معياري 0.35 وتنتمي إلى درجة موافق أي أن أفراد العينة موافقون على أن إدارة المؤسسة تهتم برفع الأداء؛

- وفي المرتبة العاشرة جاءت عبارة " هناك مفهوم واضح للأداء داخل المؤسسة" بوسط حسابي 3.26 وانحراف معياري 0.37 وتنتمي إلى فئة محايد أو بدرجة متوسطة ويعني ذلك أن الإدارة تهتم بالأداء لكن يبقى الأمر غير كاف لان هناك عدم وضوح لمفهوم الأداء داخل المؤسسة ولعله يرجع إلى جانب الوعي؛

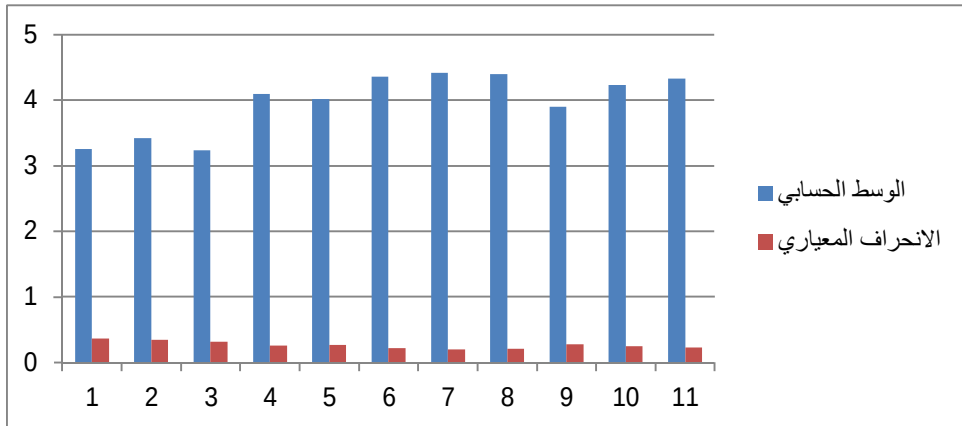
- وفي المرتبة الحادية عشر جاءت عبارة " يقوم بقياس الأداء وتقييمه أفراد ذوي كفاءة" بوسط حسابي 3.24 وانحراف معياري 0.32 وتنتمي إلى فئة محايد وهذه النتيجة تخدم النتيجة السابقة فلكون أن الأفراد المكلفون بقياس الأداء وتقييم ليس لديهم مهارة عالية أدى ذلك إلى قلة المعرفة بمفهوم الأداء.

جدول رقم(04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أداء الموارد البشرية

الترتيب	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	أداء الموارد البشرية	الرقم
10	0.37	3.26	هناك مفهوم واضح للأداء داخل المؤسسة	1
9	0.35	3.42	تتسم الإدارة برفع أداء العمال وقياس الأداء	2
11	0.32	3.24	يقوم بقياس الأداء وتقييمه أفراد ذوي كفاءة	3
6	0.26	4.10	غايات تقييم الأداء واضحة	4
7	0.27	4.02	تحدد الإدارة وقت القياس بدقة	5
3	0.22	4.36	معايير تقييم الأداء واضحة	6
1	0.20	4.42	التدريب رفع من مهارتي العملية	7
2	0.21	4.40	أدى التدريب إلى تحسن أدائي وإنتاجي	8
8	0.28	3.90	أدى التدريب إلى زيادة ثقتي بإمكاناتي	9
5	0.25	4.23	تحصلت على معلومات جديدة من خلال التدريب تتماشى والتطورات العلمية	10
4	0.23	4.33	أدى التدريب إلى زيادة حيي للمؤسسة ولزملائي	11

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم(02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أداء الموارد البشرية



المصدر: بالاعتماد على مخرجات Excel

هـ - اختبار فرضية الدراسة

تقول فرضية الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عند 0.05 بين التدريب وأداء الموارد البشرية ولاختبارها سوف نقوم بحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل الانحدار، وكل النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): معامل الارتباط، معامل التحديد ومعامل الانحدار

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
0.623	0.388	2.368	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الارتباط موجب 0.623 ومعامل تحديد 0.388 أي أن هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة - طردية - بين التدريب وأداء الموارد البشرية، ومعامل انحدار 2.368 أي ان التدريب بـ 1% سيحسن من أداء الموارد البشرية بـ 2.368%. وهذا ما يجعلنا نقبل بفرضية الدراسة. ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05.

الخاتمة:

لكل بداية نهاية وها نحن على مشارف نهاية هذه الدراسة الهامة جدا بالنسبة للمؤسسات وخاصة في هذا العصر الذي يتميز بالتقلبات الشديدة في بيئة العمل، وتطورت الدراسة لموضوع يخص إدارة الموارد البشرية وهو التدريب وعلاقته بالأداء، ويمثل التدريب عملية اكتساب المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات للعمال، بينما يمثل الأداء مدى انجاز العمال للعمل أي كفاءة وفعالية العمل. وتم في هذه الدراسة بيان مفهوم التدريب وأهميته ومراحله، كما تم التطرق إلى تعريف الأداء وقياسه العوامل المؤثرة على الأداء في الجنب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم دراسة أثر التدريب على أداء الموارد البشرية في مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة من خلال استعمال الأساليب الإحصائية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- التدريب هو عملية تهدف إلى تحسين أداء الموارد البشرية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للمنظمة من خلال إحداث تغيرات في الفرد والجماعة من خلال اكتساب المعلومات والمعارف والمهارات والخبرات حول العمل؛
- يمر التدريب بالمراحل التالية: تحديد الاحتياجات التدريبية، تنظيم ومتابعة البرنامج التدريبي، تحديد المكان والوقت المناسبين لتنفيذ البرنامج، تصميم البرنامج المناسب واختيار الأسلوب الأفضل، تقييم التدريب؛
- يعبر الأداء على المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله، من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرفه؛
- كما يعبر قياس الأداء على قياس كفاءة أداء العاملين ومدى مساهمتهم في إنجاز الأعمال المناطة بهم، وكذا الحكم على سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل. ولها أهداف إستراتيجية وإدارية وتطويرية؛
- من العوامل المؤثرة في الأداء: غياب الأهداف المحددة، عدم المشاركة في الإدارة، التسبب الإداري ومشكلات الرضا الوظيفي؛
- هناك فعالية واضحة في تحديد البرنامج التدريبي وتنفيذه وتقييمه في مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة، كما أن هناك اهتمام عالي بتحسين أداء موارده البشرية؛
- هناك علاقة ارتباط ايجابية بين التدريب وأداء الموارد البشرية في مجمع صيدال فرع فرمال بعنابة.

قائمة المراجع :

باللغة العربية:

مؤلفات:

1. بلال خلف السكارنة، تصميم البرامج التدريبية، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،

2009.

2. حمداوي وسيلة، إدارة الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2004.
3. راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000/1999.
4. عبد البارئ درة، زهير الصباغ، إدارة القوى البشرية، عمان، دار الندوة للنشر والتوزيع، 2008.
5. علي محمد ربايع، إدارة الموارد البشرية، تخصص في نظم المعلومات الإدارية، عمان، دار صفاء للنشر، 2003.
6. عمر وصفي عقيلي، إدارة القوى العاملة، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 1996.
7. كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2000.
8. محمد خيرى حري، محمد أنور قريطو، الأسس العامة للتدريب، دار المعرفة، القاهرة، دون سنة نشر.
9. مهدي حسن زويلف، إدارة الموارد البشرية، الأردن، دار الفكر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

مذكرات:

1. إيمان قصاب، دور تطبيق سياسات ادارة الموارد البشرية في رفع كفاءة أداء العاملين حالة الحوافز في المصرف التجاري السوري مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2008.
2. سهيل زغدود، العملية التدريبية ودورها في تحسين أداء العمل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، باتنة، جامعة باتنة، 2008/2007.
3. هايل عبد الوهاب الزايد، أثر التدريب في رفع كفاءة أداء العاملين: دراسة ميدانية على شركات الصناعات النسيجية، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2009.

مقالات:

1. بطرس الشكر، لؤي لطيف، دور التدريب في تقويم كفاءة أداء العاملين ضمن القطاع الفندقي ببغداد، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 71، 2009
2. علي يونس ميا وآخرون، قياس اثر التدريب في أداء العاملين: دراسة ميدانية على مديرية التربية بمحافظة البريمي في سلطنة عمان، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، جامعة تشرين العدد 1 المجلد 31، 2009.

باللغة الأجنبية:

1. Jean Marie Peretti, **Ressources Humaines**, Paris, Vuibert, 5^{ed}, 1999.
2. Sekion et autres, **Gestion Ressources Humaines**, Canada, 2001

آفاق استخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل لدعم استدامته مع الإشارة إلى تجربة: الصين ومحاولة تكييفها مع حالة الجزائر

أ. لعرج مجاهد نسيمة

أستاذة مساعدة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان

البريد الإلكتروني: l-m-nassima@live.fr

أ. مغبر فاطمة الزهراء

أستاذة مساعدة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان

أبو بكر بلقايد، تلمسان

البريد الإلكتروني: meghabberf@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر قطاع النقل من القطاعات الناهضة بالاقتصاد الوطني، وواحدا من القطاعات الأكثر تحديا فيما يتعلق بمكافحة التغيرات المناخية الواضحة التي يشهدها العالم، وبضمان أمن الطاقة، وتشير التوقعات إلى ان الطلب العالمي على مصادر الطاقة اللازمة لقطاع النقل خلال العشرين سنة القادمة ستفوق الطلب على الطاقة في قطاعات الاستهلاك الأخرى. لذلك أصبح لزاما التوجه إلى ترشيد استخدامات الطاقة في قطاع النقل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ادماج الطاقة البديلة النظيفة التي لا تنضب بأشكالها المتعددة في قطاع النقل.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية الى ايجاد منهجيات لتطوير نظم النقل المستدامة في المستقبل من خلال الاشارة الى استراتيجيات كل من الصين في هذا المجال ومحاولة تكييفها مع حالة الجزائر، وقد خلصت الورقة البحثية الى استنتاج مفاده أن النقل المستدام لا يمكن أن يتطور بشكل كامل دون تنفيذ نظام شامل يعتمد على ادماج الطاقة المتجددة في هذا القطاع، وان استراتيجيات تطوير النقل الحالي ليست كافية وهناك حاجة إلى المزيد من المبادرات لتحقيق الاستقرار في الطلب على الطاقة في قطاع النقل.

الكلمات الدالة: النقل، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة، الصين، الجزائر.

Abstract:

The transportation sector is a major component of our national economy, and one of the most challenging sectors in terms of combating climate change and ensuring energy security. Forecasts indicate that the global demand of the required energy sources for the transport sector over the next twenty years will exceed the demand of energy in other sectors of consumption. Thus, guidance becomes necessary towards the rationalization of energy consumption in the transport sector to achieve sustainable development through the integration of alternative clean inexhaustible energy in its multiple forms in the transport sector.

This research paper seeks to contribute to the development of methodologies to identify and develop future sustainable transport systems as well as to apply methodologies of other countries such as: China and try to adapt with the case of Algeria. The research paper has concluded that transport cannot be fully developed without implementing an overall renewable energy system, and the current transport development strategies are not sufficient and more initiatives are needed to realize the energy demand of the transport sector.

Key words: transport, sustainable development, renewable energy, China, Algeria.

مقدمة:

يعتبر قطاع النقل من القطاعات الناهضة بالاقتصاد الوطني لما يوفره من تأمين حركة نقل الركاب والبضائع على النطاق المحلي والدولي، وما يلعبه من دور رائد في دفع حركة الاقتصاد وتقديم الخدمات للقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى...، وبالرغم من أهميته في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن له تأثيرات سلبية على البيئة من تلوث، كما يعتبر من القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة، بحيث تشير الأرقام إلى أن النقل يستهلك الآن أكثر من 20% من مجموع الطاقة الأولية في العالم، ومن المتوقع أن الاتجاهات العالمية لعام 2100، بحاجة إلى أكثر من 10 مرات من إجمالي الطاقة، وسوف تستهلك

وسائل النقل 40% من مجموع الطاقة الأولية في العالم،¹ وقد بلغت نسبة الانبعاثات الصادرة من قطاع النقل العالمي 13% وعربيا 22% من إجمالي الانبعاثات،² وجميعها مرشحة للزيادة في ظل النمو المطرد لهذا القطاع خاصة في الدول النامية خلال السنوات القادمة، إذ تشير التوقعات إلى أن الطلب العالمي على مصادر الطاقة اللازمة لقطاع النقل خلال العشرين سنة القادمة ستفوق الطلب على الطاقة في قطاعات الاستهلاك الأخرى.

ومن أجل ذلك اتفقت الدول في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على تنفيذ استراتيجيات للنقل تخدم التنمية المستدامة، وهذا من خلال زيادة إمكانية الحصول على مصادر للطاقة زهيدة التكلفة، تحسين كفاءة الطاقة، التوسع في استخدام الطاقة المتجددة وكذا استخدام تكنولوجيا الطاقة المتقدمة الأكثر نظافة.

الإشكالية:

من كل ما سبق نجد ان قطاع النقل يعتبر من القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة، إذ يواجه قطاع النقل في كل من الصين واليابان تحديات فيما يتعلق بمكافحة التغيرات المناخية الواضحة التي يشهدها العالم، وبضمان أمن الطاقة، لذلك كان من الواجب التفكير في إيجاد استراتيجية واضحة لترقية استخدامات الطاقة في هذا قطاع وذلك من خلال استعمال وسائل نقل تلبي احتياجات الأفراد الحالية دون المساس بحاجات الأجيال المستقبلية، ومن خلال ترشيد استخدام مصادر الطاقة التقليدية وإدماج الطاقة البديلة النظيفة التي لا تنضب بأشكالها المتعددة في هذا القطاع.

¹ - Energy Consumption and the Environment: Impacts and Options for Personal Transportation in: <http://www.rqriley.com/energy.htm>

² - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية وعلاقته بقضايا تغيير المناخ، 2009، ص3.

وعليه فالإشكالية الرئيسية التي تسعى الورقة الحالية للإجابة عليها هي: كيف يمكن تفعيل استخدامات الطاقات المتجددة في قطاع النقل لدعم استدامته؟ وكيف نستطيع تكييف التجربة الصينية مع حالة الجزائر؟

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على الرهانات العالمية لقطاع النقل؛
- إيجاد منهجيات لتطوير نظم النقل المستدامة في المستقبل؛
- معرفة كيف يمكن دماج الطاقات المتجددة في قطاع النقل؛
- محاولة الاستفادة من تجربة الصين في تنمية مصادر الطاقة المتجددة في قطاع النقل ومحاولة تكييفها مع حالة الجزائر.

نطاق البحث:

شملت الدراسة مكانيا قطاع النقل بالتركيز على استراتيجيات الصين في هذا المجال ومحاولة تكييف هذه التجربة مع حالة الجزائر.

منهج البحث:

لقد تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة آفاق استخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل لدعم استدامته، ولغرض الوصول إلى هدف البحث، تم تقسيمه إلى أربعة محاور تضمن المحور الأول الرهانات العالمية لقطاع النقل، المحور الثاني مدخلا الى النقل المستدام، وتناول المحور الثالث ترشيد استعمالات مصادر الطاقة التقليدية واستخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل فيما تطرق المحور الرابع والأخير الى تجربة الصين في تنمية مصادر الطاقة المتجددة في قطاع النقل ومحاولة تكييفها مع حالة الجزائر.

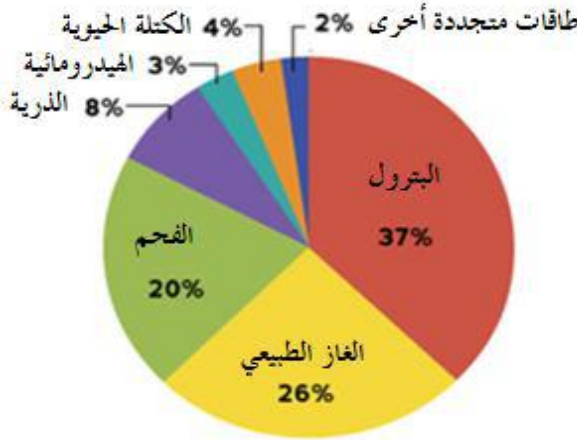
1- الرهانات العالمية لقطاع النقل:

هناك رهانات كونية وآثار بيئية تمس مستقبل هذا القطاع، وكل الدول عليها ان تجتمع لمناقشة وإيجاد حلول لها، تضم هذه الرهانات ما يلي:³

1-1- تبعية النقل لموارد غير متجددة:

إن العلاقة بين النقل والبتروال هي علاقة قوية جداً، فمن المهم التساؤل حول مستقبل هذا المورد الطاقوي الطبيعي وغير متجدد، بحيث العالم لا يزال يستهلك المزيد من النفط أكثر من الطاقات الأولية الأخرى. في عام 2011، مثل النفط 37% من الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية، كما يوضح الشكل التالي:⁴

الشكل رقم (01): حصة الوقود البترولي من الطاقات الأولية الأخرى لسنة 2011



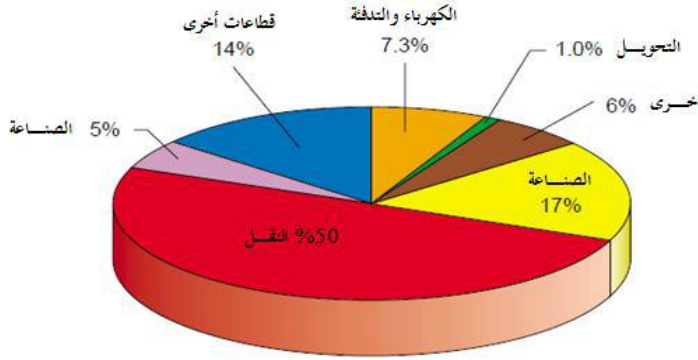
Source: Energy Information Administration, Annual Energy Outlook 2013,
<http://www.eia.gov/forecasts/aeo/er/pdf/appa.pdf> &
<http://www.eia.gov/forecasts/aeo/er/pdf/tbla17.pdf>

³ - عبد العزيز بن قيراط و غنية بركات، التقييم البيئي للمؤسسة نقل بضائع: قياس انبعاثات الغازات الدفيئة- المؤسسة SNTR، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ص 386.

⁴ - Energy Information Administration, Annual Energy Outlook 2013.

ويستهلك قطاع النقل من الوقود ما معدله حوالي 50% سنة 2002، مقابل 43 % سنة 1973، كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (02): استهلاك المنتجات البترولية في العالم سنة 2002



Source: Energy Balances of Non-Countries, 2001-2002, IEA 2004 Edition.

وتعتبر بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر استهلاكاً للمنتجات البترولية، إذ أنها تمتص 75% من 1.75 جيكا طن نفط مكافئ التي يستهلكها النقل العالمي، خصوصاً الولايات المتحدة ودول أوروبا خمسة عشر واليابان.⁵ وتبقى هذا التبعية توحى بالخطر وتحدد بنفاذ مورد طبيعي مهم، وهو ما يفسر الميزانيات الضخمة والاهتمام البالغ للبحث عن موارد طاقة بديلة للنفط.⁶

2-1- البيئة وتغير المناخ:

يستهلك قطاع النقل كميات كبيرة من الوقود حسب نوع المركبة وحجمها فإن اجمالي استهلاك هذا القطاع من الوقود يصل إلى 30% في دول الاتحاد الأوروبي، الشرق الأوسط والأدنى وإلى 50% من

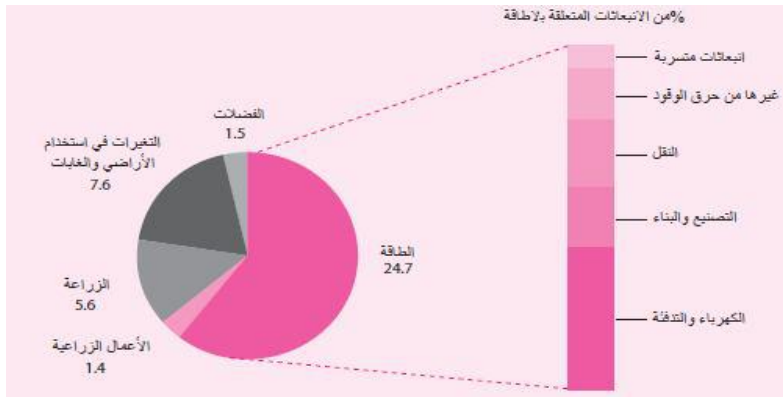
⁵ - Georgia Plouchart, Energy Consumption in the Transport Sector, Panorama, 2005, p1.

6- عبد العزيز بن قيراط، غنية بركات، مرجع سابق، ص386.

الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية،⁷ ونتج عن هذا الاستهلاك الكبير كميات كبيرة من الملوثات من أهمها غازات أول وثاني أكسيد الكربون وغيرها من الغازات الدفيئة. وكان ما يزيد على النصف قليلاً من مجموع الانبعاثات في عام 2000 يأتي من حرق الوقود الأحفوري، وكان توليد الطاقة مسؤولاً عن حوالي 10 حمولات كلية أو حوالي ربع الإجمالي. ويمثل النقل ثاني أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطاقة،⁸ كما يظهر في الشكل رقم (03).

وتتعدد التأثيرات المشاهدة والمتوقعة للتغيرات المناخية الناتجة عن زيادة نسب غازات الدفيئة المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض لتشكل أضراراً فادحة للأنظمة البيئية الحية البشرية كضياح بعض الأراضي الرطبة الساحلية نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، ترحيح الأنواع النباتية والحيوانية، زيادة تواتر اضطراب النظام البيئي من جراء الحرائق والآفات وتناقص حجم الجليدي البحري... الخ.⁹

الشكل رقم (03): توزيع الانبعاثات لكل قطاع، عام 2000 (حقيقاً طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون)



المصدر: تقرير التنمية البشرية 2007، ص.33.

⁷ - UNEP, Motor Vehicle Manufacturing Use Trends Environment, Industry & Environment: United Nations Environmental Program, 1991, Paris.

⁸ - تقرير التنمية البشرية، 2007، ص.33.

⁹ - نوزاد عبد الرحمن وآخرون، مقدمة اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص. 214 - 215، بتصرف.

2- مدخل الى النقل المستدام:

تشكل الاستدامة إطارا مناسباً لتكثيف الجهود الساعية للوصول إلى مستوى أرقى لحياة البشر من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ البيئي وبدون استنزاف مصادر الأرض¹⁰، أما النقل المستدام فإنه يعني بالنسبة للبعض مجرد الحد من الآثار البيئية السلبية داخل القطاع، وبالنسبة لآخرين فإنه يعني التزام الشامل لتحقيق الاستدامة الإيكولوجية ودور النقل فيه، ينطوي على إحداث تغييرات جوهرية في نظمنا الاجتماعية، الاقتصادية والصناعية.¹¹

وما تجدر الإشارة إليه أن النقل المستدام هو النقل الذي لا يهدد الصحة العامة وسلامة المواطن والبيئة، والذي يستخدم الموارد المتجددة بمعدلات لا تؤثر على تجددها¹²، كما انه يستخدم الموارد غير متجددة بمعدلات تقل عن جهود تطور البدائل المتجددة لها، وبالتالي فإن نظام النقل المستدام هو النظام¹³:

- يسمح للأفراد والمجتمعات بتلبية احتياجاتهم الأساسية بطريقة آمنة تتوافق مع صحة الأفراد والنظم البيئية مع تحقيق العدالة بين الأجيال (مراعاة مصلحة الأجيال المستقبلية)؛
- يحد من الانبعاثات والنفايات ويقلل من استعمال الموارد غير المتجددة كما يحد من استهلاك الموارد المتجددة وفقا لمبادئ وأساسيات التنمية المستدامة، إضافة إلى انه يقلل من استعمال الأراضي ويخفف من الضوضاء؛

¹⁰ - فريد صبح القيق، مفاهيم الاستدامة كمنهجية شاملة لتقويم المخططات العمرانية، دكتوراه في التخطيط العمراني المستدام كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية بغزة، ص2.

<http://site.iugaza.edu.ps/falqeeq/files/2010/02/Sustainability-Principles-as-a-Comprehensive-Approach.pdf>

¹¹ - Institution of Engineers, sustainable transport: responding to the challenges, sustainable energy transport taskforce report november 1999, p5

¹² - حليمة عبد العزيز، واقع ومستقبل النقل المستدام في الجزائر - حالة النقل البري -، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2010، ص13.

¹³ - Le centre pour un transport durable, Définition et vision du transport durable, 2002, p1.

- يتميز بتكلفة معقولة (في متناول جميع الأفراد).

وفي إطار ما تقدم يتوجب العمل على إبقاء النقل المستدام ضمن مساحة المثلث يحده من جهاته الثلاث:

14 التنمية الاجتماعية المستدامة، التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية البيئية المستدامة.

الشكل رقم (04): الأبعاد الثلاثة للنقل المستدام



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص7.

ولابد من التأكيد على أن الاستخدام المستدام للطاقة في قطاع النقل وتحقيق نقل مستدام منخفض

الكربون يفرضان: 15

1- تأمين خدمات النقل اللازمة عبر استهلاك الكميات الأدنى من الطاقة؛

2- تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون المساهم في تغير المناخ والاحترار العالمي، وتخفيض التلوث البيئي،

عبر الاعتماد على الوقود الأنظف والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.

14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات والتدابير للترويج للاستخدام المستدام للطاقة في قطاع النقل

في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، 2010، ص7.

15- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص. 8-9، بتصرف.

3- ترشيد استخدام مصادر الطاقة التقليدية واستخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل:

إن معظم الطاقة التقليدية (الفحم الحجري، النفط والغاز الطبيعي، والوقود النووي) هي محدودة الكمية في الطبيعة وكذلك معرضة للاستنزاف والتلوث، حيث تشير الدراسات الإحصائية أن احتياجات العالم من البترول سوف يأخذ بالاستنزاف إلى أن يستنزف معظمه ما بين عامي (2075-2100)، أما الفحم فتشير الإحصائيات أنه في عام 2000 وصل بحدود (17-18) ألف مليون طن سنويا وانه سوف يزداد في السنوات المقبلة، أما الوقود النووي الذي يتطلع العالم إليه اليوم كوقود للمستقبل سوف تنتج آلاف الأطنان من الطاقة منه، غير أن هذه الطاقة لها تأثيرات واضحة على البيئة، على هذا الأساس أخذ العلماء والباحثين يفكرون بالتخطيط في إيجاد مصادر للطاقة البديلة أو المتجددة وتنميتها وإدخال التكنولوجيات البيئة النظيفة التي لا تؤثر على البيئة وعلى استنزافها، ومنها (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الميكانيكية للمياه، الطاقة الجوفية، الطاقة الحيوية، طاقة الهيدروجين... الخ)،¹⁶ ويقصد بالطاقات المتجددة تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي يمكن أن لا تنفذ، كما تعرف الطاقة البديلة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة بسهولة وفي كل مكان على سطح الكرة الأرضية ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة، وتشكل الطاقة المتجددة أحد وسائل حماية البيئة وهي بذلك بخلاف الطاقات غير المتجددة (القابلة للنضوب) الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه.¹⁷

¹⁶ - صباح حسن عبد الزبيدي، خطة مقترحة لتنمية مصادر الطاقة في البيئة العربية في ظل التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 18، 2007، ص1.

¹⁷ - علقمة مليكة وكثاف شافية، الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد خلال الفترة 08/70 أبريل 2008، الجزء الأول، ص826.

وتتمثل إستراتيجية تخطيط الطاقة في قطاع النقل في جزئين أساسيين يتحتم تطبيقهما بصورة متكاملة وهما:

1-3- تقليص المتطلبات من الطاقة التقليدية عن طريق:¹⁸

- تخفيف الحاجة إلى خدمات النقل؛
- تقصير المسافات الواجب عبورها بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول؛
- تخفيض الوقت اللازم لعبور مسافة محددة، بالحد من عرقلة السير وزحمة المرور لتفادي استهلاك محركات وسائل النقل كميات إضافية من المحروقات؛
- ترشيد استخدام الطاقة اللازمة لصنع المركبات وتشغيلها.

وهناك العديد من الممارسات المطلوبة من الأفراد والتي يمكنها تحسين كفاءة استهلاك الطاقة أهمها:¹⁹

- التخفيف من استخدام السيارات الخاصة والاستغناء عنها عندما يكون التنقل لمسافة قصيرة، والاعتماد على الدراجات الهوائية؛
- المشاركة في السيارات الخاصة؛
- تحاشي المرور في المناطق المزدحمة؛
- اعتماد على لقيادة الهادئة التي تؤمن وفرة من الوقود المستهلك تتراوح نسبته ما بين 5 و40%؛
- تحاشي السرعة الزائدة كونها تؤدي الى زيادة استهلاك المحروقات وتدني الكفاءة والاعتماد على السرعة الاقتصادية التي تتراوح عادة بين 60 و90 كيلومترا في الساعة؛
- توفير شبكة نقل عام جيدة مع تدعيم وسائل النقل الجماعية في محاولة لتقليص استخدام السيارات الخاصة.²⁰

¹⁸ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 8-9، بتصرف.

¹⁹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع نفسه، ص 15.

3-2- التوسع في إنتاج أنماط متجددة من الطاقة في قطاع النقل: من المتوقع أن تلعب مصادر الطاقة المتجددة دورا هاما في المستقبل في قطاع النقل، وفيما يلي استعراض لأهم تكنولوجيات الطاقة المتجددة في قطاع النقل:

3-2-1- وقود الكتلة الحيوية لأغراض النقل (الوقود الحيوي):

هذا النوع من التكنولوجيا يقوم على إنتاج وقود سائل يستخدم في وسائل النقل²¹، وينقسم عموما الوقود الحيوي إلى وقود حيوي الابتدائي والثانوي، الوقود الحيوي الابتدائي مثل الخشب والخطب يتم استخدامها في شكل غير مجهز بالدرجة الأولى وهذا لأغراض التدفئة والطبخ أو إنتاج الكهرباء، أما الوقود الحيوي الثانوي مثل "الإيثانول" و"الديزل" الحيوي يتم إنتاجها من قبل الكتلة الحيوية المعالجة وهي قادرة على أن تستخدم في السيارات والعمليات الصناعية المختلفة.²² ويمكن تصنيف أنواع الوقود الحيوي الثانوي إلى أربعة أجيال:²³

- **الجيل الأول للوقود الحيوي:** الزيوت النباتية، الديزل الحيوي، الكحول الحيوي، الغاز الحيوي، الغاز الصناعي، الوقود الحيوي الصلب؛
- **الجيل الثاني للوقود الحيوي:** محاصيل غير غذائية، المخلفات الحيوية (القش والأخشاب)، محاصيل متخصصة بالطاقة الحيوية وتتضمن (الوقود الحيوي السليلوزي، الهيدروجين الحيوي، الميثاق الحيوي، ثنائي ميثل الفوران/ثنائي ميثل الفوران الحيوي وديزل الهيدروجين الحيوي)؛

²⁰- سامي بدر الدين سراج الدين، مدخل لتصميم المباني السكنية وفقا لمفهوم العمارة المستدامة والتوافق البيئي للتجمعات العمرانية، المؤتمر العربي السابع للإدارة البيئية "نمو التجمعات السكانية ومشروعات التنمية وآثارها على البصمة الايكولوجية للمدن العربية" المنعقد في القاهرة - جمهورية مصر العربية - ديسمبر 2008، ص 94.

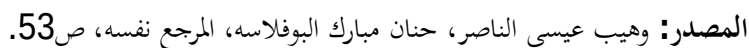
²¹- مركز تحديث الصناعة، قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية، التقرير النهائي، 2006، ص 10.

²²- Dragone.G, Fernandes.B, António A, and José A, Third generation biofuels from microalgae, in: <https://repositorium.sdum.uminho.pt/bitstream/1822/16807/1/3067.pdf>

²³- موسى الفياض وعبير ابو رمان، الوقود الحيوي: الافاق والمخاطر والفرص، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، المملكة الاردنية الهاشمية، 2009، ص 2-3، بتصرف.

- ### 3-2-2- وقود الهيدروجين:

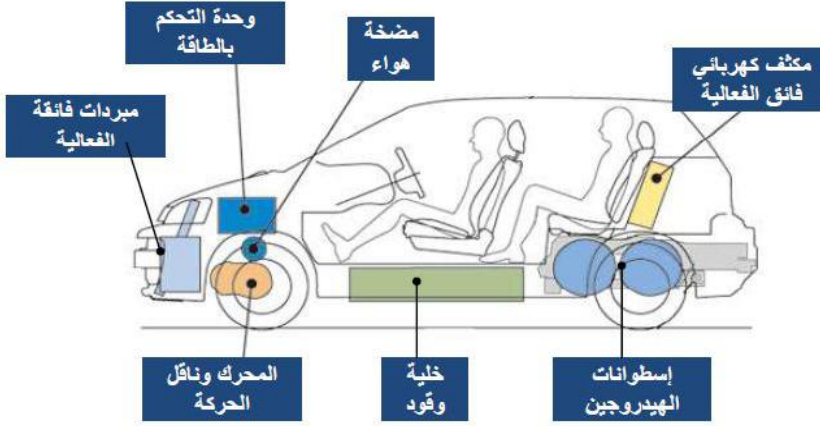
الشكل رقم (05): نموذج توضيحي لكيفية الحصول على وقود الهيدروجين



98

وفيما يلي نموذج توضيحي لمركبة مزودة بخلايا الوقود:²⁵

الشكل رقم (06): نموذج توضيحي لمركبة مزودة بخلايا الوقود



المصدر: مأمون عبيسي حلي، مرجع سابق، ص36.

3-2-3- الخلايا الشمسية (الضوئية الفوتوفولطية):

تعمل الخلايا الفوتوفولطية بشكل مختلف عن الأنظمة الحرارية للطاقة الشمسية فهي تقوم بتحويل ضوء الشمس إلى كهرباء بدون تحريك لأي أجزاء وبدون إنتاج مخلفات للوقود أو تلوث للهواء أو إنتاج انبعاثات للغازات الضارة.²⁶

4-2-3 طاقة الرياح:

يعتبر الدائمركي "لاكور" رائدا في مجال تطوير توليد الطاقة الكهربائية بواسطة طواحن الرياح، حيث طورها لتصبح مصدر طاقة بديل متجدد غير قابل للفناء ونظيف وآمن للبيئة،²⁷ في هذا النوع يتم تحويل

²⁵ - مأمون عبيسي حلي، بدائل الوقود في قطاع النقل، واقتصادياتها، الملتقى 21 لاساسيات صناعة النفط والغاز، مركز

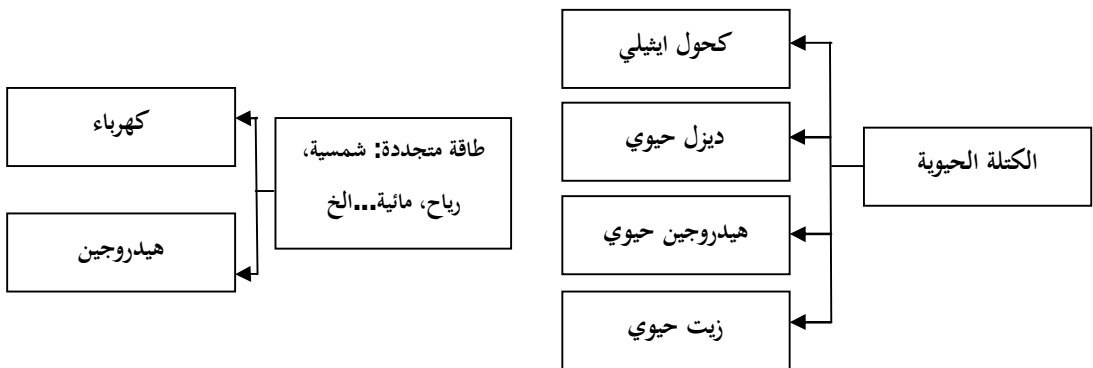
أبحاث ودراسات البترول، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، 7-31 مارس، 2011، ص36.

²⁶ - مركز تحديث الصناعة، قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية، التقرير النهائي، 2006، ص11.

طاقة الحركة للرياح إلى طاقة ميكانيكية ومنها إلى طاقة كهربائية. ويقلل استخدام طاقة الرياح من انبعاثات الغازات الضارة حيث أنها تساعدنا في التقليل من استخدام الغاز الطبيعي والبتروول والفحم وتستخدم في البر أو على سطح البحر. وهناك تصميمات مبتكرة تستخدم مولدات قليلة السرعة وتحد من الحاجة إلى صندوق التروس.²⁸

عموما يمكن تلخيص كل هذا في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): منظومة وقود النقل وعلاقتها بمصادر الطاقة المتجددة



المصدر: مأمون عبسي حلي، بدائل الوقود في قطاع النقل، واقتصادياتها، ص 44، بالتصرف.

ومع التقدم التكنولوجي والعلمي في العالم، الذي حفزته البرامج والخطط الموضوعة لتحسين كفاءة الطاقة وتخفيف وتخفيض الانبعاثات، وفي إطار التنافس الحاصل بين كبريات الشركات في العام، تتوافر

²⁷ - آيت زيان كمال واليفي محمد، مرجع سابق، ص 755.

²⁸ - مركز تحديث الصناعة، مرجع سابق، ص 12.

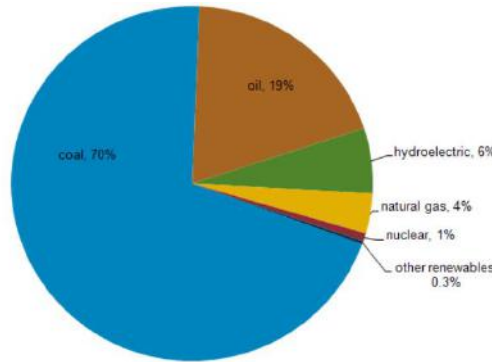
29 حاليا في الأسواق مركبات ومحركات وتجهيزات تستفيد من التكنولوجيا الأعلى كفاءة في قطاع النقل،
أهمها: المركبات الكهربائية، المركبات الهجينة، المركبات الهيدروجينية، المركبات الشمسية.

4- تجارب بعض الدول في مجال إدماج الطاقة المتجددة في قطاع النقل:

يعد التعرف على بعض التجارب العالمية في مجال ترشيد استعمالات الطاقة التقليدية وادماج الطاقة المتجددة في قطاع النقل ضرورة لتبادل الخبرات ونشر المعلومات والاستفادة منها، من أجل ذلك سنستعرض فيما يلي تجربة كل من الصين في هذا المجال، محاولين الاستفادة منها بدراسة آفاق استخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل في الجزائر.

1-4- تجربة الصين: في عام 2009، مثل الفحم نسبة 70% تقريبا من إمدادات الطاقة الأولية في الصين، وهي نسبة مرتفعة يعززها رخص سعر الفحم وانخفاض تكلفة استخراجها على الرغم من آثاره السلبية على البيئة أما البترول والغاز الطبيعي، فيشاركان بنحو 23% والصين هي ثاني أكبر مستهلك عالمي للبترول بعد الولايات المتحدة.³⁰

الشكل رقم (08): مجموع استهلاك الطاقة حسب النوع في الصين سنة 2009



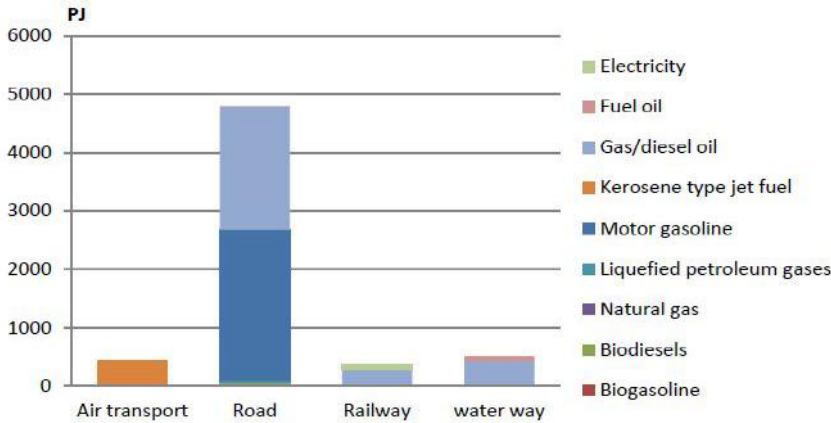
Source: Energy Information Administration, international statistics, 2012, p 2

29- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 34.

30- Energy Information Administration, international statistics, 2012, p 2 in:
<http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/China/china.pdf>

وقطاع النقل في الصين مسؤول عن أكثر من 50% من استهلاك البترول (46% من البنزين و57% من وقود الديزل) وهذا في سنة 2009.³¹ وقد أدى الاستخدام الكثيف لمصادر الطاقة في الصين إلى نفث نحو 5.1 مليار طن ثاني أكسيد كربون في عام 2005 ليفصلها عن الولايات المتحدة (أكبر ملوث للبيئة) 0.7 طن فقط، ويتوقع بحلول عام 2015 أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين إلى 8.6 مليار طن لتحتل المركز الأول عالميا، تليها الولايات المتحدة بنحو 64 مليار طن.³² وقد شهد الطلب على الطاقة في قطاع النقل نموا سريعا في العقد الأخير مع معدل نمو سنوي قدره 9%. فيمكن أن نرى من خلال الشكل رقم (09)، أنه حوالي ثلاثة أرباع من إجمالي الطلب على الطاقة هو من النقل البري، كما يمكن أن نرى أن الطاقة المستهلكة عن طريق السكك الحديدية والممرات المائية والنقل الجوي هي بنفس المستوى تقريبا، ويعتبر البنزين والديزل من أهم أنواع الوقود الرئيسية في الصين.³³

الشكل رقم (09): الطاقة المستهلكة في قطاع النقل لصين سنة 2008



Source: Liu.W, Lund.H, Beellab.K.S & Brezetb.H, op.cit, p3.

³¹ - Liu.W, Lund.H, Beellab.K.S & Brezetb.H, The integration of transportation with the energy system in China, 6th Dubrovnik Conference on Sustainable Development of Energy, Water and Environment Systems, Croatia, 2011, p1.

³² - محمد مصطفى الخياط، الصين وخيار الطاقة البديلة، تم الاطلاع عليه يوم 2013/07/27 في الموقع التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222123&eid=325>

³³ - Liu.W, Lund.H, Beellab.K.S & Brezetb.H, The integration of transportation with the energy system in China, op.cit, p3.

لذلك أدرك الزعماء الصينيون في وقت مبكر أن تسريع الانتقال إلى استخدام موارد الطاقة والمتجددة ستنتج عنه فوائد كبرى على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ليس بسبب نضوب موارد الوقود الحفري، ولكن بسبب الارتفاع النسبي المتواصل للتكاليف والمخاطر المرتبطة باستخدامها³⁴.

4-1-1- مصادر الطاقة المتجددة في الصين:

في مجال الطاقة الكهربائية بلغ إجمالي التوليد 2364 تيراوات ساعة، ساهمت فيها المحطات الحرارية المعتمدة على الفحم بـ 79% في حين مثلت مصادر الطاقة المائية 12% ليستفيد منها نحو 50 مليون أسرة في إمدادات الطاقة الكهربائية وبالنسبة لمشاركة باقي المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية، فقد كانت أقل من 2%، كما تتمتع 65% من الأراضي الصينية بسطوع الشمس لفترات تصل إلى 25% من أوقات السنة، لذا ينشط ويكثر في هذه المناطق استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه والتوليد المباشر للكهرباء، أما استخدام الطاقة الشمسية في التوليد المباشر للكهرباء (الخلايا الشمسية/الفوتوفلطية)، فيوجد منها 70 ميغاوات قدرة مركبة تستخدم بشكل رئيسي في توفير الطاقة للمناطق النائية وبعض المناطق الريفية، وتعمل الصين على إنتاج وقود "الإيثانول" و"الديزل الحيوي"، تتضمن مصادر الكتلة الإحيائية في الصين قش الأرز وبعض مخلفات النباتات الأخرى ومخلفات الغابات وروث الحيوانات والعديد من المصادر الأخرى فمن إجمالي 600 مليون طن من المخلفات الزراعية، يمكن إنتاج نحو 300 مليون طن فحم مكافئ لتستخدم كوقود،³⁵ وتتطلب خطة الصين الخماسية الأخيرة مضاعفة إنتاج طاقة الرياح خمس مرات لتصل إلى 1500 ميغاوات في 2005.³⁶ ولقد شهد مستوى بناء المحطات النووية الصينية تطورات كثيرة في السنوات الأخيرة، وارتفع إلى ما كانت عليه الدول المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي، حين شهد قطاع الطاقة النووية نموا سريعا في هذه الدول ويتوقع أن تشكل سعة

³⁴ - الأمم المتحدة، الشراكة بين الصين ومرفق البيئة العالمي للرفع من استخدام الطاقة المتجددة، تم الاطلاع عليه يوم

2013/07/25 على الموقع: <http://www.un.org/arabic/climatechange/projects/china.shtml>

³⁵ - محمد مصطفى الخياط، الصين وخيار الطاقة البديلة، مرجع سابق، بالتصرف.

³⁶ - الأمم المتحدة، المرجع نفسه.

المولدات المركبة في المحطات الكهرونووية 20% من إجمالي سعة المولدات الكهربائية المركبة في عموم الصين بحلول عام 2035.³⁷

4-1-2- آفاق استخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل في الصين:

تنتهج الصين ثلاثة محاور أساسية تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة تتمثل في:

- اقتصادات الوقود: باستخدام أنواع من الوقود تتميز بانخفاض تكلفتها إلى جانب استدامتها؛
- رفع جودة الوقود: بزيادة الاعتماد تدريجياً على الوقود العالي الجودة مثل الغاز الطبيعي وأبحاث تكنولوجيا إنتاج الفحم المنخفض الكربون؛
- تنوع مصادر الوقود: بإدخال إنتاج الطاقة من المصادر البديلة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي، إلى جانب الطاقة النووية بهدف تأمين مصادر الطاقة.

يأتي هذا إلى جانب عمل الصين مع العديد من الكيانات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تنمية مصادر الطاقة لديها وفي تطبيق برامج لترشيد ورفع كفاءة الطاقة³⁸، بحيث تشمل محافظة الصين في ما يتعلق بالطاقة المتجددة عدداً من مشاريع مرفق البيئة العالمي. على سبيل المثال، تدعم المرحلة الأولى من مشروع يهدف إلى تقليص تكلفة إنتاج الحافلات التي تعمل بخلايا الوقود في "بيكين" و"شانغهاي"، توفير نظام نقل خال من التلوث، وبالتعاون مع الحكومة الوطنية والحكومات المحلية، يساعد مرفق البيئة العالمي شركات النقل العام في الحصول على حافلات تعمل بخلايا الوقود في المدينتين واستغلالها عبر 1.6 مليون كيلومتر. تشمل هذه المبادرة مساهمة القطاع الخاص بشكل كبير وهي مصممة لمواصلة هذا الجهد إلى ما بعد انتهاء مشروع مرفق البيئة العالمي. ويتوقع الزعماء ومصممو المشاريع الصينيون أنه سيتم الاستفادة من الدروس المستفادة من هذا المشروع لتطوير مبادرات مماثلة في مدن وبلدان أخرى. وقد تم

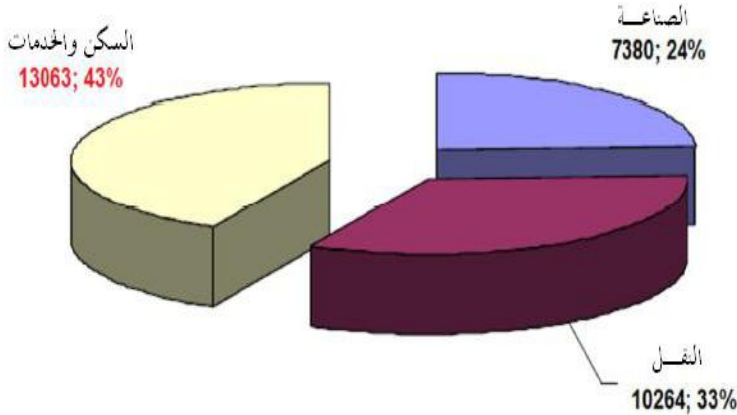
³⁷- محمد مصطفى الخياط، مرجع سابق، بتصرف.

³⁸- محمد مصطفى الخياط، المرجع نفسه، بتصرف.

إجراء الكثير من البحوث على تطبيق والاستفادة المحتملة من أنواع المختلفة من الوقود البديلة،³⁹ وكذا خيارات البدائل التكنولوجية للنقل التي تتمثل في المركبات الهجينة الكهربائية، محركات ديزل، "Mini-cars"، مركبات القيادة الكهربائية (بما في ذلك السيارات الكهربائية ببطارية، السيارات الهجينة والمركبات التي تعمل بخلايا الوقود).⁴⁰

2-4- حالة الجزائر: قطاع النفط والغاز لا تزال القوة الدافعة في الاقتصاد الجزائري إذ يمثل 50% من الناتج المحلي الإجمالي و70% من الصادرات الجزائرية.⁴¹ ويعتبر قطاع النقل ثاني قطاع بعد السكن والخدمات من حيث استهلاك الطاقة، كما يمثل الشكل التالي:

الشكل رقم (12): استهلاك الطاقة في الجزائر (1000 طن مكافئ نفط) سنة 2009



Source: Menani.S, op.cit., p5.

وحسب مستشار وزير الطاقة والمناجم أحمد مشراوي، أن نسبة استهلاك الطاقة بالسوق المحلي قد تقفز من 40 مليون طن في الوقت الحالي إلى معدل 100 مليون طن سنويا في حدود سنة 2030،

³⁹ - Liu.W, Lund.H, Beellab.K.S& Brezetb.H,op-cite, p2.

⁴⁰ - Vance Wagner.V, Whitworth.A & An.F, Climate Change Mitigation Strategies for the Transportation Sector in China, Prepared for the Stern Review on the Economics of Climate Change, 2006, p27.

⁴¹ - Menani.S, Algeria Renewable Energy Program Outlook and applications, Energy week 2012, 19-23 march 2012, Vaasa, Finland, p4.

بسبب حالة النمو الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر هذا من جهة،⁴² وفي إطار مواجهة التلوث في المناطق الحضرية، وتغير المناخ الناجم عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من جهة أخرى، حتم على خبراء الطاقة التفكير في آليات علمية جديدة لاقتصاد الطاقة وترشيد الاستهلاك مع حتمية التوجه نحو الطاقة المتجددة لحماية الثروات الوطنية. إذ حظيت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر بالاهتمام منذ عام 1980 بإعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بها من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية في عام 1982 ومن ثم بدأت في اعداد الوسائل الأساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية.⁴³

4-2-1- مصادر وآفاق الطاقة المتجددة في الجزائر:

تمتلك الجزائر أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بـ 4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، ولأجل ذلك شرعت الجزائر في انشاء محطة للطاقة المحجينة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تعمل بالمرزج بين الغاز والطاقة الشمسية بالتعاون جزائري- إسباني NEAL/ABENER، بالإضافة الى انشاء ثلاث محطات أخرى للطاقة المحجينة بقوة 400 ميغاواط شمسي والتي ستكون موجهة للاستهلاك المحلي فحسب، وبالتالي فتفعيل الطاقة المحجينة من شأنه حماية مخزون الجزائر من الغاز الطبيعي، لأن استعماله في انتاج الكهرباء قد استنزف حوالي 48% من احتياطي الطاقة الغازية، كما تتراوح سرعة الرياح في الجزائر ما بين 2 إلى 6 م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.⁴⁴ أما بالنسبة للطاقة الجوفية فيتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام

⁴² - دعوة إلى ترشيد عملية الاستهلاك والاتجاه نحو الطاقة المتجددة، تم اطلاق عليه يوم 2013/07/24 على الموقع

التالي: <http://www.ech-chaab.net>

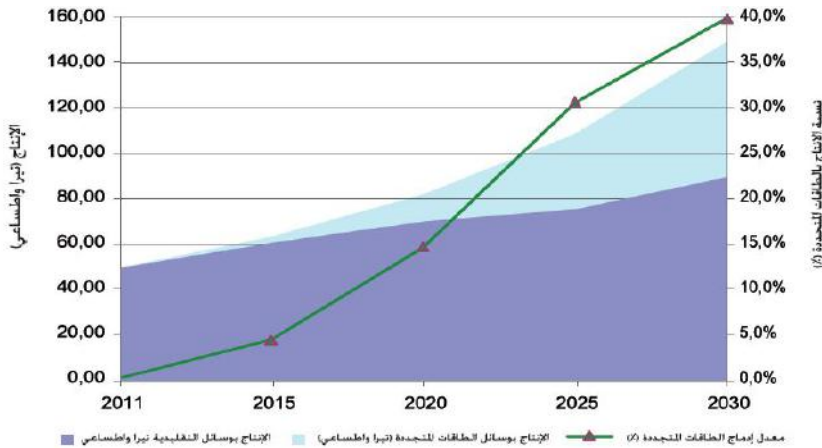
⁴³ - فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة

الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص151.

⁴⁴ - فروحات حدة، المرجع نفسه، ص153، بالتصرف.

المسحوظين بولاية قالمة، 118 سنتغراد في عين ولمان و 119 سنتغراد في بسكرة.⁴⁵ بالإضافة إلى أن الجزائر تنوي تأسيس بعض الوحدات التجريبية الصغيرة بهدف اختبار مختلف التكنولوجيات في ميادين طاقة الكتلة الحيوية والحرارة الجوفية وتخليق المياه المالحة عن طريق مختلف فروع الطاقة المتجددة،⁴⁶ ومن المشاريع الأساسية المنجزة أيضا أوفي طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة لدينا:⁴⁷ بناء أول حضيرة لطاقة الرياح تحت إشراف مجمع سونلغاز وبالتعاقد مع الشركة الفرنسية "Vergnet"، برنامج التزويد بالطاقة الشمسية لـ 20 قرية بالجنوب وإنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية بالمنطقة الصناعية بالرويبة. والشكل الموالي يوضح تغلغل الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني من الآن إلى غاية 2030.

الشكل رقم (13): تغلغل الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني



Source: Programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, op.cit., p9

⁴⁵ - راتول محمد ومداحي محمد، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة - حالة مشروع ديزرتاك-، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ص 146.

⁴⁶ - Programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, 2011, p8.

⁴⁷ - <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>

4-2-2- آفاق استخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل في الجزائر:

أكد عبد الرحمن بن حمادي المدير العام لشركة (كوندور) الجزائرية المتخصصة في تصنيع الأجهزة الكهربائية والمكيفات أن شركته تعتزم على إطلاق أول مشروع من نوعه يتعلق بتصنيع سيارة كهربائية بالشراكة مع مجموعة دولية حيث شرعت في التحضير له من خلال إعداد الدراسات التقنية والمالية والاقتصادية، كما أكد المدير العام لمؤسسة تويوتا الجزائر خلال الندوة التي نظمتها المؤسسة بالتعاون من مركز تطوير الطاقات المتجددة، السيد نور الدين حساسم، أن الذهاب نحو السيارات الهجينة أضحي أكثر من ضرورة في الجزائر لما يكتسبه من أهمية من حفاظ على البيئة وتوفير للطاقة. إلا أن تطوير هذا النوع من السيارات مرتبط بتوفير عدد من الإمكانيات والظروف هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تسويق هذا النوع من السيارات في الجزائر لم يحن بعد فلا بد من:

- القيام بعمليات تحسيسية لفائدة المواطنين حول فوائد استعمال السيارات الهجينة والكهربائية P
 - تقدم تسهيلات مالية لاقتناء السيارات الهجينة التي تكلف الكثير P
 - يجب على السلطات العمومية التفكير في الإيجار المالي كحل لاقتناء السيارات الهجينة والكهربائية، كما قامت به عدد من الدول ولكن مع نسبة فوائد مدعمة.
- مؤكد أن مثل السيارة اليابانية في الجزائر بإمكانه الانطلاق في تسويق السيارات الهجينة في 3 أو 5 سنوات القادمة.⁴⁸ كما توجد آفاق لاستخدام الهيدروجين المختلط مع الغاز الطبيعي كوقود في مشاريع النقل في الجزائر.⁴⁹

⁴⁸ - من اعداد وتصرف الباحثين اعتمادا على المواقع التالية:

<http://www.copts.com/arabic/article.php?a=9093&i=643&w=0>

<http://www.elkhabar.com/ar/autres/auto/248362.html>

⁴⁹ - Sameur.A & Raouech.A, Les Perspectives de l'utilisation de l'hydrogène dans le transport en Algérie, 2007, p9, sur le site :

http://www.cder.dz/vlib/bulletin/pdf/bulletin_012_13.pdf

الخاتمة:

إن البحث عن كيفية توفير الطاقة من خلال دراسة آفاق استخدام الطاقة المتجددة في قطاع النقل هو من المواضيع الهامة في عصرنا الحديث حيث أن مصادر الطاقة التقليدية باتت تشكل خطرا شديدا على البشرية، هذا بالإضافة إلى أن هذه المصادر محدودة وفي طريقها إلى الزوال، فضلا على الارتفاع المستمر في أسعارها، وقد خلصت الورقة البحثية إلى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل في:

أمام كل إيجابيات ترشيد الطاقة وإدماج الطاقات المتجددة في قطاع النقل، دول العالم ومن بينها الجزائر وجدت نفسها اليوم أمام احتياج حقيقي لتطوير قطاع النقل من خلال التخلص من تبعيته للطاقات القديمة كالبنزين والمازوت والتوجه نحو إدماجه بالطاقات البديلة والمتجددة إلا أن تطوير هذا النوع من السيارات الذي يعتمد على الطاقات البديلة والمتجددة مرتبط بتوفير عدد من الإمكانيات والظروف هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تسويق هذا النوع من السيارات في الجزائر لم يحن بعد فلا بد من:

- القيام بعمليات تحسيسية لفائدة المواطنين حول فوائد استعمال السيارات الهجينة والكهربائية؛
- تقديم تسهيلات مالية لاقتناء السيارات الهجينة التي تكلف الكثير؛
- تقليص من تكاليفها الباهضة وكذا ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. نوزاد عبد الرحمن وآخرون، مقدمة اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2010

أطروحات:

2. فريد صبح القيق، مفاهيم الاستدامة كمنهجية شاملة لتقويم المخططات العمرانية، دكتوراه في

التخطيط العمراني المستدام كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية بغزة

مقالات:

3. صباح حسن عبد الزبيدي، خطة مقترحة لتنمية مصادر الطاقة في البيئة العربية في ظل التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 18، 2007
4. فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، 2012

مداخلات:

5. راتول محمد ومداحي محمد، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة - حالة مشروع ديزرتاك-، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر
6. سامي بدر الدين سراج الدين، مدخل لتصميم المباني السكنية وفقا لمفهوم العمارة المستدامة والتوافق البيئي للتجمعات العمرانية، المؤتمر العربي السابع للإدارة البيئية" نمو التجمعات السكانية ومشروعات التنمية وآثارها على البصمة الايكولوجية للمدن العربية" المنعقد في القاهرة - جمهورية مصر العربية - ديسمبر 2008

7. عبد العزيز بن قيراط و غنية بركات، التقييم البيئي لمؤسسة نقل بضائع: قياس انبعاثات الغازات الدفيئة - المؤسسة SNTR، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

8. علقمة مليكة وكتاف شافية، الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد خلال الفترة 08/70 أبريل 2008، الجزء الأول

9. مأمون عبسي حليبي، بدائل الوقود في قطاع النقل، واقتصادياتها، الملتقى 21 لأساسيات صناعة النفط والغاز، مركز أبحاث ودراسات البترول، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، 7-31 مارس، 2011

مصادر أخرى:

10. الأمم المتحدة، الشراكة بين الصين ومرفق البيئة العالمي للرفع من استخدام الطاقة المتجددة، تم الاطلاع عليه يوم 2013/07/25 على الموقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222123&eid=325>

11. حليلة عبد العزيز، واقع ومستقبل النقل المستدام في الجزائر - حالة النقل البري-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010

12. دعوة إلى ترشيد عملية الاستهلاك والاتجاه نحو الطاقة المتجددة، تم اطلاع عليه يوم 2013/07/24 على الموقع التالي: <http://www.ech-chaab.net>

13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات والتدابير للترويج للاستخدام المستدام للطاقة في قطاع النقل في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، 2010

14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية وعلاقته بقضايا تغيير المناخ، 2009

15. محمد مصطفى الحياط، الصين وخيار الطاقة البديلة، تم الاطلاع عليه يوم 2013/07/27 في الموقع التالي:

16. مركز تحديث الصناعة، قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية، التقرير النهائي، 2006

17. مركز تحديث الصناعة، قطاع الطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية، التقرير النهائي، 2006

18. موسى الفياض، عبير أبو رمان، الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص، المركز الوطني للبحث

والإرشاد الزراعي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009

19. وهيب عيسى الناصر، حنان مبارك البوفلاس، مصادر الطاقة النظيفة: أداة ضرورية لحماية المحيط

الحيوي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، بدون سنة

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Dragone G., Fernandes B., António A., and José A., Third generation biofuels from microalgae, in:
<https://repositorium.sdum.uminho.pt/bitstream/1822/16807/1/3067.pdf>
2. Energy Consumption and the Environment: Impacts and Options for Personal Transportation in: <http://www.rqriley.com/energy.htm>
3. Energy Information Administration, Annual Energy Outlook 2013.
3. Georgia Plouchart, Energy Consumption in the Transport Sector, Panorama, 2005
4. Energy Information Administration, international statistics, 2012, p 2 in:
<http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/China/china.pdf>
5. Institution of Engineers, sustainable transport: responding to the challenges, sustainable energy transport taskforce report november 1999
6. Le centre pour un transport durable, Définition et vision du transport durable, 2002
7. Liu W., Lund H., Beellab K. S. & Brezetb H., The integration of transportation with the energy system in China, 6th Dubrovnik Conference on Sustainable Development of Energy, Water and Environment Systems, Croatia, 2011
8. Menani.S, Algeria Renewable Energy Program Outlook and applications, Energy week 2012, 19-23march 2012, Vaasa, Finland
9. Programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, 2011

10. Sameur A. & Raoueché A., Les Perspectives de l'utilisation de l'hydrogène dans le transport en Algérie, 2007, p9, sur le site :
http://www.cder.dz/vlib/bulletin/pdf/bulletin_012_13.pdf
11. UNEP, Motor Vehicle Manufacturing Use Trends Environment, Industry & Environment: United Nations Environmental Program, 1991, Paris.
12. Vance Wagner V., Whitworth A. & An. F., Climate Change Mitigation Strategies for the Transportation Sector in China, Prepared for the Stern Review on the Economics of Climate Change, 2006

Sites Internet:

13. <http://www.un.org/arabic/climatechange/projects/china.shtml>
14. <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>
15. <http://www.copts.com/arabic/article.php?a=9093&i=643&w=0>
16. <http://www.elkhabar.com/ar/autres/auto/248362.html>
17. <http://site.iugaza.edu.ps/falqeeq/files/2010/02/Sustainability-Principles-as-a-Comprehensive-Approach.pdf>

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر

أ.د. علي مكيد

أستاذ تعليم عالي، جامعة المدية

أ. عماد معوشي

أستاذ مساعد، جامعة المدية

الملخص

إن معرفة دور الحكومة في اقتصاد ما يمكن أن ينظر له من خلال أثره التدخل المباشر، متمثلاً في إنفاقها الموجه عادة لإشباع حاجات عامة، وتختلف أوجه هذا الإنفاق ومن ثمة تتعدد آثاره على أداء الاقتصاد الوطني؛ وفي إطار الدراسة التطبيقية لهذه الورقة البحثية نحاول التركيز على أثر الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، على النمو الاقتصادي باعتباره أحد المؤشرات ذات الصدى الواسع في جل المقارنات بين مستويات الأداء الاقتصادي للدول، وكذلك لإعطائه فكرة عن تطور الاقتصاد الداخلي للدولة، تتم دراسة هذا الأثر أو العلاقة باستخدام الأدوات الكمية من خلال دراسة قياسية تطبيقية على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، النموذج القياسي المتعدد.

Abstract

Knowing the role of government in the economy can be seen through its impact interventional direct, represented in the spending directed usually to satisfy the needs of the public, and the different aspects of this spending and multiple effects on the performance of the national economy; Within the framework of the study applied to this paper we try to focus on the impact government spending directed for final consumption, economic growth as one of the indicators to compare the economic performance of countries, as well as to give an idea of the evolution of the internal economy of the state, is the study using quantitative tools through standard applied to the study of the Algerian economy.

مقدمة:

يعتبر القطاع الحكومي طرفا مؤثرا في الوضع التوازني العام للدخل والنتائج الإجمالي بتأثيره على المستوى العام للطلب الكلي، عن طريق أدوات السياسة المالية، ومن بينها الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري)، فيمكن للحكومة عن طريق التحكم في حجم الإنفاق الحكومي أن تنظم مساهمتها في الطلب الكلي بالشكل الذي يضمن وصول ذلك الأخير إلى مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة. معرفة دور الحكومة في اقتصاد ما يمكن أن ينظر له خاصة من خلال أثرها التدخلية المباشر، متمثلا في إنفاقها الموجه عادة لإشباع حاجات عامة، وتختلف أوجه هذا الإنفاق ومن ثمة تتعدد آثاره على أداء الاقتصاد الوطني؛ وفي إطار الدراسة التطبيقية لهذه الورقة البحثية نحاول التركيز على أثر الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، على النمو الاقتصادي، من خلال دراسة قياسية، مطبقة على الاقتصاد الجزائري، خلال فترة معتبرة.

إذن فالإشكالية التي نطرحها هنا هي:

ما هي أوجه تأثير الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي على النمو الاقتصادي؟

أ- أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الاعتبارات التالية:

- تعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي المهمة الأساسية والمركزية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث على زيادته وسبل استمراره؛
- يعتبر النمو الاقتصادي هو مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات، فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار، الاستهلاك، العمالة والتطور في المجال العلمي، التقني والفني؛
- يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو؛

- تساهم التقنيات الكمية في تحقيق مقارنة واقعية وذات مصداقية لمدى ملائمة حجم الإنفاق مع متطلبات النشاط الاقتصادي وضبط مساهمة عناصر الإنفاق المختلفة في زيادة حجم النمو الاقتصادي.

ب- أهداف البحث: نتوخى من خلال هذا البحث، تحقيق جملة من الأهداف التي من أهمها ما يلي:

- الوقوف على دور قطاع الحكومة، من خلال أوجه الإنفاق المختلفة في تحديد مؤشرات النشاط الاقتصادي الكلي؛
- توضيح أهمية الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي ومكانته من بين أوجه الإنفاق الحكومي الأخرى؛
- محاولة ضبط الأثر الكمي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي وتقدير مساهمته في نمو الناتج الإجمالي؛
- التعرف على تجربة القطاع الحكومي في الجزائر ودوره في تنشيط الطلب والناتج الكليين ومدى مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي لهذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي.

ج- منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة سنعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي، من أجل تحليل مفهوم النمو الاقتصادي كما نبرز مختلف جوانب العلاقة بينه وبين الإنفاق الحكومي، سنلجأ من جهة أخرى إلى التقنيات الكمية والأساليب القياسية لضبط مدى مساهمة مؤشر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي في تحقيق النمو الاقتصادي.

أولاً. مفهوم النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي:

1- تعريف النمو الاقتصادي: إن معظم تعاريف النمو تدور حول زيادة المجمع الاقتصادي الكلي: الناتج

الوطني أو الدخل الوطني، بالإضافة إلى حصة الفرد منهما، وللوقوف عليها نستعرض التعاريف التالية:

● النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما

يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي".¹

● وحسب الاقتصادي *S. Kuznets*: "النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد

الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة".²

● أما حسب الاقتصاديين، سامويلسون ونورد هاوس: "النمو الاقتصادي يمثل توسع إجمالي الناتج

المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، أو الناتج القومي لدولة ما".³

يتم حساب النمو الاقتصادي رياضياً كما يلي:⁴

$$Tc = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

حيث:

Tc: معدل النمو الاقتصادي ؛

PIB: الناتج المحلي الخام؛

t: الزمن (السنة المعنية)؛

t-1: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجاء، "التممية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، 2007، مصر، ص73.

² رمزي علي إبراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية" الدار الجامعية، 1991، مصر، ص212.

³ سامويلسون، نورد هاوس، "علم الاقتصاد" مكتبة لبنان ناشرون، ط2006، 1، لبنان، ص586.

⁴ Parkin M., Bade R., Carmichael B. "Introduction à la macroéconomie moderne", ERPI, 3^e édition, Québec, p 130.

2- المقومات الأربعة للنمو الاقتصادي:

هذا البند هو باختصار إجابة على السؤال التالي: كيف يتسنى تحقيق النمو الاقتصادي ؟ نشير في بادئ الأمر أنه على الرغم من أن الدول سريعة النمو قد تختلف في طرقها الخاصة التي يمكن من خلالها تحقيق نموها الاقتصادي السريع، إلا أنها تشترك جميعها في سمات عامة معينة، فالعملية الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي التي ساعدت في نجاح كل من بريطانيا واليابان، هي نفس العملية التي نشهدها في الوقت الحاضر تسري بالدول النامية، كما في كل من الصين والهند. وفي واقع الأمر فإن الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة عملية النمو الاقتصادي، قد توصلوا إلى أنه من المتعين أن تتكئ قاطرة النمو على نفس المقومات الأربعة، بغض النظر عن مدى ثراء الدول أو فقرها، وتتمثل تلك المقومات الأربعة (المحددات) للنمو الاقتصادي فيما يلي:

- الموارد البشرية (عرض العمالة، التعليم والتكوين، التنظيم والخوافز)؛
- الموارد الطبيعية (عناصر الأرض، الثروة المعدنية، الوقود والجودة البيئية)؛
- تكوين رؤوس الأموال (الميكنة، المصانع والطرق)؛
- التكنولوجيا (العلوم، الهندسة، الإدارة وقطاع الأعمال).

في العادة يتناول الاقتصاديون العلاقة التي تربط بين المقومات الأربعة وفقا لدالة الإنتاج الإجمالي، التي تربط بين مجمل الناتج الوطني وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا، ولنا أن نصيغ جبريا هذه الدالة على النحو التالي:

$$Q = A \cdot f(K, L, R)$$

حيث: Q : الإنتاج، K : الخدمات الإنتاجية لرأس المال، L : عناصر العمالة، R : عناصر الموارد الطبيعية، A : تمثل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد، و f : دالة الإنتاج.

3- تعريف النفقة العامة (الإنفاق الحكومي):

يقصد بالنفقة العامة "المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو السلطات الإدارية المختصة بإنفاقها بهدف إشباع حاجة عامة".⁵

ويتبين من هذا التعريف ضرورة توافر ثلاثة عناصر هي: إنفاق مبلغ نقدي، صدور هذه النفقة عن شخص معنوي عام، استخدام هذه النفقة لتحقيق منفعة عامة، وذلك حتى يمكن القول بأننا بصدد نفقة عامة.⁶

ثانيا. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي:

الاستهلاك الحكومي هو مجموعة فرعية من إجمالي الإنفاق الحكومي ويشمل جميع مستويات قطاع الحكومة، في نطاق تعريفه الواسع يشمل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور، ولا يشمل الإعانات والتحويلات النقدية، مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام، أما في نطاق تعريفه الضيق، فهو معروف بوصفه الاستهلاك الحكومي الفعلي، ويقتصر على الإنفاق على الخدمات الجماعية التي يستفيد منها المجتمع ككل دون أفراد أو مجموعات بعينها.⁷

إذن تقوم الدولة - بهدف أدائها لوظيفتها - بإنفاق الأموال على إدارتها للمرافق العامة. فقد تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية، مثل الخدمات الصحية، التعليمية، الثقافية، خدمات الدفاع، الأمن والعدالة. وهذا هو ما يعرف بالاستهلاك الحكومي أو العام وبذلك فإن الدولة تكون مستهلكة عند الإنفاق على إشباع تلك الحاجات العامة، مثلما يكون الفرد مستهلكا عند إنفاقه لمبلغ معين على إشباع حاجاته الخاصة. والاستهلاك الحكومي أو العام قد يتم في شكل شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم للموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة. ومثال ذلك النفقات التي تدفعها

⁵ عبد الهادي النجار، "اقتصاديات النشاط الحكومي" ذات السلاسل، 1982، الكويت، ص 57

⁶ عبد الهادي النجار، المرجع والصفحة نفسهما.

⁷ لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة «البيانات الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب الحكومية» تقرير الأمين العام، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 2004، ص 3.

الدولة من أجل تنظيف، إضاءة وصيانة مبانيها الحكومية أو هيئاتها العامة، والنفقات التي تدفعها لشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية التي تلزم للإنتاج العام. كما تقوم الدولة في بعض الأحيان بتوفير الغذاء والكساء لموظفيها، مثل نفقات ملابس وغذاء أفراد القوات المسلحة أو نفقات غذاء للمدرسين أو مصروفات انتقال بعض فئات الموظفين والعمال الحكوميين، باعتبارها يلزمهم لأداء الوظيفة العامة. وتعتبر مثل هذه النفقات استهلاكية.⁸ وأيا كان نوع الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات فإنه من المؤكد، سيؤدي إلى إحداث تغيير في توجيه أو استخدامات الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، ومن ثمة إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني؛ ومادامت نفقات الدولة على شراء السلع والخدمات من شأنها أن تفضي إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني، أصبح واضحا إمكانية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام للمساعدة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي الحد من التفاوت الحاد بين الدخل.⁹

ويعد الإنفاق الوطني من بين الطرق التي يقاس بها الدخل الوطني، ويتضمن الإنفاق الوطني كل من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، الإنفاق الاستهلاكي للحكومة، الاستثمار المحلي الإجمالي.¹⁰ وفيما يخص الإنفاق الاستهلاكي نميز عدة أنواع:

1- الإنفاق الاستهلاكي الوسيط: ونوضح عدة أنواع في هذا الإطار هي:

1-1- الاستهلاك الوسيط لمنتجات السلع والخدمات: يشمل السلع غير المعمرة والخدمات المستخدمة في الإنتاج بما في ذلك إصلاح الأصول الرأسمالية، الأبحاث والتطوير، التنقيب وأية مدفوعات أخرى غير مباشرة خاصة بمصادر تمويل التكوين الرأسمالي كتكاليف الحصول على القروض.

⁸ محمد حسن يوسف، "أهمية الإنفاق العام وآثاره" [على الخط] تاريخ الإطلاع: 2011/02/11، الساعة/ 08:00،

الرابط: <http://www.saaid.net/Doat/hasn/120.htm>

⁹ حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، "مبادئ المالية العامة" ج2، الدار الجامعية، 2002، مصر، ص319.

¹⁰ محمد السيد سرايا، سمير كامل، "الحاسبة في الوحدات الحكومية والحاسبة القومية - بالتطبيق على قطاع الجمارك -" الدار

الجامعية، 1998، مصر، ص275.

1-2- الاستهلاك الوسيط لمنتجات الخدمات الحكومية: يشمل المشتريات الجديدة من السلع والخدمات على الحساب الجاري مطروحا منها صافي المبيعات من السلع المستعملة والخردة (بقايا السلع القديمة) شاملا السلع المعمرة والمشتراة للأغراض العسكرية.

1-3- الاستهلاك الوسيط لمنتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح: يشمل المشتريات الجديدة من السلع والخدمات غير المعمرة مطروحا منها صافي المبيعات من السلع المستعملة والخردة التي تم استلامها بغرض توزيعها على العائلات دون تعديل أو تغيير فيها.¹¹

2- الإنفاق الاستهلاكي النهائي:

يقصد بالاستهلاك النهائي هو مجموع السلع والخدمات (مواد غذائية، ملابس، أثاث، نقل...) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة. ويقابله الاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط الذي يعرف على أنه مجموع السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية (المنتجة أو المستوردة) المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة.¹² وغميز عدة أنواع منها ما يلي:

1-2- الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات في السوق المحلية: يشمل إنفاق العائلات المقيمة وغير المقيمة على السلع المعمرة والخدمات ناقصا صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة والخردة أو المخلفات.

2-2- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص: يشمل الإنفاق الاستهلاكي للعائلات المقيمة. وللتوضيح أكثر فالإنفاق لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات والإنفاق الاستهلاكي للعائلات المقيمة. وللتوضيح أكثر فالإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات يشمل قيمة السلع والخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي في النشاط الجاري، وهي تساوي قيمة الإنتاج الإجمالي لهذه الهيئات

¹¹ عبد القادر محمود رضوان، "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)" د.م.ج، 1990، الجزائر، ص517،518.

¹² قادة أقاسم، "المحاسبة الوطنية" ترجمة: عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، د.م.ج، 2002، الجزائر، ص64-65.

مطروحا منه صافي المبيعات المسوقة وغير المسوقة، أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة فيشمل إنفاق الأفراد المقيمين على السلع الجديدة المعمرة وغير المعمرة، وكذلك الإنفاق على الخدمات مطروحا منه صافي مبيعاتهم عن السلع المستعملة¹³.

2-3- الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي: (الإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية)

يقاس بالفرق بين المشتريات من السلع والخدمات من غير تلك التي تدخل في التراكم الخام للأصول الثابتة والالزمة لسير الإدارات العمومية، والمبيعات من السلع والخدمات التي لا تؤخذ في إنتاج الفروع. ويسمى كذلك بالاستهلاك الصافي للإدارة¹⁴.

ويجدر التذكير بأن الوحدات أو الإدارات الحكومية تنقسم إلى قسمين: وحدات إيرادية، وهي التي تحصل على إيرادات تفوق مصروفاتها بكثير، مثل مصالح الجمارك، والقسم الثاني هو الوحدات غير الإيرادية، وهي التي تكون إيراداتها ضئيلة وتقتصر في أغلب الأحيان على النفقات مثل المصالح الصحية والتعليمية¹⁵.

فالنفقات الاستهلاكية العامة يندرج ضمنها ما تنفقه الدولة على الصحة، والتعليم، والتأمين الاجتماعي، والإسعاف، إن هذه النفقات تهدف إلى قيام الدولة مباشرة بتقديم خدمات وبيع لأفراد المجتمع، ويستفيد من هذه التقديمات الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط التي يعينها المشرع لذلك، والشئ المهم هنا هو البحث عن أثر هذه النفقات على النمو الاقتصادي. لكن تجدر الإشارة إلى أن جزءا من النفقات الإستهلاكية وهو جزء ليس باليسير وإن كان يدعى نفقات استهلاكية، فهو في الواقع نفقات استثمارية تزيد من طاقات الإنتاج في المستقبل وبالتالي تزيد من معدل النمو الاقتصادي، بالرغم من أن تأثيرها على الناتج في المدى القصير هو غير ملموس. فالإنفاق على التعليم مثلا من شأنه أن يمد الإقتصاد

¹³ قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره، ص518.

¹⁴ قادة أقاسم، المرجع نفسه، ص211.

¹⁵ الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج "محاسبة: محاسبة حكومية" المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، ص2.

بالإطارات الفنية التي تضمن له التقدم التكنولوجي الذي يعد العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إمداده باليد العاملة الخبيرة واللازمة في مجال التطبيق في اقتصاد هدفه أو يسعى للاستفادة الكاملة من نتائج التقدم التكنولوجي¹⁶.

ثالثا. دالة الإنتاج المستخدمة في الدراسة.

في هذه الدراسة تكون الانطلاقة لمختلف النماذج الأخرى من دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، هذه الدالة شائعة الاستخدام في مختلف الدراسات ومنها ما ذكر في الدراسات السابقة، وهذا لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبصفة خاصة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، والنتائج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر انطلاقا من فترة معتبرة، ودراسة هذه العلاقة من مختلف الجوانب. تأخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$y = f(K, L, G)$$

حيث أن:

y : الناتج المحلي الإجمالي.

K : إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

G : الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي.

حيث أن: f تتميز بالخواص التالية:

- المشتقات الجزئية الأولى لـ f بالنسبة لـ K ، L ، G موجبة
- المشتقات الجزئية الثانية لـ f بالنسبة لـ KK ، LL ، GG سالبة

¹⁶ محمود نيري "الاقتصاد المالي" مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1978-1979، سورية، ص.ص. 642-643.

تجدر الإشارة إلى أن هناك نقطة رئيسية لإختلاف العديد من الدراسات حول قيمة الإنفاق الحكومي، في شقه الاستهلاكي النهائي، التي تدخل في دالة الإنتاج. فبعض الدراسات تحدد قيمة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (G/y) كما هو الحال في دراسة (Landau_1986)، والبعض الآخر يحدد قيمة الإنفاق الحكومي على أنه معدل في الإنفاق الحكومي (dG/G) كما في دراسة (Ram_1986) و (Karrs_1989)، أما (Conte & Drrat_1988) أوضح أنه يمكن استخدام كلا الأسلوبين في تحديد قيمة الإنفاق الحكومي حيث تقيس (G/y) أثر الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، بينما تقيس (dG/G) أثره في المدى القصير¹⁷.

في هذه الدراسة نأخذ كلا الأثرين، الأول وهو على المدى الطويل، ثم ننتقل إلى نموذج الأجل القصير والذي نحصل عليه انطلاقاً من الأول، عن طريق عمليات رياضية متتالية، هذا العمل موضوع المطلبين التاليين.

1- عرض نموذج الأجل الطويل المستخدم.

1-1- البناء القياسي للنموذج: تكتب معادلة الأجل الطويل (الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك

النهائي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) و تكتب الدالة بالشكل العام:

$$y = f(K, L, g), \quad g = \left(\frac{G}{y} \right), \quad f_g > 0, \quad f_{gg} < 0.$$

والنموذج المتعدد يكتب حسب العلاقة التالية:

$$y = \alpha + b_1 K + b_2 \left(\frac{G}{y} \right) + b_3 L + \varepsilon_t$$

¹⁷ زين العابدين بري، «العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م15، عدد 2، 2001، المملكة العربية السعودية، ص.55.

1-2- أهمية النموذج في الدراسة: النموذج الموضح، يعتبر كنموذج قياسي متعدد، يحوي الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرة تابعة، تفسرها ثلاثة متغيرات مستقلة، هي رأس المال وحجم الإنفاق من الناتج بالإضافة إلى العمالة، فهو يبين لنا العلاقة الطويلة الأجل بين الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة بصفة عامة وبالإنفاق الحكومي بصفة خاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه كنسبة من الناتج أي أثر زيادة هذه النفقات بالمقارنة بالناتج المحلي الحقيقي على هذا الأخير.

من جهة أخرى نقوم باستخدام نموذج "كارس" (Karrs) للأجل القصير كما يأتي في المطلب الموالي.

2- عرض نموذج الأجل القصير المستخدم.

1-2- الاشتقاق الرياضي للنموذج: للحصول على هذا النموذج يجب الانتقال وانطلاقاً من النموذج السابق (المؤطر)، وذلك بأخذ تفاضل هذه المعادلة بالنسبة للزمن ثم القسمة على (y) :
قبل القيام بالتفاضل (الاشتقاق) نشير إلى أن:

مشتق تابع التابع - دالة الدالة -: إذا كان $y = f(u)$ حيث (u) تابع للمتحول الوسيط (x) فإن مشتق هذا التابع y بالنسبة لـ (x) ، يساوي مشتقة y بالنسبة لـ (u) مضروباً بمشتق (u) بالنسبة لـ (x) .¹⁸

يمكن صياغة هذا كالتالي:

$$\begin{aligned} y &= f(u) \\ u &= f(x) \\ \frac{\partial y}{\partial x} &= \frac{\partial y}{\partial u} \cdot \frac{\partial u}{\partial x} \end{aligned}$$

هذه الإشارة مهمة وخاصة في النماذج الاقتصادية الكلية، وتلك التي نحن بصدد عرضها، كون أن المتغيرات التابعة تكون دالة في المتغيرات المستقلة التي بدورها (المتغيرات المستقلة) تابعة في متغير الزمن (t) .

¹⁸ عادل سودان، موفق دعبول "التفاضل والهندسة التفاضلية" مؤسسة الرسالة، 1985، لبنان، ص 29.

نُبَاشِر الآن تفاضل المعادلة السابقة (المؤطرة) بالنسبة للزمن، ونذكر بأن المتغيرات المستقلة في النموذج المراد

تفاضلة، هي عبارة عن توابع (في الزمن) لتابع (الناتج المحلي الإجمالي):

$$\frac{\partial y}{\partial t} = \frac{\partial y}{\partial K} \cdot \frac{\partial K}{\partial t} + \frac{\partial y}{\partial L} \cdot \frac{\partial L}{\partial t} + \frac{\partial y}{\partial g} \cdot \frac{\partial g}{\partial t}$$

نقسم المعادلة المحصل عليها على y ، ونحمل رمز تغير الزمن (الأجل القصير = 1):

$$\frac{\partial y}{y} = \frac{\partial y}{\partial K} \cdot \frac{\partial K}{y} + \frac{\partial y}{\partial L} \cdot \frac{\partial L}{y} + \frac{\partial y}{\partial g} \cdot \frac{\partial g}{y}$$

نقوم ببعض العمليات المنطقية فنحصل على:

$$\frac{\partial y}{y} = (PmK) \cdot \frac{\partial K}{y} + \frac{\partial y}{\partial L} \cdot \frac{\partial L}{y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{\partial y}{\partial (G/y)} \cdot \frac{\partial g}{y}$$

لأن الإنتاجية الحدية لرأس المال PmK تساوي مشتقة y بالنسبة لـ K :

$$\frac{\partial y}{y} = (PmK) \cdot \frac{\partial K}{y} + \frac{\partial y}{\partial L} \cdot \frac{L}{y} \cdot \frac{\partial L}{L} + \frac{\partial y}{\partial (G/y)} \cdot \frac{\partial g}{y}$$

$$\frac{\partial y}{y} = (PmK) \cdot \frac{\partial K}{y} + (E_{L/y}) \cdot \frac{\partial L}{L} + \frac{\partial y}{\left(\frac{\partial G \cdot y - \partial y \cdot G}{y^2} \right)} \cdot \frac{\partial g}{y}$$

ومنه:

$$\frac{\partial y}{y} = (PmK) \cdot \frac{\partial K}{y} + (E_L) \cdot \frac{\partial L}{L} + \frac{\partial y}{\left(\frac{\partial G \cdot y - \partial y \cdot G}{y^2} \right)} \cdot \frac{\partial g}{y}$$

$$\frac{\partial y}{y} = PmK \cdot \frac{\partial K}{y} + E_{y/L} \cdot \frac{\partial L}{L} + \frac{\partial y}{\left(\frac{\partial G}{y} - 0 \right)} \cdot \frac{\partial g}{y}$$

$$\frac{\partial y}{y} = PmK \cdot \frac{\partial K}{y} + E_{y/L} \cdot \frac{\partial L}{L} + \frac{\partial y}{\partial G} \cdot \partial g$$

$$\frac{\partial y}{y} = PmK \cdot \frac{\partial K}{y} + E_{y/L} \cdot \frac{\partial L}{L} + (PmG) \cdot \partial g$$

$$\begin{aligned} & \text{لأن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي } PmG \text{ ، تساوي } \frac{\partial y}{\partial g} . \\ & \frac{\partial y}{y} = PmK \cdot \frac{\partial K}{y} + E_{y/L} \cdot \frac{\partial L}{L} + PmG \cdot \frac{\partial g}{g} \cdot \frac{g}{g} \\ & \frac{\partial y}{y} = PmK \cdot \frac{\partial K}{y} + E_{y/L} \cdot \frac{\partial L}{L} + PmG \cdot \frac{\partial g}{g} \cdot \frac{g}{g} \\ & \frac{\partial y}{y} = (PmK) \cdot \frac{\partial K}{y} + E_{y/L} \cdot \frac{\partial L}{L} + PmG \cdot \left(\frac{\partial g}{g} \right) \cdot \left(\frac{g}{y} \right) \\ & \boxed{\frac{\partial y}{y} = (PmK) \left[\frac{\partial K}{y} \right] + (E_{y/L}) \left[\frac{\partial L}{L} \right] + (PmG) \left[\frac{\partial g}{g} \cdot \frac{g}{y} \right]}^{19} \end{aligned}$$

وهو النموذج المخصص للأجل القصير، الذي يتم تقدير معلماته في خِضَم الدراسة التطبيقية، ولإيضاح هيكل النموذج المؤطر (نوعة، متغيراته ومعلماته) نبين:

- المتغيرات المستقلة هي كل ما بداخل عارضتين []، المتغير التابع هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي $y=PIB$.
- أما مابين قوسين () فمعلمات النموذج (ثوابته بعد التقدير).

2-2- أهمية النموذج المقدّر في الدراسة: إن تقديرنا للنموذج السابق (نموذج الأجل القصير) سوف

يمكننا من الإجابة على سؤالين مهمين نذكرهما على التوالي:

- س1** هل الإنفاق الحكومي الموجه للإستهلاك النهائي، في الجزائر منتج أم غير منتج؟
فالفرضية التي نسعى إلى إثبات صحتها أو إثبات عدم صحتها ومقابلها تكون كما يلي:
- **فرضية العدم:** الإنفاق الحكومي الموجه للإستهلاك النهائي في الجزائر غير منتج، أي أن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي تساوي صفرا.

¹⁹ زين العابدين بري، مرجع سابق، ص56.

• **الفرضية البديلة الأولى:** الإنفاق الحكومي إ. ن.، في الجزائر منتج أي أن قيمة الإنتاجية الحدية له () ، أكبر من الصفر.

• **الفرضية البديلة الثانية:** هذا الإنفاق مشط (العلة السالبة) للنمو الاقتصادي، لما تظهر إنتاجيته الحدية سالبة.²⁰

إذن فالأساس التحليلي لهذا الاختبار يأخذ بالدراسة إمكانية زيادة الناتج الكلي عن طريق إضافة وحدات من الإنفاق ح. إ. ن.، أم لا، فإذا زاد الناتج الكلي بزيادة الوحدات المضافة من هذا الإنفاق، هذا دليل على أن الإنفاق يساهم في النمو الاقتصادي بغض النظر عما إذا كانت الزيادة متناقصة أو متزايدة في الناتج الكلي (هذا موضوع الاختبار الثاني)، أما إذا لم يستجب الناتج لهذه الزيادة في الإنفاق فنقول أن هذا الإنفاق غير منتج أو أن الزيادة فيه تعد هدرا اقتصاديا وهو لا يؤثر على النمو الاقتصادي.

س2: هل حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي في الجزائر ملائم من الناحية الاقتصادية الكلية؟

نضع الفرضيات المطروحة للاختبار كما يلي:

• **فرضية العدم:** الإنفاق الحكومي إ. ن. في الجزائر ملائم اقتصاديا، أي: أن الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق تساوى الواحد وهذا يسمى بقانون "بارو" (Barro R.).

• **الفرضية البديلة الأولى:** الإنفاق المعني، في الجزائر أكبر مما ينبغي، وهذا من الناحية القياسية معناه أن الإنتاجية الحدية له أقل من الواحد.

• **الفرضية البديلة الثانية:** هذا الإنفاق أقل مما ينبغي، وكدليل قياسي على ذلك هو أن الإنتاجية الحدية له أكبر من الواحد.²¹

²⁰ زين العابدين بري، مرجع سابق، ص56.

²¹ زين العابدين بري، المرجع نفسه، ص57.

بطبيعة الحال إن المرور عبر الاختبار الأول ضروري لكي نستطيع إجراء الاختبار الثاني، ففي حالة واحدة فقط نتمكن من التقدم عند إجرائنا للاختبار الأول وهي عندما نثبت صحة الفرضية البديلة الأولى (في المقابل إثبات نفي فرضية العدم والفرضية البديلة الثانية).

إن حالة عدم المرور للاختبار الثاني (رفض الفرضية البديلة الأولى في الاختبار الأول) يعطينا الحكم تلقائيا على الاختبار التالي بقبول الفرضية البديلة الأولى لهذا الاختبار (الاختبار الثاني)، هذا فيما يخص المنهج الاختباري.

أما فيما يخص التحليل الاقتصادي لطبيعة هذا الاختبار فهو ينطوي على إستراتيجية التحليل الحدي المقارن بالواحد، فالقيام بإنفاق وحدة إضافية ينجر عنه ثلاثة احتمالات:

- زيادة الناتج المحلي (حدوث نمو اقتصادي) بوحدة واحدة، أي أن الإنفاق ملائم؛
- زيادة في الناتج المحلي (حدوث نمو اقتصادي) بأقل من وحدة، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي تنخفض غلتها تبعاً، وبالتالي الإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي. (مع تجاهل الحالة التي تكون فيها زيادة الناتج الوطني سالبة وبالتالي عدم حدوث نمو اقتصادي، لأن هذا موضوع الاختبار الأول)؛
- زيادة الناتج المحلي (حدوث نمو اقتصادي) بأكثر من وحدة، أي أن الإنفاق الحكومي محفز جيد للنمو الاقتصادي وبالتالي هو أقل مما ينبغي ولم يصل إلى المستوى المطلوب.

3- نموذج تحديد الحجم الأمثل للإنفاق:

3-1- البناء الرياضي للنموذج: حتى نحصل على الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي فإننا نفترض أن قيمة الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي تساوي الواحد الصحيح ($PmG = 1$)، للاستمرار نضع الصيغة التالية:

$$PmG = \frac{\zeta}{g}$$

حيث:

$$\zeta = \frac{\partial y}{\partial G} \cdot \frac{G}{y}$$

$$g = \frac{G}{y}$$

للتحقق:

$$\frac{\zeta}{g} = \frac{\frac{\partial y}{\partial G} \cdot \frac{G}{y}}{\frac{G}{y}} = \frac{\partial y}{\partial G} = PmG$$

منطقيا:

$$MpG = 1 \Leftrightarrow \zeta = g$$

بإعادة صياغة نموذج الأجل القصير:

$$\frac{\partial y}{y} = (PmK) \left[\frac{\partial K}{y} \right] + E_{y/L} \left[\frac{\partial L}{L} \right] + (PmG) \left[\frac{\partial g}{g} \cdot \frac{G}{y} \right]$$

$$\frac{\partial y}{y} = (PmK) \left[\frac{\partial K}{y} \right] + E_{y/L} \left[\frac{\partial L}{L} \right] + \left[(PmG) \left(\frac{G}{y} \right) \right] \cdot \left(\frac{\partial g}{g} \right)$$

نعوض المقدار المسمى سابقاً "تأ" فنحصل على:²²

$$\boxed{\frac{\partial y}{y} = (PmK) \left[\frac{\partial K}{y} \right] + E_{y/L} \left[\frac{\partial L}{L} \right] + \zeta \left[\frac{\partial g}{g} \right]}$$

هذا نموذج آخر من ثلاثة متغيرات مستقلة أيضا مطلوب تقديره، حيث أن الصيغة المؤطرة توضح

أن كل ما بين عارضتين يعد متغيرات مستقلة، ومعاملاتها ثوابت التقدير، أما المتغير التابع فهو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

3-2- استخدام النموذج من الناحية الاقتصادية: تكمن أهمية هذا النموذج في المعلمة «ح»، والتي

تعبّر عن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي.

²² زين العابدين بري، مرجع سبق ذكره، ص 59.

بعدما يتم تقدير γ ضمن تقدير النموذج ككل، نقارنها بمتوسط الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي في معظم دول العالم، والتي تبلغ حسب دراسة "كارس"، حوالي 23 %.²³

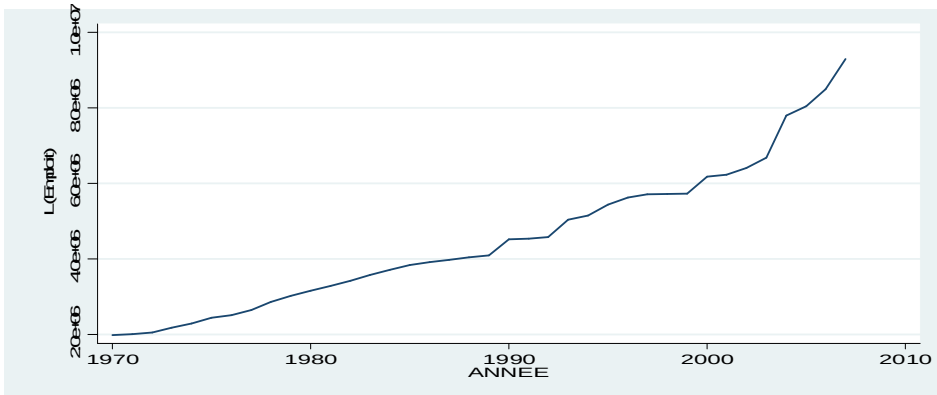
رابعاً. حصر وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

في هذا الجزء نتطرق إلى التعريف بالمتغيرات الأساسية (قبل إجراء أي تحويل) المستخدمة، ثم بعد ذلك توضيح الحسابات التي نجرها انطلاقاً من البيانات الخام؛ وبالتوازي نوضح مصادر هذه المعطيات.

1- اليد العاملة والمتغيرات الإسمية الأخرى، في الجزائر.

1-1- اليد العاملة في الجزائر: يوفر الديوان الوطني للإحصاء O.N.S، المعطيات السنوية لليد العاملة في الجزائر، حيث اعتمدنا على سلسلة إحصائية تمتد من سنة 1970، إلى غاية 2007، وفيما يلي تمثيل بياني لهذه السلسلة، التي تعطينا فكرة سريعة حول التطور السنوي لليد العاملة في الجزائر في الفترة المذكورة (لمدة 38 سنة)

الشكل (1): التمثيل البياني للقوة العاملة في الجزائر



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات ONS، وبرنامج STATA 11.

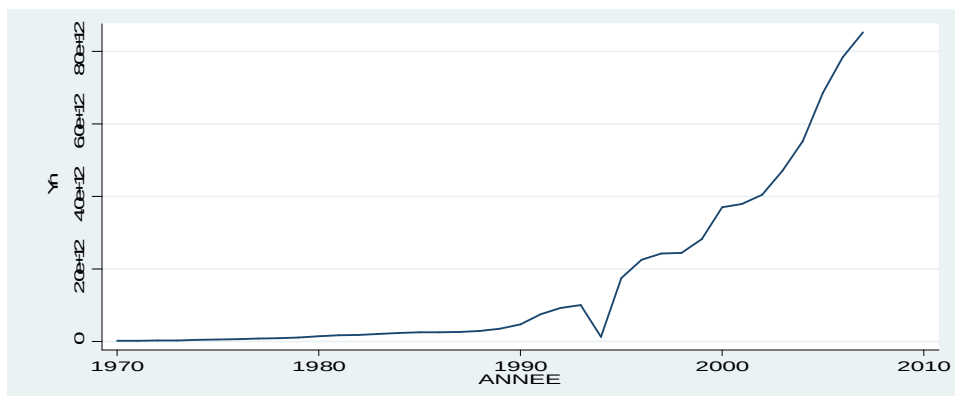
²³ زين العابدين بري، مرجع سبق ذكره، ص 60.

نلاحظ أن اليد العاملة المشغلة في الجزائر، تشهد ارتفاعا مستمرا، غير أن الفترة من 1970 إلى 1990، كانت أقل تذبذبا، إلا أن الفترة ابتداء من 1990 إلى 2007، شهدت تذبذبات تتراوح بين الثبات والزيادة، مع غياب أي انخفاض، مع ملاحظة أنه بعد سنة 2000، بدأت اليد العاملة في الارتفاع بأكبر معدلاتها مقارنة بما سبق.

1-2- المتغيرات الإسمية المستعملة: تم جمع هذه المتغيرات تحت هذا البند كونها مقيّمة بالدينار الجزائري، وبالتالي تعتبر متغيرات إسمية متضمنة تضخم الأسعار، وهذا يطرح ضرورة معالجة هذه المسألة وهو ما نتطرق له فيما بعد، وهذه المتغيرات عددها ثلاثة، نذكرها كما يلي:

أ- الناتج المحلي الإجمالي (PIB): بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء، تم جمع إحصائيات حول قيم الناتج المحلي الإجمالي، مقيم بالدينار الجزائري، بالإضافة إلى الاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصاء على الانترنت، لتكملة السلسلة الإحصائية، كون أن المنشورات المتحصل عليها تتوقف في 2004، وبالتالي أصبحت السلسلة المتحصل عليها تمتد عبر الفترة 1970، إلى غاية 2007. ولإعطاء فكرة صورية لتطور هذا المؤشر الاقتصادي في الجزائر نقوم بتمثيله بيانيا بدلالة الزمن (سنوات الدراسة) كما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل (2): التمثيل البياني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر



المصدر: إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات ONS، وبرنامج STATA.

من خلال المنحنى، يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي تميز بإرتفاعات سنوية بسيطة، ذات نزعة أكثر إستقراراً، لكن ما يظهر بوضوح، ذلك التقهقر في منتصف التسعينات، بعدها بدأ بالارتفاع بأعلى معدلاته ولم يعرف أي إنخفاض يذكر.

ب- رأس المال الثابت (K): هذا المؤشر يقابله في الجزائر تراكم رأس المال الثابت والذي يرمز له بـ $ABFF$ ، تم الحصول على معطيات هذا المؤشر انطلاقاً من الجداول الكلية للمحاسبة الوطنية، والموجودة في منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى الاستعانة بموقع الديوان الوطني للإحصائيات على الإنترنت.

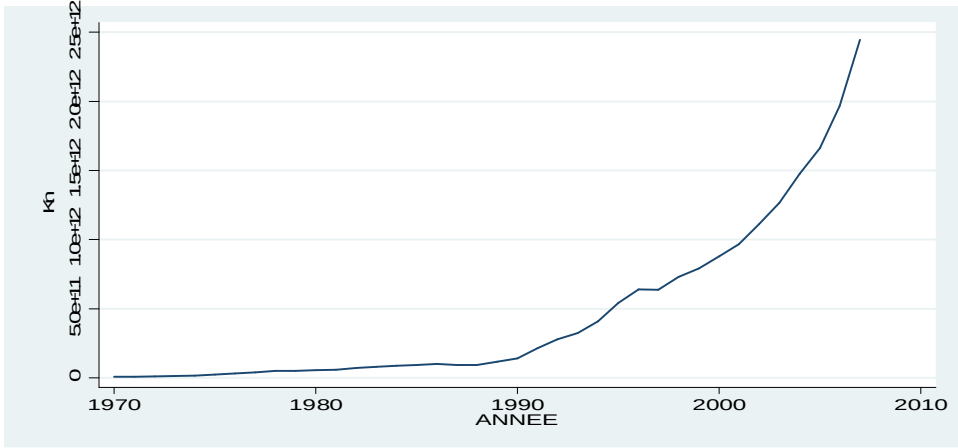
وتجدر الإشارة إلى أنه يقصد بالتراكم الخام للأصول الثابتة $A.B.F.F^*$: الإنفاق من طرف منتجي السلع والخدمات ومنتجي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، على الإضافات الرأسمالية مشتتة كانت أو منتجة ذاتياً مطروحة منها صافي المبيعات من الأصول المستعملة والخردة (المخلفات) ولا يتضمن الإنفاق على السلع المعمرة للأغراض العسكرية، كما يشمل العمليات تحت التنفيذ في مشروعات التشييد والإصلاحات الرأسمالية والإنفاق على تحسين الأراضي والزراعة التي تستمر لأكثر من عام ولا يتضمن ثمن شراء الأراضي.²⁴

نقوم بتمثيل هذا المؤشر على غرار المؤشرات السابقة، والنتيجة تظهر في الشكل الموالي:

* Accumulation Brute des Fonds Fixés

²⁴ عبد القادر محمود رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 519.

الشكل (3): التمثيل البياني للتراكم الخام لرأس المال الثابت في الجزائر



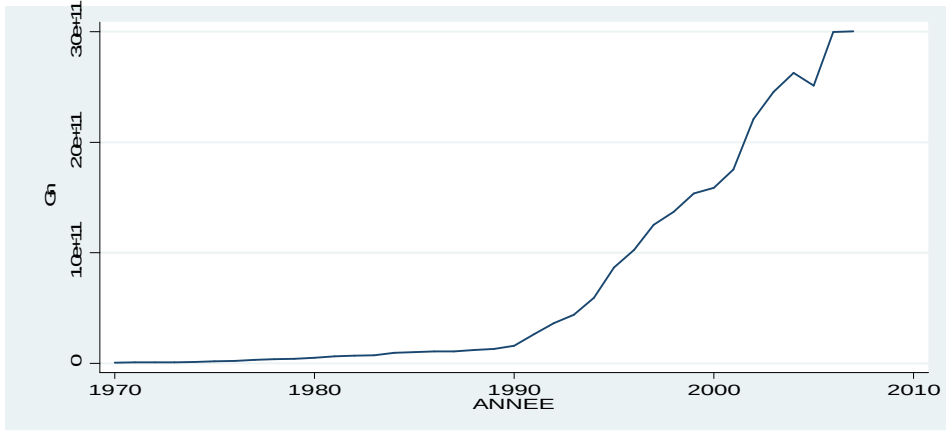
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات ONS، وبرنامج STATA.

من المنحنى السابق يمكن تمييز مرحلتين أساسيتين في تطور التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت (ABFF)، المرحلة الأولى من سنة 1970، إلى بداية التسعينات، والمرحلة الثانية من بداية التسعينات إلى غاية 2007، ونستطيع أن نقول حتى الوقت الحالي، حيث تميزت المرحلة الثانية بإرتفاعات سنوية متتالية وأقوي بكثير من المرحلة الأولى التي تميزت بنزعتها المستقرة ومعدلات النمو الضعيفة لرأس المال الثابت.

ج- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي (G): تم الحصول على المعطيات الخاصة بهذه المتغيرة انطلاقاً من الجدول الاقتصادي الكلي TEE، الخاص بالمحاسبة الوطنية، والموجود في منشورات الديوان الوطني للإحصاء التي تسمح فترات سابقة طويلة، أو عبر موقعه في الانترنت بالنسبة للفترات الحديثة؛ وارتأينا أخذ الإنفاق النهائي المقابل للإدارات العمومية ليعبر عن إنفاق حكومي استهلاكي، حسب ما توفره هذه الجداول، وكما هو الحال في المتغيرات السابقة فتم تغطية الفترة بالنسبة لهذه المتغيرة من الفترة

1970 إلى غاية 2007، وهي أحدث فترة تمكنا منها، والتي حالت دون تحديث فترة الدراسة أكثر إلى جانب متغيرة اليد العاملة في الجزائر التي بدورها كانت هناك صعوبة في إيجاد الفترات الأخيرة منها. في الشكل الموالي تمثيل بياني يمثل تطور الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي في الجزائر:

الشكل (4): التمثيل البياني للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي في الجزائر.

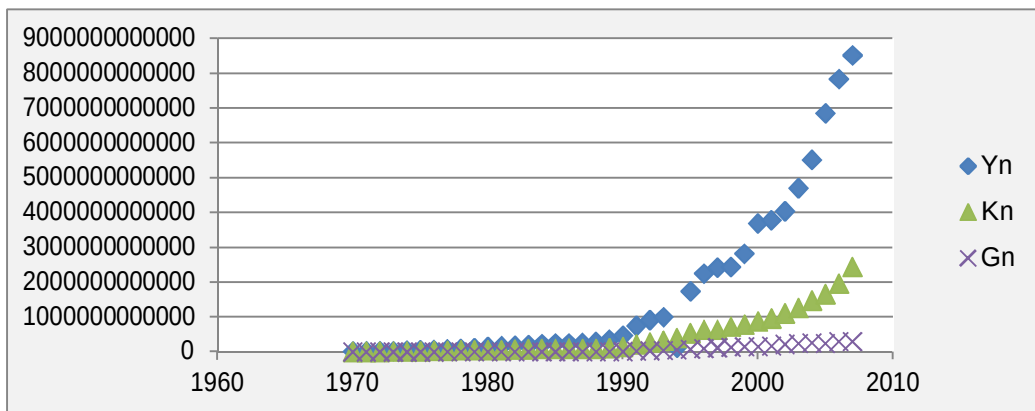


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات ONS، وبرنامج STATA.

ينطبق على هذا المنحنى ما تم قوله عن المنحنى السابق إلا في بعض الاختلافات الطفيفة، حيث أن في مرحلة ما بعد التسعينات نخفضت معدلات نمو الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، وتسارعت بشكل قوي جدا، بعدما كانت تتميز بالاستقرار ومعدلات النمو الضعيفة، مع تسجيل في المرحلة الثانية تراجع بسيط أواسط العقد الأول من الألفية الثانية (العشرية السابقة) سرعان ما تم الرجوع إلى نفس وتيرة الزيادة السابقة.

وللمقارنة السريعة، بين هذه المتغيرات باستثناء اليد العاملة لاختلاف وحدة القياس، نقوم بتمثيل المتغيرات الثلاثة المقاسة بالدينار الجزائري فقط، في رسم بياني واحد لتوضيح مختلف التطورات السنوية، والنتيجة تظهر كما يلي:

الشكل (5): التمثيل البياني للمتغيرات الإسمية مجتمعة. الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات ONS، وبرنامج STATA.

يظهر الشكل تغيرا هيكليا في كل هذه المتغيرات، ويرسم عموما مرحلتين واضحتي المعالم، وهما مرحلة 1970-1990، ومرحلة 1990 وما بعدها، تميزت المرحلة الأولى بتقارب نسبي شديد بين هذه المتغيرات من الناحية الكمية، غير أن سنة 1990، شكلت المنبع الذي انفجرت منه مختلف المتغيرات واكتسبت نزعة ارتفاع متسارع، متخلية عن نزعتها البطيئة التزايد، وهذا راجع لتحسن أسعار البترول بعد أزمة 1986 خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد إلى أبعد الحدود على ريع المحروقات، بطبيعة الحال أن الناتج المحلي الخام يفوق كلا المتغيرين الآخرين، يليه رأس المال الثابت، وفي الأخير يأتي الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، الذي يشكل نسبة قليلة إذا ما قورن بالمتغيرين الآخرين.

1-3- بعض المقاييس الوصفية للبيانات الأساسية: تتم الاستعانة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي، لإعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن المتغيرات السابقة، ومن بين المقاييس، نكتفي بـ الوسط الحسابي (لوصف النزعة المركزية)، الانحراف المعياري (لوصف التشتت)، القيمة الدنيا، والقيمة العظمى، وهذا لكل متغيرة، بالإضافة إلى عدد المشاهدات، وكل هذا نلخصه في الجدول (1) الموالي.

والملاحظ أن حجم العينة (سنوات الدراسة) تبلغ 38 مشاهدة وهي فترة كافية للدراسات القياسية، كل المتغيرات تبلغ أدنى مستوى لها سنة 1970، وهي فترة بداية الدراسة، وتبلغ أعظم مستوى لها سنة 2007 وهذا راجع للارتفاع المستمر لكل المتغيرات كما رأينا سابقا. كما يظهر الجدول المتوسط الحسابي، وبمقارنة الانحراف المعياري للمتغيرات المقاسة بالدينار الجزائري، نلاحظ أن الـ PIB ، تميز بانحراف أكبر، يليه L ، ثم G .

الجدول (1): ملخص وصفي للمتغيرات الأصلية.

	PIB	L	K	
Moyenne	1653975615789	4531997	462486792105	74055344737
Écart-type	2357245498158	1921387	614356935431	97753786454
Minimum	21210200000	1983200	8160400000	649400000
Maximum	8523745600000	9300000	2444911700000	300236500000
Nombre d'échantillons	38	38	38	38

المصدر: من إعداد الباحثين/ مخرجات Excel.

وإذا أردنا النزول والتعمق قليلا في معنى كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، نعرض الآتي، لكي نستطيع فهم الجدول بصفة واقعية:

إن المتوسط الحسابي كقيمة يحافظ على وحدة قياس العينة، وهو يبين مجموع المشاهدات مقسوما على عددها، وبالتالي هو يبين النصيب المتساوي لكل مشاهدة، وتزيد أهميته كونه تتم الاستعانة به في حساب وبالتالي في تفسير الانحراف المعياري، لذا تجدر الإشارة إلى أن الانحراف المعياري يفضل على التباين كوسيلة لقياس التشتت، لأن وحدة الانحراف المعياري هي نفسها وحدة قياس العينة، فالسؤال هنا، كيف نفسر الانحراف المعياري كوسيلة لشرح تشتت البيانات ؟

في هذا الصدد يوجد إحصائي روسي، يدعى "تشيبشيف" Tchebysheff، توصل إلى اكتشاف هام في هذا الشأن؛ حيث أثبت أنه لأي مجموعة من البيانات أن 75 % على الأقل من المشاهدات يجب أن تقع داخل إثنين وحدة انحراف معياري (2σ)، بعيدا عن المتوسط ($\bar{x} \pm 2\sigma$)، وأن 89 %، على الأقل من المشاهدات يجب أن تقع داخل ثلاثة وحدات انحراف معياري من المتوسط. بصفة عامة، فقد اثبت أنه على الأقل $\% \left\{ 1 - \left(1/K^2 \right) \right\} 100$ ، من المشاهدات يجب أن تقع داخل K ، من الانحرافات المعيارية بعيدا عن المتوسط أي $(\bar{X} \pm K \cdot \sigma)$.²⁵

2- التحويل إلى متغيرات حقيقية (متغيرات بالأسعار الثابتة).

كما أشرنا سابقا، أن المتغيرات الاسمية خاضعة للتضخم في الأسعار مما يتوجب علينا تحويلها إلى متغيرات حقيقية، وذلك بقسمتها على الرقم لأسعار الاستهلاك (IPC). حيث وانطلاقا من سلسلة إحصائية، تمتد من سنة 1970، إلى غاية 2007، خاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك، بسنة أساس هي 1989، ($IPC_{1989} = 100\%$) يتم تحويل المتغيرات التي تخضع لأثر السعر، أو ما يسمى بالتضخم، وتسمى بالمتغيرات الاسمية أي تلك التي قيست بالدينار الجزائري، أو بالأسعار الجارية دون مراعاة لإنخفاض القوة الشرائية لهذه العملة (الدينار الجزائري)، وبالتالي هدفنا من هذه المعالجة هو التحويل من متغيرات اسمية، إلى متغيرات حقيقية عن طريق استبعاد أثر السعر، والحصول على مؤشرات كلية تعبر بشكل أفضل عن وضعية المتغيرات المعنية. فينتج لنا ثلاثة متغيرات حقيقية، وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي الحقيقي، بالإضافة إلى تراكم رأس المال الحقيقي.

²⁵ جورج كانافوس، دون ميلر: "الإحصاء للتجارين: مدخل حديث" ترجمة: سلطان محمد عبد الحميد، دار المريخ، 2003، م. ع السعودية، ص 99.

أما اليد العمالة فهي متغيرات غير مقاسه بوحدة النقود، (غير أنه قد تقاس أحيانا بوححدات نقدية كالأجور مثلا، لكن هناك تحفظات كثيرة عن هذه الطريقة، كعامل التضخم مثلا)، وبالتالي هي مقاسه بالعامل الواحد، وهي أحد وجهات النظر المعتمدة للقياس في هذا المجال، حيث توجد إلى جانبها مثلا القياس بساعات العمل وهي أيضا غير خاضعة للتغير في الأسعار، ولكن لكل طريقة سلبياتها وإيجابياتها، ونحن هنا اخترنا القياس بالعامل الواحد نظرا لطبيعة المعطيات المتوفرة لنا، وهي التي ينشرها الديوان الوطني للإحصائيات، وتعد أفضل من الطرق الأخرى عند الحديث على المستوى الكلي.

هذا من منطلق أن أي مؤشر اقتصادي كلي يكون محسوبا بالأسعار الجارية إذا كانت كمياته مضروبة في أسعار نفس التاريخ، ويصبح بالأسعار الثابتة، عن طريق ضرب الكميات في الأسعار الجارية مقسومة على مؤشر الأسعار.²⁶

خامسا. بعض آثار الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي:

لمعرفة بعض الآثار للإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي بالنسبة للنمو الاقتصادي، نقوم بتقدير النماذج المشروحة فيما سبق والخاصة بهذا الغرض والتي هي عبارة عن نماذج جمعية، على النحو التالي:

1- أثر حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج.

للتذكير بالنموذج المطلوب تقديره نكتبه فيما يلي:

$$y = \alpha + b_1 K + b_2 g + b_3 L + \varepsilon_t$$

$$g = \left(\frac{G}{y} \right)$$

من خلال هذا النموذج ندرس أثر حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في هذا الأخير، وهو أحد المداخل المختلفة لقياس حجم هذا التأثير.

²⁶ FAURE J-C. "Mathématiques : Mathématiques financières " éd. Tec & Doc, Tome 4, 2001, Paris, p. 117.

وتظهر مخرجات برنامج « STATA .11 » ، الخاصة بتقدير هذا النموذج في الكتابة الملخصة

للمنموذج كما يلي:

$$y = (-1531.599) + (2.10210)K - (10475.91)g + (0.00077) L$$

$$t: (-8.13) \quad (7.96) \quad (-9.75) \quad (8.42) ; n = 38$$

$$F = 510.69 \quad DW = 1.128 \quad R^2 = 97.83\% \quad \bar{R}^2 = 97.64 \%$$

• التحليل الاقتصادي للنموذج:

تظهر إشارة المعلمات لكل من العمل ورأس المال موجبة، وهو ما يوحي بقبول النموذج من الناحية الاقتصادية، أما الإشارة السالبة لمعلمة المتغيرة المستقلة الثانية، والتي تعبر عن نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الإجمالي، فتفسر هنا بأن زيادة هذا النوع من الإنفاق بالمقارنة مع الأوجه الأخرى للإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير سلبا على الناتج المحلي الإجمالي.

• التحليل الإحصائي:

كما جرت العادة قبل أي تقييم إحصائي، يجب إثبات قوة الارتباط، عن طريق معامل الارتباط المتعدد والذي يساوي هنا $0.9881 (\sqrt{0.9764})$ ، وهذا يدل على العلاقة الارتباطية القوية بين كل من المتغير التابع من جهة والمتغيرات المستقلة من جهة ثانية، ومن جهة أخرى يظهر معامل التحديد المصحح $R=97.64\%$ ، أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة كبيرة التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، المعنوية الكلية للنموذج نقيسها هنا بإحصائية فيشر والتي تظهر بأن $F_{CAL}=510.69 > F_{Tab}=2.87$ ، مما يدل على المعنوية الإجمالية لمعالم النموذج، وهو ما يدعونا إلى الانتقال إلى اختبار معنوية كل معلمة على حدى، حيث تظهر أن إحصاءات المحسوبة لستيدونت وبالقيمة المطلقة تفوق $t_{Tab}=2.03$ ومنه كل المعلمات معنوية من الناحية الإحصائية، وبالتالي المتغيرات المستقلة التابعة لها تساهم فعلا في تفسير المتغير التابع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يظهر اختبار "ديرين-واتسون" وجود ارتباط للأخطاء مؤكداً موجب لأن:

$$d_L=1.32 > D-W_{Cal}=1.128$$

بعد تعديل المتغيرات، نستعملها في التقدير من جديد بالحفاظ على نفس النموذج، مخرجات البرنامج الإحصائي، تظهر في الصيغة النهائية لنموذج الانحدار كآتي:

$$y = (-900.6864) + (2.03444)K - (9267.74)g + (0.00078)L$$

$$t: (-5.43) \quad (5.86) \quad (-10.92) \quad (6.33) ; n = 37$$

$$F = 267.60 \quad DW = 1.682 \quad R^2 = 96.05\% \quad \bar{R}^2 = 95.69\%$$

• التحليل الاقتصادي:

النموذج مقبول عموماً من الناحية الاقتصادية، كون أن كلا من معلمي العمل ورأس المال موجبة، وتدل على أن كلاً من العمل ورأس المال يؤثران بصفة إيجابية على الناتج المحلي الخام، غير أن معلمة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي مأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الخام إشارتها سالبة، ويدل هذا على أن تخصيص جزء كبير من الناتج المحلي الخام لنفقات ذات طبيعة استهلاكية نهائية، تؤدي إلى التأثير سلباً على الناتج المحلي الخام وبالتالي على النمو الاقتصادي، هذه التفسيرات تكون ذات معنى إذا اجتاز هذا النموذج الدراسة الإحصائية التالية.

• التحليل الإحصائي:

يقدر هذا معامل الارتباط بـ ($R=97.82\%$) وهو دليل على وجود علاقة إرتباطية متعددة قوية، من خلال دراسة المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج بأخذ إحصائية فيشر المحسوبة ومقارنتها بتلك الجدولية ($F_{Tab}=2.87$)، نلاحظ أن الإحصاء الجدولية أقل من تلك المحسوبة وبالتالي نقبل النموذج مبدئياً، لكونه لا يخضع للعشوائية، بالرجوع إلى معامل التحديد المصحح نلاحظ إنه كبير ويدل على أن 95.69% من التغير في الناتج المحلي الخام يفسره التغير في كل من العمل ورأس المال الثابت والإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي وبالتالي تكون ذات تأثير إجمالي إيجابي، لمعرفة المعنوية الإحصائية لكل منها على حدى نزل إلى اختبار ستودنت الإنفرادي لكل معلمة، بما أن إحصاءة ستودنت الحرجة

$t_{Tab}=2.03$ ، فإن كل الإحصائيات لستودنت المحسوبة وبالقائمة المطلقة للمتغيرات المستقلة هي أكبر من القيمة الجدولية لها، بالتالي المتغيرات التفسيرية لها معنوية إحصائية.

والتقييم الإحصائي تحسن بعدما كان النموذج يعاني من قبل من وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث نلاحظ أن الإحصائية الجديدة لديرين-واتسون، تقع في منطقة غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- مدى ملائمة وإنتاجية الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي.

لا بأس أن نذكر بالنموذج المراد تقديره فيما يلي:

$$\frac{\partial y}{y} = \alpha + (PmK) \left[\frac{\partial K}{y} \right] + (E_{L/y}) \left[\frac{\partial L}{L} \right] + (PmG) \left[\frac{\partial g}{g} \cdot \frac{G}{y} \right]$$

حيث:

y : الناتج المحلي الإجمالي؛

K : التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت؛

G : الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي؛

$E_{L/y}$: مرونة العمل، بالنسبة للناتج؛

PmG : الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي.

نكتب النموذج المقدر المرفق بأهم المؤشرات والإحصاءات المستخرج من نتائج التقدير التي تظهر

في الصيغة النهائية للنموذج باستخدام برنامج Stata 11. كما يلي:

$$\frac{\partial y}{y} = (0.06642) + (0.95077) \left[\frac{\partial K}{y} \right] + (0.28008) \left[\frac{\partial L}{L} \right] - (2.055) \left[\frac{\partial g}{g} \cdot \frac{G}{y} \right]$$

$t: \quad (1.73) \quad (-1.46) \quad (0.40) \quad (-5.12) \quad ;$

$n = 37 \quad F = 20.32 \quad DW = 2.099 \quad R^2 = 64.88 \% \quad \overline{R^2} = 61.69 \%$

• التحليل الاقتصادي:

من الناحية الاقتصادية النموذج المقدر مقبول إلى حد كبير، وذلك للإشارة الموجبة لمعلمة التغير في رأس المال منسوبا للناتج المحلي، وكذلك لمعلمة التغير في العمالة منسوبة إلى الناتج المحلي، والتي تعبر عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى العمل (من تعريف النموذج) وهي أقل من الواحد وبالتالي تعبر عن تناقص الغلة للعمل، غير أن المعلمة الثالثة التي تعبر عن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي PmG ، تظهر أن هذه المتغيرة في مرحلة الغلة السالبة.

• التحليل الإحصائي:

معامل الارتباط المتعدد $R=78.54\%$ ، وهو يسمح بتقييم العلاقة الارتباطية في النموذج في شكلها المتعدد، ويظهر بأن هناك علاقة ارتباطية مقبولة. إختبار فيشر للنموذج ككل يظهر المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج، حيث الإحصائية الجدولة لفيشر ($F_{Tab}=2.87$)، وهي أصغر من تلك المحسوبة الظاهر في النموذج، أما معامل التحديد المصحح فهو أقل من 70% ، وبالتالي يتميز بالضعف نوعا ما، إن اختبار ستودنت للمعالم منفردة يظهر معنوية معلمة المتغيرة الثالثة فقط، لأن ($t_{Tab}=2.03$) أما المتغيرتين الأخرتين فمعلمتهما غير معنويتين، وهو ما يوحي بعدم صلاحية النموذج، هذا النموذج تم التوصل إليه انطلاقا من النموذج السابق، وبما أنهما نموذجان خطيان (تجميعيان) فيمكن إعادة الانطلاق من النموذج السابق ونحذف المتغيرتين المستقلتين الأولى والثانية، للوصول إلى النموذج الحالي بدون المتغيرتين الظاهرتين بأنهما غير معنويتين، نقدر هذا النموذج والنتائج تظهر من خلال الكتابة المختصرة النهائية للنموذج كما يلي:

$$\frac{\partial y}{y} = (0.09728) - (2.43559) \left[\frac{\partial g}{g} \cdot \frac{G}{y} \right]$$

$$t: \quad (4.16) \quad (-7.57) \quad ; \quad n = 37$$

$$F = 57.36 \quad DW = 1.89 \quad R^2 = 62.10\% \quad \overline{R^2} = 61.02\%$$

• **التحليل الاقتصادي:** النموذج من الناحية الاقتصادية مقبول، كونه لا يحتوي على ما يخالف النظرية الاقتصادية.

• **التحليل الاحصائي:**

العلاقة الارتباطية متوفرة في المتغيرات حيث $R=78.11\%$ ، معامل التحديد المصحح يظهر علاقة غير قوية، إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولة $F_{Tab}=2.83$ ، أما إحصاءات ستيودنت للمعالم، فتظهر المعنوية الإحصائية لمعلمة المتغيرة المفسرة والثابت، حيث $t_{Tab}=2.02$ ، في الأخير إحصاءة ديرين-واتسون تظهر الغياب التام للارتباط بين الأخطاء في النموذج المقدر.

والأهم في هذا النموذج هو المعلمة التي تعبر عن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، والتي تظهر أنها معنوية في النموذج وتساوي (-2.43559) ، وبالتالي تفيدنا في إجراء اختبار الفرضيات الخاصة بهذا النموذج، والمذكورة سابقا:

- **الاختبار الأول:** نقبل الفرضية البديلة الثانية، لأن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي

النهائي، أقل من الصفر، وبالتالي، هذا الإنفاق غير منتج، وهو مثبط للنمو الاقتصادي؛

- **الاختبار الثاني:** نقبل الفرضية البديلة الأولى، لأن الإنتاجية الحدية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي

النهائي، أصغر من الواحد، وبالتالي فهذا الإنفاق أكبر مما ينبغي، أي أن كل زيادة في هذا الإنفاق لا ترفع من النمو الاقتصادي.

3- الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي.

1-3- تقدير النموذج الخاص: لأجل قياس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك

النهائي، في الجزائر ومقارنته بالحجم الأمثل العالمي الذي يبلغ 23 % حسب دراسة "كارس"، نقوم بتقدير النموذج الخاص بهذه الوضعية والذي نذكر به فيما يلي:

$$\frac{\partial y}{y} = \alpha + (PmK) \left[\frac{\partial K}{y} \right] + E_{L/y} \left[\frac{\partial L}{L} \right] + \zeta \left[\frac{\partial g}{g} \right]$$

$$g = (G/y) : \text{مع}$$

كالعادة نقدر معاملات النموذج، حيث كانت نتائج التقدير موضحة في الصيغة النهائية للنموذج

كالاتي:

$$\frac{\partial y}{y} = (0.05435) + (2.20307) \left[\frac{\partial K}{y} \right] - (0.41512) \left[\frac{\partial L}{L} \right] - (0.66749) \left[\frac{\partial g}{g} \right]$$

$t: \quad (1.77) \quad (5.08) \quad (-0.73) \quad (-7.52) ; n = 37$
 $F = 36.37 \quad DW = 2.368 \quad R^2 = 76.78\% \quad \overline{R^2} 74.67\%$

• التحليل الاقتصادي:

بالرغم من المعلمة الموجبة لمعامل التغير في رأس المال الثابت منسوبا إلى الناتج المحلي فإن معامل معلمة النمو في العمالة يظهر سالبا، والأمر الذي يجعلنا نرفض هذا النموذج من الناحية الاقتصادية هو إشارة المعلمة $Zeta$ ، حيث تظهر سالبة -0.66 ، وهو لا يتوافق مع ما نحن بصدد اختبار، وبالتالي النموذج نرفضه من الناحية الاقتصادي، ولمعرفة إن كانت هذه النتائج معنوية إحصائيا نقوم بالدراسة الإحصائية التالية.

• التحليل الإحصائي:

المعنوية الإجمالية لمعاملات النموذج مقبولة كون أن القيمة الحرجة لفيشر $F_{Tab}=2.87$ ، أقل من إحصاءة فيشر المحسوبة، بالإضافة إلى معامل التحديد المعدل يظهر بأنه مقبول نوعا ما، حيث يعبر على أن 74.67% من التغير في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة، أما إحصاءات ستيوندت فتظهر عدم معنوية معلمة النمو في العمالة كون أن $t_{Tab}=2.042$ ، وهي أكبر من $t_{Cal}=0.73$ بالقيمة المطلقة، لهذه المعلمة. أما اختبار ديرين-واتسون فيظهر عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأن إحصاءة ديرين-واتسون المحسوبة أكبر من $d_U=1.66$

2-3- تكيف هيكل للنموذج: مثل ما فعلنا في النموذج السابق، نقوم بحذف المتغيرة التي تظهر معلمتها غير معنوية، ثم نعيد التقدير من جديد، ونرى مدى واقعية النموذج بالنسبة لما نرجو الوصول إليه، حيث كانت نتائج التقدير موضحة في الصيغة النهائية للنموذج التالية:

$$\frac{\partial y}{y} = (0.03727) + (2.14692) \left[\frac{\partial K}{y} \right] - (0.65761) \left[\frac{\partial g}{g} \right]$$

$$t: \quad (1.90) \quad (5.06) \quad (-7.55) \quad ; \quad n = 37$$

$$F = 55.05 \quad DW = 2.296 \quad R^2 = 76.41 \% \quad \overline{R^2} = 75.02 \%$$

• التحليل الاقتصادي:

النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، لأنه لا يتعارض مع الافتراضات الاقتصادية. إذا استهدفنا مباشرة معلمة المتغيرة المستقلة الثانية (*Zeta*)، نجد بأنها لا تتوافق، مع ما نحن بصدد اختباره لكونها سالبة وبالتالي لم تتغير.

• التحليل الإحصائي:

الملاحظ قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ككتلة والمتغير التابع كما أن النموذج معنوي وهذا ما تعبر عنه إحصائية فيشر $F_{Cal}=55.05 > F_{Tab}=3.26$. ولكون كل إحصاءات ستيودنت المحسوبة للمعالم أكبر من إحصاءة ستيودنت الحرجة $t_{Tab}=2.02$ يدل على معنوية المعلمات إذن المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرة التابعة.

من جهتها إحصاءة ديربين-واتسون تظهر لنا غياب الارتباط الذاتي للأخطاء. كما نلاحظ أن إشارة معلمة المتغيرة $\frac{\partial g}{g}$ ، ظلت سالبة (في التقديرين الأخيرين)، وهذا راجع لأننا في النموذج السابق التالي:

$$y = \alpha + b_1 K + b_2 g + b_3 L + \varepsilon_t$$

وجدنا العلاقة عكسية بين كل من g و y ، وبالتالي، فالنمو في المتغيرتين أي: $\frac{\partial g}{\partial y}$ و $\frac{\partial y}{\partial g}$ يحافظ أيضا على العلاقة السالبة، هذا للتحقق من عدم تناقض النموذجين الجمعيين الذي اشتق أحدهما من الآخر فقط.

خاتمة:

من خلال ما سبق، أظهر تحليل النماذج المستخدمة بأن الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لا يؤثر بشكل ملفت للانتباه على الناتج الوطني، كذلك ظهر لنا بأنه زائد عن اللازم وإنتاجيته سالبة وبالتالي فهو مثبط للنمو الاقتصادي وهذا راجع لعدم فعالية هذا النوع من الإنفاق في الوقت الحاضر وبالتالي التوسع فيه بدون مبرر على حساب أوجه الإنفاق الأخرى مضر بالناتج الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي، إذن فالأجدر تحسين نوعي في مجالات إنفاق هذا النوع من الإنفاق - الإنفاق الاستهلاكي ذو الطبيعة النهائية - بدلا من الزيادة الكمية فيه لأن التأثير سيكون مزدوجا فمن جهة سيؤثر على التوزيع البديل له - في مجالات انفاقية أخرى غير استهلاكية - بالإضافة إلى تأثيره السالب الناتج عن زيادته على المستوى المطلوب، كما تبين في النماذج القياسية.

قائمة المراجع :

باللغة العربية:

مؤلفات:

1. جورج كانافوس، دون ميلر، "الإحصاء للتجارين: مدخل حديث" ترجمة: سلطان محمد عبد الحميد، دار المريخ، 2003، م. ع السعودية.
2. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، "مبادئ المالية العامة" ج2، الدار الجامعية، 2002، مصر.

3. رمزي علي إبراهيم سلامة "اقتصاديات التنمية" الدار الجامعية، 1991، مصر.
 4. سامويلسون، نورد هاوس "علم الاقتصاد" مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006، لبنان.
 5. عادل سودان، موفق دعبول، "التفاضل والهندسة التفاضلية" مؤسسة الرسالة، 1985، لبنان.
 6. عبد القادر محمود رضوان، "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)" د.م.ج، 1990، الجزائر.
 7. عبد الهادي النجار "اقتصاديات النشاط الحكومي" ذات السلاسل، 1982، الكويت.
 8. قادة أقاسم، "المحاسبة الوطنية" ترجمة: عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، د.م.ج، 2002، الجزائر.
 9. محمد السيد سرايا، سمير كامل، "المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية - بالتطبيق على قطاع الجمارك -" الدار الجامعية، 1998، مصر.
 10. محمد حسن يوسف "أهمية الإنفاق العام وآثاره" [على الخط] تاريخ الإطلاع: 2011/02/11،
الرابط: <http://www.saaaid.net/Doat/hasn/120.htm>
 11. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، 2007، مصر.
 12. محمود نيري، "الاقتصاد المالي"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1978-1979، سوريا.
- مصادر أخرى:
13. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج "محاسبة: محاسبة حكومية" المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية.
 14. زين العابدين بري، «العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)» مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م15، عدد 2، 2001، المملكة العربية السعودية.

15. لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة «البيانات الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب

الحكومية» تقرير الأمين العام، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 2004.

باللغة الفرنسية:

16. FAURE J-C. "**Mathématiques : Mathématiques financière**" éd. Tec & Doc, Tom 4, 2001, Paris.

17. Parkin M., Bade R., Carmichael B. "**Introduction à la macroéconomie moderne**", ERPI, 3^{ème} édition, Québec.

تحديد الأوزان النسبية لمعايير انتقاء الموردين باستخدام أسلوب التحليل الهرمي

أ. معتصم دحو

أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بجامعة معسكر

ملخص:

تحاول هذه الدراسة ترتيب المعايير المستخدمة في عملية انتقاء الموردين وتقييم أدائهم باعتماد أسلوب التحليل الهرمي الذي يعتبر نهجا متعدد المعايير. حيث يقوم الأسلوب على تحديد وزن الأهمية النسبية لكل معيار من المعايير المختارة بصورة موضوعية انطلاقا من أحكام ذاتية.

وتهدف هذه الدراسة لتوضيح أهمية اختيار الموردين في إدارة سلسلة الإمداد. باعتبار أن عمليات الشراء تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج.

توصلنا من خلال الدراسة إلى أن معايير: السعر والجودة والتسليم هي المعايير الأكثر أهمية واستخداما في عملية انتقاء الموردين بالمؤسسات الجزائرية.

Résumé:

Cette étude se focalise sur l'arrangement des critères utilisés dans la sélection et l'évaluation de la performance des fournisseurs par l'adoption de la méthode d'analyse hiérarchique –AHP-, qui est une approche multicritères. la méthode est utilisé pour déterminer le poids c-à-d. l'importance relative- de chacun des critères retenus objectivement sur la base des jugements subjectifs.

Cette étude vise à clarifier l'importance du choix des fournisseurs dans la gestion de la chaîne d'approvisionnement. Considérant que les processus d'approvisionnement représentent une proportion importante des coûts de production.

Nous avons vérifié à travers l'étude que les critères suivants: le prix, la qualité et la livraison sont les critères les plus importants et les plus utilisés dans le processus de sélection des fournisseurs dans les entreprises algériennes.

مقدمة

تتميز الشركات العالمية بقدرة تنافسية قوية تدفعها لمحاولة تطبيق أساليب واستراتيجيات وتقنيات فعالة من أجل خفض التكاليف مع زيادة رضا العملاء لأجل البقاء والاستمرار. لذا يتوجب عليها الاهتمام بالمنافسة ليس فقط فيما بينها بل كذلك بين سلاسل الإمداد. حيث أصبحت إدارة سلسلة الإمداد إستراتيجية بديلة تمكن المؤسسات من الحصول على فوائد مثل خفض التكلفة، وزيادة مرونة النظام الإنتاجي، ورفع مستوى خدمة العملاء، وتحسين وتطوير المنتجات، والجودة والتسليم وغيرها. وهي تعتبر وسيلة تمكن من اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

فنظرا لكون المشتريات تشكل نسبة كبيرة من مدخلات العملية الإنتاج. أصبح مفروضا على المؤسسة اختيار أفضل المواد واللوازم والتجهيزات وغيرها حتى تحصل في النهاية على منتجات ذات مواصفات عالية. فالشراء يلعب دورا هاما وأساسيا في بناء استراتيجية المؤسسة، وله تأثير معتبر على بقية وظائفها. لذا زاد الاهتمام بهذا الموضوع وتنوعت البحوث فيه. كما تغيرت المفاهيم مع مرور الوقت وتغيرت معها المعايير المستخدمة في عملية الشراء. حيث يستعمل حاليا مصطلح إدارة سلسلة الإمداد - Supply Chain Management - وهو يتضمن عمليات: الشراء، الاستلام، التخزين وغيرها.

وتتضمن عملية الشراء تحديد المواصفات، واختيار الموردين، والتعاقد معهم، إلى غير ذلك. فهي تتطلب البحث عن أفضل الموردين الذين يوفرون للمؤسسة مختلف احتياجاتها وبالمواصفات المطلوبة. حيث يعتبر اختيار الموردين من بين الانشغالات الكبرى للمؤسسات. فعملية الاختيار لم تعد تقتصر على معيار واحد كالسعر مثلا بل أصبحت تتضمن الأداء الإجمالي للمورد باعتماد معايير متعددة. ومن هنا يظهر أن هناك عدة معايير يمكن أن تستخدم في عملية الانتقاء. ونشير هنا إلى أن المعايير المستخدمة في عملية انتقاء الموردين تختلف حسب طبيعة المشتريات وأهميتها وعلاقتها بالإنتاج.

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بدراسة عينة من المؤسسات الجزائرية لمعرفة أهمية بعض المعايير في عملية اختيار الموردين، حيث قمنا باختيار المعايير الأكثر أهمية حسب العديد من الدراسات. هذه المعايير هي: السعر، الجودة، التسليم، الموقع، والقدرة التقنية.

أولاً: مفهوم إدارة سلسلة الإمداد وأهميتها

تشتمل سلسلة الإمداد على مجموعة الإجراءات والبرمجيات وغيرها، التي تسمح بالتسيير الأمثل لتدفق المعلومات والمواد، وتسيير الحدود المشتركة بين مختلف الأطراف التي لها علاقة بعملية تصنيع المنتج أو عرض الخدمة. ويتم ذلك بالاعتماد على المعلومات المتعلقة بالطلب، والتوزيع، مروراً بالتصميم والإنتاج بصورة أمثل. وهي تتطلب التوفر على تنظيم داخلي مبني على أساس سلسلة الإمداد التي تدمج مهام متعددة. كما تتضمن هذه السلسلة مختلف العلاقات مع الموردين. ويتطلب تنسيق الأنشطة تقاسم المعلومات بين الطرفين -الزبون والمورد- بصورة أمثل. فقد تتساءل المؤسسة بين أن تصنع أو تشتري - **Make or Buy** - ويعتمد هذا القرار على طبيعة وظروف المنظمة. ولعل أهم دوافع هذا القرار تتلخص في:

— تخفيض التكاليف نتيجة الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛

— زيادة القدرة على التركيز على الأنشطة الرئيسية؛

— تحقيق المرونة العالية والحصول على مستوى جودة عالية؛

— تعويض الخبرة الداخلية للمؤسسة بخبرة الموردين.

10) مفهوم سلسلة الإمداد:

تتم سلسلة الإمداد بسلسلة تدفق المواد الخام، المكونات، المعلومات، وغيرها عبر الموردين إلى المنظمات المختلفة. ومن ثم إلى المستهلك النهائي على شكل منتجات أو خدمات. فسلسلة الإمداد تتعلق بطبيعة العلاقات القائمة بين الأعضاء المشاركين في سلسلة الإمداد الكلية. فهي إذن عمليات الأعمال المختلفة التي تنشأ بين المورد والمنظمة.¹

وأحسن مثال على ذلك. ما واجهته شركة أكزينيا -Xenia- الرائدة في صناعة المحولات الكهربائية عام 1992 من منافسة مع منافسيها بجنوب شرق آسيا الذين أصبحوا يبيعون نفس المنتجات

¹ شوقي ناجي جواد، محمد سالم الشموط، « إدارة سلسلة التوريد -علاقات الموردين: مدخل إداري»، إثراء للنشر

والتوزيع، عمان - الأردن، ط1، 2008، ص 17

بما يعادل سعر تكلفتها. فقررت الاستجابة لتهديداتهم بصورة مختلفة، إذ لجأت لإدارة مشترياتها للخروج من الأزمة بدلا من اللجوء للتسويق أو الإنتاج، فقامت بتخفيض عدد الموردين من 4000 إلى 400 مورد فقط، ثم عملت على إعادة تأهيلهم وشرحت لهم أبعاد المنافسة وأصبحت تشركهم في عمليات تصميم وتطوير المنتج. وكانت النتيجة انخفاض التكلفة بـ 50%، كما اختفت مشكلة الجودة وتقلصت فترة التسليم ومدة الإنتاج. وكل هذا في فترة لا تتعدى ثلاث سنوات².

02) وظائف وأهداف سلسلة الإمداد:

لسلسلة الإمداد مهام متعددة تكمن في الحصول على المواد بالجودة والكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب من المورد المناسب الذي يتمتع بالمصداقية ويلبي التزاماته تجاه المنظمة. وكذلك الحصول على الخدمات اللازمة قبل الشراء وبعده. ومن هنا يتضح أن سلسلة الإمداد تهدف إلى:³

- تحسين تنافسية المؤسسة بضمان التمويل المستمر بالمواد والمكونات والجودة المطلوبة؛

- الاحتفاظ بمخزون آمان وحده الأدنى، أي تسير المخزون بصورة سليمة؛

- العثور على الموردين المحتملين وتطويرهم؛

- شراء القطع والمكونات بأدنى تكلفة ممكنة وغيرها.

وتسمح إدارة المشتريات كذلك بتخفيض التكاليف، فدورها يكمن في دعم مختلف الأقسام في تشخيص المشاكل وبناء القرار لأجل منح الدعم لاتخاذ قرارات الإدارة المرتبطة بسلسلة الإمداد. فسلسلة الإمداد ليست مرتبطة بالإنتاج والتوزيع فقط بل يتوجب على كل الوظائف المشاركة في تصميمها. وتحقيق أهداف سلسلة الإمداد يتم باعتماد آراء الزبائن والموردين الرئيسيين.⁴

² الماحي سليمان وأدم سعيد، الماحي سليمان و أدم سعيد، « أسس وأساليب الشراء الحديثة»، الطبعة الثانية، دن، د. م، يناير 2010، ص 13-14.

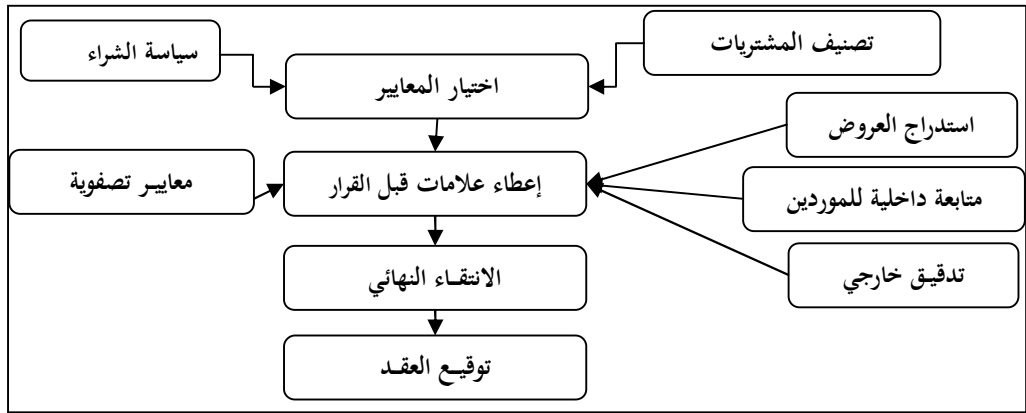
³ شوقي ناجي جواد والشموط محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 60-61

⁴ LEE Hau L. & Billington, Corey , « The evolution of supply chain management models and practices at Hewlett Packard », interface, vol 25, no 5, 1995, p 42-63

ثانياً: أساليب انتقاء وتقييم الموردين

يتضمن اختيار الموردين إعداد قائمة معايير تختلف أوزانها النسبية حسب كل حالة شراء، ثم يتم وضع منظومة لتقييم الموردين. مما يؤدي لتشكيل قاعدة معلومات انطلاقاً من بيانات داخلية وخارجية. تتشكل هذه المنظومة من مرحلة الانتقاء الأولي التي تتطلب الالتزام ببعض المعايير الانتقائية الأولية. وبعدها تأتي مرحلة ترتيب وتقييم الموردين باعتماد سلم تقييم متعدد المعايير يقوم بإعداده فريق عمل متعدد الوظائف. وهو ما يمكن تلخيصه من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 01: منظومة انتقاء الموردين



وعملية تأهيل موردين جدد ليس حكراً على إدارة المشتريات لوحدها. بل غالباً ما يتم تشكيل فريق عمل أو لجنة عمل متخصصة من مختلف الأقسام لتقييم الموردين. حيث يتضمن تأهيل الموردين الخطوات الآتية:⁵

(01) مرحلة اكتشاف الموردين:

تقوم المؤسسة بانتقاء الموردين على أساس مجموعة من العوامل: تحديد الاحتياجات من المواد والمعدات، تحديد البدائل المختلفة، البحث عن الموردين (جمع المعلومات عنهم وعن منتجاتهم أو خدماتهم،

⁵ BURT D. N. & al, «World-class Supply Management: The Key to Supply Chain Management», Mc Graw-Hill, New York, NY., 2003, p339

وإنشاء قاعدة بيانات) وانتقاء أفضلهم من خلال اعتماد معايير انتقاء متعددة. فمن بين أهم المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة لاكتشاف الموردين ما يلي:⁶

- أدلة ونشرات الموردين: تتضمن معلومات عن المنتجات، الأسعار، المواصفات وغيرها؛
- الدليل التجاري والصناعي: يصدر عن هيئات متخصصة (غرفة التجارة والصناعة مثلاً)، ويتضمن معلومات حول السلع، منتجها، الاسم أو العلامة التجارية، عناوين الموردين... الخ؛
- المجلات الاقتصادية والتجارية: وهي مجلات متخصصة تقوم بإعداد بحوث ونشر معلومات عن مختلف الصناعات. وتعتبر مصدراً للمعلومات عن الموردين؛
- الإعلانات: يعلن الموردين عن منتجاتهم، وموصفاًها في الصحف والتلفزيون... وغيرها؛
- ملفات وسجلات الموردين: يتوفر لدى المؤسسة سجلات تحتوي معلومات عن الموردين - السابقين والحاليين -، تمكن هذه السجلات من الحصول على المعلومات الخاصة بمصادر الشراء. بالإضافة إلى مصادر أخرى منها: مندوبو البيع، المعارض، الملحقون التجاريون، الزيارات الشخصية للموردين وغيرها.

وبعد استيفاء مختلف مصادر المعلومات حول الموردين، يتم أخيراً إنشاء قاعدة بيانات عن الموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة. كذلك التي وضعتها شركة دن وبرادستريت **-Dun et Bradstreet-** باعتبارها الأولى في العالم المزودة للبيانات المالية ومعلومات الأعمال. تأسست عام 1847 وتمتلك أكبر قاعدة بيانات تجارية عالمية تحتوي على حوالي 125 سجل أعمال وتقدم حلول معلومات الأعمال إلى مجتمع الأعمال العالمي.⁷

⁶ عمر وصيفي عقيلي وآخرون، «إدارة المواد: الشراء والتخزين من منظور كمي»، دار اليازوري، عمان - الأردن،

1998، ص 105-109

⁷ موقعها الإلكتروني: www.dnb.com

(02) تقييم الموردين:

بعد الحصول على المعلومات اللازمة عن الموردين المحتملين وإعداد قائمة بهم، تأتي المرحلة التالية وهي تقييم كل منهم كي تتمكن المؤسسة من اختيار أفضلهم. وتعتبر عملية التقييم هامة ومعقدة في آن واحد، حيث لا توجد طريقة وحيدة مفضلة لاختيار وتقييم الموردين، إذ تتطلب العملية اعتماد جملة من المعايير التي تتضمن القيام بتصنيف الموردين حسب حاجات المنظمة. فعملية التقييم تتم بمقارنة الموردين المحتملين بناءً على قدرتهم على تلبية حاجات المنظمة بأعلى كفاءة ممكنة. ولأجل اتخاذ قرار الاختيار يمكن اعتماد معايير الأداء الآتية: السعر، الجودة، آجال التسليم وغيرها.⁸

وهناك مزيج من المعايير الملموسة وغير الملموسة التي تختلف حسب مجال النشاط التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم الموردين. من أهمها:

- **الموقع:** ف قرب المورد يمكنه من التسليم في آجال أقل وبتكاليف منخفضة وغيرها؛
 - **حجم الطاقة الإنتاجية:** حيث كلما كان الحجم كبيراً كلما كان ذلك أفضل؛
 - **درجة التقدم الفني للمورد:** فالمورد الذي يسعى لتطوير منتجاته يكون محل اهتمام أكبر؛
 - **مدى استقرار العلاقات الصناعية:** حيث يضمن ذلك أفضل استمرارية لعملية الإنتاج؛
 - **الاعتبارات المالية:** تتضمن: السعر، الخصم، تسهيلات الدفع، السمعة والمركز المالي وغيرها؛
 - **الخدمة المقدمة من المورد:** تتعلق بخدمات الصيانة وخدمات ما بعد البيع وغيرها.
- وتقوم بعض المنظمات بإعداد قائمة للمعايير الواجب بحثها في المورد. وبالطبع تختلف القائمة وما تشتمل عليه من عوامل حسب ظروف المنشأة ودرجة أهمية المورد والعوامل المطلوب بحثها.

⁸ شوقي ناجي جواد و الشموط محمد سالم، « إدارة سلسلة التوريد -علاقات الموردين: مدخل إداري»، إثراء للنشر

(03) اختيار الموردين:

تعتبر هذه المرحلة نتيجة لعملية التقييم، لكن يجب التأكد أن المورد الذي تم اختياره قادر على تقديم السلعة أو الخدمة بالمواصفات المطلوبة وبشروط دفع تتفق مع أهداف المنظمة، فبعد عملية التقييم يتم الفرز. ويعتبر قرار الانتقاء ذو أهمية بالغة.⁹ حيث يعالج هذا المشكل من جانبين:¹⁰

— تحديد عدد الموردين وطبيعة العلاقة معهم؛

— انتقاء أفضل الموردين من بين البدائل، والاختيار يخضع لقواعد غالباً ما تكون ذاتية.

وبعد عملية الاختيار تأتي المفاوضات، وهي تتضمن تدحرج موازين القوى لكل من المورد والمشتري. فقوة المشتري قد تتضمن: المنافسة، تكامل المعلومات، حجم الشراء، الوقت... إلخ. أما قوة المورد فتتضمن مدى حاجة المشتري، ثقته في الحصول على الصفقة، ضيق الوقت، الاحتكار... إلخ. وتعتمد المفاوضات بشكل عام على الاستراتيجيات التي ستمارسها المنظمة كمدخل لبدء وتطوير العلاقات المستقبلية مع أولئك الموردين.

(04) تنمية العلاقة مع الموردين

يتم ذلك بتقديم الدعم المطلوب لتحقيق أفضل استجابة. فالمؤسسة تعمل على جعل المورد يندمج في سلسلة الإمداد، ويتعلق ذلك بمدى قدرته على التكامل مع أنشطتها المختلفة. وبذلك يمكنها بناء علاقات مع هذا المورد تسمح بإدماجه ضمن سلسلة القيمة. على أن يتم ذلك بعد تقييم الأداء لكل مورد لمعرفة مدى قدرته على تلبية احتياجات المؤسسة.

⁹ عبد الستار محمد العلي و خليل إبراهيم الكنعاني، « إدارة سلاسل التوريد»، دار المسيرة، ط1، عمان - الأردن،

2009، ص 194

¹⁰ AGUEZZOUL Aicha, « Prise en compte des politiques de transport dans le choix des fournisseurs », THÈSE doctorat de L'I.N.P.G., Grenoble, 19 sep. 2005, p16

ثالثاً: أهم الدراسات حول تحديد معايير انتقاء الموردين

يقوم تقييم الموردين على تحصيل المعلومات الكافية عن طريق المصادر الداخلية والخارجية للمؤسسة بهدف الحصول على أفضلهم. فبعد تحديد مواصفات المواد أو المنتجات المطلوبة يتم البحث عن المورد القادر على تلبية هذه الاحتياجات. والمورد الجيد هو الذي يمتلك التكنولوجيا في صنع المنتج بالجودة المناسبة والذي يمتلك الطاقات الكافية لإنتاج الكميات المطلوبة وغيرها. وهو الذي يقدم المنتج أو الخدمة المطلوبة بالجودة المرغوبة، في آجال مقبولة، بسعر مقبول، وما إلى ذلك.

ويعتبر "ديكسون"¹¹ من بين الأوائل الذين قاموا بإعداد معايير انتقاء الموردين.¹² لقد قام بتحديد وتحليل بعض المعايير المستخدمة من طرف الشركات لاختيار مورديها. حيث تناولت الدراسة تحديد أهمية 23 معياراً تتعلق باختيار الموردين، وقد شملت هذه الدراسة إرسال استبيان إلى 274 شركة أمريكية وكندية عضو في الجمعية الوطنية لمديري المشتريات - National Association of Purchasing Managers- وهذا بهدف تحديد العوامل التي تسمح باختيار الموردين والمقارنة فيما بينها. وقد توصل إلى أن جودة المنتج هي أهم المعايير المستخدمة في عملية الانتقاء، يليها التسليم، وبعدها الأداء التاريخي. وقد بينت الدراسة أن اختيار الموردين هو قرار متعدد المعايير، بحيث يصعب إيجاد مورد متميز كلياً.¹³ لكن بتغيير المفاهيم الصناعية حسب "ويبر"¹⁴ تغير معها وزن المعايير. فمثلاً معيار الموقع الجغرافي يحتل المرتبة 20 في تصنيف ديكسون بينما يحتل مكانة هامة لدى "ويبر" بتصنيفه في المرتبة 5. والجدول الموالي يوضح ترتيب المعايير وأهميتها حسب كل من "ديكسون" و "ويبر".

¹¹ DICKSON Gary, «An analysis of vendor selection systems and decisions», journal of purchasing, Vol.2-n°1, 1966, p 28-41

¹² BRUEL Olivier, « politique d'achat et gestion des approvisionnements », éd. Dunod, Paris, 1991, p 125

¹³ BOUCHRIHA Hanen, «faire ou faire-faire dans la conception d'une chaîne logistique : un outil d'aide à la décision», Thèse doct., I.N.P.G., Grenoble, 28 oct. 2002, p62-63

¹⁴ Weber Charles A. & al, «Vendor selection criteria and methods», European Journal Of Operational Research, N° 50,1991, pp2-18

الجدول رقم 01: معايير اختيار الموردين وأوزانها حسب "ديكسون" و "ويبر"

عدد	المعايير	ديكسون	عدد	المعايير	ويبر
1	السعر	6	1	مهارة التعبئة	11
2	التسليم	2	2	مراقبة العمليات	11
3	النوعية	1	3	تكوين ودعم	12
4	القدرة الإنتاجية	5	4	مطابقة العمليات	12
5	الموقع الجغرافي	20	5	علاقات اجتماعية	12
6	القدرة التقنية	7	6	نظام الاتصال	12
7	التسيير والتنظيم	13	7	العلاقة المتبادلة	12
8	السمعة	11	8	الانطباع	12
9	الوضعية المالية	8	9	الرغبة في القيام بالأعمال	13
10	الأداء السابق	3	9	حجم الأعمال السابقة	13
11	خدمات التصليح	15	9	سياسة الضمان	14
12	الموقف	16	10		

لقد تبين من دراسة "ويبر" أن معايير السعر (80%)، التسليم (59%) والنوعية (54%) الأكثر تناولا.

وهناك العديد من الدراسات المتعلقة بترتيب معايير اختيار الموردين حسب أهميتها، من بينها:

(01) دراسة ويبر وآخرين 1999: تضمنت الدراسة تصنيف المعايير اعتمادا على البحوث المنشورة

منذ سنة 1966 إلى 1991. باعتماد 74 ورقة بحثية تبين من خلالها ما يلي.¹⁵

— من بين 23 معيار المقدمة من ديكسون، 64% من البحوث (47 بحث) تأخذ بعين الاعتبار

أكثر من معيار، وهو ما يؤكد طبيعة المشكلة المتعددة المعايير؛

¹⁵ Weber Charles A. & al, «Vendor selection criteria and methods», European Journal Of Operational Research, N° 50,1991, p 2-18

– 57% من البحوث (42 بحث) تم نشرها منذ 1985، ما يبرز الأهمية المتزايدة لمشكلة انتقاء الموردين.

– السعر، التسليم، والنوعية (80، 59 و 54% على الترتيب) هي المعايير الأكثر تناولا.

(02) دراسة فوندرمبز وآخرين: تضمنت إرسال استبيان إلى 268 مؤسسات أمريكية عضو في الجمعية الوطنية لمديري المشتريات (N. A. P. M.)، وتبين من خلالها أن عملية الانتقاء متعددة المعايير. والمعايير الأكثر أهمية مرتبة كالتالي: النوعية، أداء المنتج، موثوقية التسليم، وفرة المنتج، التكلفة، الآجال، القدرة التقنية، خدمة ما بعد البيع، الوضعية المالية وأخيرا الموقع الجغرافي للمورد. كما بينت الدراسة كذلك أن أداء المنتج وجودته معياران محددان في عملية الانتقاء. وعادة تسعى المؤسسات لتخفيض عدد الموردين حتى تتمكن من بناء علاقات إستراتيجية معهم.¹⁶

(03) دراسة فرما وبولما: شملت الدراسة 323 مؤسسة أمريكية تنشط في صناعة التعدين. وتبين من خلالها أن تقييم الموردين يتم أساسا على أربعة معايير هي: النوعية، السعر، الآجال والمرونة. كما بينت هذه الدراسة كذلك أن المؤسسات تدرك أن النوعية هي المعيار الأكثر أهمية، لكن في الواقع تمنح الوزن الأكبر لمعايير التكلفة وآجال التسليم.¹⁷

(04) دراسة كنعان وتان 2002: قاما باستقصاء شمل 411 شركة أمريكية متضمنا أهمية معايير اختيار وتقييم الموردين. وقد سمحت الدراسة بتحديد العلاقة بين هذه المعايير وأداء الشركة المشتريّة. كما أكدت الدراسة على ضرورة اعتبار الموردين كامتداد للشركة.¹⁸

¹⁶ Vonderembse, M., Tracey, M., Tan, C. L., & E. J. Bardi. «Current purchasing practices and JIT: some of effects on inbound logistics ». International Journal of Physical Distribution & Logistics Management, 25 (3), 1995, p 33-48.

¹⁷ Verma, R., & M. E. Pullma. « An analysis of the supplier selection process », International Journal of Management Science, 26 (6), 1998, p 739-750

¹⁸ KANNAN Vijay R & Tan Keah Choon, «Supplier selection and assessment: their impact on business performance», Journal of Supply Chain Management, 38, 4, 2002, PP11-21

05 دراسة كتسيكيا وآخرون: شملت 237 شركة من المملكة المتحدة تنشط في صناعة تكنولوجيا المعلومات. وقد تبين من خلالها أن عملية تقييم أداء الموردين تستند أساسا على أربعة معايير هي:

موثوقية التسليم، تنافسية الأسعار، الخدمات المعروضة، والقدرات التكنولوجية.¹⁹

06 دراسة يانغ وشان: التي تطرقت لعملية انتقاء الموردين من خلال معايير كمية (النوعية، المالية،

خدمة الزبون، الطاقة الإنتاجية، التصميم والقدرات التقنية، نظام المعلومات) ومعايير نوعية (دوران اليد

العاملة، التكلفة، التسليم، المسافة)، باستخدام أسلوب التحليل الهرمي.²⁰

ويمكن تلخيص أهم الدراسات من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: أهم الدراسات المتعلقة بمعايير انتقاء الموردين مع أولويتها

الدراسات	العينات	ترتيب الأولوية للمعايير	الملاحظات الأساسية
ديكسون [Dickson, 1966]	عينة تتكون من 274 مؤسسة	1. النوعية؛ 2. التسليم؛ 3. الأداء السابق؛ 4. سياسة الضمان؛ 5. القدرة الإنتاجية؛ 6. السعر...	اختيار المورد هو قرار متعدد المعايير.
ويبر [Weber, 1991]	74 بحث منشور ما بين سنة 1966-1990	1. السعر؛ 2. التسليم؛ 3. النوعية؛ 4. القدرة الإنتاجية؛ 5. التموقع الجغرافي؛ 6. القدرة....	هناك تطور لأولويات المعايير مع تطور السوق.
فندرنبس [Vonderembs e, 1995]	عينة تتكون من 268 مؤسسة	1. النوعية؛ 2. أداء المنتج؛ 3. موثوقية التسليم؛ 4. وفرة المنتج؛ 5. التكلفة؛ 6. الآجال...	الأداء ونوعية المنتج هما المعياران المحددان بالنسبة للمؤسسات التي تستخدم أو لا تستخدم مفهوم (JAT). والتوجه هو تخفيض عدد الموردين وبناء علاقات شراكة إستراتيجية.

¹⁹ KATSIKEAS, C. S., Paparoidamis, N. G., & E. Katsikea. « Supply source selection criteria: the impact of supplier performance on distributor performance » . Industrial Marketing Management, 2004, Vol. 33, pp. 755-764

²⁰ Yang, Ching-Chow., Chen, Bai-Sheng. «Supplier selection using combined analytical hierarchy process and grey relational analysis », Journal of Manufacturing Technology, Management, Vol., 17 No. 7, 2006, , P 931

النوعية في صناعات التعدين هي المعيار الأساسي.	1. النوعية؛ 2. السعر؛ 3. الآجال؛ 4. المرونة...	عينة تتكون من 323 مؤسسة	فرما وبولما [Verma & Pullma, 1998]
موثوقية التسليمات هي رأسمال صناعة تكنولوجيا المعلومات	1. موثوقية الآجال؛ 2. تنافسية الأسعار؛ 3. الخدمات المقدمة؛ 4. القدرة التكنولوجية؛...	عينة تتكون من 237 مؤسسة	كتسيكياس وآخرين [Katsikeas & al, 2004]
لم يصبح السعر المعيار الأفضل في سلسلة الإمداد الحالية.	1. النوعية (87% من الحالات)، 2. الآجال (82% من الحالات)؛ 3. السعر (80% من الحالات)؛ 4. القدرة الصناعية؛ 5. الخدمة؛ 6. تكنولوجيا التسيير...	78 بحث منشور بين 2000 - 2008	هو وآخرين [Ho & al, 2004]

Source : Salah ZOUGGAR, « Etude de la Co-évolution produit/réseau de partenaires: évaluation de l'intégrabilité des partenaires potentiels pour accroître l'efficacité des projets de développement de produits », Doctorat. en sciences physiques et de l'ingénieur (spécialité: productive), Université Bordeaux 1, 2009, p 46

رابعاً: تحديد أوزن معايير اختيار الموردين باستخدام أسلوب التحليل الهرمي

يتمثل هذا الأسلوب في تحديد أوزان المعايير لكل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي. المستوى الأول يحتوي على المعايير الرئيسية، يليها المستوى الثاني الذي يتضمن معايير ثانوية ترتبط مع كل معيار من المعايير الرئيسية وهكذا دواليك. ويعتبر هذا الأسلوب أداة فعالة لاتخاذ القرار. وهو عبارة عن نظرية رياضية حديثة اكتشفها البروفيسور توماس ساعاتي أستاذ الرياضيات في جامعة "بتسبرغ" في و. م. أ. وألف عنها أكثر من ثلاثين كتاباً.²¹ وتستعمل النظرية في عدة ميادين. وتقاس درجة الأهمية بين معيارين بالطريقة اللفظية والرقمية كالآتي:

²¹ SAATY. Tomas, « How to Male a Decision: The Analytic Hierarchy Process », European Journal of operational Research, vol 48, 1999

الجدول رقم 03: يوضح مقياس الأهمية النسبية وفقا لتصنيف توماس ساعاتي

الوزن بالقياس الرقمي	التفسير بالقياس اللفظي (Jugement verbal)
1	أهمية متساوية للمعيارين (Importance égale)
3	أهمية ضعيفة (معتدلة) لأحد المعيارين على الآخر (Modérément plus important)
5	أهمية قوية (عالية) لأحد المعيارين على الآخر (Fortement plus important)
7	أهمية واضحة (عالية جدا) لأحد المعيارين على الآخر (Très fortement plus imp.)
9	أهمية مطلقة (فصوى) لأحد المعيارين على الآخر (Extrêmement plus important)
8 6 4 2	قيم وسطية بين قيمتين متتاليتين من الأحكام (Les valeurs intermédiaires 2,4,6 et 8 introduisent les nuances de jugements)

لقد تم اعتماد أسلوب التحليل الهرمي الذي يسمح بتحديد الأوزان النسبية للمعايير في دراستنا هذه. حيث تتم المعالجة الرياضية للبيانات باستخدام جبر المصفوفات، لأجل توضيح خطوات تحديد الأوزان النسبية للمعايير، واختبار درجة الثبات (أو التجانس) في آراء المستجوبين (الأحكام الذاتية). حيث سنقوم من خلال طريقة التحليل الهرمي بمقارنة خمسة معايير يمكن أن تستخدم في تقييم وانتقاء الموردين، وهي: السعر، آجال التسليم، الجودة، القدرة الإنتاجية، والموقع الجغرافي. هذه المعايير تعتبر من بين المعايير الأكثر استخداما حسب الدراسات النظرية. حيث سنحاول من خلال هذا النموذج ترتيب هذه المعايير حسب أهميتها في عملية الانتقاء.

(01) مصفوفة المقارنات الثنائية (أو الزوجية):

لقد تم إعداد مصفوفة المقارنات الثنائية بحساب المتوسط الحسابي للإجابات حول كل مقارنة ثنائية بين كل معيارين. وتم ذلك بالاعتماد على إجابات المستجوبين وعلى أساس سلم التقييم لساعاتي.

الجدول رقم 04: مصفوفة المقارنة الثنائية (Pairwise comparison Matrix)

		السعر	آجال التسليم	الجودة	القدرة الإنتاجية	الموقع الجغرافي
M=	السعر	1,000	3,624	0,839	3,193	3,191
	آجال التسليم	0,313	1,000	1,146	3,688	4,392
	الجودة	1,192	0,873	1,000	5,438	5,913
	القدرة الإنتاجية	0,313	0,271	0,184	1,000	2,464
	الموقع الجغرافي	0,313	0,228	0,169	0,406	1,000
	المجموع	3,132	5,995	3,338	13,724	16,959

لقد تم تعبئة الخانات الرمادية في الجدول بصورة آلية فهي تساوي مقلوب القيم أعلى المصفوفة. فمثلا عند مقارنة معيار السعر مع معيار آجال التسليم نلاحظ أن القيمة تساوي (3,624)، وفي حالة العكس أي عند مقارنة آجال التسليم مع السعر فالقيمة (0,313) هي مقلوب القيمة السابقة (أي $\frac{1}{3,624}$). كما أن خانات القطر تساوي 1 نظرا لكونها تعبر عن مقارنة كل معيار مع نفسه.

(02) اشتقاق مصفوفة المعايير:

يتم اشتقاق هذه المصفوفة من مصفوفة المقارنات الثنائية. ويهدف ذلك لحساب الوزن النسبي لكل معيار. ويتضمن ذلك الخطوات الآتية:

- نجمع قيم كل عمود في مصفوفة المقارنات الثنائية؛
- نقسم كل قيمة في المصفوفة على مجموع العمود الموافق لها. وبعدها يكون مجموع كل عمود مساويا الواحد (1). وبذلك نحصل على مصفوفة المعايير الآتية:

الجدول رقم 05: اشتقاق مصفوفة المعايير

الوزن النسبي	الموقع الجغرافي	القدرة الإنتاجية	الجودة	آجال التسليم	السعر
0,319	0,188	0,233	0,251	0,604	0,319
0,228	0,259	0,269	0,343	0,167	0,100
0,314	0,349	0,396	0,300	0,146	0,381
0,084	0,145	0,073	0,055	0,045	0,100
0,055	0,059	0,030	0,051	0,038	0,100
1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000

وبعد القيام باشتقاق مصفوفة المعايير من مصفوفة المقارنات الثنائية نقوم بجمع قيم كل صف وقسمتها على عدد القيم (5 في الحالة المدروسة). وبذلك نحصل على الأوزان النسبية للمعايير وهي وفق الترتيب الآتي:

1. السعر (0,319) وهو أهم المعايير المستخدمة في عملية الانتقاء؛
2. الجودة (0,314) ثاني معيار من حيث الأهمية كما أن وزنه يقارب الوزن النسبي الممنوح للسعر؛
3. آجال التسليم (0,228) هو ثالث معيار من حيث الأهمية؛
4. القدرة الإنتاجية (0,084) هو رابع معيار من حيث الأهمية؛
5. المعيار الخامس والأخير هو الموقع الجغرافي (0,055).

ومن خلال الأوزان الممنوحة للمعايير يلاحظ أن السعر والجودة وآجال التسليم هي المعايير الأكثر أهمية في عملية الاختيار. وبالمقارنة مع دراسة "وير" يلاحظ أن النتائج متوافقة تقريبا ماعدا المعيارين الثاني والثالث الذين جاءا متعاكسين. ففي دراسة وير التسليم يأتي في المرتبة الثانية وبعده الجودة في المرتبة الثالثة.

(03) التأكد من ثبات الأحكام:

لقياس درجة الثبات يجب حساب معدل الثبات (CR) ويتطلب ذلك حساب مؤشر الثبات (CI). فلحساب مؤشر الثبات يجب أول حساب المتجه الذاتي (Eigen vector) للمصفوفة وفقا للمعادلة الآتية:

$$E. V. = M P = \begin{bmatrix} \lambda_1 \\ \lambda_2 \\ \lambda_3 \\ \lambda_4 \\ \lambda_5 \end{bmatrix}$$

حيث: **M** تعبر عن مصفوفة المقارنات الثنائية و **P** يمثل شعاع الأوزان النسبية.

وبعدها يتم حساب القيمة الذاتية (Eigen value) التي يرمز لها بـ **max** باستخدام المتجه الذاتي:

وفي حالتنا هذه $\lambda_{\max} = 5,43$

إذا كانت قيمة مؤشر الثبات (CI) تساوي صفر. فهذا يعني ثبات تام لدى متخذ القرار.

$$CI = \frac{\lambda_{\max} - n}{n - 1} = \frac{5,43 - 5}{4} = 0,107$$

والنتيجة **0,107** تؤكد عدم وجود ثبات تام في الأحكام على أوزان المعايير النسبية. لكن ما هي درجة عدم الثبات المقبولة؟

تحدد درجة الثبات المقبولة من خلال مقارنة مؤشر الثبات (CI) مع مؤشر العشوائية (RI) الذي له قيم تختلف حسب عدد المعايير التي يتم مقارنتها. أنظر الجدول التالي الذي يتضمن قيم مؤشر العشوائية المحسوبة مسبقا والتي تساعد على حساب نسبة الثبات (CR):

الجدول رقم 06: قيم مؤشر العشوائية (RI) لـ n من المعايير (أو العناصر)

N	2	3	4	5	6	7	8	9	10
RI	0	0,58	0,9	1,12	1,24	1,32	1,41	1,45	1,51

حتى تكون درجة الثبات مقبولة يجب أن لا تتجاوز قيمة نسبة الثبات (CR) 10 % أي أقل تماماً من 0,1. وبما أن عدد المعايير المستخدمة هو 5 (n=5) فإن قيمة مؤشر العشوائية هي 1,12. وفي هذه الحالة نحسب قيمة (CR) كالآتي:

$$= \frac{CI}{RI} = \frac{0,107}{1,12} = \underline{0,096} \text{ CR}$$

قيمة معدل الثبات تساوي 0,096 وهي أقل من 0,1 وهذا يعني أن درجة الثبات مقنعة. وهي مقبولة ما يعني قبول النتائج المتحصل عليها.

أي أن أوزان المعايير المستخدمة في انتقاء الموردين بالترتيب الموجود صحيحة.

خاتمة:

تعتبر عملية انتقاء الموردين من بين أهم محددات نجاح سلسلة الإمداد، نظراً لأهمية ذلك في تحسين عمليات الإنتاج بالنسبة للمؤسسة. وتتضمن عملية الانتقاء معايير متعددة ومختلفة حسب طبيعة المواد أو الخدمات المراد الحصول عليها.

لقد تبين من خلال التعمق في البحوث والدراسات المقدمة في هذا المجال أن هناك عوامل أو معايير مشتركة نجدها تقريباً في معظم البحوث، كما أن هناك معايير أخرى تستخدم حسب الضرورة. ومن خلال هذا أردنا اختبار خمسة معايير لمعرفة أهميتها في عملية انتقاء الموردين. وقد تبين من خلال النتائج المتوصل إليها أن: السعر، الجودة والتسليم هي المعايير الأكثر أهمية في عملية انتقاء وتقييم الموردين.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. الماحي سليمان، آدم سعيد، « أسس وأساليب الشراء الحديثة»، الطبعة الثانية، دن، د. م،

يناير 2010

2. عبد الستار محمد العلي و خليل إبراهيم الكنعاني، « إدارة سلاسل التوريد»، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009
3. عمر وصيفي عقيلي وآخرون، « إدارة المواد: الشراء والتخزين من منظور كمي»، دار اليازوري، عمان، 1998
4. شوقي ناجي جواد و الشموط محمد سالم، « إدارة سلسلة التوريد-علاقات الموردين: مدخل إداري»، إثراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1، 2008

باللغة الأجنبية:

1. AGUEZZOUL A., « **Prise en compte des politiques de transport dans le choix des fournisseurs** », Thèse doctorat de L'I.N.P.G., Grenoble, 19 sep. 2005
2. BOUCHRIHA H., « **faire ou faire-faire dans la conception d'une chaîne logistique: un outil d'aide à la décision**», Thèse doct., I.N.P.G., Grenoble, 28 oct. 2002
3. BRUEL O., « **politique d'achat et gestion des approvisionnements**», éd Dunod, Paris, 1991
4. BURT D. N. & al, « **World-class Supply Management: The Key to Supply Chain Management**», Mc Graw-Hill, New York, NY., 2003
5. DICKSON G., « **An analysis of vendor selection systems and decisions**», journal of purchasing, Vol.2-n°1 ,1966
6. KANNAN V. R. & Tan Keah Choon, « **Supplier selection and assessment: their impact on business performance**», Journal of Supply Chain Management, 38, 4, 2002
7. KATSIKEAS, C. S., Paparoidamis, N. G., & E. Katsikea. « **Supply source selection criteria: the impact of supplier performance on distributor performance** » . Industrial Marketing Management, 2004.
8. LEE H. L. & Billington, Corey , « **The evolution of supply chain management models and practices at Hewlett Packard** », interface, vol 25, no 5, 1995

9. Rapport Final, «**Externalisation des Services à l'Industrie: Enjeux du Développement des Groupes Multiservices** », pour Le Ministre de L'éco. Des Fin. et de L'ind., Direction Gén. des entreprises, Observatoire des Strat. Ind. – Mission Prospective, Responsable scientifique Christian HOARAU, Univ. Paris I Panthéon Sorbonne. Labo. Gregor, Société AE-DEX
10. SAATY T., «**How to Make a Decision: The Analytic Hierarchy Process**», European Journal of operational Research, vol 48, 1999
11. TAHRIRI F. & all., «**AHP approach for supplier evaluation and selection in a steel manufacturing company**», Journal of Industrial Engineering and Management, Vol 1, No 2, 2008
12. VERMA R., & PULLMA M. E. «**An analysis of the supplier selection process** », International Journal of Management Science, 26 (6), 1998
13. VONDEREMBSE M., Tracey, M., Tan, C. L., & E. J. Bardi. «**Current purchasing practices and JIT: some of effects on inbound logistics** ». International Journal of Physical Distribution & Logistics Management, 25 (3), 1995
14. WEBER CHARLES A. & al, «**Vendor selection criteria and methods**», European Journal Of Operational Research, N° 50, 1991
15. YANG Ching-Chow., CHEN Bai-Sheng. «**Supplier selection using combined analytical hierarchy process and grey relational analysis** », Journal of Manufacturing Technology, Management, Vol., 17 No. 7, 2006
16. ZOUGGAR S., «**Etude de la Co-évolution produit/réseau de partenaires: évaluation de l'intégrabilité des partenaires potentiels pour accroître l'efficacité des projets de développement de produits** », doctorat en sciences physiques et de l'ingénieur (spécialité: productique), l'université Bordeaux 1, 2009

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني

د. جيلالي بوشرف

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

أ. فوزية بوخبزة (ماستر)

المركز الجامعي - غليزان

الملخص:

يحظى مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف العديد من الدول، بما فيها الدول المتقدمة على غرار الدول النامية نتيجة اهميتها الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة الفعالة في زيادة الأداء في الانتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وبالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي.

استنادا إلى ما سبق ارتأينا البحث في هذا المجال قصد تبيان وتفسير بعض المسائل الأساسية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، الاصلاحات الاقتصادية، التمويل

Résumé :

Une attention particulière est accordée au domaine relatif aux petites et moyennes entreprises de la par de nombreux pays, notamment, les pays développés, de même que les pays en voie de développement. Et ce eu égard à son importance économique et social, sa contribution efficace dans l'augmentation de la productivité, la capacité en matière de concurrence de ces entreprises et en considération de la performance et de la célérité d'adaptation de ces entreprises par rapport aux variables de l'environnement extérieur.

De ce qui précède, Nous avons voulu réaliser cette recherche dans ce domaine pour montrer et expliquer quelques questions essentielles ayant trait aux petites et moyennes entreprises en Algérie.

مقدمة :

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية، وبالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي عكس النظرة السابقة التي تعتبر الصناعات والمؤسسات العملاقة والضخمة بوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

فقد أصبح أمرا حتميا اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا لدورها الهام في تنمية الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، على غرار ما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في التقليل من البطالة، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد شريطة توفر المناخ الملائم للنمو في ظل التوجهات الدولية لعمولة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة.

من هذا المنطلق فإن هذا البحث يهدف إلى محاولة إبراز دور وأهمية هذه المؤسسات ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تبحث في عمق التحديات التي تواجه تنميتها وتطويرها في الجزائر وخاصة إشكالية تمويلها وأهم الآثار المترتبة عنها.

وقصد النهوض بالتنمية الشاملة، وتحسيد قواعد اقتصاد السوق للرفع من القدرات التنافسية وزيادة تحسين مستوى الأداء، كان لزاما على الجزائر السعي وراء إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي، من خلال انتهاز استراتيجية مناسبة، وإعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة اقتناعا منها بالدور الفعال الذي يمتاز به هذا النوع من المؤسسات في تحقيق التنمية الشاملة، الأمر الذي يقودنا الى طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية باعتبارها المحور الرئيسي

لاقتصاد الدولة ؟

وهذه الإشكالية تمكننا من التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

— ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

- فيما تكمن طرق تمويل إنشاء مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى تأثير هذه المؤسسات على الاقتصاد؟

الفرضيات:

- تمتلك هذه المؤسسات امكانية التأقلم مع البيئة الاقتصادية الجديدة؛
 - تكوين هذه المؤسسات لا يتطلب أموال معتبرة؛
 - هذه المؤسسات تساهم في التقليل من البطالة وفي رفع نسبة النمو الاقتصادي للدولة.
- ولتحقيق الغرض المرجو من البحث قسمنا هذه الورقة البحثية لثلاثة محاور أساسية ممثلة في:
- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثارها على الاقتصاد.

المحور الأول : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم جزء في النسيج الصناعي الجزائري خاصة بعد أن أوليت لها أهمية بالغة في المخطط الخماسي (2010- 2014)¹، إضافة إلى أن التاريخ الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات يقر بقدراتها العالية على التأقلم مع مختلف المستجدات²، كونها لا تحتاج إلى أموال كبيرة

¹ بوخبزة فوزية، بوشرف جيلالي، مداخلة بعنوان: استراتيجية إعادة إنعاش النسيج الصناعي في الجزائر، ملتقى وطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة، ، يومي 23-24 أبريل 2012 ، جامعة مستغانم.

² روابح عبد الباقي، مداخلة بعنوان تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 18 و19 ماي 2011، جامعة سعد دحلب البليدة .

لأن عملية قيامها تكون أبسط بكثير من قيام المؤسسات الكبرى وبالتالي كلما تعددت كلما كانت أكثر فاعلية في حل بعض مشاكل الاقتصاد الوطني.³

إن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطورها لأداء الدور المنوط بها ضمن المحيط الاقتصادي يكون من خلال إنشاء الثروات وتوفير مناصب العمل، بما يحقق التنمية النوعية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.⁴

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أظهرت الدراسات أن هناك ما يجاوز الخمسين من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معظم الدول لا تملك تعريفا رسميا لهذا النوع من المؤسسات، فالتعريف يكون إما معتمدا بنص قانوني مثل الجزائر. أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية، ومن التعاريف ما هو متفق عليه من طرف منظمات دولية، كما يلي:⁵

— تعريف الاتحاد الأوروبي: يعرف الاتحاد الأوروبي مثالا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها "مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو".⁶

³ ظاهر القشي، أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني 2010، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

⁴ مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، بمناسبة عقد الجمعية العامة للمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. 28 جانفي 2006.

⁵ غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميد"، مذكرة ماجستير، 2007، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

⁶ Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des très petites et moyennes entreprises, Article 2 « annexe », p39
www.europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/presentation.pdf.

— تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:⁷

❖ المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي؛

❖ المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفاً، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي؛

❖ المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

— تعريف لجنة الأمم المتحدة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:⁸

❖ في الدول النامية:

من 15-19 عاملاً تعتبر مؤسسة صغيرة؛

من 20-90 عاملاً مؤسسة متوسطة؛

أكثر من 100 عاملاً مؤسسة كبيرة.

❖ بالنسبة للدول الصناعية:

من 5-99 عاملاً تعتبر مؤسسة صغيرة؛

من 100-499 عاملاً تعتبر مؤسسة متوسطة؛

أكثر من 500 عاملاً تعتبر مؤسسة كبيرة.

⁷ سليمان ناصر، عواطف محسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى

الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.

⁸ غدير احمد سليمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق.

- تعريف المشرع الجزائري: أخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "تلك التي تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، أما المؤسسات المتوسطة فعرفها على أنها "تلك التي توظف 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري، أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار جزائري".⁹

إلا أن الشيء الملاحظ من هذا التعريف للمشرع الجزائري هو إهماله لجانب مهم تمثل في العمالة تبعا لحجم المؤسسة واستخداماتها التكنولوجية والمعرفية، واهتمامها فقط بحجم العمالة المطلوب استخدامها،¹⁰ حيث يتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹¹

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

⁹ وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001.

¹⁰ تيقاوي العربي، مداخله بعنوان واقع بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار.

¹¹ رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك لطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 37.

جدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسات مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50-250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة 2001.

كما أن اهتمام الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة كان مركزا على المؤسسات الكبرى، باعتبارها قاطرة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتج عنه غياب تعريف دقيق لها، فالجزائر وعلى غرار بقية الدول لم تدرج تعريف دقيق في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات.¹²

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، منها:

- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة؛¹³

- روح المبادرة والابتكار بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها ؛

¹² سهام شيهاني، طارق حول، مداخلة بعنوان: تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في التقليل من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16، 15 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

¹³ زغيب شهرزاد، عيساوي ليلي، مداخلة بعنوان المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، يومي 8 - 9 أبريل 2002، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

- قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية اضافة الى قلة الانتشار الجغرافي؛¹⁴

- الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء، وقلة التدرج السلطوي؛
- مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال مساهماتها في إنشاء مناصب عمل، وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات.

هذا التوجه أدى بالعديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد مختلف البرامج وضبط مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بالتطوير والترقية، هذا إضافة إلى:

- المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى؛¹⁵

- ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص؛

- الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد؛¹⁶

¹⁴ عبد المجيد تيمماوي، مصطفى بن نوي، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري - حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل 200، جامعة عمار ثليجي - الأغواط.

¹⁵ عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005، ص 33.

¹⁶ رابع خوي، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية ؛
- العمل على توفير سلع وخدمات للاستهلاك النهائي؛
- سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين، مما يؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.¹⁷

وتضم الجزائر حوالي 700 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشغل أكثر من سبعة ملايين شخص حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2012، وما يقارب 95% من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصنفة في فئة المؤسسات الصغيرة جدا وأغلبها عائلية، وهي متركزة في الشمال، بنسبة 60 % في المناطق الساحلية و30% في الهضاب العليا .

إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003 - 2010) أدى إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة بنسبة معتبرة قدرت بـ 35%.

4. آليات تأهيل القطاع على ضوء الإصلاحات الاقتصادية :¹⁸

تعتبر آليات التأهيل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها القطاع قصد تحسين موقع المؤسسات في إطار المنافسة، خاصة في ظل العولة الاقتصادية، لذلك فإن هدف برنامج التأهيل لا يتعلق بجانب الإدارة والتسيير فقط، إنما يشمل المحيط العام لهذه المؤسسات، ومن بين الآليات المعتمدة في التأهيل نجد:

¹⁷ لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروية كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، ملتقى دولي: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003، ص120.

¹⁸ بوزيان عثمان، مداخلة بعنوان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، المركز الجامعي - سعيدة، إشراف منخر العولة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسينة بن بوعلبي بالشلف-الجزائر.

- **ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة تكون منفتحة على المحيط الخارجي، لا سيما من جانب التنظيم، التسيير، التجهيز والتهيئة؛
- **تعزيز مؤسسات دعم القطاع:** تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على مستوى القطاع، باعتبار أن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات؛¹⁹
- **إقامة نظام معلوماتي فعال خاص بالقطاع:** تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الحديثة، بحيث تعكس التفاعل الداخلي والخارجي الذي يحدث في بيئة هذه المؤسسات؛
- **تأهيل العنصر البشري:** لا يمكن الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون تأهيل العنصر البشري فيها، وهو ما يسمح للمؤسسات بالتحكم أكثر في التكنولوجيات الحديثة، والاستجابة للتغيير وإدارته، في ظل المنافسة وتحرير التجارة الخارجية.

سعى وراء تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين قدراتها التنافسية وتمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة، وفي ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى في مختلف الأسواق العالمية، أعدت الوزارة الوصية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 ويهدف هذا البرنامج إلى:²⁰

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة
- كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تبيين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛

¹⁹ غدير احمد سليمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق.

²⁰ الوكالة الوطنية للعقار الصناعي - الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أبريل 2006، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف-الجزائر.

- تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات تهدف إلى تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومحيطها القريب؛
 - إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
 - المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى المتعلق بالجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير، والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الأيزو) ومخططات التسويق؛
 - تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.
- وبذلك أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتكفل بمتابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعداد دراسات اقتصادية ومتابعة وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل ومشاتل (حاضنات) المؤسسات .
- ينتظر من هذا البرنامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوحة، وإنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل أكثر.

المحور الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها

تعتبر مشكلة التمويل من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة الإنشاء، فكثيرا ما تعتمد هذه المؤسسات على الأموال الخاصة للمؤسسين أو القروض العائلية نظرا لصعوبة توفر ضمانات القروض المصرفية لأسباب متعددة²¹، بناء على التجارب والتحليل والدراسات حول الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد حظيت هذه

²¹ حسين رحيم، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشخيص ومقترحات، نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبديل العادل، 25-28 مايو 2003، جامعة الأغواط.

الأخيرة بالاهتمام الكبير من خلال تبني برامج تطويرية لتأهيلها في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

1. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تبنت الجزائر عدة برامج تنمية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق متطلبات العصر استنادا إلى مستويات عديدة أهمها: التأهيل، نظام المعلومات، القدرة على المنافسة، التمويل... إلخ، حيث يعود الضعف في إمكانيات التمويل المصرفي طويل الأجل الذي يعاني منه القطاع²² إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم تأقلم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الميكانيزمات المالية الحديثة ؛
- قلة أو انعدام الضمانات الخاصة بهذا النوع من المؤسسات؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية الخاصة بالإنشاء وطول مدتها.²³

إضافة إلى بعض مشاكل الحصول على التمويل والمتمثلة في:

- شروط الحصول على القروض من طرف المؤسسات البنكية لتغطية حاجات الاستثمار؛
- مركزية منح القرض البنكي؛
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.

²² M. OuBocardSalle (2002), « La source de financement des investissements de la PME : Une étude empirique sur données sénégalaises », In Revue Afrique et développement, Vol. XXVII, Nos. 1&2, p84-115.

²³ قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مداخلة بعنوان: محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006

²⁴ بلال أحمية، مداخلة بعنوان: دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروغربية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل 2006 بجامعة جيجل.

رغم أهمية البنوك التجارية في الجزائر بالنسبة للمشاريع الاقتصادية المختلفة إلا أن معظم مشاريع الخواص سواء في التأسيس أو خلال الاستغلال تجد صعوبة كبيرة لدخول أسواق الائتمان، إضافة إلى القدرة غير المتكافئة مع المؤسسات الكبرى العمومية مما جعل الكثير منها تعتمد أساسا على الموارد الذاتية والقروض العائلية، أو مصادر أخرى غير رسمية. وفي هذا الإطار نجد الكثير من الدراسات والأبحاث الميدانية، من خلال دراسة عينة من المؤسسات التي تؤكد أن أهم مصادر التمويل المستخدمة في الوحدات الصغيرة والصغيرة جدا تقتصر عموما على: التمويل العائلي، الأصدقاء، تمويل الموردين والعملاء.

2. تطوير ميكانيزمات التمويل:²⁵

استنادا للأهمية البالغة التي يكتسيها الجانب التمويلي بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب ترقية ميكانيزمات هذا الأخير عن طريق إعداد سياسات تمويلية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات وخصائصها، بطرق وأساليب فعالة، وبغية بلوغ هذه الأهداف لابد من تأقلم النظام المصرفي مع الظروف السائدة، وتجارب الدول المتطورة في هذا المجال، عن طريق:

- إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح فروع خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك العمومية؛
- العمل على تطوير النظام المصرفي الجزائري وفق المقاييس المتفق عليها دوليا؛
- تحفيز المؤسسات المالية الخاصّة بها على تمويل هذا النوع من المؤسسات؛
- انفتاح السوق المالية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل بمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة في المصارف .

في ظل افتقار الجزائر للموارد المالية الضخمة لإقامة صناعات كبيرة نظرا لهشاشة السوق المالية بها، فانه من الواجب العمل على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدراتها التنافسية في ظل اقتصاد

²⁵ قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مرجع سابق.

السوق اعتبارا للدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من خلال تبني استراتيجيات فعالة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي خاصة فيما يتعلق بطرق التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل والصعوبات التي تواجهها لتمويل نشاطاتها الإنتاجية، ناهيك عن قلة طرق التمويل المعتمدة ورؤوس الأموال المخصصة للقطاع، والذي تزداد أهميته مع اتجاه الجزائر للالتزام باتفاقيات دولية لتحرير التجارة، من أجل ترقيتها ورفع قدراتها التنافسية التي ستسمح لها في الأجل القصير والمتوسط بتعظيم مكاسبها، وتعزيز مكانتها التنافسية في ظل توسع اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية .

3. طرق التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التمويل بالمشاركة من بين الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في إطار نظام المشاركة الذي يساهم في تفعيل مصادر التمويل للمؤسسات الاقتصادية،²⁶ خاصة المشاريع الناشئة لما له من آثار إيجابية على عمليات الإنتاج، إضافة إلى كونه بديلا للتمويل البنكي الذي لا يتلاءم غالبا مع وضعية هذا النوع من المؤسسات في بداية نشاطاتها. من خلال اهتمام الجزائر بهذا القطاع بالنظر لوضعيتها الاقتصادية الحالية، وتطور اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي، يمكن الاعتماد على هذه الأساليب التي تساهم في تنويع مصادر التمويل والتخفيض من تكاليفه نظرا لانعدام نظام الفوائد فيها، حيث يعتبر نظام المشاركة: " بديل تمويلي لنظام الفوائد والذي يعتمد على توظيف الموارد المالية بين الأطراف المشاركة بشكل متوازن ضمن النشاط الاستثماري، من أجل تخفيض تكاليف التمويل للمؤسسة، وتحصيل الأرباح لاحقا من طرف المساهمين"²⁷، ويشتمل هذا النظام على عدة أساليب يمكن أن نشير إلى أهمها فيما يلي:

- تمويل الاستثمارات عن طريق المشاركة: ويتم من خلال هذه الاستراتيجية الاشتراك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يساهم كل طرف بنسبة معينة

²⁶ أ. بلال أحية، مرجع سابق.

²⁷ عبد الرحمان يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، سنة 1995،

في رأس المال، ويتم تقاسم الأرباح حسب النسب المتفق عليها بعد تحقيقها، وتحمل الخسائر حسب نسب المشاركة، وهو أسلوب يلائم المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لنقص مواردها المالية، وعجزها عن الدخول في بعض المشاريع الاستثمارية لضخامة التكاليف؛

- **التمويل عن طريق المضاربة:** ويتمثل دور هذا الأسلوب في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كونه يعتمد على المشاركة بين مساهمات أصحاب رؤوس الأموال، الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية مع القدرات الفنية والتنظيمية للمؤسسة في أي مشروع استثماري، حيث تمتلك الأطراف الممولة رؤوس الأموال اللازمة، وعوضا عن منح القروض فهي تشارك الطرف الثاني المتمثل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة هذه الأموال، وفي المقابل يمتلك أصحاب المشروع الخبرة اللازمة في التسيير والإدارة لمشاركتها مع الممولين؛

- **تمويل المؤسسة بواسطة التأجير:** يعتبر أسلوبا تمويليا ملائما لنشاط المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، لاعتماده على عقود التأجير للمنافع وعوامل الإنتاج بين الممول وصاحب المشروع والتي يستفيد منها هذا الأخير، حيث تنتهي هذه العقود بتملكها لصاحب المشروع.²⁸

4. برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر برامج التأهيل الأداة الفعالة لرفع مستوى القطاع ككل، لهذا تبنت الجزائر جملة من برامج التأهيل، أهمها برنامج "ميدا" لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وباعتبار أن مسألة التمويل تمثل جوهر تنمية هذا النوع من المؤسسات، فقد اعتمدت مجموعة من التقنيات في مجال منح الائتمان المصرفي أهمها:

- القروض المستندية كتقنية لتمويل التجارة الخارجية في عمليات التصدير والاستيراد؛
- السماح بمنح قروض الاستغلال (قصيرة الأجل) بالسحب على المكشوف؛

²⁸ قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مرجع سابق.

- قروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات.

نص الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادتين 10-11 على أن الاستثمارات تنجز في المناطق التي هي بحاجة إلى تنمية، وكذا الاستثمارات الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة فإنها تستفيد من المزايا التالية:²⁹

- الإعفاء مع دفع حقوق نقل الملكية؛

- تكفل الدولة بصفة كلية أو جزئية بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمارات بعد تقييمها من طرف الوكالة.

تهدف هذه الإجراءات إلى إحداث مرونة وتسهيل التعامل بين البنوك والمؤسسات، إضافة إلى إمكانية منافسة الأسواق الخارجية، وللاشارة فإن دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية يعتبر محفزا لإنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2006، هذا وقد عرفت مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عدة تعديلات بسبب صدور القانون التوجيهي لترقيتها بتاريخ 2001/12/12 والذي حدد خلاله الإطار القانوني والتنظيمي لنشاطها وكذا ميكانيزمات ترقيتها ودعمها، إذ أن الهدف الرئيسي من وضع هذا القانون هو زيادة تحسین محیط الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة³⁰.

دفعت المشاكل التي تعاني منها منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي مقدمتها إشكالية التمويل بالوزارة الوصية إلى اعتماد ميكانيزمات تمويل تتلاءم مع خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومع بداية سنة 2004 تم الإعلان عن إنشاء مؤسستين مائيتين للمساهمة في تسهيل الحصول على القروض

²⁹ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .

³⁰ القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

البنكية تمثلت في صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج، وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3.5 مليار دج.

إن توقيع اتفاقية الشراكة الأورو -متوسطة مع الاتحاد الأوروبي، وانضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، تعد من أهم الأسباب المباشرة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهذا ما يجعل التمويل الخارجي يعد من أهم مصادر تمويل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³¹ ومن ضمن هذه المصادر نجد على وجه الخصوص:

❖ الهيئات والمؤسسات المالية الدولية والعالمية: من بينها:

- البنك العالمي: وذلك من خلال برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات " والذي تسيره المؤسسة المالية العالمية، خصص له مبلغ مالي يقدر ب 20 مليار دولار لمدة 5 سنوات؛
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:³² هدفها الرئيسي مساعدة الدول النامية أو الدول المتنبئة نظام اقتصاد السوق في إيجاد شراكات صناعية مع مؤسسات متطورة، أو في الحصول على تمويل خارجي أو وضع وتنفيذ برامج صناعية، وقد تم الاتفاق سنة 2003 على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية .

❖ اتفاقيات التعاون الثنائي بين الدول :

يعتبر التعاون الثنائي بين الجزائر وبعض البلدان التي تكتسب خبرة كبيرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا، كندا وألمانيا من المصادر الخارجية لتمويل عمليات برامج التأهيل، وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر برنامج التعاون الجزائري الألماني في مجال التكوين

³¹ عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة يومي 21 / 22 نوفمبر 2006، عنوان المداخلة: "تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة محمد خيضر بسكرة.

³² www.unido.org/doc/2012

والاستشارة حيث انتقل البرنامج إلى مرحلته الثالثة،³³ بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان وقام بتقديم التكوين والاستشارة الموفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية إضافة إلى توسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

قامت الجزائر - في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، نذكر في هذا المجال:³⁴

- **التعاون الجزائري الألماني:** تضمن هذا التعاون:
 - مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية قدرت بـ 3 ملايين أورو، ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصصا و 250 عونا مرشدا ؛
 - مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو، هدفه ترقية الحركة الجمعوية للمؤسسات.
- **التعاون الجزائري الكندي:** تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين؛
- **التعاون الجزائري الإيطالي:** تم التوقيع عليه في أبريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بدعم من إيطاليا؛
- **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:**³⁵ تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة ؛

³³ <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php> 2012.

³⁴ قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 73.

- التعاون الجزائري النمساوي: تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة.³⁶

5. برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وقد أخذ اسم : أورو - تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

يتضمن هذا البرنامج هدف إجمالي وأهداف خاصة:³⁷

- الهدف الإجمالي: يتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية القطاع الخاص المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر؛
- الأهداف الخاصة : تتمثل أساسا في تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

6. برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

يعد برنامج ميدا الذي دشّن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطة وأنشطتها، ومنح مساعدات ميدا الثنائية لـ: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن،

³⁵ بريش السعيد، بلغرة عبد اللطيف الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الدول العربية .
يومي 17 و 18 أبريل 2006 ، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعامل ومتطلبات المأمول.

³⁶ حسب تصريحات مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري.

³⁷ Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne.

سوريا، لبنان، فلسطين، حيث يستخدم الدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاثة أهداف ممثلة في:³⁸

- تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في منطقة مشتركة للسلم والأمن؛
 - إقامة منطقة للرخاء المشترك، ودعم إقامة منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين؛
 - توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.
- يعتبر برنامج ميدا الثانية الممتد ما بين (2000 - 2006) خليفة لبرنامج ميدا الأولى (1995 - 1999)، حيث تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار أورو في ميدا الثانية مقارنة بـ 3.4 مليار أورو في ظل ميدا الأولى، كما يرافق هذا المنح من الاتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي، إضافة إلى أنه تم ضخ حوالي 90% من الموارد المخصصة خلال ميدا الثانية على مستوى التعاون الثنائي، بينما تم تخصيص 10% الأخرى للأنشطة الإقليمية.
- تتمثل أولويات توجيه هذه الموارد على المستوى الثنائي في عنصرين هما:
- **دعم التحول الاقتصادي:** من خلال الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تهدف أساساً إلى ترقية القطاع الخاص؛
 - **تقوية التوازن الاقتصادي والاجتماعي:** بهدف تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي على المدى القصير أخذاً بعين الاعتبار الإجراءات الملائمة في مجال السياسة الاجتماعية، حيث أن النسبة بين الالتزامات والمدفوعات المتعلقة بالجزائر تمثل 32% أي ما قيمته 232.8 مليون أورو
- الالتزامات، مقابل 74.7 مليون أورو مدفوعات من خلال التعاون الثنائي لميد الثانية كما بلغت نسبة استهلاك الاعتماد المالي في إطار البرنامجين حوالي 42% فقط، استفادت الجزائر من غلاف مالي في إطار برنامج ميدا الأولى قدر بـ 164 مليون أورو، وحوالي 338 مليون أورو

³⁸ غدير احمد سليمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق.

في إطار برنامج ميدا الثانية، غير أن نسبة استهلاكها تعتبر جد متواضعة، فقد بلغت النسبة الإجمالية لاستهلاك الموارد المالية لميدا الثانية 83%، فيما بلغ استهلاك الجزائر حوالي 40% أي أقل من النصف من المستوى العام .

بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤدي ثمارها خاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف وليس على ذلك لعل من برامج ميدا المندرج في إطار التعاون الأورو - متوسطي، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له وانطلاقا من هدفه المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، فقد تم تحقيق إلى غاية جوان 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو سيحسن ظروف حصول المؤسسات على القروض.

7. سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تسعى أغلب البنوك الجزائرية لتطوير أسلوب التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل نظام مصرفي تقليدي مقارنة بالدول المتقدمة، وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن الضمانات القانونية التي تطلبها البنوك الجزائرية لا تعتبر كعناصر يمكن استخدامها في حالات عدم الدفع نظرا لصعوبة تطبيق الرهن والعمل به، مع غياب سوق عقارية ناشطة،³⁹ إضافة إلى أن هناك:

- عدم الاهتمام بالقطاع ككل حسب المستوى المطلوب؛
- الغياب الكبير لعدة أنواع من الأسواق المالية التي تسمح بالمفاضلة بين بدائل التمويل؛
- انعدام وجود المؤسسات المالية والبنوك المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛

³⁹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جوان 2002، ص 75.

- عدم وضع صيغ مفصلة ومنظمة للتمويل وفق احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اعتماد قرار منح القروض البنكية على معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بنشاط وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية، واستراتيجية آليات العرض والطلب في المحيط الخارجي للمؤسسة؛
- نقص تقنيات الحد من مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اعتماد البنوك الجزائية على الأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان ؛
- عدم تحديد سياسة مالية ديناميكية مفصّلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- انعدام وجود بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁴⁰

يسمح نظام المعلومات المتطور بتحليل أفضل لمخاطر المؤسسات ومنه إمكانية تغطية المخاطر المالية⁴¹، فقد يتحمل المستثمر أعباء كثيرة في مرحلة إنشاء المؤسسة سببها تعقد أنظمة التسيير، ضعف مرونة المحيط، نقص المعلومات، كما أن تنفيذ الإجراءات يستغرق وقتا طويلا من الزمن إضافة إلى كثرة الوثائق المطلوبة وإجراءات التوثيق على عكس الوضع في بريطانيا مثلا حيث نجدها أيسر في الإنشاء، من خلال السماح بإنشاء مؤسسات مسبقا تكون جاهزة للتشغيل فورا بعد تقديم المقاول لوثائقه، وبالمقابل تقدم له التوجيهات اللازمة لإنجاح المشروع، أما في فرنسا فقد قامت السلطات العمومية منذ أواخر السبعينيات بالعمل على تحسين محيط المؤسسات تدريجيا قصد تحرير عملية إنشائها وتبعا لذلك، قدمت سنة 1997 عدة تدابير تهدف إلى تبسيط إجراءات الإنشاء، من بينها عملية القيد في السجل التجاري خلال 24 ساعة فقط.⁴²

⁴⁰ كما هو معمول به النظام المصرفي الألماني وفي النظام المصرفي الياباني.

⁴¹ في أوروبا أكثر من 80% من المعلومات تتم بطريقة إلكترونية.

⁴² قرشي يوسف، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 76.

المحور الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على الاقتصاد

1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل:

نظرا لاستفحال ظاهرة البطالة ووصول معدلاتها إلى مستويات عالية جدا، إضافة إلى كونها حاجسا اقتصاديا واجتماعيا في مجال التشغيل استوجب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة نحو التصنيع وهذا ما تم العمل به في اطار المخطط الخماسي 2010-2014 ؛ الذي يسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والعمل على تخفيض نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، حيث حققت سياسة التشغيل بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 حوالي 78% من أهدافها، نظرا لاستحداث أكثر من 1.250.000 منصب شغل بالقطاعات الاقتصادية والوظيف العمومي، في حين تم استحداث 1.094.000 منصبا آخرا في اطار أجهزة الادماج المهني .

علاوة عن الاهداف المسطرة ضمن هذا المخطط، فان الشبكة الاجتماعية المستحدثة في اطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها بفتح ما يجاوز المليون منصب شغل أي 1 033 535، كما تم في هذا السياق انشاء 279.000 مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين سنة 2010 والسداسي الأول من سنة 2012 في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

من بين أهداف المخطط الحكومة "تشجيع الشراكة" بين القطاعين العام والخاص لمساعدة المؤسسات التابعة لهذا الاخير والتي لم تثبت وجودها بالسوق الاقتصادية، وتهدف هذه الشراكة الى ترقية المؤسسة اقتصاديا وتشجيع المنافسة لتحقيق نمو وثروة اقتصادية، وذلك بتنشيط القطاعات المنشأة لمناصب الشغل مثل الفلاحة والسياحة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، كما يعتمد المخطط على تشجيع التشغيل لتحريك آلة النمو الاقتصادي خارج المحروقات، اضافة الى اعادة النظر في الضرائب المفروضة على المؤسسات قصد التحفيز على الاستثمار داخل الوطن بدل الاستيراد الذي يشجع انشاء مناصب شغل بالخارج على سبيل المثال استيراد السيارات.

إن الإجراءات التحفيزية التي أعلن عنها رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اتخذتها الدولة سنة 2011 سمحت بإنشاء نحو 50.000 مؤسسة مصغرة معظمها من طرف الشباب، ومن جهة أخرى شهدت سنة 2011 حلّ 30.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في قطاعات منتجة وغير منتجة مثل التصدير والاستيراد تعود الأسباب الرئيسية لحلّ هذه المؤسسات للعامل البشري وللمحيط، حيث أن رغبة بعض رؤساء المؤسسات الحديثة النشأة في تحقيق أرباح خلال السنة الأولى وعدم قدرتها على مواجهة صعوبات الحياة الاقتصادية والمؤسسية تؤدي لا محالة إلى زوال هذه الشركات.⁴³

إن استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المصغرة تتوقف خصوصا على محيطها المباشر والذي يتطلب من السلطات العمومية تحسيسه من خلال الإجراءات التحفيزية الإضافية بعيدا عن كل بيروقراطية .

يعتبر البرنامج الوطني للتأهيل الذي أعد سنة 2010 وطبّق منذ يناير 2012 الكفيل بإحداث تغيير إيجابي لوضعية المؤسسات في الجزائر، وخلافا للبرامج السابقة أول برنامج يزوّد بوسائل مالية هامة أي 386 مليار دينار، إضافة الى الإجراءات التي تهيء مجمل جوانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل التسيير وسلسلة الإنتاج وتكوين المستخدمين وهذا ما جعل نسبة البطالة في الجزائر تبلغ حوالي 9% سنة 2012 وهي تقريبا نفس النسبة التي جاءت في تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة المغرب العربي والشرق الاوسط اي 7.9 %.⁴⁴

إن التنسيق بين البرنامج الوطني للتأهيل وبرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر والاتحاد الأوروبي)، قد يسمح بشمل عدد كبير من المؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية، حيث يتضمن برنامج عمل المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012 انطلاقة دراسة معمقة حول

⁴³ المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

⁴⁴ تقرير صندوق النقد الدولي .

المناولة في الجزائر والمساهمة في إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينبغي أن يكون مستقلا وحياديا لضمان متابعة وتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد وتعيين الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين وضعيتها ومحيطها.⁴⁵

2. أثر هذه المؤسسات على إنعاش الصادرات :

تعتبر تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في ميزان مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة كون الاستثمارات التي كانت معدة لإنشاء شركات تجارية كانت مرتبطة بشكل كبير بالسوق العالمية، إضافة الى أنه لم يكن يسمح حينها عمليا الوجود مؤسسات كبيرة الحجم، لكن الواقع اثبت ان الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير من بينها:

- القدرة على التأقلم والمرونة: حيث أن قدرة هياكل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في قلة رأسمال المستثمر، ومن ثم القدرة على تلبية احتياجات اسواقها واكتساب اسواق خارجية للتصدير؛
- التخصص: إن التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل المعيار الافضل لنجاح وانفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاسواق الدولية؛
- التجديد: إن مرونة المؤسسات الصغيرة تتجلى أساسا في التأقلم مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وواقع المنافسين في السوق.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التصدير سواء بشكل مباشر او غير مباشر بالنظر الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، فدولة سويسرا مثلا تعتمد الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية، الساعات، الادوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات غزو بعض

⁴⁵ الوزير الأول -الجزائر- .

الاسواق العالمية، اما في هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالى 50% من صادراتها، وفي كوريا الجنوبية يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة 35% من اجمالي صادرات البلاد.⁴⁶

عقدت مجموعة العمل الخاصة بترقية الصادرات خارج المحروقات اربع اجتماعات وخلصت إلى 62 توصية والتي تم الموافقة عليها خلال اجتماع الثلاثية المنعقد بتاريخ 01-10-2011 وسيتم تنفيذها تدريجيا، يتعلق الأمر بتمديد فترة جلب عائدات الصادرات⁴⁷ إلى 180 بدل 120 يوم وهو الذي كان من بين المطالب التي ركز عليها المصدرون والرفع من مبلغ العملة الصعبة الذي يتم إدخاله إلى البلاد من 10 إلى 20% لفائدة المصدرين خارج المحروقات بالإضافة إلى تسريع ملفات تعويض المصاريف المتأتبة من عمليات التصدير".⁴⁸

في هذا الإطار تشرع السلطات العمومية في عملية إعادة هيكلة الصندوق الخاص لترقية الصادرات وتقليص مدة تعويض المصدرين، ومن بين التوصيات الجديدة أيضا منح المصدرين الجزائريين امكانية تحويل مبالغ من العملة الصعبة للخارج، لدفع قيمة خدمات التسويق والإشهار للمنتجات الجزائرية التي يقوم بها المتعاملون، بالإضافة الى أهمية الاستثمار في تحديث الأسطول البحري والجوي الوطني وهو ما يساهم في ترقية التجارة الخارجية.

إن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل حصولها على التمويل وتشجيع الصادرات تستهدف بشكل خاص المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية وهذا في إطار الجهود الرامية إلى تحسين محيط المؤسسة. في هذا الصدد قررت الحكومة أن ترافق بمساهمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بإعادة جدولة ديونها البنكية منذ تاريخ صدور قرارات مجلس الوزراء أي ابتداء من الفاتح فيفري 2011 وأن هذه المؤسسات ستستفيد من فترة تأجيل لمدة 3 سنوات حيث ستتكفل خلالها الخزينة العامة بالفوائد

⁴⁶ عبد الرزاق خليل، عادل نعموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط.

⁴⁷ www.djazairss.com/elmassar/6034

⁴⁸ وزير التجارة ، 01 - 10 - 2011 الجزائر.

وكذا مسح الرسوم المصرفية التي لم يتم تحصيلها بنسبة 50%. إضافة إلى ذلك تعهدت الحكومة بتنفيذ التوصيات المتعلقة بإعادة جدولة الديون الجبائية المستحقة على هذه المؤسسات من خلال منح فترة لتأجيل الدفع لسنة أو سنتين حسب الوضعية المالية للمؤسسة المعنية وتمديد فترة تسديد التكاليف الجبائية إلى 3 سنوات بالإضافة إلى إلغاء الغرامات على الوعاء والتحصيل.

يتضمن برنامج عمل وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بلوغ أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2015 و مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2025.⁴⁹ اعتبر رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن بلوغ هدف مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حدود سنة 2025 مقابل 650.000 مؤسسة سنة 2012، يكون شريطة وضع استراتيجية صناعية حقيقية والخروج من دوامة الاستيراد الذي يميز الاقتصاد الوطني.⁵⁰

الخاتمة :

إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، وبنسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصادي الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا أنه لا يزال يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو النفط كان توجه الجزائر نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الميكانزمات التنظيمية التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف وضع مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، المساهمة الفعالة في رفع الأداء الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

⁴⁹ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

⁵⁰ www.elhiwarnet.com/, 02-11-2012

من خلال دراستنا هذه، نستخلص النتائج التالية:

- بناء على ما تقدم من تحليل معطيات ومقارنات في فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مسألة التمويل تعتبر دائما جوهر إشكالية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- يمكن حصر الصعوبات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظام المالي وغياب الفضاءات الوسيطة ؛
- تعتبر الأدوات المالية أدوات اقتراض تم تطويرها من قبل المختصين لكي توفر الجانب التمويلي المهم للمؤسسات المالية الإسلامية فهي ذات مرونة عالية وتناسب معظم أوجه النشاط التجاري والاستثماري بما في ذلك ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يحتوي الاقتصاد الإسلامي على مصدر للأموال، ألا وهو الائتمان التجاري الذي قد يتمكن من إيجاد حلول إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يبالغ البنك في مقدار وشكل الضمانات التي يطلبها من العميل الذي يتقدم له بطلب التمويل، دون إعطاء خصوصية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إن مسألة تمويل القطاع الخاص، والذي يتمثل عادة في نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتطلب تدخلا من الدولة لإحداث نوع من التوازن والمقاصة ولو جزئيا بين مخاطر التمويل المصرفي للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

واستنادا لما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- يجب مراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك، خاصة فيما يتعلق بالضمانات المطلوبة إذ يمكن استبدال الضمانات بطرق أخرى تضمن مال البنك؛
- محاولة تبني استراتيجية خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك؛
- تشجيع المبادرات في شتى المجالات التي لها علاقة بالاقتصاد الإسلامي وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لها خاصة من طرف البنك المركزي ؛

- ضرورة تأقلم سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة؛
- الاستفادة من تجارب الدول النامية، بإمكان السلطات العمومية - بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات المالية - تحديد استراتيجية واضحة تتعلق بمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك لطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2008.
- عبد الرحمان يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الاولى، سنة 1995.

أطروحات:

- قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

مذكرات:

- غدير أحمد سليمة، مذكرة ماجستير بعنوان: "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميد"، 2007، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

مقالات:

- ظاهر القشي، أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مقبول للنشر في العدد الثاني 2010، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
- بوزيان عثمان، متطلبات التكيف وآليات التأهيل، المركز الجامعي - سعيدة، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف-الجزائر.
- عبد الرزاق خليل، عادل نعموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط.

مداخلات:

- بوخبزة فوزية، بوشرف جيلالي، مداخله بعنوان: استراتيجية إعادة إنعاش النسيج الصناعي في الجزائر، ملتقى وطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة، يومي 23-24 أفريل 2012، جامعة مستغانم
- روابح عبد الباقي، مداخله بعنوان: تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 18 و19 ماي 2011، جامعة سعد دحلب البليدة.
- تيقاوي العربي، مداخله بعنوان: واقع بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج المؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، يومي: 08-09 نوفمبر 2010، جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف .

- سهام شيهاني، طارق حمول، مداخلة بعنوان: تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15، 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
- سليمان ناصر و عواطف محسن، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية، الملتقى الدولي الاول: الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية.
- عيساوي ليلي، زغيب شهرزاد، مداخلة بعنوان المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية يومي 8-9 أفريل 2002، جامعة عمار ثليجي -الاغواط .
- عبد المجيد تيماموي، مصطفى بن نوي، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري-حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف.
- لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الندوة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، 25 -28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس - سطيف.
- حسين رحيم، الدورة التدريبية الدولية: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تشخيص ومقترحات، نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبدل العادل، 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس - سطيف.
- قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مداخلة بعنوان: محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات

والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

- بلال أحمية، مداخلة بعنوان: دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.
- سحنون سمير، بونوة شعيب، مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف.
- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، مداخلة تحت عنوان: "تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 / 22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

مصادر أخرى:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري، جوان 2002.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages:

- Mahmoud OuBocardSalle (2002), « La source de financement des investissements de la PME : Une étude empirique sur données sénégalaises », In Revue Afrique et développement, Vol. XXVII, Nos. 1&2

Articles et documents :

- Directive N° 124, du 24/05/2003, concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprises, Article 2 « annexe », p 39, fichier téléchargé le 06/07/2004
- Algérie / Euromed - 553 entreprises ont entamé leur mise à niveau : el WATAN, 16/01/2006.
- Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne.

Sites internet :

- www.unido.org/doc/2012
- www.pmeart-dz.org/ar/discours.php-2012
- www.djazairess.com/elmassar/6034-2012
- www.elhiwarnet.com/.02-11-2012

تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على سلوك العمال داخل الشركة -دراسة حالة شركة الاتصالات "نجمة" في الجزائر

أ. بن عياد محمد سمير

أستاذ مساعد (أ)، جامعة تلمسان

أ. بديار أحمد

أستاذ مساعد (أ)، المركز الجامعي غليزان

ملخص:

تهدف الدراسة الى تقديم نموذج لتقييم أثر الاستثمار في رأس المال البشري على سلوك العمال داخل الشركة - اقتراح نموذج مع دراسة تطبيقية لشركة الاتصالات "نجمة" في الجزائر، مع اختبار بعض علاقاته من خلال تحديد العلاقة بين درجة مرونة الاجر للتغير في الاداء الناتج عن اكتساب العامل لمهارات وخبرات جديدة خلال التدريب.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أهمية المتغيرات غير الاقتصادية بجانب المتغيرات الاقتصادية في التأثير على العلاقة بين مرونة الأجر والمزايا للتغير في مستوى الأداء الناتج من التدريب، وأهمية سياسي التدريب والأجور في التأثير على مدى انتماء العامل للشركة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار البشري، التدريب، الاستثمار في التدريب، الادارة الاستراتيجية.

Abstract:

The aim of this study is to provide a model that measure the effects of investment in human capital on the behavior of the employees of "NADJMA" cellar phone company in Algeria. It examines the effects of skills resulting from the training on the wages and labor turnover. The model determines the type, strength and the sensibility of the relationship between the changes of wages and the level of individual performance resulting from training.

The study found several results, but the must important ones are as follows: First, the role of the economical and other factors on the

relationship between the changes of wages and the improvements of the level of individual performance resulting from training. Second, the importance of training and wage policies on extend loyalty to the company.

Keywords: Human investment, training, Strategic management, Investment in training.

تمهيد:

لم يعد تحقيق الثروة في ظل اقتصاد المعرفة والتطور التكنولوجي، مقتصرًا على الاستغلال الأمثل للأصول المادية والمالية فحسب، بل أصبح الاهتمام متزايد ومستمر في البحث عن سبل لتطوير الرأس المال البشري بهدف تحقيق الميزة التنافسية للشركات، فضلًا عن توفير المجال والفضاء المناسبين أمام الابتكارات الفكرية.

ولقد كان لظهور نظرية الاستثمار البشري لشولتز في الستينيات، الأثر الكبير في أحداث تغيير على المستوى القومي بفعل الفرضيات والمفاهيم الخاصة بتأثير الاستثمار في الموارد البشرية. والجدير بالذكر أن الاستثمار في رأس المال البشري يلعب دورًا رئيسيًا في تأثير على سلوك العمال داخل الشركة، وذلك من خلال تحسن آدائهم في العمل من جهة، إقرارهم بالبقاء للعمل فيها من عدمه، من جهة أخرى. ذلك مرتبط برفع الشركة لأجورهم من عدمها والتي تتناسب مع التحسن في الاداء لقاء حصولهم على تدريب.

إشكالية الدراسة:

وفي هذا الصدد، يبدأ الاشكال المتمثل في حال ترك العمال للعمل، بسبب الأجر غير المتناسب لأدائهم الذي تحسن بفعل استثمار الشركة فيه، والانعكاس السلبي على الشركة لتحملها تكلفة تدريبهم واكتسابهم لمهارات بغية تحسين مستوى الانتاج والأداء، وهنا يتم طرح السؤال التالي:

فيما تتمثل أهم العوامل التي تؤثر على سلوك العمال داخل الشركة

جراء الاستثمار في رأس المال البشري؟

فرضيات الدراسة:

- 1- يتأثر سلوك العامل داخل المؤسسة بمدى مرونة وتناسب اجره مع حصوله واستفادته من تدريب؛
- 2- تتوقف رغبة العامل في العمل بالمنظمة على درجة مرونة الأجور والمزايا للتغير في الاداء نتيجة لحصول العامل على التدريب؛
- 3- تتأثر رغبة العامل في البقاء بمجموعة من العوامل الأخرى.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

- اعطاء صورة توضيحية عن علاقة استثمار الشركة في رأس المال البشري، بسلوك العمال المستفيدين من الاستثمار (المتدربين)، بواسطة نموذج مقترح ودراسة تطبيقية؛
- تحديد استراتيجية مثلى في تنمية الموارد البشرية للشركة، من خلال ابراز اهم العوامل المؤثرة سلبا على سلوك العمال من جهة، وتكلفة استثمار الشركة لرأس المال البشري من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى تحليل ودراسة تأثير الاستثمار على اداء العمال بالشركة، والتعرف على سياستي: الأجور والمزايا المتمثلة في المكافآت والعلاوات المقدمة من طرف الشركة من جهة، ومن جهة أخرى تأثير التدريب على التغير في اداء العمال وعلاقته بمرونة الأجور المتحصل عليها من قبل المتدربين.

منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي لبيانات مستمدة من الميدان.

المحور الأول: ماهية رأس المال البشري.

تتمثل نظرية رأس المال البشري على فرضية أساسية مفادها، أن هناك اختلاف بين الأفراد فيما يتعلق بمقدار الاستثمار في مواردهم البشرية، ومن ثم اختلاف في قدراتهم، ومهاراتهم، وخبراتهم، ويتطلب

وجود تمايز في قيمة الأفراد، ضرورة وضع المنظمة لبعض السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع الاختلافات الفردية¹.

1- نظرية "شولتز":

بحسب "شولتز" فإن الاستثمار في التعليم، التدريب، الصحة وأيضا البحث عن معلومات لفرص عمل أفضل سيحدد هيكل الأجور والمرتبات في الآجال البعيدة².
من خلال مفاهيم الاستثمار البشري، يمكن تفسير العديد من الظواهر مثل: الاختلافات في مستوى الأجور، هجرة العمالة، الزيادة في الإيرادات المتحققة للفرد وتفسير النمو البطيء للدول النامية³.

2- إسهامات "بيكر":

تؤدي الاستثمارات في رأس المال البشري الى زيادة الإيرادات، ولكن في عمر متقدم نسبيا، لان العائد المتحقق من الاستثمار يعد جزءا منها، وبما أن التأثير على الإيرادات يأخذ صفة العمومية على الأنواع المختلفة من الاستثمار في رأس المال البشري، فانه يمكن الوصول الى نظرية شاملة وموحدة تساعد هذه النظرية العامة على تغيير ظواهر عديدة ومختلفة مثل: شكل الإيرادات وتأثير التخصص على مستوى مهارة الفرد⁴.

¹ راوية محمد حسن: "إدارة الموارد البشرية"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص 23-25

² Schlitz, T.W: " Investment in man: An economist view", Social Service review, XXXIII, 2011 p61-80

³ Schlitz, T.W: " Investment in human capital", American Economic review 2009. p42-50

⁴ Becker, G.S: "Investment in human capital: A theoretical analysis", Journal of political Economy, Part 2, 2012. p 78 -90

كما أن بعض الاستثمارات في رأس المال البشري، ليس لها تأثير على الإيرادات، ويرجع هذا الى احتمال تحمل الشركة أو الصناعة أو الحكومة لتكلفة هذا الاستثمار، ومنه تكون هي الجهة التي تحصل على إيرادات وليس الفرد المستثمر فيه.⁵

3- إسهامات "مينسر":

استخدم "مينسر" مفهوم رأس المال البشري في بناء نموذج، يهدف الى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات، وافترض ان الاختيار الرشيد للوظيفة، يتضمن مساواة القيمة الحالية للإيرادات مدى حياة الفرد المتوقعة عند الوقت الذي قام فيه الفرد بهذا الاختيار.⁶

ولقد حدد ثلاث أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات الخاصة بالاستثمار في الرأس المال البشري، تمثلت في: تحديد حجم الموارد المتخصصة في التدريب، تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب وتحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض حقائق سلوك قوى العاملة.⁷

المحور الثاني: ماهية الاستثمار في رأس المال البشري.

لقد أكدت دراسات ان مخرجات الاستثمار في رأس المال البشري (استثمارات التدريب)، تنعكس طرديا في الأداء المالي للمنظمات، وأكد "العنزي" و"عبيد" أن الاستثمار في رأس المال البشري يرتبط بشكل معنوي باداء المنظمة وأرباحها.⁸

⁵ Becker, G.S: "Human capital: A theoretical and empirical analysis with special reference to education national bureau of economic research", New York, Colombia University Press, 2009, p169

⁶ Mincer, J : "Investment in human capital and personal income distribution", Journal of Political Economy, 2012. p 33-50

⁷ Mincer, J : " On-the-job Training: Costs, returns and some implication" , Journal of Political Economy, Part 2, 2011. p 123-130

⁸ سعد العنزي، نعم حسين نعمة: " قياس الرأس المال الفكري بين النظرية والتطبيق"، المجلد 09، العدد 31، 2002.

1- الاستثمار في رأس المال البشري والإطار المحاسبي الخاص به:

تحدد نظريات المحاسبة التقليدية لرأس المال البشري فقرات استثماره كالاتي:⁹

- تكلفة الاعداد والاستخدام في المراحل الاولى من تطوير رأس المال البشري؛
- تكلفة التعلم في المرحلة الوسطى من تطوير رأس المال البشري؛
- تكلفة الاستبدال في المراحل النهائية لتطوير رأس المال البشري.

2- طرق الافصاح عن رأس المال البشري:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية، محاسبة رأس المال البشري من قبل لجنة محاسبة المورد البشري، على انها عملية تمييز رأس المال البشري وقياسه بهدف توفير اية معلومات للمستفيدين، تكون مرجعا مهما للإثبات والتقييم، وهي تساهم في تحسين نوعية الكشوفات المالية، واتخاذ القرارات الإدارية الصائبة، عن الطرق التالية:¹⁰

● طرق القياس المالي لتكلفة المدخلات، تتمثل في:

- طريقة تكلفة الاكتساب او الاستخدام؛
- طريقة تكلفة الاستبدال؛
- طريقة القيمة الحالية لتدفق المدفوعات المستقبلية.

● طرق القياس المالي لقيمة المخرجات، تتمثل في:

- طريقة العطاءات؛
- مدخل القيمة الاقتصادية المضافة.

⁹ Flamholtz, E: “ Human resource accounting: measuring positional replacement costs”, Human Resource Management, vol 12, 2009. p 23-33

¹⁰ سعد علي العنزي، أحمد علي صالح: "ادارة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال"، دار البازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009. ص 98 - 100

3- دور ادارة الشركة في زيادة قيمة الاستثمار في رأس المال البشري:

يتمثل دورها فيما يلي.¹¹

- اختيار، تعيين، والاحتفاظ بذوي المهارات العالية من العنصر البشري؛
- تدريب وتطوير وتشكيل الاتجاهات، وتشجيع التعلم الذاتي؛
- تركيز الموارد على الانشطة ذات الاولوية الهامة؛
- تصميم العمليات بأسلوب يستخدم الطاقات الكامنة في العنصر البشري؛
- العمل على تراكم المعرفة، والخبرة التنظيمية وإشراك العاملين بها؛
- تشجيع وتسهيل المشاركة في خبرات الفردية؛
- تعظيم ومضاعفة قدرات العاملين.؛
- تسهيل التعلم في الشركة.

المحور الثالث: النموذج المقترح ومنهجية الدراسة التطبيقية.

يتضمن النموذج المقترح للدراسة، مجموعتين أساسيتين من المتغيرات:

- تمثل المجموعة الأولى المتغيرات الرئيسية والمحورية في النموذج مثل: تكلفة الاستثمار في تدريب العمال، التغير في الاداء الناتج عن تحسن مهارات وقدرات العامل المكتسبة من التدريب، مرونة الأجور والمزايا تغير اداء العامل، الرغبة او النية في ترك العمل.
- أما المجموعة الثانية فهي تتضمن عددا من المتغيرات الوسيطة: العلاقة بين متغيري مرونة الأجور ومزايا التغير في الاداء الخاص بالعامل، والتغير في مستوى أداء العامل نتيجة التحسن في قدراته ومهاراته المكتسبة من التدريب. والعلاقة بين النية والرغبة في ترك العمل، وترك العمل فعليا.

¹¹ اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون INTEG: "عائد الاستثمار في رأس المال البشري-قياس القيمة الاقتصادية

لاداء العاملين"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004. ص 46 - 50

1- خصائص نموذج الدراسة المقترح:

يتميز نموذج الدراسة المقترح بالخصائص متعددة أهمها:

- تخضع مكونات النموذج والعلاقات المفترضة بين متغيراته للتعديل أو التطوير، وذلك وفقا لنتائج الدراسة التطبيقية؛
- كما أن مكونات النموذج والعلاقات المفترضة بين متغيراته تم اختيارها بناء على نتائج دراسات سابقة؛
- إن النموذج المقترح تفسيري، فهو يوضح تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة والوسيطة على تكلفة الاستثمار البشري.

2- مسلمات النموذج:

يقوم النموذج على بعض المسلمات منها:

- تتحمل الشركة جميع مصاريف التدريب، اي ان المتدرب لا يتحملها ولا ينخفض أجره أثناء فترة التدريب؛
- يتم زيادة إيرادات العاملين بعد حصولهم على التدريب وذلك من خلال مساهمتهم لشركتهم في المنافع المتحققة من الاستثمار في التدريب؛
- تقييم مدى التحسن في الاداء الخاص بالمتدرب قبيل وبعد التدريب وذلك بواسطة نظام خاص؛
- ربط الجزء المتغير من اجر العامل بالتطور والتحسن في مستوى ادائه المترتب عن التدريب؛
- تفويض المسؤول عن المتدرب، لكافة الصلاحيات المخولة له في تحديد العمال المستفيدين من الزيادة في الأجور، سواء على شكل علاوة، أو مكافئة، أو أي نوع من المزايا الأخرى، فضلا عن مقدار هذه الزيادة، بناء على مدى التحسن في اداء المتدرب بعد التدريب؛

- حرية الفرد في اتخاذ القرار الخاص باستمراره او عدم استمراره في العمل، بمعنى عدم وجود قيود او شروط جزائية مرتبطة بعقود عمل طويلة الأجل، تمنع الفرد من ترك العمل، مع توافر فرص عمل محتملة في سوق العمل المحلي والخارجي.

3- مزايا النموذج:

يتميز النموذج بمزايا أهمها:

- يشتمل النموذج بدراسة اغلب محددات ومتغيرات مثل: دراسة تأثير سياسة الأجور والتدريب، فضلا عن محاولة التوصل الى استراتيجيات أكثر فعالية في الحفاظ على بقاء العاملين للعمل داخل الشركة؛
- يشتمل البحث على عدد من المتغيرات الاقتصادية مثل: مرونة الأجور والمزايا المادية والعينية، التغير في أداء المتدربين، هذا بالإضافة الى عدد من المتغيرات الوسيطة مثل: مدى اتساق محتوى التدريب على طبيعة عمل العمال، نوع التدريب؛
- بني هذا النموذج على عدد من النتائج والتوصيات لبعض الدراسات السابقة، فعلى الرغم من استحداث هذا النموذج لمجموعة من المتغيرات، إلا أنه اعتمد على بعض المتغيرات السابق استخدامها مثل: مدى رغبة العامل في البقاء داخل الشركة، ووجود فرص عمل خارجها.

4- منهج وتصميم الدراسة الميدانية:

أ- متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة: التغير في مستوى أداء العمل الناتج عن التدريب.
- المتغيرات التابعة:

- مرونة الأجور والمزايا العينية والمادية للتغير في الأداء؛

- مدى رغبة العامل في البقاء في الشركة؛
- معدل دوران العمل: ترك العامل للعمل اختياريا (الاستقالة)، وحصوله على مستحقاته المالية؛
- الاستثمار في التدريب.

- المتغيرات الوسيطة:

- مدى اتساق محتوى التدريب مع طبيعة عمل العامل؛
- قدرة المسؤول في التأثير على حوافز ومكافآت العاملين؛
- مدى وجود نظام فعال لتقييم الأداء؛
- وجود فرص عمل محتملة خارج الشركة؛
- سياسة توزيع العمالة داخل الشركة.

ب- مجال الدراسة الميدانية:

- اسباب اختيار شركة الاتصالات للدراسة:

- بسبب مواكبة شركات الاتصال للتطور التكنولوجي، ولتحقيق الميزة التنافسية، فهي بحاجة إلى عمال ذوي مهارات عالية والخبرة المهنية، وبالتالي إلى تدريبهم؛
- بسبب تبعيتها لهيئات مستقلة، فهذا يؤدي الى مرونة نسبية فيما تمنحه الشركة للعاملين فيها، من مزايا وأجور محفزة.

- شركة الاتصال نجمة في الجزائر: فبالرغم من المنافسة الشديدة مع باقي شركات الاتصال في الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة استطاعت أن تحقق ميزة تنافسية في السوق الجزائرية.

المحور الرابع: تحليل البيانات والنتائج وتفسيرها.

أ- تحليل البيانات:

أ-1- نتائج اختبار الفرضية الأولى: يتأثر سلوك العامل داخل المؤسسة بمدى مرونة وتناسب أجره مع حصوله واستفادته من تدريب.

يتضح من خلال هذه الفرضية وجود أربعة متغيرات مستقلة، يمكن أن تؤثر على قيمة المتغير التابع، وتمثل هذه المتغيرات المستقلة في:

- اتساق محتوى التدريب مع طبيعة عمل العامل؛
 - وضع العامل في المكان المناسب مع القدرات والمهارات المكتسبة من التدريب؛
 - قدرة المسؤول في التأثير على أجور ومزايا الأفراد التابعين له؛
 - توافر نظام فعال لتقييم أداء العاملين قبل وبعد التدريب؛
- أما المتغير التابع فهو: درجة مرونة الأجور للمتغيرات التي تحدث في أداء العامل، نتيجة لمشاركته في برامج التدريب التي تقدمها الشركة.
- ولاختبار مدى صحة هذا الفرض، تم استخدام النماذج الانحدارية، لكونها تساعد في تحديد مقدار التباين في المتغير التابع، الذي يعود إلى تلك المتغيرات المستقلة، كما يقدم وسيلة لتحديد درجة تأثير وإسهام كل متغير مستقل في تحديد قيمة المتغير التابع.

❖ **النموذج الأول:** يعبر نموذج الاتجاه العام الخطي عن متغير "مرونة الأجور للمتغير في الأداء «Y»"

بدلالة "موضوعية نظام تقييم الأداء «X»"، وعند تقدير معلّتي هذا النموذج بطريقة المربعات

الصغرى (باستخدام برنامج SPSS)، تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم: (1): نتائج تحليل الانحدار البسيط

		R : 0.598
		R^2 : 0.317
		تحليل التباين:
مجموعة المربعات	درجة الحرية:	متوسط المربعات
الانحدار 37.249	1	37.249
الخطأ 75.147	129	0.354
قيمة f = 81.246		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن هناك ارتباط طردي فوق المتوسط بين "مرونة الأجور للتغير في الأداء" و "موضوعية نظام تقييم الأداء" بلغ قيمته 59.8%)، كما أن 31.7% من مجموع الانحرافات موضحة بواسطة المتغير المستقل والبقية تعود إلى مجمل العوامل غير المشخصة.

❖ **النموذج الثاني:** في هذه الخطوة، فإن المتغير المستقل الثاني الذي دخل إلى معادلة الانحدار هو سياسة توزيع العمالة داخل الشركة.

جدول رقم (2): نتائج الخطوة الثانية في تحليل الانحدار المتعدد.

		الخطوة رقم 02:
		R : 0.675
		R^2 : 0.457
		تحليل التباين:
مجموعة المربعات	درجة الحرية:	متوسط المربعات
الانحدار 54.842	2	27.523
الخطأ 63.217	128	0.216
قيمة f = 46.529		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

وقد بلغت نسبة تفسير كل من موضوعية نظام الأداء، وضع العامل في المكان المناسب مع المهارات والقدرات المكتسبة من التدريب، قيمة (45.7%). وكانت نتائج الانحدار كما بينها الجدول الموالي.

❖ **النموذج الثالث:** في هذه الخطوة تم إضافة المتغير المستقل الثالث والمتمثل في "اتساق محتوى التدريب"، وتبلغ نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (مرونة أجور العمال للتغير في الأداء) حوالي القيمة (49.3%). كما يبين الجدول (3) أن نسبة التباين المفسرة، التي يساهم بها المتغير المستقل الثالث (اتساق محتوى التدريب)، هي مقدار ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية مقدارها 0.05، لذلك هناك تأثير اللاتساق محتوى التدريب مع طبيعة عمل العامل على المتغير التابع (مرونة الأجور للتغير في الاداء) وبالتالي فان هذا المتغير التابع يضاف الى النموذج.

جدول (3): نتائج الخطوة الثالثة في تحليل الانحدار المتعدد.

$R^2: 0.493$		
تحليل التباين:		
مجموعة المربعات	درجة الحرية:	متوسط المربعات
الانحدار 61.982	3	18.652
الأخطاء 63.872	128	0.512
قيمة $f = 81.246$		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

❖ **النموذج الرابع:** تم في هذه المرحلة إضافة المتغير المستقل الرابع في النموذج "قدرة مسؤول في التأثير على الأجور التي يحصل عليها العامل"، وقد أضاف هذا المتغير نسبة من التباين المفسر من جملة تباين المتغير التابع (مرونة الأجور للتغير في الأداء)، قدرها حوالي (3.1%)، وتعد هذه الزيادة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %، ونسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع (مرونة الأجور للتغير في الأداء) أصبحت قيمتها تساوي (51.1%).

جدول رقم (4): نتائج الخطوة الرابعة في تحليل الانحدار المتعدد.

		R : 0.714
		R^2 : 0.511
		التغير في R : 0.031
		تحليل التباين:
متوسط المربعات	درجة الحرية:	مجموعة المربعات
17.859	4	الانحدار 63.158
0.473	127	الخطأ 57.126
		قيمة $f = 34.254$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

و يبين الجدول رقم (5) الموالى النتائج النهائية لتحليل الانحدار المتعدد، والذي يظهر قيمة المعلمات المقدرة الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة، ودرجة الخطأ المعياري حول هذه القيم، وقيمة (t) التي تستخدم في حساب دلالة الاحصائية لكل معامل من معاملات الانحدار.

جدول رقم (5): قيم معاملات الانحدار المتعدد النهائية ودلالاتها الاحصائية

في تحديد درجة حساسية الأجور للتغير في الأداء.

المتغيرات	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية
موضوعية نظام تقييم الأداء	0.542	0.123	4.314	0.000
وضع الفرد المتدرب في المكان المناسب (سياسة توزيع العمالة)	0.171	0.081	2.012	0.041
اتساق محتوى التدريب مع طبيعة عمل العامل	0.198	0.089	2.187	0.021
قدرة مسؤول في التأثير على اجور ومزايا العمال	0.26	0.054	2.652	0.005
القيمة الثابتة (a)	- 0.621	- 0.413	- 1.517	0.117

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

كما أن قيمة "f" الخاصة بمعادلة الانحدار النهائية تقدر بـ 33.579 وهي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية قدره (0.05)، فإن ذلك يشير الى أن هناك معنوية أجمالية لمعاملات النموذج وأن هذا الارتباط ذو دلالة احصائية.

أ-2- نتائج اختبار الفرضية الثانية: تتوقف رغبة العامل في العمل بالمنظمة على درجة مرونة الأجور والمزايا للتغير في الاداء نتيجة لحصول العامل على التدريب:

لقد تم اختبار هذه الفرضية، باستخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون، ونظرا لأن الفرضية لا تحدد اتجاه العلاقة بين مرونة الأجور للتغير في الأداء ورغبة العامل في البقاء في الشركة، إلا أن استخدام اختبار معنوية ذات اتجاهين Two Directional Hypothesis، وقد أوضحت نتائج التحليل أن معامل الارتباط بلغت قيمته 0.317 وأن هذا المعامل ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية قدره 0.01، والإشارة الموجبة لمعامل الارتباط تعني أنه هناك علاقة طردية بين درجة مرونة الأجور ورغبة العامل في البقاء داخل الشركة.

أ-3- نتائج اختبار الفرضية الثالثة: تتأثر رغبة العامل في البقاء بمجموعة من العوامل الأخرى:

من خلال هذه الفرضية، يتم تحديد العلاقة التي يمكن أن توجد بين رغبة العامل في البقاء في الشركة، وبين معدل دوران العمل (أي اختياره لترك العمل - الاستقالة - وحصوله على كافة مستحقاته المالية)، ووفقا لهذه الفرضية، فإن درجة العلاقة بين رغبة العامل بالبقاء في الشركة، ومعدل دوران العمل تتأثر ببعض المتغيرات الوسيطة مثل: احتمالات توفر فرص عمل أفضل أمام العامل، عمره، حالته الاجتماعية، ومدة عمله بالشركة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية، لابد من تحديد أثر المتغير المستقل وهو رغبة الفرد في البقاء في الشركة، على المتغير التابع وهو معدل دوران العمل، ويطلق على هذا بالأثر الرئيسي (Main Effects)، ويجب تحديد أثر المتغيرات الوسيطة محل الدراسة على العلاقة، ويطلق على هذا الأثر اسم "أثر المتغيرات

الوسيطية (Covariates Effects)، ويعد أسلوب تحليل التباين، أسلوباً مناسباً في تحديد مثل هذين الأثرين.

وقد لاحظنا الأثر المباشر الخاص بالمتغير المستقل (رغبة العامل في البقاء بالشركة)، ، ويعني ذلك أن رغبة العامل تؤثر تأثيراً مباشراً على معدل دوران العمل، ولكن بعد إدخال المتغيرات الوسيطة محل الدراسة، فإن التباين المفسر في دوران العمل قد زاد بمقدار 60.221 وأن هذه الزيادة ليست ذات دلالة إحصائية، ويتضح كذلك أن المتغير الوسيط الذي يفسر التباين في معدل دوران العمل، يفسر على أنه له دلالة إحصائية والمتمثل في مدة خدمة العامل بالشركة، حيث يفسر هذه المتغير ما مقداره 49.530 من التباين في معدل دوران العمل، وهو مقدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية قدره 0.028، أما بقية المتغيرات الوسيطة محل الدراسة فإن نسبة تفسيرها ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. ويتضح من خلال جدول رقم (6)، أن نسبة التباين غير المفسر (الأخطاء) ما زالت مرتفعة، ولعل ذلك يشير إلى إمكانية إضافة بعض المتغيرات الأخرى الوسيطة، إلى جانب المتغيرات محل الدراسة حتى يعكس، زيادة مقدار التباين المفسر في معدل دوران العمل.

جدول رقم (6): نسبة التباين غير المفسر

نوع التباين	التباين الكلي	درجات الحرية	متوسط التباين	المعامل f
التباين المفسر	168.722	8	21.090	2.094
الاحطاء	1269.180	126	10.073	
مجموع التباين	1437.902	134	10.731	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

لم تشر النتائج إلى معنوية كل المتغيرات الوسيطة، في شرح وتفسير تلك العلاقة التي توجد بين المتغير المستقل (رغبة العامل في البقاء)، والمتغير التابع (معدل دوران العمل). وعلى الرغم من ذلك، فإن

نتائج التباين تشير إلى صحة افتراض ذلك الدور الذي يلعبه متغير مدة خدمة العامل بالشركة، في تفسير العلاقة بين رغبة العامل في البقاء، وقيامه بترك العمل فعلا (معدل دوران العمل).

ب - مناقشة وتفسير النتائج:

من خلال اختبار الفرضيات الثلاث، اتضح تناسق النتائج مع بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، إلا أن هناك بعض المتغيرات التي لم تدرج في الدراسة ولم يتم التطرق إليها، من أهمها: متغير مدى توافر العمالة المطلوبة في سوق العمل، ومن يتحمل تكلفة التدريب؟، نظم الحوافز المستخدمة في الشركات.

فضلا عن استبعاد بعض المتغيرات التي تم ادراجها في الدراسة، لكونها لم تثبت دلالتها الاحصائية في النموذج، ومن بينها: متغير المسؤولية الاجتماعية، متغير العمر، وجود فرص عمل متاحة خارج الشركة. كما يتم اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات للحفاظ على بقاء العمال المتدربين للعمل بالشركة، وزيادة الاستثمار، وذلك من أجل الاحتفاظ بأفضل تلك الموارد لتتقدم أفضل الخدمات للعملاء، ولتحقيق أعلى الأرباح، أهمها: اتجاهات العمال ناحية تحمل المخاطر الانتقال، وجود عقود مشروطة للعمل، الصلاحيات الممنوحة للعامل أثناء قيامه بعمله، حجم المسؤوليات التي يتحملها العامل في العمل، مدى التنوع في المهام والواجبات التي يقوم بها العامل، ومدى صعوبة العمل مقارنة بقدرات الفرد.

خاتمة:

إن الاستثمار في رأس المال البشري يعد من أهم محددات التنمية على المستوى القومي، حيث أصبحت هذه الموارد البشرية مقياسا لثروة الأمم، وبالتالي فالتدريب وسيلة رئيسية لتحقيق هذا الهدف. لقد تم التعرف من خلال هذه الدراسة على بعض الممارسات الخاصة بسياساتي: التدريب والأجور، واللذان تلعبان دورا رئيسيا في قرارات العمال المتدربين بالبقاء من عدمه داخل الشركة، وكان ذلك من

خلال اختبار لفرضيات الدراسة المستمدة من العلاقة بين بعض متغيرات النموذج، لدراسة تأثير بعض العوامل على ترك العمال المتدربين لعملهم.

وقد مثلت فرضيات الدراسة محورا لدراسة ميدانية، تم تطبيقها على شركة الاتصالات "نجمة" بالجزائر، وتمحورت الدراسة في معرفة مدى تأثير درجة مرونة الأجور للتغير في أداء العمال نتيجة للتدريب، في إقرارهم للبقاء أو ترك العمل.

ومن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة هي:

- عدم الاهتمام الكبير بشرط الأجر، إما لضعف قرارات المسؤول، أو لمحدودية السلطة الممنوحة للمسؤول في تقديم المكافآت والعلاوات للعمال، أو لعدم وجود نظام موضوعي لتقييم الأداء؛
- نظرا للعلاقة بين مرونة الأجور والمزايا للتغير في الأداء الناتج عن التدريب، فإن للمسؤول القدرة على التأثير في سلوك العمال، من خلال المزايا والمكافآت والزيادة في الأجور؛
- لا تقوم الشركة بتقييم أداء العمال المشاركين في البرامج التدريبية قبل وبعد التدريب، بل تقتصر عملية التقييم على التقرير السنوي الذي يعده المسؤول المباشر للعمال المتدربين في نهاية كل سنة، ما يترتب عليه من طول مدة انتظار معرفة مدى استفادة العمال من محتوى التدريب، وهذا ما يدل على أن هناك متغيرات أخرى غير المحتوى التدريبي تؤثر على نتيجة التقييم؛
- إن متغير وضع العامل في المكان الذي يتناسب مع قدراته ومهاراته المكتسبة من التدريب (سياسة توزيع العمالة داخل الشركة)، يلعب دورا مهما في التأثير على درجة مرونة الأجور والمزايا في الأداء الناتج عن التدريب؛
- ارتباط طردي في علاقة درجة مرونة الأجور والمكافآت للتغير في أداء العامل الناتج من التدريب ونيتته ورغبته في البقاء من عدمه بالعمل، وتبدو هذه النتيجة منطقية، لأنه في حال أدرك العامل لعدم إمكانية العمل في إشباع حاجاته، فإن ارتباطه بالشركة كمصدر لإشباع هذه الحاجات ينخفض، ثم

ينخفض ولاؤه للعمل والتزامه به، وتنخفض رغبته ونيتته في البقاء في العمل، ومن ثم فإن النية تتحول إلى سلوك العامل في ترك العمل فعلا.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون INTEG، "عائد الاستثمار في رأس المال البشري-قياس القيمة الاقتصادية لاداء العاملين"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2004
2. راوية محمد حسن، "ادارة الموارد البشرية"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008.
3. سعد العنزي، نغم حسين نعمة: "قياس الرأس المال الفكري بين النظرية والتطبيق"، المجلد 09، العدد 31، 2009.
4. سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، "ادارة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال"، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.

باللغة الأجنبية:

1. BECKER G.S, "Human capital: A theoretical and empirical analysis with special reference to education national bureau of economic research", New York, Colombia University Press, 2011.
2. BECKER G.S, "Investment in human capital: A theoretical analysis", Journal of political Economy, Part 2, October 2012.
3. FLAMHOLTZ E., "Human resource accounting: measuring positional replacement costs", Human Resource Management, vol 12, 2010.
4. MINCER J., "Investment in human capital and personal income distribution", Journal of Political Economy, 2009.

5. MINCER J., **“On-the-job Training: Costs, returns and some implication”** , Journal of Political Economy, Part 2, 2012.
6. SCHLTZ T.W, **“Investment in man: An economist view”**, Social Service review, XXXIII, 2011.
7. SCHLTZ T.W, **“Investment in human capital”**, American Economic review 2011.

سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها

- دراسة تقييمية -

أ. عناني ساسية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة

البريد الإلكتروني: anani.sassia@yahoo.fr

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والبرامج الموضوعة من طرف الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أصبح أكثر من ضرورة في ظل تزايد حدة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية الناجمة عن توجه الجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كذا إجراءات الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع محاولة تقييم مدى تحقيق هذه البرامج لأهدافها وبخاصة فيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عرض أهم المتطلبات التي ينبغي توفيرها بغية تأهيل القطاع والوصول به إلى مستوى يضمن له الاستقرار والديمومة.

وأظهرت نتائج الدراسة انه على الرغم من وجود أكثر من برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن الواقع يوضح أنها لا تزال غير قادرة بعد على مواجهة المنافسة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التأهيل، التنافسية.

Résumé:

Cette étude vise à identifier les actions et les programmes établis par l'état pour la mise à niveau des petites et moyennes entreprises, qui est devenu plus qu'une nécessité compte tenu de la croissance de la concurrence avec les entreprises étrangères résultant de l'orientation de l'Algérie vers l'ouverture à l'économie mondiale en signant l'accord de partenariat avec l'union européenne ainsi que les procédures d'adhésion prévues à l'organisation mondiale du commerce, avec une tentative d'évaluer l'ampleur de la réalisation de ces programmes avec leurs

objectifs, surtout en ce qui concerne l'amélioration de la compétitivité des petites et moyennes entreprises, en présentant les exigences les plus importantes qui doivent être satisfaites afin de la mise à niveau de ce secteur et l'accès à un niveau qui assure la stabilité et la continuité.

Les résultats de l'étude ont montré que malgré l'existence de plus d'un programme de mise à niveau des petites et moyennes entreprises en Algérie, la réalité montre que ces entreprises ne sont toujours pas encore en mesure de faire face à la concurrence étrangère.

Mots clés: les petites et moyennes entreprises, les programmes de mise à niveau, la compétitivité.

المقدمة:

لقد أفرزت التحولات العالمية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة توجه العديد من الدول نحو تمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليحتل مكانته ضمن أولوياتها وإستراتيجياتها التنموية، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذه المؤسسات في مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة خاصة مع تحرير التجارة الخارجية وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعرفها معظم دول العالم، ومنها الجزائر التي شهدت بدورها تغيرات هامة خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال تبنيها برامج الإصلاح الاقتصادي في خطوة للانتقال إلى اقتصاد السوق، كما سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي حتى لا تكون بمعزل عن التغيرات التي يشهدها العالم من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 كذا مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إذ أن هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام منافسة شديدة من قبل المؤسسات الأجنبية ذات المزايا التنافسية العالية، لذا أصبح من الضروري إدخال تغيرات عليها والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة واكتساب مزايا تنافسية وتدعيم حصصها السوقية، ومن هنا قامت الدولة بوضع مجموعة من برامج التأهيل تهدف

بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرتها التنافسية من أجل تمكينها من مواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية. وتتمحور إشكالية الدراسة حول الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة برامج التأهيل التي وضعتها الدولة في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي ؟

أ- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في دراسة ظاهرة اقترنت بالإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التوجه إلى الانفتاح الاقتصادي، حيث ترتب عليها من الآثار والانعكاسات التي تفرض فتح الحدود الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية مما يستدعي زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، ومن هنا تكتسي برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة لاسيما تقديم المنح والمساعدات المالية لتنفيذ مخططات التأهيل على أرض الواقع والوصول إلى نتائج ملموسة.

ب- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- التعرف على الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- التعرف على عملية التأهيل بالإضافة إلى إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوقوف على نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- محاولة تقييم النتائج الإجمالية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- تقديم بعض التوصيات التي ينبغي توفيرها بغية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ج- منهجية الدراسة: لانجاز الدراسة والإجابة عن الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتأهيل، والمنهج التحليلي عند تحليل واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما تم استخدامه عند تحليل نتائج برامج التأهيل ومحاولة إعطاء نظرة تقييمية لما وصلت إليه هذه البرامج.

د- هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة كما يلي:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- البرامج المدججة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تقييم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات وتؤهلها لأداء أدوار ايجابية في تحقيق أهداف التنمية، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات العديد من الدول، حيث تشير الدراسات والتقارير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب الشغل، والمساهمة في تكوين الثروة، كما أنها عنصرا مهما لحركية كل اقتصاد لقيامها بالإبداع والابتكار.

وتفطنت الجزائر كغيرها من الدول لأهمية هذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في القطاع، وذلك ما نلمسه من خلال السياسات والإجراءات المنتهجة في السنوات الأخيرة. ونتيجة للجهود المبذولة لتطوير القطاع، فقد شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وهو ما انعكس على تطور مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني.

1- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة من مراحل التطور ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على الاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة، إلى غاية التحول إلى اقتصاد السوق بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي التي أفرزت تغيرات هامة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب الغير الناجحة في مجال تسيير

المؤسسات الكبيرة أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة 1994.¹ وقد تجسد الاهتمام الفعلي بالقطاع بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 بموجب المرسوم 211/94 لتتوسع صلاحياتها بموجب المرسوم 190/2000 سنة 2000، ووضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2012 الذي يعتبر نقطة تحول في مسار القطاع، والذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفيما يلي أهم الإجراءات القانونية المتخذة انطلاقا من صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:²

- إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2002)؛
- إنشاء مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل، المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إحداث المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2003)؛
- إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (سنة 2004)؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2005)؛
- انطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2007)؛
- تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2008)؛
- تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2009)؛

¹ غياط الشريف، وبوقوم محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 6، الجلفة، 2012، ص. 51.

² بورغندو عبد الكريم، واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010، ص. 3-4.

- إعادة بعث البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سنة 2010).

ونتيجة للجهود المبذولة فقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث وصل إلى 711832 مؤسسة سنة 2012 مقارنة مع 245348 مؤسسة سنة 2001، أي زيادة تقدر بـ 466484 مؤسسة ونسبة زيادة تقدر بـ 190.13%، ويمكن توضيح هذه الأرقام من خلال الجدول (01).

وترجع الزيادة في عدد المؤسسات إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، مما أتاح للقطاع فرصة النمو والتطور. كما ترجع الزيادة بصورة كبيرة إلى القطاع الخاص الذي يمثل ما نسبته 99.92% من مجموع المؤسسات إلى غاية سنة 2012 وذلك نظرا لتوجه الجزائر نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، أما المؤسسات العمومية فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة خصوصية مؤسسات القطاع العام في الجزائر. ويرتكز نشاط المؤسسات الخاصة بنسبة كبيرة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، حيث يستحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 48.58% من مجموع المؤسسات، ويمثل قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة 33.85%، بينما تتوزع 17.57% الأخرى على باقي القطاعات.

الجدول رقم(1): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات	245348	261853	288577	312959	342788	376767
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات	410959	519526	625069	619072	659309	711832

المصدر:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 10،12،8،2،4،6،14،16 للسنوات 2002-2009.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18،20،22 للسنوات 2010-2012.

2- تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن تدعيم مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ترتب عنها دور فعال لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية، ويمكن الوقوف على تطور مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2012.

1-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل التقليل من إشكالية البطالة لما لها من آثار خطيرة، لهذا لجأت إلى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة القطاع تتجسد أهم أولوياتها في التشغيل ومكافحة البطالة. وفي هذا الإطار تشير الإحصائيات أن القطاع يساهم في تشغيل ما يقارب ألف عامل سنويا، كما تشير إحصائيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن عدد العاملين بالقطاع بلغ إلى غاية سنة 2012 ما يقارب 1848117 عامل، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها للفترة الممتدة 2005-2012:

الجدول رقم(2):

تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	طبيعة المؤسسات
1800742	1676111	1577030	1363444	1233073	1064983	977942	888829	المؤسسات الخاصة
47375	48086	48656	51635	52 786	57146	61661	76283	المؤسسات العمومية
-	-	-	341885	254350	233 270	213 044	192744	الصناعة التقليدية
1848117	1724197	1625686	1756964	1540209	1355399	1252647	1157856	المجموع

المصدر:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 10، 12، 8، 14، 16، للسنوات 2005-2009.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، للسنوات 2010-2012.

يتضح من الجدول أن هناك زيادة في تشغيل الأيدي العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع عدد العمال من 1157856 عامل سنة 2005 إلى 1848117 عامل سنة 2012، أي زيادة بمجموع 690261 عامل ونسبة زيادة تقدر ب 59.62%، حيث تعكس هذه النسبة جهود العديد من الأجهزة المنشأة لهذا الغرض، كما يتضح أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب العمل حيث وصلت سنة 2012 إلى ما نسبته 97.44%، وهذا دليل على الدور الكبير الذي يؤديه القطاع في هذا المجال.

2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات العديد من الدول فيما يتعلق بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، وبالنسبة للجزائر يمكن توضيح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالجزائر خلال الفترة (2005-2011) الوحدة: مليار دينار

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات	
5137.46	4681.68	4162.02	3551.33	3153.77	2740.06	2364.5	القطاع خ	الناتج
923.34	827.53	816.80	686.59	749.86	704.05	651.0	القطاع العام	الداخلي
6060.8	5509.21	4978.82	4237.92	3903.63	3444.11	3015.5	المجموع	الخام
4895.64	4450.76	3954.50	3363.16	2986.07	2605.68	2239.56	القطاع خ	القيمة
528.51	340.56	432.05	418.9	420.86	401.86	367.54	القطاع العام	المضافة
5952.66	4791.32	4386.55	3782.06	3406.93	3007.54	2607.10	المجموع	

المصدر:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 8، 10، 12، 14، 16، للسنوات 2005-2009.

- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18، 20، 22، للسنوات 2010-2012.

من الجدول يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث وصلت مساهمتها إلى ما قيمته 6060.8 مليار دينار من الناتج الداخلي الخام إلى غاية سنة 2011 ويساهم القطاع الخاص الممثل الأساس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما نسبته 84.76 %، كما يساهم القطاع ب 5952.66 مليار دينار من القيمة المضافة يشارك القطاع الخاص بما نسبته 82.24 %، وهو ما يبرز أهمية و حيوية القطاع الخاص في النسيج الاقتصادي الجزائري.

2-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة على تشجيع صادرات القطاع الخاص وبخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية، والجدول الموالي يوضح عرض لتطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2012.

الجدول رقم(4): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012) الوحدة: مليون دينار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	907	1184	1332	1937	1066	1526	2149	2187
صادرات المحروقات	45 094	53429	58 831	77 361	44 128	55 527	71 241	71794
إجمالي الصادرات	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 390	73981

المصدر:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 8،10،12،14،16، للسنوات 2005-2009.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 18،20،22، للسنوات 2010-2012.

من معطيات الجدول يتضح أن الصادرات الجزائرية تتميز بسيطرة مطلقة لقطاع المحروقات، إذ يستحوذ على نسبة تفوق 97% من إجمالي الصادرات طوال سنوات الدراسة، ما يثبت أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على الثروة البترولية في تمويل التنمية، بينما تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات جد ضعيفة رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنميتها خصوصا دعم القطاع الخاص الممثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر إلى تبني مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقتنعة بضرورة تحسين تنافسية مؤسساتها و كفاءتها من خلال تحسين أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها البشرية وتحسين محيطها الاقتصادي لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من هذه البرامج ما هو وطني ومنها ما هو مبرم في إطار اتفاقيات دولية. ونحاول من خلال هذا المحور عرض أهم البرامج التي وضعتها الجزائر لتأهيل القطاع.

وقد وردت عدة تعاريف تتعلق بمفهوم التأهيل، ولكن تتفق جميعها على أنه تلك العملية التي تقترن بتحسين تنافسية المؤسسة، ومن بين أهم التعاريف نذكر: عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات، ثم طوره خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني الإجراءات المتواصلة التي تهدف لتحضير المؤسسة كذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر.³ ويعرف أيضا على أنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات

³ - Mohammed bouhaba, **la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie**, colloque international: Algérie cinquante ans d'expériences de développement -état -économie -société, Alger, le 08 et 09 décembre 2012 p03 .

الحكومية بغية تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.⁴

مما تقدم يمكن القول أن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع إنتاجيتها لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة حتى تضمن شروط كسب حصة في الأسواق المحلية والدولية.

ويمكن عرض أهم البرامج المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فيما يلي:

1- البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ويسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تشغل على الأقل 20 عامل لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءاتها وتهيئة المحيط المباشر لها بتكليف جميع مكوناته (من أنشطة مالية ومصرفية، جبائية، إدارية، واجتماعية...)، انطلق تنفيذه سنة 2001.⁵

1-1- أهداف البرنامج: تتجلى الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط التالية:⁶

- عصرنه المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية؛
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة؛
- تدعيم قدرات هيئات الدعم؛
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

⁴ بلغرسة عبد الطيف، جاوحدو رضا، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،

مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة سطيف، 2002، ص. 174.

5 - Farida Merzouk, **PME et compétitivité en Algérie**, La revue de l'économie et de management , N° 9 ,Université Tlemcen, 2009, p.11

⁶ لزعر علي، وبوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الارومتوسطية، مجلة أبحاث

اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، 2009، ص. 39

2-1- شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروط نذكرها في النقاط التالية:⁷

- أن تنتمي إلى قطاع إنتاج صناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- مسجلة في السجل التجاري، وتحمل رقم تعريف ضريبي؛
- لها من النشاط ما لا يقل عن ثلاثة أعوام وحقت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة؛
- أكثر من 50% من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأس مال عامل موجب؛
- أن تشغل على الأقل وبصفة دائمة 20 عامل.
-

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات ، وقد صادق عليه المجلس الوزراء في 8 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، يمتد تنفيذه على مدار 6 سنوات (2007-2013)، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مالية تقدر ب 6 مليار دينار.⁸

⁷ قوريش نصيرة ،آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 افريل 2006

⁸ عبد الكريم سهام، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2، مجلة

الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011، ص 144.

1-2- أهداف البرنامج: تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في النقاط التالية:⁹

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيفة بالتعريف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تامين الإمكانيات المحلية المتوفرة؛
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

2-2- شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة إيفاء مجموعة من الشروطنذكرها في النقاط التالية:¹⁰

- أن تكون المؤسسة جزائرية، ولها نشاط على الأقل لمدة سنتين؛
- انتماءها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أن يكون لها هيكل مالي متوازن؛
- المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها؛
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

⁹ بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتهما في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص148.

¹⁰ بابا عبد القادر، المرجع نفسه، ص 149.

3- برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1):

جاء هذا البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية الجزائرية، باسم برنامج اورو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل 20 عامل فأكثروا التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، بغلاف مالي يقدر ب 62.9 مليون يورو (57 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، 3.4 مليون يورو من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في حين أن 2.5 مليون يورو تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، انطلق تنفيذه سنة 2002 وامتد إلى غاية 2007.¹¹

1-3- أهداف البرنامج: يتمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال¹² :

- تطوير كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في تحسين الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تطوير المحيط المقاولاتي وذلك بالاعتماد على المؤسسات والهيئات المرتبطة بشكل مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3- شروط الاستفادة من البرنامج: تلتزم المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج بتوفير عدد من الشروط من أهمها:¹³

¹¹ غدير احمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-، مجلة الباحث ، العدد9، جامعة ورقلة، 2011، ص 136.

¹² بوشويط ابتسام، آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 48.

- حفظ على الأقل 60 % من رأس مالها باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- أن توظف ما بين 10 إلى 20 عامل؛
- لها من النشاط ثلاثة أعوام على الأقل، وحققت نتيجة موجبة في الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
- أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة؛
- الالتزام بدفع 20 % من التكلفة الإجمالية الكلية المتوقعة من عملية التأهيل.

4- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال(ميدا2):

عند نهاية برنامج ميدا الأول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الاتحاد الأوروبي، تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا، قدر المبلغ المخصص للبرنامج 44 مليون أورو (40 مليون أورو ممولة من المفوضية الأوروبية، و4 مليون أورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة، وتم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009.¹⁴

1-4- أهداف البرنامج: يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلي والدخول

¹³ قريشي يوسف، غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر برنامج Edpme، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاتلانية والتنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 17/18 أفريل 2007، ص 18.

¹⁴ - Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic**, Dossier de presse, atelier de visibilité, Algérie, Le 24 février 2010, p.2.

إلى الأسواق العالمية، من خلال استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقات الدولية الموقعة أو الجاري توقيعها والاستفادة من مزايا اقتصاد السوق، وعموما تتمثل أهداف البرنامج في النقاط التالية:¹⁵

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسييرها؛
- تعزيز البرامج والمؤسسات الوطنية المعنية بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم إنشاء الجودة والمعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والاتحادات المهنية؛
- تشجيع نقل الممارسات الجيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-4- شروط الاستفادة من البرنامج: تلزم المؤسسة للاستفادة من البرنامج بتوفير عدد من الشروط أهمها:¹⁶

- أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل؛
- أن توظف على الأقل 20 عامل من بينهم 3 إطارات على الأقل، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار (بالنسبة للمؤسسات الصناعية)؛
- أن توظف على الأقل 5 عمال، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار (بالنسبة للمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة).

إضافة إلى برامج التأهيل المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، تبنت الجزائر مجموعة أخرى من البرامج وذلك في إطار التعاون الدولي مع بعض المنظمات والدول أهمها: التعاون مع البنك الإسلامي، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التعاون مع بعض الدول التي لها خبرة في مجال تأهيل المؤسسات

¹⁵ - Délégation de l'union européenne en algérie , **Rapport annuel de la coopération United européenne-Algérie**, 2010, p. 18-19.

¹⁶ - Communication du programme pme 2 a l'occasion de l'événement, <http://www.ccidahra.com/man/PME2-1>.

الصغيرة والمتوسطة مثل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا. وقد ركزت هذه البرامج بصفة خاصة على الجانب التوجيهي والتكويني في العديد من المجالات (التسيير، التسويق، التصدير...)، إضافة إلى اهتمامها بتدعيم قدرات الهيئات المكلفة بالجودة لتمكين المؤسسات من الحصول على شهادة الجودة.¹⁷

المحور الثالث: تقييم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نحاول من خلال هذا المحور تقييم نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، من حيث مدى تحقيق الأهداف المسطرة لكل برنامج على حدى.

1- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية : منذ بداية برنامج التأهيل الصناعي سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010، تمثلت حصيلة البرنامج فيما يلي:¹⁸

- **مرحلة التشخيص الاستراتيجي:** تقدمت 492 مؤسسة (253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة خاصة) بطلبات الانخراط، وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (86 مؤسسة عمومية و 50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 355 مؤسسة (168 مؤسسة عمومية و 187 مؤسسة خاصة)؛
- **مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل:** فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (97 مؤسسة عمومية و 78 مؤسسة خاصة) للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، حيث تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة، بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط. كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة، 2230 عملية منها 1273 عملية لامادية، أما 957 عملية فهي إجراءات مادية.

¹⁷ Mohammed Bouhaba, op.cit, p.10.

¹⁸ Ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, **Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles**, Algérie, Juin 2010, p 2.

من خلال النتائج يمكن القول أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات المقبولة ضمن البرنامج، إذ يلاحظ أن من بين 492 مؤسسة تقدمت بطلب الانخراط لم يتم قبول إلا 175 مؤسسة، وذلك نظرا لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج كان تكون قادرة على النمو والاستمرار وأن تكون لها نتائج موجبة غير أن المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية، إضافة إلى صعوبة وتعدد إجراءات الحصول على تمويل مخططات التأهيل من طرف البنوك.

2- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: منذ بداية البرنامج سنة 2007 وإلى غاية ماي 2010 تم تسجيل النتائج التالية:¹⁹

- أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل؛
 - وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج، تم قبول 351 مؤسسة منها؛
 - ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: إدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة، المالية، المنتج المبتكر.
- نلاحظ أن النتائج المسجلة تعبر عن ضعف البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات، حيث يلاحظ أن 351 مؤسسة فقط باشرت عملية التأهيل وهو رقم ضئيل راجع إلى رفض ملفات فئة معتبرة من المؤسسات لعدم استيفائها الشروط اللازمة، أو لتخلي المؤسسات عن البرنامج في مراحله الأولى نتيجة عدم تحقيق أية قيمة مضافة بعد القيام بأول عملية، وهذا ما أدى بالحكومة إلى تطبيق

¹⁹- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, agence nationale de développement, **bilan des actions du programme national de mise à niveau**, rapport complet, mai 2010, p4.

قرارات جديدة لإعادة بعث البرنامج تضمنت وضع برنامج تكميلي لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بقيمة مالية تقارب 386 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2010-2014.

3- نتائج برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1): حقق برنامج ميدا1 لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بدايته سنة 2002 وإلى غاية 31 ديسمبر 2007 عددا من النتائج، وذلك على صعيد مختلف المحاور المستهدفة كما يلي:²⁰

- فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تم تقدم 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، وتم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تحلي 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولى بنسبة 26% من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أما 61 مؤسسة الباقية التي تشكل 9% فقد قامت بعملية التشخيص بصفة نهائية واقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج. وبلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المقبولة، 1373 عملية (477 عملية تشخيص، و896 عملية تأهيل مست وظائف مختلفة منها: الإنتاج، الإدارة، التسويق، المالية...).

- فيما يخص دعم الهيئات المالية: تم القيام بـ 171 عملية لصالح خمسة هيئات مالية متخصصة، 27 عملية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير أنظمة المحاسبة والمالية، و144 عملية من أجل تسهيل وصول المؤسسات إلى مصادر التمويل.

²⁰ - Ministère de la pme et de l'artisanat , **Programme d'appui aux pme/pmi, des résultats et une expérience transmettre**, rapport final-euro développement pme, décembre 2007, p.27.

- فيما يخص الهيئات الداعمة: تم القيام ب 187 عملية أجريت من اجل دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استفادت منها وزارات وهيئات حكومية وهيئات دعم أخرى مثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وغرفة الصناعة والتجارة الجزائرية.

من خلال النتائج يتضح ضعف درجة تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البرنامج حيث نجد أن 35% من المؤسسات انسحبت من البرنامج ولم تكمل جميع مراحل عملية التأهيل، وعلى العموم يمكن القول أن برنامج ميدا 1 قد حقق نتائج حسنة تميزت بتحقيق 1373 عملية لفائدة 445 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2007.

4- نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ميدا2): خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج، تم الشروع في تطبيق التنظيمات وإتمام إجراءات العمل وإعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج، وتشمل:²¹

- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تم القيام بالإجراءات الآتية:

- تحديد اختيار معايير المؤسسات المعنية بالبرنامج ؛
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة لتنفيذ البرنامج ؛
- إجراء دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من اجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم؛
- إطلاق مناقصة بقيمة 10.05 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الدعم المؤسسي:** تضمن هذا الدعم العناصر التالية:

- دعم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل؛

²¹ -Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement ,
Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des technologies d'information
et de communication, op.cit, p 2-3

0 مساعد وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لإنشاء وتنفيذ المراكز التقنية الصناعية؛

0 مساعد وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتطوير إستراتيجية المناولة؛

0 المساهمة في دعم بيئة الأعمال التشغيلية للمؤسسات؛

0 المساهمة في دعم النظام الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

0 المساهمة في دعم الجمعيات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم الجودة: حيث تضمن هذا الدعم ما يلي:

0 دعم وزارة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتنفيذ إجراءات دعم السياسة الوطنية للجودة والتقييس؛

0 دعم الهيئات المسؤولة عن الجودة (الهيئة الجزائرية للاعتماد، المكتب الوطني للمقاييس القانونية، المعهد الجزائري للتقييس) لتعزيز تنظيمها وتوطيد أنشطتها؛

0 دعم هيئات تقييم المطابقة (مختبرات المعايرة والاختبار والتحليل...)

0 دعم المعهد الوطني للملكية الصناعية الجزائرية لتنفيذ نظام إدارة الجودة ISO9001.

وعن نتائج البرنامج صرح مدير البرنامج أن نسبة تقدم البرنامج بلغت 60%، حيث أنه منذ مارس 2011 تم نقل ملفات 120 مؤسسة تستوفي معايير الأهلية للبرنامج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الدعم من خلال البرنامج الوطني للتأهيل.²² وما يلاحظ عن هذا البرنامج أنه يختلف عن البرامج السابقة التي تتوجه إليها المؤسسات بطلب الانضمام، أما في إطار هذا البرنامج تم تحديد المؤسسات لقادرة على الاستفادة من الدعم والمقدرة ب 200 مؤسسة كمرحلة أولى ليتم تعميمه على باقي المؤسسات في مرحلة ثانية.

²² Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic**, Revue de presse, Algérie, décembre 2012, p.05.

5- آفاق عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تبنت الجزائر برنامجا وطنيا جديدا لتأهيل قرابة 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يندرج ضمن سعي الدولة إلى تنمية وتحديث هذا القطاع، حيث ستؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني على غرار ما يحدث في الدول الناشئة والمتطورة، وقد لقي هذا البرنامج دعما كبيرا من طرف السلطات لكونه يعد من أهم آليات الإستراتيجية الوطنية لتطوير وبناء اقتصاد قوي ومتنوع خارج المحروقات.

1-5- تقديم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير القطاع، نظرا للإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه وتحقيق الأهداف المسطرة. وهو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، تشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغطاء مالي يقدر بحوالي 386 مليار دينار، يمتد تنفيذه على مدى 05 سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة ب 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²³.

2-5- أهداف البرنامج: يهدف البرنامج أساسا إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف تشمل:²⁴

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم: من خلال التدريب والنصائح والتكوين في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة المعرضة للأخطار ولاتخاذ القرارات المناسبة؛

²³ Moussaoui Rachid, **Programme national de la mise à niveau des pme**, Journée d'information : programme national de mise à niveau, **Mostaganem**, Le 30 juin 2011, p.11.

²⁴ khoudri Mohammed, **Programme national de mise à niveau**, Journée d'information : programme national de mise à niveau, Bordj Bou Arreridj, Le 25 septembre 2011, p.15-16.

- تأهيل قدرات إتقان المعرفة والابتكار: من خلال تطوير قدرات استقطاب التكنولوجيات وذلك للحصول على خدمات الإعلام والذكاء الاقتصادي وإنشاء مخابر البحث والتنمية وإنشاء بنوك معلومات و وحدات اليقظة التكنولوجية ومراقبة الأسواق؛
 - تأهيل نوعية المؤسسة: عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث على وضع مخابر التحليل والتجارب؛
 - دعم الاستثمارات المادية للإنتاجية: يتركز هذا الدعم على الاستثمارات التي تزيد من الكثافة التكنولوجية للعمليات ومن تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والأجهزة المستخدمة في البحث والتطوير وتعزيز قدرات التصدير والتكامل بين الصناعات؛
 - تأهيل الموارد البشرية: يهدف هذا الإجراء إلى دعم ووضع خطة لتطوير الموارد البشرية تناسب إستراتيجية الاستثمار للمؤسسة ودعم التكوين في التسيير وتقنيات التصدير واستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- وعن النتائج الأولية للبرنامج فمنذ انطلاقه في جانفي 2011 إلى غاية أفريل 2013، سجل انضمام 2384 مؤسسة للبرنامج، منها 1100 مؤسسة تحصلت على الدعم المالي، وتم إطلاق إجراءات التشخيص ل 1000 مؤسسة. يمكن القول أن النتائج المحققة لا تزال بعيدة عن الأهداف المسطرة، فبعد مرور حوالي سنتين ونصف من بداية البرنامج لم يتم تأهيل سوى 1100 مؤسسة مقارنة مع الهدف المسطر المتمثل في تأهيل 20000 مؤسسة خلال 5 سنوات أي بمعدل 4000 مؤسسة كل سنة.²⁵

²⁵ -Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement , **Programme d'appui aux pme/pmi et des tic** (pme ii), Revue de presse, Le 12 a16 mai 2013, p.31 .

الخاتمة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ صدور القانون التوجيهي لترقيتها وتطويرها وقد انعكس ذلك على تطور مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية، إلا أن مساهمتها لا تزال دون المستوى المطلوب وبخاصة في تنمية الصادرات حيث أن مساهمتها لا تكاد تذكر، بالإضافة إلى تركيز نشاطها بأكثر من 70% في قطاعي البناء والأشغال العمومية نظرا لسهولة الاستثمار فيها وتبقى بعيدة عن القطاعات المنتجة القادرة على توفير مناصب الشغل وتحقيق القيمة المضافة وتنمية الصادرات؛
- سطرت الجزائر العديد من السياسات والإجراءات لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة، فإنها لا تزال تعاني العديد من المشاكل خاصة مشاكل التمويل، والعقار الصناعي بالإضافة إلى عدم توفر بنوك معلومات اقتصادية، كما أنه على الرغم من الخروج من مرحلة الاقتصاد الإداري لا تزال البيروقراطية أهم ما يميز الإدارة الجزائرية؛
- إن الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فرض عليها ضرورة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة والرفع من مستوى تنافسيتها حتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية؛
- وضعت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تطوير قدرتها التنافسية التي تتزايد حاليا في ظل التوجه للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة الدولية؛
- تعتبر برامج التأهيل التي قامت السلطات بتنفيذها جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي سواء إذا ما قورنت بالأهداف المسطرة أو إذا قورنت بدول مجاورة مثل تونس.* حيث أن الواقع يوضح أن

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تزال في تعيش في بيئة تنافسية صعبة وأنها لا تزال غير مؤهلة بعد لمواجهة المنافسة الدولية.

ويرجع هذا الفشل في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اعتقادنا إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم وعي الكثير من مسيري المؤسسات بمفهوم وأهمية برامج التأهيل نظرا لغياب الحملات التحسيسية من طرف الهيئات المشرفة على تنفيذ هذه البرامج؛
- كثرة الشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من منح ومساعدات برامج التأهيل بالإضافة إلى كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل واستغراق وقت طويل لانتهاء منها؛
- الصعوبات التي تتلقاها المؤسسات في تمويل برامج التأهيل في إطار رفض البنوك تمويل مثل هذه البرامج؛
- عدم رغبة أصحاب المؤسسات في تحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل حيث أن الدخول في هذه البرامج يفرض على المؤسسات المنخرطة دفع نسبة معينة من تكاليف التأهيل؛
- معوقات مرتبطة بتسيير البرامج نظرا لنقص الخبراء والمتخصصين في تسيير مثل هذه البرامج؛
- نقص الموارد المالية لتسيير وتنفيذ برامج التأهيل وعدم استغلالها جيدا؛
- وضع برامج التأهيل وعدم متابعتها بشكل مستمر من الجهات الوصية الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيقها للأهداف المنتظرة؛
- تعدد برامج التأهيل هذا ما أدى إلى ضعف وانقسام وتشتت الإمكانيات المادية والمالية والبشرية.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

مقالات:

- 1- الشريف غياط، ومحمد بوقوم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر -، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 6، الجلفة، 2012.
- 2- سليمة غدير احمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011.
- 3- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا 2، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة، 2011.
- 4- عبد اللطيف بلغسة، وجاوحدو رضا، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة سطيف، 2002.
- 5- علي لزعر، وبوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، 2009.

مذكرات:

- 1- ابتسام بوشويط، آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة تحليلية لبرامج تأهيل المؤسسات الجزائرية -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010.

مداخلات:

- 1- عبد القادر بابا، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتهما في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

- 2- عبد الكريم بورغدو، واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 مارس 2010.
- 3- نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 نوفمبر 2006.
- 4- يوسف قريشي، وغدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر برنامج Edpme، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 17/18 أبريل 2007.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Communication du programme pme2 à l' occasion de l'événement, site internet : <http://www.ccidahra.com/man/PME2-1>
- 2- Délégation de l'union européenne en Algérie, **Rapport annuel de la Coopération United européenne-Algérie**, 2010.
- 3- Farida Merzouk, **PME et compétitivité en Algérie**, La revue de l'économie et de management, N° 9, Université Tlemcen, 2009.
- 4- Khoudri Mohammed, **Programme national de mise à niveau**, journée d'information: programme national de mise à niveau, Bordj Bou Arreridj, Le 25 september 2011.
- 5- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic, dossier de presse**, Algérie, Le 24 février 2010.
- 6- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et à la maîtrise des tic**, Revue de presse, Algérie, décembre 2012.
- 7- Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'appui aux pme/pmi et des tic (pme ii)**, Revue de presse, Algérie, Le 12 au 16 mai 2013.

- 8- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, agence nationale de développement, **Bilan des actions du programme national de mise à niveau**, rapport complet, Mai 2010.
- 9- Ministère de la pme et de l'artisanat, **Programme d'appui aux pme/pmi, des résultats et une expérience transmettre**, Rapport final-euro développement pme, décembre 2007.
- 10-Ministère de PME et de l'industrie et de la promotion des investissements, **Etat des lieux et perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielles**, Algérie, Juin 2010.
- 11-Mohammed Bouhaba, **La problématique de la mise a niveau des entreprises en Algérie**, Colloque international Algérie : cinquante ans d'expériences de développement -état -économie -société ,Alger ,Le 08 et 09 décembre 2012 .
- 12-Moussaoui Rachid, **Programme national de la mise à niveau des PME**, Journée d'information: programme national de mise à niveau, Mostaganem, le 30 juin 2011.

دور سلطة الضبط الإداري في مجال حماية المستهلك

أ. جلطي أعمر

أستاذ مساعد (أ)، جامعة مستغانم

البريد الإلكتروني: djeltiamar@yahoo.fr

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان دور الإدارة في حماية المستهلك من خلال قرارات الضبط الإداري لأجل الحد من النشاطات الاقتصادية والتجارية الغير مشروعة والتي تأثر بشكل مباشر على المستهلك، من خلال سحب المؤقت والنهائي لمزاولة النشاط التجاري وفرض أكثر قيود لأجل تنظيم وحماية المستهلك، وتهدف الدراسة كذلك إلى بيان الجهة الإدارية صاحبة الاختصاص في هذا المجال.

بينت نتائج الدراسة الدور الوقائي للإدارة في مجال حماية المستهلك، ودور رئيس البلدية في حماية المستهلك من خلال المساهمة في تنظيم العمل التجاري المحلي وتنظيم الأسواق، ودور الوالي في منح الرخص وتقييد النشاط بما يضمن سلامة المستهلك، ودور الضبط الإداري في مجال حماية المستهلك والذي يشكل احد صور الحماية الإدارية للمستهلك وتنظيم النشاط.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاقتصادي، النظام العام الاقتصادي، الحماية الإدارية للمستهلك، تنظيم النشاط، سلطات الضبط الإداري.

Résumé :

l'objectif de notre étude, est de déterminer les dispositions coercitives exercées par l'administration, afin de protéger le consommateur, telles que l'interdiction temporaire d'exercer l'activité commerciale et l' amende pénale .

En outre, la présente étude, a pour but de déterminer, l'autorité compétente en la matière, ainsi que ses prérogatives.

Par ailleurs, les autorités territoriales et locales, telles que les walis et les maires, contribuent à la défense des intérêts des consommateurs, par le biais des autorisations préalables, pour exercer les activités économiques liées à la consommation.

Mots clés: Régulation économique, Ordre public économique, la protection administrative du consommateur, Organisation de l'activité économique, Autorité de la régulation administrative.

مقدمة:

أصبحت حماية المستهلك محل اهتمام التشريعات في الدول نظرا لأهميتها، وهذا لما يشهده السوق من منتجات جديدة في كل وقت واتساع نطاقه، و في ظل الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق شهد وصول السلع ومنتجات يجهل مصدرها ومحتواها، وتتصف بالرداءة في الجودة، مما يهدد سلامة المستهلك خاصة مع عدم استقرار الأسعار نتيجة التلاعب والطرق الاحتيالية التي يلجأ إليها المضاربون، وكل هذا يؤثر على المستهلك.

إن الشغل الشاغل للمنتجين هو جلب المستهلك بمختلف طرق الإعلام عن طريق الانترنت، الإشهار والمطبوعات الإعلانية...، لأجل المنافسة لكن في بعض الحالات يتم تضليل المستهلك وعدم إعلام المستهلك بجودة وأصالة المنتج، ولضبط ذلك وجب إيجاد حماية للمستهلك، والعمل على تنظيم السوق وإخضاع المنتج للمواصفات وإشراك أكثر من جهة بهدف حماية المستهلك من جمعيات ومراقبين، وجاء في المادة السادسة من قانون رقم 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش "يجب على كل متدخل في عملية وضع المواد للاستهلاك أن يسهر على احترام شروط النظافة والنظافة الصحية للمستخدمين ولاماكن ومحلات التصنيع أو معالجة أو تحويل أو تخزين، وكذا وسائل نقل هذه المواد وعدم تعرضها للإتلاف بواسطة عوامل بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية".¹

وتعد الحماية الإدارية للمستهلك وقائية وفي حالات أخرى تكون علاجية ويكمن هذا الدور من خلال تمتع سلطة الإدارة بتسهيل منح الرخص للمحلات التجارية وتنظيم السوق ومراقبة الجودة، ويعد العمل الإداري أحد الوسائل التي تستطيع بها الإدارة التدخل في نشاط الأفراد وتقييده من خلال سلطة الضبط الإداري.

¹ قانون رقم 03-09 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، عدد الجريدة الرسمية 15

وعلى أساس ذلك نطرح الإشكالية التالية: ما المقصود بالضبط الاقتصادي؟ وفيما يكمن دور الضبط الإداري في حماية المستهلك؟

1- دور سلطة الإدارة في المجال الاقتصادي وحماية المستهلك:

يستمد القانون الاقتصادي قواعده من القانون العام سواء كانت هذه القواعد مكتوبة، ويعد القانون الإداري أحد هذه المصادر لما تتمتع به الإدارة من سلطة إصدار اللوائح والقرارات التي تمثل تدخل الدولة المباشر في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، فالمشرع تعمل على حماية الطرف الضعيف في العلاقة الاقتصادية بضبط العلاقة بين المنتج والمستهلك، فعملها وقائي في مجال الحماية ومن الآليات الفعالة لضمان حماية المستهلك والمنتج يبرز دور الضبط الإداري في هذا المجال فهو نظام قانوني وقائي يحكمه القانون الإداري ويهدف إلى حماية النظام العام في مختلف مجالاته.

2- القانون الإداري الاقتصادي:

تعد حماية المستهلك ضرورة فرضها تدخل الدولة في المجال الاقتصادي لأجل تنظيم المنافسة، والمعروف عن المنافسة وضع قواعد غير قانونية في بعض الحالات مثل الاحتكار، وحضرة المادة السابعة من قانون المنافسة كل تعسف ناتج عن وضعية هيمنة على السوق أو احتكار لها أو جزء منها لأجل الحد من النشاطات التجارية أو تقليص مراقبة الإنتاج أو التسويق أو عرقلة تحديد الأسعار حسب السوق²، وفي هذا المجال يبرز دور الإدارة بحيث تراقب حركة السوق من خلال أجهزتها المتعددة والموظفين المخول لهم مراقبة الجودة، فالسلطة الإدارية مسئولة عن وضع السياسة الاقتصادية من خلال إصدار اللوائح والقرارات الإدارية التي تعكس تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي، فتنظيم النشاط الاقتصادي وضبط

² الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم عدد الجريدة الرسمية 43

العلاقة بين المستهلك والمنتج والإدارة أصبح يعكس لنا مصطلح القانون الإداري الاقتصادي، والذي يندرج تحت مضلته حماية المستهلك.³

تتميز رقابة القانون العام عن رقابة القانون الخاص أنّها وقائية من خلال الأجهزة الإدارية والموظفين الذين يقومون بعمل مراقبة المحلات وأماكن التصنيع لضبط الخلل في معايير السلامة والجودة وضبط المخالفة وفق محاضر هذا ما جاء في نص المادة 31 من قانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش "يقوم الأعوان المذكورون في المادة 25 أعلاه في إطار مهامهم الرقابية، وطبقا لأحكام هذا القانون، بتحرير محاضر تدون فيها تواريخ وأماكن الرقابة المنجزة وتبين فيها الوقائع المعايينة والمخالفات المسجلة والعقوبات المتعلقة بها"، فرقابة الإدارة قبلية وفي بعض الحالات تكون علاجية من خلال تلقي شكاوي، فالجزء الإداري يشمل عدة مجالات لتمتع الإدارة بسلطة واسعة وهذا ما أتاح للدولة التدخل في المجال الاقتصادي والذي افرز قواعد ونظم جديدة، القاعدة العامة هي عدم تدخل الدولة في مجال الأسعار والتداول لضمان الحرية وفتح مجال المنافسة، لكن تدخل الإدارة هو لأجل حماية المصلحة العامة وتوفير السلع في أي ظرف معين سواء في الحالة العادية أو غير عادية (الحالة الاستثنائية).

إضافة إلى ذلك تتسم سلطة الإدارة من خلال تسهيلها لمزاولة النشاط إلى التجديد وربط المنتج بمجموعة من الشروط تهدف من خلالها إلى حماية المستهلك على أساس إبعاد التجار المفلسين، بحيث تضمنت المادة 8 المعدلة من قانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية عدم ممارسة النشاط التجاري للذين يثبت ارتكابهم للجنيات والجنح في مجال حركة رؤوس الأموال، تسويق المنتجات المزورة والمغشوشة، الإفلاس الرشوة،⁴ لأجل حماية المستهلك والحفاظ على مناخ المنافسة، ومصطلح القانون الإداري الاقتصادي هو جامع بين تدخل الإدارة في مجال المنافسة وحماية المستهلك، إذن يعد القانون

³ راضي عبد المعطي علي السيد، الاتجاه إلى خلق نظرية عامة في القانون الإداري لحماية المستهلك، رسالة دكتوراه، كلية

الحقوق، جامعة أسسوط، مصر، 2002، ص 335

⁴ قانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425هـ الموافق لـ 14 غشت سنة 2004، يتعلق بشروط ممارسة

الأنشطة التجارية، عدد الجريدة الرسمية 52 المعدل والمتمم بالقانون رقم 13-06 المؤرخ في 23 يوليو 2013، عدد

الجريدة الرسمية 39

الإداري الاقتصادي مجموع ما يفرض من الإدارة على الأفراد من قواعد تشمل العلامة التجارية والمنافسة وتهدف إلى حماية الاقتصاد والمستهلك على حد سواء.

3- تعريف الضبط الإداري:

لم يعرف المشرع الجزائري الضبط الإداري بشكل دقيق وإنما اكتفى بذكر عناصره لما يتميز به الضبط الإداري من مرونة تجعل تعريفه مرتبط بمدى اتساع النظام العام، ونقصد بالضبط الإداري مجموع تدخلات الإدارة التي تهدف إلى فرض الانضباط المطلوب على حرية نشاط الأفراد للعيش في المجتمع ويمثل الضبط شكل من أشكال فرض الحدود والقيود،⁵ وللضبط الإداري معنيان؛ المعنى العضوي وهو مجموع الهيئات الإدارية المنوط بها الحفاظ على النظام العام، والمعنى الوظيفي وهو مجمع الأنشطة التي تتخذها الإدارة منفردة بهدف المحافظة على النظام العام أو إعادته من حالة اضطرابه.⁶

ونقصد بالضبط الإداري من زاوية حماية المستهلك مجموع ما تفرضه سلطة الإدارة من قيود على نشاط الأفراد في المجال الاقتصادي على أساس حماية النظام العام الاقتصادي وحماية المستهلك بوجه خاص.

يقسم الضبط الإداري إلى ضبط إداري عام وضبط إداري خاص، ويعهد للضبط الإداري العام اتخاذ مجموع القرارات والتدابير بطريقة عامة وتقوم به مختلف السلطات الضبط، ويقصد بالضبط الإداري الخاص اتخاذ الإجراءات تجاه فئة معينة أكثر تحديد مثل الشرطة المكلفة بمراقبة السوق وامن المستهلك و مراقبي الجودة .

يتميز الضبط الإداري الخاص عن الضبط الإداري العام بأنه دقيق وموجه لحماية النظام العام بصفة محددة كالرقابة على السوق والضبط الصحي، ونشير هنا إلى أن كلا الضبطين موجهان لحماية المصلحة

⁵ ناصر لباد، القانون الإداري، الجزء الثاني، مطابع دالي براهيم، الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2004، ص 7-8

⁶ محمد احمد فتح الباب السيد، سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة الاجتماعات العامة، رسالة دكتوراه، كلية

الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، سنة 1993، ص 160

العامة فالتدخل بين صلاحيات الضبط العام والخاص لا يؤول على انه عمل تنافسى، بل يدل على أنه عمل تكاملى فى إطار حفظ النظام العام.⁷

4- النظام العام الاقتصادى:

يتخذ النظام العام بعدا اقتصاديا نظرا لمرونته وقابليته للتطور فمدلول النظام العام مقترن بأهداف اقتصادية تتعلق بالمجتمع ومدى استقراره من خلال السياسة الاقتصادية، فقد أثر التطور الاجتماعى على دور الدولة فى المجتمع والذي انعكس بصفة مباشرة على غاية المحافظة على النظام العام فترك النشاط الاقتصادى للأفراد وإعطائهم حرية المنافسة المطلقة فى مجال الإنتاج والتوزيع والأسعار، وتعرض فى بعض الحالات للمجتمع والمستهلك إلى مخاطر اقتصادية واجتماعية.⁸

أصبح التدخل ضرورة حتمية لأجل حماية المصالح العامة الاقتصادية وما ينجم عنها من اضطرابات تمس النظام العام فى مفهومه التقليدى وبصفة خاصة فى عنصرى الأمن العام من خلال الاضطرابات والمظاهرات وأعمال الشغب التى تصحب الزيادة فى الأسعار والصحة العامة من خلال رداءة المنتج والمخلفات التى تؤثر على الوسط البيئى للمجتمع ، فالمشكلات الاقتصادية المعاصرة أثرت بشكل كبير على الأفكار السياسية والاقتصادية السائدة فى المجتمع.⁹

وعليه فإن النظام ليس فكرة جامدة بل هو مفهوم مرن ومتطور يصعب حصره، فالأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة لا تبرر فى كل الحالات تدخل سلطات الضبط الإدارى، لذا اخذ النظام العام أبعادا جديدة منها حماية المصالح الاقتصادية مما أدى إلى الاعتراف بوجود النظام العام الاقتصادى.

⁷ G. LEBRETON, droit administratif général, 3ème édition , 2004, dalloz, Paris, p176

⁸ عادل السعيد محمد أبو الخير، الضبط الإدارى وحدوده، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1993،

⁹ وليد محمد الشناوى، الدور التنظيمى للإدارة فى المجال الاقتصادى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر،

5- التلازم بين أهداف الضبط الإداري وحماية المستهلك:

تتعدد أهداف الضبط الإداري نتيجة انعكاس تطور النظام العام على أهداف الضبط الإداري، حيث تعمل الإدارة على حماية النظام العام بأهدافه التقليدية المتمثلة في الأمن العام والسكينة والصحة العامة وأهداف حديثة كحماية البيئة والعمران والآثار والمستهلك.

فحماية المستهلك تتفق مع الأهداف التقليدية للضبط الإداري مثل هدف حماية الصحة العامة الذي يقصد به حماية ووقاية المجتمع من الأمراض ومراقبة مياه الشرب ونظافة المستشفيات والحجز على المواد الغذائية والأدوية الفاسدة والقيام بدورات مفاجئة لأصحاب المحلات والتي لها علاقة بحماية المستهلك، ومن هنا أصبح هدف حماية المستهلك من أهداف الضبط الإداري.

6- حماية المستهلك كهدف للضبط الإداري:

يتميز الضبط الإداري بخاصية الوقاية وهذه الخاصية تعطي أهمية كبيرة لسلامة المستهلك وبخاصة حماية المنتج من التعرض للملوثات، ومنع انتقال الأمراض وتداول المنتجات الفاسدة، والحجز البيطري والصحي والزراعي ومنع دخول غذاء ملوث أو حيوان مريض بمرض وبائي موجه للاستهلاك والمحاصيل الزراعية الملوثة ومنع العمالة الأجنبية المصابة من العمل في المطاعم وبيع المتوجات.¹⁰

وتقوم الإدارة عن طريق الضبط الإداري بمصادرة المتوجات غير سليمة والتصدي للأمراض الحيوانية من خلال التطعيم وحصر الوباء بمنع الدخول والخروج من المنطقة المعنية ونخص هنا المواشي والدواجن... وفرض قيود على إجراءات فتح المحلات العامة والمطاعم بشروط نظافة المحل، والمواد المستعملة والمراقبة الدورية لنظافة المحل، والتقيد بشروط المنتج العامة والتعريف به وذكر المكونات وتاريخ المنتج ونهاية استهلاكه ومنع احتكار المواد والمنتجات الأساسية، ويعمل الضبط الإداري على ضرورة التحقيق الذي يخص صاحب المشروع وسيرته الذاتية والصلة بين صاحب المشروع والمنتج لتوفير أكبر حماية للمستهلك.

¹⁰ محمد محمد عبده إمام، القانون الإداري وحماية الصحة العامة، دار الفكر الجامعي، مصر سنة 2008، ص 299.

7- سلطات الضبط الإداري في مجال حماية المستهلك:

تتعدد سلطات الضبط الإداري حسب القانون ومركز السلطة الإدارية على المستوى الهرمي، ويبرز هنا جليا دور سلطات الضبط الإداري على المستوى المحلي في حماية المستهلك، وهذا من خلال قانون البلدية والولاية المتضمن سلطات ومهام رئيس البلدية والوالي وقوانين أخرى تتعلق بحماية المستهلك.

1-7- سلطة رئيس البلدية في مجال حماية المستهلك:

تمثل البلدية صورة من صور اللامركزية الإدارية في الجزائر، وهي تقوم بمهامها وفقا لقانون البلدية والنصوص التنظيمية ومن بين هذه المهام حماية المستهلك، ويتمتع رئيس البلدية بسلطة الضبط في مجال الصحة العامة، ولقد تضمن قانون البلدية حماية المستهلك من عدة زوايا سواء ما تعلق بالنظافة أو مياه الشرب أو ضبط السوق.

أ- في مجال النظافة: يشكل عنصر النظافة عنصر هام في حماية المستهلك خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التي تربط المستهلك بالبائع من حيث الوسط المتواجد فيه السلعة وشروط الصحة ونظافة المادة الاستهلاكية، كما جاء في المادة 88 من قانون البلدية.¹¹

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي بما يلي:

- تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية؛
- السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية.

ومن اختصاصات رئيس البلدية بصفته ممثل للدولة العمل على حماية المستهلك وإيجاد كل وسائل المحافظة على النظافة العامة كما جاء في المادة 94 من قانون البلدية، حيث يكلف رئيس البلدية بالسهر على نظافة الأماكن العامة واتخاذ التدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة والحيوانات الضارة التي تؤثر بشكل كبير ومباشر على المستهلك، إضافة إلى تكليف رئيس البلدية بالسهر على سلامة المواد الغذائية المعروضة للبيع، "السهر على احترام تعليمات النظافة والحيط وحماية البيئة"، حيث تضمنت هذه الفقرة تكليفا مباشرا لرئيس البلدية بحماية المستهلك من خلال السهر على سلامة المواد الغذائية التي يتم عرضها

¹¹ قانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، عدد الجريدة الرسمية 37

في المحلات التجارية بناء على تقرير مكاتب الصحة والشكاوى المقدمة، ويتم التدخل من خلال اصدر قرارات ضبطية تخص مجال النظافة.

كما أعطى قانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي السلطة التقديرية في مجال الموافقة على المشاريع التي يحتمل فيها الإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية كما جاء في المادة 114 من قانون البلدية .

وللبلدية سلطة توزيع المياه صالحة الشرب ومكافحة الأمراض المتنقلة، حيث جاء في المادة 123 من قانون البلدية 10-11"تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية لا سيما في المجالات:

- توزيع المياه الصالحة للشرب...؛
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة؛
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور...

ب- في مجال ضبط السوق: تتدخل البلدية في مجال ضبط السوق فمهامها تبدأ من إنشاء السوق إلى تنظيمه باعتبارها صاحبة الملكية وتتدخل بهدف حماية المستهلك من خلال مصالح عمومية تحدثها البلدية بموجب المادة 149 من قانون البلدية، حيث تتلخص مهمتها في مراقبة الأسواق والمذابح العمومية ومعدات التجار، وأعطت المادة 168 من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي الحق في مراقبة أسواق البلدية والمعارض والعروض التي تنظم على مستوى إقليم البلدية، كما يعمل مكتب حفظ الصحة البلدي على حفظ الصحة العامة ونظافة المياه والمواد الاستهلاكية ويضم هذا المكتب في تشكيله عضو مفتش لمراقبة الجودة حيث يسهم في تنشيط دور المكتب في مجال مراقبة الجودة.¹²

¹² مرسوم رقم 87-146 المؤرخ في 30 يونيو 1987 يتضمن انشاء مكاتب لحفظ الصحة البلدية، عدد الجريدة الرسمية

ج- الوسائل القانونية لرئيس البلدية في مجال حماية المستهلك:

يملك رئيس البلدية سلطة إصدار قرارات إدارية وهذا وفق قانون البلدية رقم 10-11 وبالخصوص المواد 88 و 94 التي تجيز له التدخل خاصة في الجانب الوقائي وحماية الصحة والمواد الاستهلاكية بالتعاون مع مكاتب الصحة البلدية، غير أن فرض العقوبات مثل غلق المحل النهائي وسحب الرخص وفرض الغرامات المالية ليس من اختصاصه بل هو مخول للسلطة القضائية، وقد أشار المرسوم التنفيذي 07-144 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة إلى منح بعض الرخص من طرف رئيس البلدية وذلك بعد دراسة تأثير هذه المنشأة على البيئة وخصت هذه الرخص بمجالات تمس في بعض جوانب المستهلك مثل منح رئيس البلدية لرخصة مكان ذبح الحيوانات والتي تفوق 500 كلف أو تساوي 2 طن يوميا.¹³

2-7- سلطة الوالي في مجال حماية المستهلك:

تضمن قانون الولاية الإشارة إلى حماية الصحة العامة والنظافة بحيث خول للمجلس الشعبي الولائي إنشاء لجان تخص الصحة والنظافة وحماية البيئة حسب نص المادة 33، وتضمنت المادة 77 اختصاص المجلس الشعبي الولائي في مجال الصحة العمومية والتجارة والأسعار والتنمية الاقتصادية هذه المهام تضمنها القانون الجديد للولاية مما يعكس الاهتمام بحماية المستهلك على المستوى المحلي وتعد صلاحيات المجلس الشعبي الولائي متكاملة مع سلطة الوالي. وتنشأ مصالح عمومية ولائية حسب نص المادة 141 من قانون الولاية تخص مجال النظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة، وهذا حسب احتياجات الولاية وحجمها وجميع هذه المصالح تخضع لسلطة الوالي، والذي يمكنه من خلال هذه المصالح وبناء على تقاريرها إصدار قرارات ضبطية تخص المستهلك وتوفر له أكثر حماية.¹⁴

¹³ مرسوم تنفيذي رقم 07-144 المؤرخ 2 جمادى الأولى عام 1428 هـ الموافق 19 مايو سنة 2007، يحدد قائمة

المنشآت المصنفة لحماية البيئة، عدد الجريدة الرسمية 37

¹⁴ قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، عدد الجريدة الرسمية 12

***سلطة الوالي في إصدار الرخص:**

لوالي الولاية سلطة إصدار رخص ممارسة النشاط التجاري والصناعي، ويتحصل على الرخص بشروط تتضمن حماية المستهلك كشرط النظافة وبلوغ حد معين من الضمان، ووجود كمية محددة من المواد لأجل درئ الخطر عن المستهلك، تضمن المرسوم التنفيذي رقم: 08-195 المتعلق بشروط التزويد بالماء الموجه للاستهلاك البشري بواسطة الصهاريج المتحركة على شروط الحصول على ترخيص من الوالي من بينها توفر كشف التحاليل وشهادة طبية عن الماء ووضعية الصهريج، ويصدر الوالي قرار منح الرخصة مؤقتة لمدة سنة مع سحب النهائي للرخصة إذا لم يتقيد بشروط حماية للمستهلك وفقا للمادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم: 08-195¹⁵ التي جاء فيها: "يؤدي كل اخلال باحكام هذا المرسوم من طرف صاحب رخصة توفير الماء الموجه للاستهلاك البشري بواسطة الصهاريج المتحركة الى التوقيف المؤقت للرخصة، يتم رفع هذا التوقيف بعد اعلان المصالح المختصة لادارة الولاية المكلفة بالموارد المائية عن المطابقة، وفي حالة العود، يتم السحب النهائي للرخصة بقرار من الوالي المختص إقليميا"

ويملك الوالي سلطة منح الرخص الخاصة بالخبازين بناء على المرسوم التنفيذي رقم 01-145 مع قيام مديرية المنافسة والأسعار بالتحقيق في الملف، ويمنح الترخيص في حال كان التحقيق ايجابيا لصاحب الطلب واحترام شروط الصحة، ونظافة المكان وحجم المحل ونوعية المادة المستعملة وجودتها، حيث جاء في المادة 13: "يمنح الترخيص المسبق المنصوص عليه في المادة 12 أعلاه بناء على طلب يوجهه صاحبه إلى الوالي، مديرية المنافسة والأسعار بمقر تواجد المخبرة" مع قيام مراقبي الجودة بالتفقد المفاجئ لمكان العمل والنظافة ويملك الوالي سلطة سحب الرخص المؤقت بحسب المادة 16 من نفس المرسوم يتعرض كل خباز أو حلواني شخصا طبيعيا كان أو معنويا في حالة المخالفة وعدم احترام النظافة والصحة إلى السحب المؤقت لرخصة الممارسة من قبل الوالي إلى أن يتم استيفاء هذه الشروط، وفي حالة العود يتم سحب

¹⁵ مرسوم التنفيذي رقم 08-195 المؤرخ في 6 يوليو 2008 يحدد شروط التزويد بالماء الموجه للاستهلاك البشري بواسطة الصهاريج المتحركة، عدد الجريدة الرسمية 38.

رخصة الممارسة من قبل الوالي بناء على تقرير مديرية المنافسة والأسعار والذي يرفق بمحضر معاينة وكشف المخالفة.¹⁶

7-3- دور أعوان قمع الغش في حماية المستهلك:

تضمنت المادة 25 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش عمل هذا الجهاز في مجال حماية المستهلك وأمن المنتجات،¹⁷ ويقوم أعوان قمع الغش حسب المادة 29 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش بمراقبة مطابقة منتجات للمعايير المطلوبة، وفحص الوثائق إضافة إلى المعاينة بالعين المجردة واستعمال أجهزة لفحص الجودة والاستعانة بالتحاليل المخبرية في بعض الحالات، كذلك مراقبة المطابقة على المنتجات المستوردة.

في حالة وجود مخالفة سواء ما تعلق بالنظافة أو عدم وجود مطابقة للمنتج أو غش في الوسم، يقوم أعوان قمع الغش بتحرير محضر يبين فيه وقائع المعاينة والمخالفات المسجلة وأشارت المادة 32 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش إلى إجراءات تحرير المحضر: "تحرر وتوقع المحاضر من طرف الأعوان الذين عاينوا المخالفة، يتم تحرير المحضر بحضور المتدخل الذي يوقعه، وعندما يحضر المحضر في غياب المتدخل أو في حالة الرفض يقيد فيه ذلك، تسجل المحاضر المحررة من طرف الأعوان المذكورين في المادة 25 أعلاه، في سجل مخصص لهذا الغرض مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المحكمة المختص إقليمياً"، وأتاحت المادة 34 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش للأعوان حرية الدخول نهاراً أو ليلاً بما في ذلك أيام العطل إلى المحلات التجارية والمكاتب و الملحقات ومحلات الشحن والتخزين، وللأعوان مهمة مراقبة المنتجات أثناء تنقلها، كما يمكن للأعوان الاستعانة بمخابر قمع الغش للتحقق من المطابقة وكشف الغش حسب المادة 39 من قانون حماية المستهلك وقمع الغش، و يسهم دور أعوان قمع الغش في توفير أكبر حماية للمستهلك.

¹⁶ المرسوم التنفيذي رقم 01-145 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1422هـ الموافق 6 يونيو 2001 يتعلق بشروط

ممارسة نشاط الخبز والحلواني وكيفيةهما، عدد الجريدة الرسمية 32

¹⁷ قانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، عدد الجريدة الرسمية 15

خاتمة:

لقد طرأ على المجتمع العديد من التغيرات في أنماط الحياة مما جعل موضوع الاستهلاك محل اهتمام يومي ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة وضرورية لأجل تدخل أجهزة الدولة الإدارية لحماية المستهلك من الغش من السلوك غير القانوني المؤثر على نزاهة المنافسة، لذلك أصبح حتميا البحث عن قواعد جديدة تحكم وتنظم حماية المستهلك، وبرز جليا دور الحماية الإدارية للمستهلك لما تتميز به من تدخل بين المنتج والوسيط وكذلك خاصية القانون الإداري التي تتميز بالمرونة والتطور .

ويرتبط التطور الاقتصادي للدولة بالظروف المساعدة ومن بينها سلامة المنتج والاهتمام أكثر بالمستهلك مما يبرر تدخل عدة جهات في العملية من بينها الإدارة لتنشيط الاقتصاد وتطوير الجانب الرقابي بفرض قيود على ممارسة النشاط، ويدخل الضبط الإداري الذي يمثل عمل الإدارة وصورة من صور التدخل لفرض قيود على الحرية التجارية من خلال قانون البلدية والولاية والنصوص التنظيمية لأجل حماية المستهلك والنظافة، وتملك الإدارة بذلك السلطة التقديرية في مجال الحماية وفق تقدير الحالة ومن خلال الدراسة يجب إعطاء الإدارة حالات أكثر للتدخل وفرض رقابة دورية، والتنسيق بين عمل المراقبين والإدارة. وتبقى حماية المستهلك تخص بالدرجة الأولى المستهلك نفسه قبل أن تكون لأي جهة أخرى سواء إدارية أو قضائية، كما تعتبر قدرة المستهلك ووعيه بأهمية المنتوجات التي يقتنيها وما قد يضره أو ينفعه أهمية كبيرة في ترشيد السلوك الاستهلاكي، حيث أن كل هذا يعتبر ذا أولوية لأجل ضمان سلامة المستهلك ووجود ثقافة استهلاكية عنده، وتبقى الجودة أهم وسيلة للتواصل بين المستهلك ومراقب السوق والجهات الأخرى.

وأخيرا يمكن القول أن الحماية الإدارية للمستهلك هي عبارة عن سلسلة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية صحة وسلامة المستهلك، إضافة إلى مراقبة السوق ومطابقة المنتوجات للمواصفات المطلوبة للسلامة وأمن المنتج، ويعتبر قانون حماية المستهلك وقمع الغش لسنة 2009 إضافة متجددة لحماية المستهلك تتوافق مع التطورات الراهنة بما يضمن سلامة المستهلك والمنتج.

وتأسيسا على ما سبق يمكن اقتراح النقاط التالية:

- ضرورة تكوين وتدريب الجهات المساعدة لسلطة الضبط في مجال حماية المستهلك لكشف التلاعبات المستحدثة والغش في السلع؛
- يجب الاهتمام بوعي المستهلك بما يشتري وأين يشتري ويجب أن يكون المستهلك فاعلا في مجال سلطة الضبط من خلال الشكوى المقدمة للإدارة؛
- يحتم على الإدارة كسلطة الضبط خاصة بصفتها مراقب السوق مع الأعوان الاقتصاديين ومراقبي الجودة وكذلك المستهلك والجمعيات، التكامل والتعاون لتوفير الحماية للمستهلك؛
- ضرورة وضع ضوابط لتنظيم عملية الإشهار وحماية المستهلك من الاشهارات الخادعة وإعطاء الإدارة سلطة تنظيمية واسعة؛
- العمل على تقوية دور الأجهزة الرقابية وأجهزة الضبط خاصة أعوان قمع الغش، والعمل على تطوير كفاءاتهم وفق المتغيرات المصاحبة لتطور السوق مع اشتراط مواصفات فنية قياسية لجميع المنتجات والخدمات المنتجة محليا أو التي يتم استيرادها؛
- التسريع في اتخاذ تدابير سحب المنتج المخالف للمواصفات المطلوبة أو التي أثبت المخبر تجاوزها للمواصفات المطلوبة لأجل حماية قبلية للمستهلك، وما قد ينتج من تدابير تجعل التدخل والحماية أكثر تعقيد مثل سحب المنتج ومعاقبة المخالف سواء بعقوبة مالية أو عقوبة تخص سلب الحرية وهذا لتأكيد فعالية الجهاز الرقابي وإعطائه أكثر ردع بما يضمن سهولة في تطبيق قواعد تنظيم المنافسة وحماية المستهلك.

قائمة المراجع :

باللغة العربية :

مؤلفات ورسائل:

1. راضي عبد المعطي علي السيد، الاتجاه إلى خلق نظرية عامة في القانون الإداري لحماية

المستهلك، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، مصر، 2002

2. ناصر لباد، القانون الإداري، الجزء الثاني، مطابع دالي براهيم، الجزائر، الطبعة الأولى سنة 2004
3. محمد احمد فتح الباب السيد، سلطات الضبط الإداري في مجال ممارسة الاجتماعات العامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، سنة 1993
4. عادل السعيد محمد أبو الخير، الضبط الإداري وحدوده، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1993
5. وليد محمد الشناوي، الدور التنظيمي للإدارة في المجال الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2008.
6. محمد محمد عبده إمام، القانون الإداري وحماية الصحة العامة، دار الفكر الجامعي، مصر سنة 2008

النصوص القانونية والتنظيمية:

1. قانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425هـ الموافق لـ 14 غشت 2004، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، عدد الجريدة الرسمية 52 المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-13 المؤرخ في 23 يوليو 2013، عدد الجريدة الرسمية 39
2. قانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، عدد الجريدة الرسمية 15
3. قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية عدد الجريدة الرسمية 37
4. قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، عدد الجريدة الرسمية 12
5. مرسوم رقم 87-146 المؤرخ في 30 يونيو 1987 يتضمن انشاء مكاتب لحفظ الصحة البلدية، عدد الجريدة الرسمية 27.
6. المرسوم التنفيذي رقم 01-145 المؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1422هـ الموافق 6 يونيو 2001 يتعلق بشروط ممارسة نشاط الخباز والحلواني وكيفيةها، عدد الجريدة الرسمية 32

7. مرسوم التنفيذي رقم 08-195 المؤرخ في 6 يوليو 2008 يحدد شروط التوريد بالماء الموجه للاستهلاك البشري بواسطة الصهاريج المتحركة، عدد الجريدة الرسمية 38
8. مرسوم تنفيذي رقم 07-144 المؤرخ 2 جمادى الأولى عام 1428هـ الموافق 19 مايو 2007، يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، عدد الجريدة الرسمية 37
9. الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم، عدد الجريدة الرسمية 43

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Gilles LEBRETON, droit administratif général, 3^{ème} édition, 2004, Dalloz, Paris

تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: شروط ومتطلبات

دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية مستغانم

أ. بن حمو عبد الله

أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

أ. بلعياشي بومدين غوتي

أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة إمكانية تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والعوامل والمتطلبات الكفيلة بإنجاحها في الأسواق الخارجية. للقيام بذلك، استوجبت منا طبيعة البحث بالإضافة إلى المسح الأدبي القيام بدراسة ميدانية تضمنت عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المصدرة بولاية مستغانم، وهذا للوقوف عند أهم الأسباب التي جعلت هذه الأخيرة تستبعد العمل على المستوى الدولي، وذلك بعد تسليط الضوء على الفرص والتهديدات التي يوفرها المحيط الخارجي لهذا النوع للمؤسسات بالجزائر وكذلك المنظومة المؤسسية لها.

الكلمات المفتاحية: التدويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تدويل المؤسسات، التنمية الاقتصادية

Abstract

The objective of this research is to study the possibility of internationalization activity of small and medium - sized Algerian enterprises, factors and the requirements that ensure the success in foreign markets. To do Booze, necessitated us the nature of the research in addition to scanning literary do a field study included a sample of small and medium-sized non-exporting state of Mostaganem, and this is to stand at the most important reasons why the latter excludes work on the international level, and after highlighting the opportunities and threats provided by the outer perimeter of this type of institutions in Algeria, as well as its institutional system.

مقدمة:

أدركت الكثير من المؤسسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة أن حقيقة الدفاع عن سوق واحدة ببلد واحد أصبح لا يضمن البقاء في السوق وذلك لشدة المزاومة بين المؤسسات القائمة فيه، كذلك عدم القدرة على الدفاع عن حصة السوق المعتادة لان حواجز الدخول تلاشت وبالتالي تطوير المؤسسة واستمرارها يكون من خلال التفكير في تنويع الأسواق ومحاولة التواجد في أكثر من سوق في أكثر من بلد. ان قرار الانطلاق نحو العالمية هو عملية ديناميكية، فإن الشركات تميل إلى اتباع أنماط معينة لأنها تتحرك ما وراء حدودها الخاصة.¹

ما يدفع المؤسسة للتفكير في الأسواق الدولية عدة عوامل، حيث تختلف هذه العوامل باختلاف محيط وطبيعة كل مؤسسة، فمنها التجارية ومنها المالية بالإضافة إلى العوامل التي تفرزها البيئة وهي عوامل خارجية.

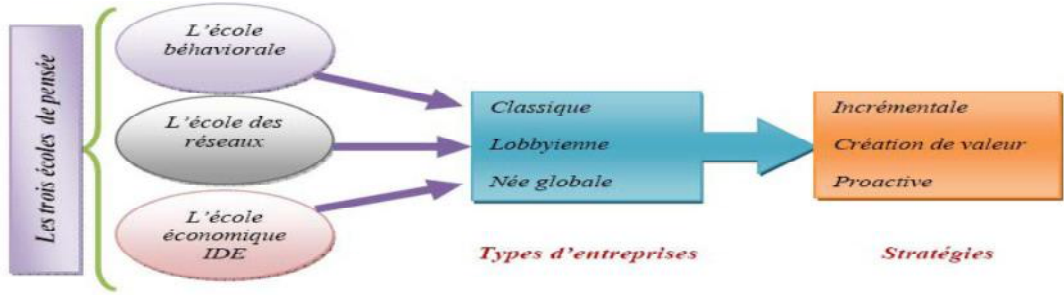
1- الدراسات النظرية حول موضوع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن تفسيرها بسهولة عن طريقة نظرية واحدة لأنها ظاهرة واسعة النطاق وديناميكية (Jones et Wheeler 2004). غالبا ما تنحصر في قضية واحدة وهي التصدير، ومع ذلك، وبالاتفاق مع العمل الأخير بشأن هذه المسألة (Julien 2008)،² والتركيز الحصري للتدويل على أنه ممارسة التصدير على حد سواء من الناحية النظرية غير صحيح، ويحمل في طياته خطر توجه خاطئ للسياسات العامة الموجهة إلى نهج شمولي ناجم عن النظر على نحو مشترك إلى ثلاث مدارس فكرية والشكل أدناه يوضح كيف تحقق هذه المدارس الثلاث التي تضافرت لتسهم في ظهور نظرية موحدة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ Czinkota, **The Export Marketing Imperative**, Texere, an imprint of Thomson Learning, All Rights Reserved, 2004, p 01.

² Julien, P.-A, **L'internationalisation des PME**, Communication à la 31^{ème} WPSMES, OCDE, Paris, octobre 2008.

الشكل (01) : خصائص المدارس الثلاث الخاصة بنظرية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



Source: Nadine LEVRATTO, Maarouf RAMADAN, L'internationalisation des PME dans les pays en développement : un modèle conceptuel des PME libanaises, colloque international, La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, France, 27-29 Mai 2009, p3.

سوف نتطرق لأهم الدروس المستفادة من هذه المدارس في هذا الجزء من الدراسة الذي يهدف إلى

التعرف على المكونات الرئيسية لعملية التدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1-1 النموذج (المدارس) التي تناولت موضوع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1-1-1 L'école de behaviorale: Le mode par étapes

هذه النظرية كانت موضوعا لدراسات عديدة أشهرها هو نموذج Uppsala، استنادا لأعمال

(Johanson et Vahlne 2003)، ارتكزت هذه النظرية على نتائج توصلت إليها دراسات بشأن

العمليات الدولية لأربع شركات سويدية. هذه الدراسات أجريت في الشركات الصناعية السويدية

(Sandrik, Atlay Copco, Facit Valvo). تبين أن تدويل الشركات هو نتاج سلسلة من

القرارات التدريجية والتراكمية، كما تتضمن هذه العملية أربع خطوات.³

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة تواجدها في الأسواق الأجنبية تدريجيا وذلك عن

طريق استراتيجيات متطورة على نحو متزايد في خيار اكتساب المعرفة والخبرة على الساحة الدولية. فإن هذه

³ Issam MEJRI, **L'internationalisation des PME de haute technologie : Une analyse basée sur le management des connaissances**, EDHEC Business School – Campus de Nice, France, p.3.

المؤسسات تبدأ بالتدويل عن طريق التصدير بطريقة غير منتظمة ثم تقوم بالتصدير بالاعتماد على عميل في السوق الخارجي ثم تنشأ فرعا لها في الخارج لبيع منتجاتها، ثم في الأخير بمجرد أن تمتلك المؤسسة كل المعلومات الضرورية حول السوق الخارجي تبدأ بعملية إنتاج منتجاتها في الخارج.

هذا النموذج يقوم على افتراض واحد رئيسي: غياب وقلة المعرفة حول الأسواق الأجنبية يشكل عقبة كبرى في تطوير الأعمال التجارية الدولية. لتجاوز هذه العقدة المؤسسات لابد لها أن تقوم أولا بأعمال في الأسواق الخارجية الأقرب نفسيا ومع الخبرة تدخل إلى الأسواق البعيدة (Anderson 1993). الأسواق تمتاز نظرا لعدة عوامل، كاللغة، الثقافة، التعليم والممارسات الإدارية، النظم السياسية والتنمية الصناعية. وما ينتج عن ذلك (البعد النفسي).

شرح كل من Johanson et Vahlne (1977-1990) الالتزام الدولي للشركة عن طريق نموذج حيوي مصمم على التفاعل بين تطور المعارف وزيادة الالتزام إلى الأسواق الأجنبية. كل مرحلة تمثل التزام المزيد من الموارد إلى الأسواق الخارجية الهامة، النمو على المستوى الدولي يفسر عن طريق حلقة السببية والديناميكية التي تركز على أربعة مفاهيم رئيسية تتعلق بالتغير في تدويل المؤسسة ووضعها الحقيقي.⁴

2-1-1 نظرية الشبكة:⁵

هذا المنهج يرى عملية التدويل بوصفها عملية معرفة السوق تكتسبها المؤسسة من خلال إقامة علاقات مع شركاء بالخارج (Khayat 2004). الشبكات تسمح إذا بالعمليات التبادلية بين الشركاء والصناعيين ونظام الإنتاج، حيث يتم استخدام الموارد. وإدخال عنصر متعدد الأطراف في عملية التدويل. هذا المنهج يفسر تشكيل اتفاقيات دولية باشتراك قادة الأعمال ومؤسسات ذات شبكات. في الواقع

⁴ Issam MEJRI, op.cit, p.4.

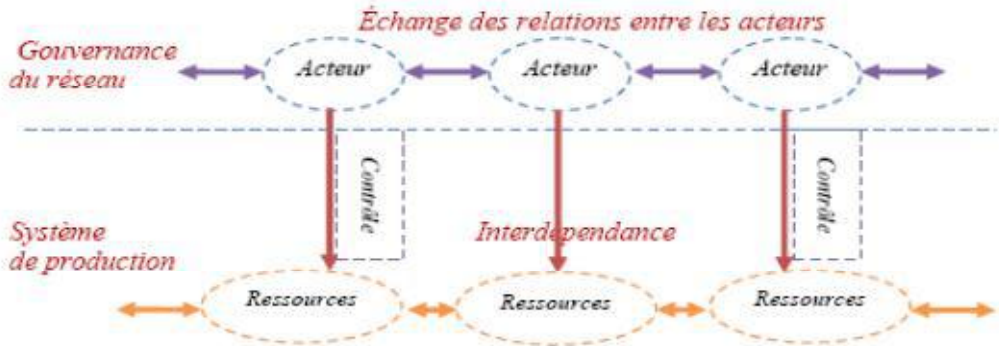
⁵ Imane KHAYAT, **L'internationalisation des PME : Vers une approche intégrative**, 7^{ème} Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Le 27, 28 et 29 Octobre 2004, Montpellier, p.4-5.

المعارف الرسمية وغير الرسمية للمديرين مع أفراد آخرين تلعب دور هام في عملية تدويل المؤسسات، بما في ذلك المعلومات التي توفرها (Caspar 2007, Stuart, Ozdemir et Ding2007).

في هذه الحالة عملية التدويل هي نتيجة سلوكيات واختيارات المفاوض التي تتأثر بالعلاقات الرسمية وغير الرسمية التي بناها هذا الأخير مع جميع الشركاء التجاريين (Laghzaoui 2006).

عدد من الكتاب تطرق إلى الانعكاسات الايجابية للشبكات على التنمية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسمح كذلك بشكل خاص بالتعويض عن النقص في الموارد.

الشكل (02): الخصائص المميزة لنظام الشبكات الصناعية



Source: Nadine LEVRATTO, Maarouf RAMADAN, **L'internationalisation des PME dans les pays en développement: un modèle conceptuel des PME libanaises**, op.cit, p.5

الدور المتنامي للشبكات يسهل عملية التدويل في وقت مبكر، سريع وكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مزايا إعلامية التي تسمح للشركات بتوسيع وجودها الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن مكانة المؤسسة في الشبكة يؤثر على قدرتها على التعاون مع الشركاء، كذلك، إن نهج الشبكة يشير إلى مفهوم هام (رأس المال الاجتماعي) (MI-Renko et al 2002 Cité par Ramadan) (2008).

وأبعد من أن يكون عملية متتابعة، فإن تدويل المؤسسة يتم بفضل نشاط محدد، مثل تطور شبكة علاقات حيث شراء مؤسسة أخرى يمثل شبكة من العلاقات تم تكوينها سابقا، التي توفر الموارد المعلومات

وموارد مالية إضافية. (Bodolica et Spraggon 2006). يوجد القليل من الأبحاث حول سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في ضوء نظريات الشبكات (Knight2000). بعض الدراسات التي أجريت مؤخرا، مثل الدراسة التي قام بها Zafarullah et al 1998 على ستة مؤسسات مصدرة باكستانية، والدراسة التي قام بها Rutashobya et jonçon 2004 على حوالي أربعين مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة تونسية، أكدت هذه الدراسات صحة هذه النظرية في سياق البلدان النامية (نظرية الشبكات).⁶

1-1-3 النظرية الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي المباشر)

فيما يخص مدرسة الفكر الاقتصادي، يسعى الكتاب إلى تسليط الضوء على عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الأحيان بالتركيز على نظرية التجارة الدولية، وخصوصا الجزء المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق مصلحة دائمة لمؤسسة تعمل في بلد آخر، والغرض هو التأثير بشكل فعال في إدارة الشركة، بدلا من الانتظار لتراكم الخبرات لديها في الأسواق المحلية، المؤسسة تقوم بعملية التدويل عن طريق إنشاء فرع إنتاج لها في البلد المستهدف، في الكثير من الأحيان إنشاء مثل هذه الشركات يتم دون الاعتماد على شركاء محليين أو الدخول في أي شبكة (Bodolica et spraggon2006).⁷

حسب (Coviello et MC Auley 1999) فإن بالنسبة للنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات تستغل ميزاتها التنافسية حتى تنشأ بصفة مستقلة (وبدون الاعتماد على موارد ومعارف الشركاء) فرع خاص بها في الخارج والسبب هو تخوف هذه المؤسسات من أن تفقد ميزاتها التنافسية لأن الشركاء يرفضون عملها بطريقة مستقلة عن بقية أعضاء الشبكة.

⁶ Nadine LEVRATTO, Maarouf RAMADAN, op.cit, p.5.

⁷ Nadine LEVRATTO, Maarouf RAMADAN, ibid, p.6.

نظرية الموارد (Teece 98) وضعت تطوير واستعمال الموارد، مهارات ومعارف فريدة من نوعها في خانة التوسع الدولي. كما يتم تطوير هذه الموارد داخليا وينظر إليها على أنها ميزة تنافسية، قد شملت نظرية الموارد قسط واسع من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر (Etemad et Wright 1999). غالبية الدراسات التي أجريت مؤخرا قد استخدمت نظرية الموارد (Wolff et Pett 2000, Weshead et al 2001) لفهم عملية تدويل المؤسسات التي لا تعتمد على نموذج التدرج لتدويل نشاطها حسب هذه النظرية، الميزة التنافسية للمؤسسات تفسر عن طريق وجود تناسق وتكامل بين موارد وكفاءات متميزة ومفردة. (Oviatt et M^C Dougall 1994) أظهر أن توجد مؤسسات تعمل على المستوى الدولي منذ بداية نشاطها، هذه الأخيرة استفادت من الاتفاقيات التجارية التي أجريت بين الدول في منطقة معينة. (Reuber et Fischer 1997) أظهر أيضا أنه المعرفة والخبرة التي يمتلكها فريق الإدارة - المورد الرئيسي للشركة - هي العامل الحاسم للتصدير السريع.

ظهور هذا النوع الجديد من المؤسسات التي يطلق عليها اسم {Born global} (Madsen et Servais 1997). هذه المؤسسات التي تدخل وتخرج من الأسواق الخارجية بصفة مرنة (Bonaccorsi 1992)، تشكك في فكرة اعتبار الخبرة المكتسبة في الأسواق المحلية عامل رئيسي للتصدير، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار أن الميزة التنافسية هي سر نجاح المؤسسات التي منذ بداية نشاطها ولدت في محيط دولي.⁸

2-1 أسس اختلاف نماذج التدويل:

- الاختلاف بين هذه النماذج (نماذج التدويل) يتركز أساسا على ثلاث عناصر:
- الفرق الأول يتمثل في فرق الوقت: المؤسسات التي منذ بداية نشاطها تنشط في الأسواق الدولية تكون عملية تدويلها أسرع من المؤسسات الكلاسيكية. (Knight et autres, 1996; Madsen et autres, 1997, Rennie 1993)

⁸ Virgina BODOLICA, Martin Spraggon, **Comprendre l'internationalisation des PME de l'ex-Union Soviétique : le cas des PME exportatrices moldaves**, Journal of small business and intreprenuership, Québec 2007. www.jsbe.com, Consulté le 17/07/2013.

- عدد الدول التي يتم الوصول إليها من طرف المؤسسات التي تدول نشاطها يتغير من نموذج لآخر: المؤسسات التي تنشط في الأسواق الدولية منذ بداية نشاطها تتعامل مع عدد كبير من الدول مقارنة بالمؤسسات التقليدية.. (Oviatt et autres, 1994) (Madsen et autres, 1997)
- و أخيرا الاختلاف الثقافي بين النوعين السابقين للمؤسسات. فالمؤسسات الدولية منذ بداية نشاطها يكون لها اختلاف ثقافي أكبر من المؤسسات الكلاسيكية.⁹

1-3 العوامل التي تؤثر على عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الكتابات حول موضوع التدويل وفرت لنا مجموعة من العوامل التي تؤثر على عملية تدويل المؤسسات. من بين أهم هذه العوامل نذكر الموارد، المحيط، القطاع الصناعي والموارد البشرية للمؤسسة. وفقا لـ (Oviatt et al 1995) المؤسسات الشابة التي تتوفر على موارد غير ملموسة لها القدرة على تدويل نشاطها بسرعة وبنجاح. السمعة على سبيل المثال تلعب دور مهم في أنشطة تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Zahra, Mapherne, Carleton 2003).

(Burgel et Murrey 1998) ذكروا أن المؤسسات التي لا تهتم بالتدويل تكون منتجاتها أقل تطورا وإبتكارا.

القيود البيئية بما في ذلك النمو المحدود للسوق المحلي، تلعب دور مهم بالنسبة للمؤسسات عند تفكيرها للدخول إلى الأسواق الخارجية. (Coviello et Murno 1995, Karagozoglie et al 1995). (Lindell 1998). فكلما كانت الصناعة كونية (globalisée) كلما كان للمؤسسات التي تنشط بها القدرة على التدويل (Coviello et al 1995). ثبت أيضا أن هامش الربح في صناعة ما يتأثر سلبيا بدرجة تدويل الشركات.¹⁰

⁹ Patrick SCHUFFEL & Autres, **Le comportement d'internationalisation des PME suisses : Born global et internationalisation progressive**, CIFE.PME, Haute Ecole de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, Le 25, 26 et 27 octobre 2006, p.3.

¹⁰ Rico BALDEGGER, **Une perspective entrepreneuriale sur l'internationalisation des PME**, SEES/ Revue économique & sociale, Dossier de l'Entrepreneuriat, N° 3, Septembre 2009, p.72.

إن الغالبية العظمى من البحوث في مجال التدويل أجريت على شركات الإنتاج، ومع ذلك سوف نحاول استعراض نتائج بعض الدراسات التي قام بها (Erra milli et Rao 1993) التي أظهرت أن المهارات المخصصة لتقديم الخدمات لعملية التدويل تعمل دور جد مهم لاختيار الطريقة التي تدخل بها المؤسسة للأسواق الخارجية. دراسة أخرى قام بها Simon Shufeng Xiao & all 2011 تفترض أن المجتمع الذي تعيش به المؤسسة يؤثر بشكل كبير في عملية تدويل المؤسسات، ويعني بالاجتماع هنا مجموع المؤسسات المكونة لاقتصاد ما، والاجتماعات على نطاق واسع يمكن أن تصنف على أنها رسمية على سبيل المثال، القوانين والأنظمة أو غير رسمية على سبيل المثال، المعايير، والقيم، والمعتقدات.¹¹ كما أن الموظفين قد يكون لهم بعض التأثير على درجة ومدى تدويل المؤسسات.

Oviatt et M^c Dougall أظهر أن المؤسسات الجديدة التي تسير من طرف مسيرين يمتلكون خبرات في عمليات التدويل تكون لهم القدرة على تدويل أعمالهم بسرعة أكبر وبمزيد من النجاح. (M^c Dougall et Oviatt et al 1995)

البحث الذي قام به "Bloodgood et al 1996" أظهر أن المؤسسات التي يشتغل بها عدد كبير من المسيرين الذين يمتلكون خبرات كبيرة في الوصول إلى الأسواق الجانبية يكون لها نمو أسرع على المستوى الدولي مقارنة بالمؤسسات التي بها مسيرين ذوي خبرات ضعيفة على المستوى الدولي.

وفقا "Burgal et al 1998" المؤسسات التي تسير من طرف مسيرين تكونوا بالخارج، تميل أكثر وبشكل ملحوظ إلى التدويل مقارنة بالمؤسسات التي يقودها مسيرين تم تدريبهم وتكوينهم فقط محليا.¹²

¹¹ Simon Shufeng XIA & Others, **Internationalization and Performance of Firms in China: Moderating Effects of Governance Structure and the Degree of Centralized Control**, Journal of International Management 2013, p.100-121.

¹² Rico BALDEGGER, op.cit.. p.72-73.

1-4 العلاقة بين حجم المؤسسة وعملية التصدير:

العلاقة بين حجم المؤسسة وسلوك هذه الأخيرة نحو التصدير لا تزال واحدة من أكثر العلاقات تحليلاً.

إن العديد من الأعمال التي أجريت في هذا الميدان مبنية على افتراض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من وضع غير ملائم فيما يخص الحجم الأمر الذي يحد من قدراتها على المنافسة دولياً. بما أن معظم النظريات التي تستند إلى الحجم مقبولة عموماً، فإنه عدة دراسات حاولت اعتبار الحجم كأحد الجوانب المختلفة للتصدير مثل التوجه نحو التصدير (Kaynak et kalhari 1984) كثافة التصدير (Bonaccorsi 1992)، عدد وخصائص البلدان المستهدفة (Beamish et Munro 1987)، ومرحلة عملية التدويل (Cavusgil 1984, Alexander et Myers 2000).

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجه نحو التدويل:

1-2 مفهوم التدويل:

هناك خلط في المعنى حول المقصود بمصطلح الكونية أو العولمة «Globalisation»، ومصطلح التدويل «Internationalisation»، فبعض المؤلفين يرون أن العولمة أو الكونية تعني ممارسة الأعمال دولياً عن طريق التصدير، والاستثمار الأجنبي، أو الاتفاقيات التعاقدية؛ والبعض الآخر يستخدم مصطلح العولمة أو الكونية محل التدويل. ومهما اختلفت هذه الآراء والخلفيات، إلا أننا نرى أنها تتفق في نقطة معينة والمتمثلة في ممارسة نشاط الشركة خارج الحدود الوطنية. ولتوضيح هذا الخلط في المفاهيم، ندرج التعاريف التالية:

- تعرف الكونية أو العولمة بأنها: "مرحلة في تطور إستراتيجية، وهيكل وثقافة المنشأة، بحيث تبدأ في تخصيص الموارد، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف العالمية التي ترغب في تحقيقها للوصول إلى السوق المستهدف بأعلى جودة وأقل تكلفة"¹³
- أما تدويل المؤسسة فيعرف على أنه: "عملية أو مراحل متتابعة تسمح للمؤسسة بإنجاز تمهين تدريجي مع الأسواق الأجنبية، ومن هذا يتبين بأن المؤسسات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو صدفة أو بطريقة غير مدروسة، بل لابد من تمرين، إما بالخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافيا ونفسيا من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء."¹⁴
- إن درجة تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسوق بانتظام منتجاتها إلى خارج حدود البلد هو بعيد كل البعد عن مؤسسة متعددة الجنسيات تملك فروع في أنحاء مختلفة من العالم. وغالبية المؤسسات التي تحاول التدويل تمر بمراحل مختلفة من درجات الالتزام الدولي. فالتدويل هو عملية مكونة من مراحل متتالية تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيا في الأسواق الأجنبية.
- ونشير أن مفهوم البعد أي المسافة يلعب دور المحرك لعملية التدويل، وهو يتضمن ثلاثة حالات عن المسافة بين المصدر و عميله في الخارج.
- أ- **البعد الجغرافي**: يمكن ترجمته إلى تكاليف نقل السلعة؛
- ب- **البعد المؤسسي**: ونقصد به الاختلاف في السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل كل دولة. ويمكن أن تتضمن: الحواجز الجغرافية، الاختلافات في الإجراءات القانونية والمعايير، الاختلافات المالية (السياسات المالية، نسب الفوائد، تذبذبات أسعار الصرف بالنسبة للعملة المحلية...);
- ج- **البعد الثقافي والبيكولوجي**: الذي ينتج عنه عدم المرونة المحلية اتجاه المصدرين الذين يدخلون السوق والتفضيلات الخاصة بالأسواق المتقاربة ثقافيا والتي تقاس عادة على أساس: الاختلافات في

¹³ عمرو خير الدين، التسويق الدولي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996، ص 217.

¹⁴ Corinne PASCO-BERHO, **Marketing international**, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2000, p30.

التطور الاقتصادي، الاختلافات في كثافة المعاملات التجارية بين البلدين، والاختلافات الخاصة باللغة والتربية والأفكار السائدة.¹⁵

كما يمكن الإشارة الى حصة الأنشطة الخارجية والتي يطلق عليها البعد الحقيقي للتدويل، في حين أن التوجه نحو أسواق رأس المال العالمية تطلق عليه البعد المالي للتدويل.¹⁶

2-2 مخاطر تدويل المؤسسة:

توفر شروط تدويل المؤسسة أو حاجتها للسوق الدولية ليس معناه أن الدخول للسوق الدولية سيكون بسهولة، بل بالعكس هناك الكثير من المخاطر التي قد تعود بالضرر على المؤسسة بدل المنافع التي كانت تنتظرها، لأن بيئة التسويق الدولية كما تفرز الفرص يمكنها أن تفرز في أي لحظة مخاطر إن لم تدرس جيدا، وقد تكون عواقبها وخيمة. من بين المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار ما يلي:

- المخاطر التجارية؛¹⁷

- خطر عدم التقدير الجيد للتكاليف.¹⁸

وتختلف الأخطار حسب طريقة التوغل إلى السوق الدولية، وللحد من هذه الأخطار يستحسن عدم التسرع في اتخاذ قرار الدخول والاعتماد على مصادر متعددة للحصول على المعلومات، بالنسبة للأسواق القريبة يرى "Fontgalland" بأنه يستحسن السفر إليها والبقاء بها لعدة أيام ومقابلة أشخاص مؤهلين. وهذا سيعطي فكرة جيدة للمسيرين حول الحواجز الممكنة من جهة والفرص الموجودة

¹⁵ داني الكبير أمعاشو، التسويق الدولي، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر 2009، ص. 17-18.

¹⁶ A. Hassel & Others, **Two Dimensions of the Internationalization of Firms**, Journal of Management Studies, May 2003, p.707.

¹⁷ لعلاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق الدولية،

الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، تونس، ماي 2007، ص153.

¹⁸ Corinne PASCO-BERHO, op. cit, p.31.

من جهة أخرى.¹⁹ بالإضافة إلى ما تم ذكره من مخاطر هناك أيضا مخاطر سياسية وقانونية وثقافية سوف نتعرض لها عند تحليل البيئة الخارجية الدولية للمؤسسة.

2-3 متطلبات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-3-1 العوامل المؤثرة في اختيار مدخل الانتقال:

أ- **مزايا الملكية:** ونعني بها الموارد التي تملكها الشركة من خلال سياق المنافسة تستخدمها لامتلاك الميزة التنافسية المؤكدة في قطاع صناعيتها. والموارد المقصودة هنا هي الموارد الملموسة أو المنظورة المادية مثل الاسم التجاري ، العلامة التجارية، القدرات التنظيمية، المهارة التكنولوجية والقوة التسويقية . . الخ.

وتحتل الموارد غير المادية التي تملكها الشركة أهمية بالغة لأنها أساس خلق الثروة، وهي أداة تمويل الأصول الأخرى للشركة. وكفي أن نشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى أن الموارد التي يتيحها الاسم التجاري لشركة "Christian Dior" لا تقل أهميتها وحجمها عن ملكيتها للموارد المادية المنظورة من أصول نقدية وغيرها. وتحتاج الشركات الأجنبية التي تريد الدخول إلى الأسواق أن تمتلك ميزة ملكيتها للموارد الضخمة لكي تسد النقص في مجال توفر المعرفة والمعلومات الضرورية عن السوق المحلية التي تتميز بها عادة الشركات الوطنية الموجودة في هذه السوق.

ب- **مزايا المكان:** وهي عوامل تؤثر على مزايا الإنتاج في البلد المضيف بدلا من البلد الأصلي. الشركات تقارن بصفة مستمرة وروتينية بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها لسوق البلد المضيف بالمقارنة مع سوقها المحلي وذلك بهدف إعادة النظر، أو لتحديد مكان اختيار التسهيلات الإنتاجية الذي يحقق لها أفضل فرص المنافسة وتحقيق الأرباح.

إن جاذبية السوق الأجنبي واختياره يعتمد على عدة عوامل منها فيما يتصل بمزايا المكان: حجم السوق، القدرة الشرائية، الاستقرار الاقتصادي، معدل الأجور، تكاليف شراء الأراضي والأصول الثابتة، التسهيلات الإضافية التي لا بد منها لإقامة هذه التسهيلات.

¹⁹ E. FONTGALLANT, *Intelligence des Marchés et développement International*, Hermes Science, Paris 2005, p.79.

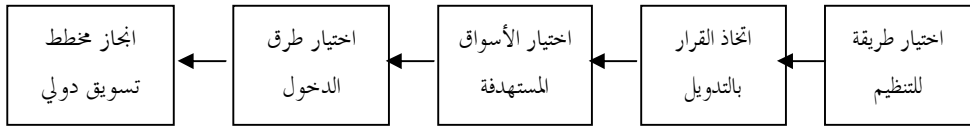
ج- مزايا التدويل: وهي العوامل التي تؤثر في رغبة الشركة على تصنيع منتجاتها أو خدماتها بنفسها أكثر من الاعتماد على عقود المشاركة أو الشراكة مع شركات محلية في البلد المضيف. إن حجم التكاليف الكلية ومنها تكاليف التفاوض، تكاليف السيطرة وتكاليف الدخول والإنفاق سيكون عامل حيوي في اتخاذ القرار بهذا الشأن.

وقد تؤثر طبيعة الصناعة على هذا القرار، فمثلا شركات الأدوية الدولية تعتمد بصورة واسعة على طريقة الترخيص، في حين اختارت تويوتا أسلوب المشاريع المشتركة كإستراتيجية للدخول إلى الأسواق الدولية.²⁰

2-4 مراحل تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمر عملية تدويل المؤسسات بكل أحجامها بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل، هذه المراحل مبينة في الشكل الموالي حسب ما جاء به فيليب كوتلر:

الشكل (03): مراحل عملية التدويل حسب فيليب كوتلر.



Source : Philip KOTLER & Others, **Marketing Management**, Pearson Education, 12th édition, France 2006, p.774

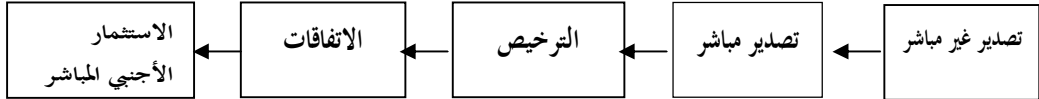
2-5 طرق الدخول إلى الأسواق الأجنبية:

توجد بالطبع عدة مداخل للانتقال إلى الأسواق الدولية، منها مداخل تقليدية معروفة مثل التصدير المباشر وغير المباشر والتصدير المشترك أو المنظم، الترخيص الدولي والامتياز الدولي، وأخرى مداخل خاصة مثل عقود الإدارة والاستثمار الأجنبي المباشر سواء عن طريق المشاريع المشتركة أو إستراتيجية الامتلاك. وهنا نشير الى أنه يتم اختيار طريقة من بين هذه الطرق على أساس ظروف السوق الخارجية، لأن هذه الأخيرة غير مؤكدة.²¹

²⁰ سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري، عمان 2007، ص. 35-36.

إن أول مشكل يواجه المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة عند إتخاذها القرار بتدويل نشاطها هو طريقة دخولها إلى السوق المستهدف، هذا الخيار يتأثر من جهة بموارد المؤسسة المالية، ومن جهة أخرى بالفرص التي توفرها لها الأسواق المستهدفة.

الشكل (04) : أشكال الدخول إلى الأسواق الأجنبية.



Source: Philip KOTLER & Others, op.cit, P.779.

2-6 الاستراتيجيات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمادا على التشخيص الداخلي والخارجي تصبح أمام المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة خيارات إستراتيجية، وهذا من خلال التقريب بين أهداف التدويل وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية، وذلك بتخصيص الموارد اللازمة لتمكين المؤسسة من خلق أو المحافظة على ميزة تنافسية في بيئة مستقبلية.

تعتمد الإستراتيجيات الدولية أساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين وتحديد ما هي القيمة التي تقدمها لهم المؤسسة من خلال ما تعرضه من خدمات ومنتجات وكذلك تحديد عوامل النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار والذي هو في غالب الأحيان الأكثر جاذبية من الأقسام الأخرى، ويتوافق وأهداف وإمكانات المؤسسة. بدوره التحليل الداخلي يسمح بالوقوف عند كفاءات وموارد المؤسسة وذلك بتحديد قوتها الرئيسية وأماكن ضعفها وما مدى تحكمها من خلال هذه العناصر في عوامل نجاح المؤسسة.

ونظرا للخصائص والمميزات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن نقترح الخيارات الإستراتيجية التالية:

²¹ Paola CONCON & Others, **The Internationalization Process of Firms: From Exports to FDI**, Juin 2013, p.4-5

أ- التخصص: تتمثل هذه الإستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة حول سوق معين أو منتج محدد، وإثر تتبع هذه الإستراتيجية تقوم المؤسسة باستخدام أحد الميزات التنافسية المتمثلة إما في ميزة التكلفة الأقل مما يسمح لها بإعطاء أسعار تنافسية تؤهلها للحصول على حصة في السوق الدولية، أو التميز بالمنتج حيث أن المنتج يمكن تميزه عن باقي المنتجات المتوفرة في السوق وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ماذا يتوقع الزبائن من المنتج بالإضافة إلى وظيفته الأساسية ؟
- عند اختيار عنصر التميز يجب مراعاة أن يكون هذا التميز غير قابل للتقليد بسرعة؛
- القيمة التي سيجدها المستهلك أكثر مما كان ينتظر وذلك بتحديد عوامل التحفيز المحتملة لجذب المشتري والتي يوفرها السوق الدولي، وتكون غير متوفرة عند منافسيه، وهذه الإضافات مع ما يتوقعه المستهلك تشكل فعلا التميز لمنتج المؤسسة.²²

ب- النمو بالتنوع: تلجأ المؤسسات بصفة عامة بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إستراتيجية النمو بالتنوع، إذا كان القطاع الصناعي الذي تشتغل به غير واعد مستقبلا من ناحية النمو والربحية، وهذا يحدث إما بسبب كون المنافسة في وضعية قوية، أو أن السوق في تدهور. إن وصول السوق إلى مرحلة التدهور معناه أن الطلب على المنتج في السوق ككل وصل إلى مراحله الأخيرة، وأن المستهلك لم يعد في حاجة إليه مثلما كان عليه في مراحله الأولى.

إستراتيجية التنوع تم التطرق إليها من طرف PORTER كإستراتيجية تنافسية ممكنة التطبيق، وكذلك من طرف ANSOFF في المصفوفة التي أتى بها.²³

التنوع يعني دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة وليس مجرد تطوير للمنتجات الحالية، والمنتج الجديد قد ينتمي إلى نفس خط المنتجات الحالي، وقد لا ينتمي إلى هذا الخط، بل إلى خط منتجات جديد. ومن هنا يكون أمام المؤسسة بديلان للنمو التنويعي:

²² لعلاوي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 165.

²³ Marie Camille. DEBOURG & Autres, **Pratique de Marketing**, Berti Editions, 2^{ème} édition, Alger, 2004, p.421.

- التنويع المركز؛
- التنويع المختلط.²⁴

3- نظرة شاملة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

1-3 المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1-3 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات العاملة تحت إشرافها:

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993، و حاليا وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة بـ :

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجهيز برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الاستثمارات المنشئة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إيجاد إستراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع نذكر منها: المشاتل وحاضنات الأعمال ، مراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

²⁴ Jean-Claude PAPILLON, **Le rôle de la taille de la firme: les spécificités des petites et moyennes entreprises**, Revue Problèmes économiques, N 2885, France, 26 Octobre 2005, p.02.

2-1-3 الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات

حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛²⁵

- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات؛²⁶

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛²⁷

- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية؛

- بورصات المناولة والشراكة.²⁸

2-3 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الدراسات التي أجريت من طرف

(Euro-developpement) حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2006، توصلت

إلى تواجد ثلاث عائلات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.²⁹

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضعية سلبية: وهي تمثل الغالبية العظمى من هذه المؤسسات،

وتتميز بـ: صعوبات مالية، تزعزع مكانتها بالسوق المحلية وضعف في بنيتها الهيكلية؛

²⁵ تلاجيجية نوة، ماضي بلقاسم، مداخله بعنوان: دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات من المؤتمر الدولي العلمي

الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر، جامعة سكيكدة، 2004.

²⁶ المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17/10/1994 المتضمن كيفية تنظيم عمل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.

²⁷ المادة 25 من المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24/09/2001 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

²⁸ شبايكي سعدان، مداخله بعنوان: معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي - الأغواط - 8 و 9 أفريل 2002.

²⁹ Wassila Tabet Aoul & Mustapha Charif, PME en Algérie : Quelles options stratégiques face à la concurrence internationale, Université de Tlemcen, 2009, p.14.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة النمو: هي مؤسسات لا تعاني من صعوبات مالية، تبحث على محافظة وتطوير مكانتها بالسوق المحلية. مسئولية هذا النوع من المؤسسات يركزون على الوظائف التجارية ومواجهة المنافسة؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة امتياز: هي مؤسسات في وضعية مالية جيدة، طريقة تسييرها جد حديثة ومكانتها في السوق جد منافسة. تهدف إلى توسيع تواجداتها في السوق المحلي، وبالمقابل الدخول إلى أسواق أجنبية عن طريق التصدير أو عقد شراكة.
- مسيري هذا النوع من المؤسسات يواكبون المستجدات، ويحدثون تغييرات تسييرية وتقنية على مستوى مؤسساتهم.

لا يوجد معطيات كمية حول عدد هذه المؤسسات بالجزائر، ولكن يمكن تقديرها: بعض العشرات فيما يخص نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في حالة امتياز، بعض المئات (أقل من ألف) فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في حالة نمو، وأخيرا بعض الآلاف بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في وضعية سلبية.

3-3 التهديدات والفرص التي يوفرها محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- 1- التهديدات: تتمثل في: جمود المحيط الإداري، المشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي، مشاكل التمويل والتوطين، غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية، وضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتج الوطني.
- 2- الفرص: تتمثل في: برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وبرنامج التعاون الأورومتوسطي من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط في آفاق 2010 – 2012 ميذا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³⁰

³⁰ Commission Européenne, UGP, **Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI**, Journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP.

4-3 دراسة استكشافية حول عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم:

1-4-3 تقديم عينة الدراسة:

قمنا بإجراء الدراسة الميدانية على 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على مستوى ولاية مستغانم. اختيار العينة لم يكن بطريقة عشوائية، وإنما قمنا باختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية (باستثناء مؤسستين تشغلان بقطاع الخدمات)، والتي يفوق عدد عمالها 20 عامل.

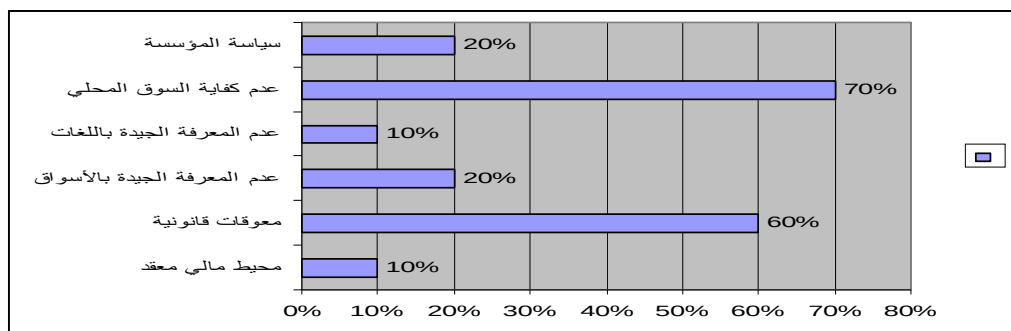
2-4-3 تحليل نتائج الدراسة:

1 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفكر مستقبلا في تدويل نشاطها:

قمنا بطرح أول سؤال حول ما إذا كانت هذه المؤسسات تفكر مستقبلا في تدويل نشاطها، 40% من هذه المؤسسات تفكر في تدويل نشاطها في المستقبل، في حين 60% تستبعد فكرة الدخول إلى الأسواق الدولية. سوف نتطرق إلى مبررات هذه النتيجة فيما يلي.

2 - أسباب عدم التدويل: حسب مسيري هذه المؤسسات، هناك بعض الأسباب التي جعلتهم يستبعدون تدويل نشاطهم. والنتائج موضحة في الشكل الموالي.

الشكل (05): أسباب عدم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.



بعد أن تم جمع البيانات، تم تفريعها في الجدول الموالي.

الجدول (02): تفريع الاستثمارات الخاصة بالسؤال الثاني

$F_i (X_i - \bar{X})^2$	$\bar{X}$	$F_i X_i$	X_i	F_i	
21.48	3.31	04	01	04	سياسة المؤسسة
23.94	3.31	28	02	14	عدم كفاية السوق المحلي
0.19	3.31	06	03	02	عدم المعرفة الجيدة باللغات
04	3.31	16	04	04	عدم المعرفة الجيدة بالأسواق
34.44	3.31	60	05	12	معوقات قانونية
14.54	3.31	12	06	02	محيط مالي معقد
98.59		126	n=6	38	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين

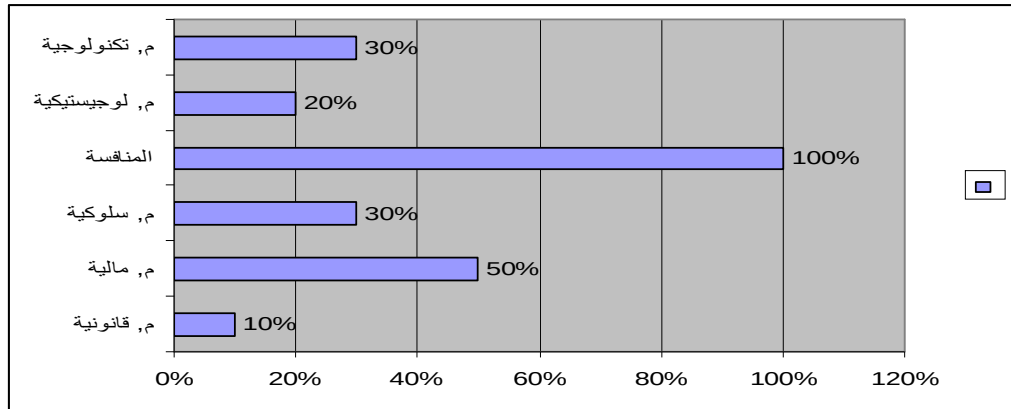
قيمة المتوسط الحسابي 3.31، وبالتالي معظم الإجابات كانت متمركزة حول الإجابة الثالثة والتي تقابل في الجدول عدم المعرفة الجيدة بالأسواق.

بغرض معرفة مدى توزع الإجابات الأخرى قمنا بحساب الانحراف المعياري، وقيمته تساوي 1.61. هذه القيمة تعتبر كبيرة، فإذا ما أخذت بعين الاعتبار فانه الإجابات التي تم جمعها تكون موزعة تقريبا حول معظم الاقتراحات، وبالتالي نستخدم أداة أخرى من مقاييس النزعة المركزية والمتمثلة في المنوال. المنوال هو القيمة التي تقابل أكبر تكرار، وفي حالتنا هذه هو يمثل القيمة الوزنية رقم (02)، وبالتالي نعتبر في هذه الحالة أن كل الإجابات متمركزة حول الإجابة الثانية، والمتمثلة في عدم كفاية السوق المحلي كسبب رئيسي لعدم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

3 - المشاكل المتوقعة:

عدم اتخاذ قرار بالتدويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة لم يكن سببه فقط المعوقات المذكورة سابقا، وإنما أيضا سببه مخوفات من الوقوع في مشاكل وصعوبات يمكن أن تواجه هذا النوع من المؤسسات في حالة تدويل نشاطها. هذه المشاكل المتوقعة مبينة فيما يلي:

الشكل (06): المعوقات المتوقعة لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

من الواضح أن جميع المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة تتخوف من المنافسة الأجنبية، ويتعلق الأمر بالنوعية وخاصة سعر التكلفة (معظم المؤسسات قيد الدراسة تعتبر أن سعر تكلفة منتجاتها مرتفع). كذلك التخوف من الوقوع في مشاكل مالية (الوضعية المالية لهذه المؤسسات لا تسمح لها بتدويل نشاطها)، وهنا يوجد نوع من التناقض في الإجابات المقدمة من طرف مسيري المؤسسات، فقد ذكروا سابقا أنهم لا يوجد عندهم مشاكل فيما يخص مساعدة الشركاء الماليين لهم. كذلك من بين المعوقات التي يمكن أن تواجه هذا النوع من المؤسسات هو مشكل تقادم التكنولوجيا التي تستخدمها مقارنة مع ما هو متواجد بالأسواق الدولية.

كذلك يتخوف مسيري هذا النوع من المؤسسات من عدم قبول مستهلكي الأسواق الأجنبية لمنتجاتهم، وأخيرا تأتي المعوقات القانونية واللوجيستكية. نقوم بتفريغ هذه البيانات في الجدول المبين أسفله:

الجدول (03): تفريغ الاستثمارات الخاصة بالسؤال الثالث

$F_i (X_i - \bar{X})^2$	$\bar{X}$	$F_i X_i$	X_i	F_i	
32.58	3.33	06	01	06	معوقات تكنولوجية
7.08	3.33	08	02	04	معوقات لوجيستكية
20	3.33	60	03	20	المنافسة
02.70	3.33	24	04	06	معوقات سلوكية
27.90	3.33	50	05	10	معوقات مالية
14.26	3.33	12	06	02	معوقات قانونية
104.52		126	n=6	48	المجماع

المصدر: من إعداد الباحثين

المتوسط الحسابي في هذه الحالة مساوي للقيمة 3.33، إذا هو مقابل للإجابة الثالثة والمتمثلة في التخوف من المنافسة.

بعد الحسابات، الانحراف المعياري مساوي للقيمة 1.48، وبالتالي الإجابات موزعة بـ 1.48^+ على الإجابة الثالثة، أي تقريبا على خمس الإجابات الأولى.

نقوم بحساب المنوال والذي يمثل القيمة التي تقابل أكبر تكرار، وفي هذه الحالة هو مقابل للقيمة الوزنية رقم (03). أي التخوف من شدة المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي قيمة المنوال هي نفسها قيمة الانحراف المعياري.

4 - النجاح بالأسواق الدولي (العلاقة أسواق محلية/أسواق دولية):

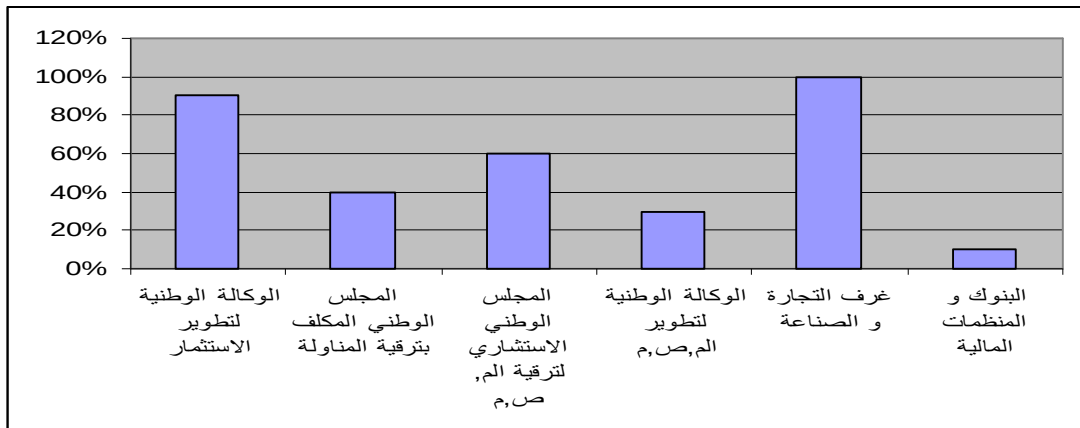
إن نسبة 40% من المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة تعتقد أنه نجاحها بالأسواق المحلية يعني بالضرورة نجاحها بالأسواق الدولية، في حين 50% من هذه المؤسسات ترى في نجاحها بالأسواق المحلية محفزا لتدويل نشاطها، و 60% ترى تعتقد أن جودة منتجاتها تسمح لها بالمنافسة بالأسواق الدولية.

بالمقابل 40% من هذه المؤسسات لا تعتقد أن نجاحها بالأسواق المحلية يعني بالضرورة نجاحها بالأسواق الدولية، بحجة أنه الأسواق المحلية تختلف عن الأسواق الدولية في طبيعتها ومكوناتها، و30% من هذه المؤسسات لا ترى في نجاحها بالأسواق المحلية محفزا في تدويل نشاطها، و40% منها ترى أنه لا يمكن لجودة منتجاتها المنافسة في الأسواق الدولية.

5 - المنظمات التي تساعد على التدويل:

كل المؤسسات محل الدراسة ذكرت علمها بالمساعدة التي تقدمها غرف التجارة والصناعة بالجزائر من أجل تدويل هذا النوع من المؤسسات لنشاطها. 90% أيضا من هذه المؤسسات تشير إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقدم المساعدة لعملية التدويل، و60% ذكرت المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و فقط 40% ذكرت المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، و10% من هذه المؤسسات أضافت المنظمات المالية.

الشكل (07): المنظمات التي تساعد على تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

بعد تفريغ البيانات تم الحصول على ما يلي:

الجدول (04): تفريغ الاستثمارات الخاصة بالسؤال الخامس

$F_i (X_i - \bar{X})^2$	$\bar{X}$	$F_i X_i$	X_i	F_i	
80.82	3.12	18	01	18	معوقات تكنولوجياية
10	3.12	16	02	08	معوقات لوجيستكية
0.12	3.12	36	03	12	المنافسة
04.62	3.12	24	04	06	معوقات سلوكية
70.60	3.12	100	05	20	معوقات مالية
16.58	3.12	12	06	02	معوقات قانونية
182.74		206	n=6	48	المجماع

المصدر: من إعداد الباحثين

المتوسط الحسابي مساوي في هذه الحالة لـ 2.36 ، ومنه هو مقابل في الجدول للقيمة الوزنية الثالثة، أي المجلس الوطني المكلف بالمناولة. وبعد حساب الانحراف المعياري نجد أنه مساوي للقيمة 0.94، ومنه الإجابات متمركزة بـ ± 0.94 على الإجابة الثالثة.

الخاتمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في النهوض باقتصاديات الدول، ذلك نظرا للعدد الهائل من هذه المؤسسات باقتصاد أي دولة، ضف إلى ذلك عدد العمالة الذي يشغل بهذا النوع من المؤسسات، ونظرا أيضا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة وعدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية الكبرى وأيضا سهولة تسييرها... الخ.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية الجارية في العالم، وفي ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعني تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية لمؤسسات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وللدول الاتحاد الأوروبي، أصبح أمام هذه المؤسسات جملة من

التحديات على الصعيد المحلي والدولي، ولعله أهم هذه التحديات هو المنافسة التي سوف تشكلها مؤسسات هذه الدول، ومنه فلا بد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تجهز نفسها للوقوف في وجه هذه التهديدات، ويجب عليها أن توسع مجال أعمالها ليشمل الأسواق الدولية و كما يقال أحسن طريقة للدفاع هي الهجوم.

إثر قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نجملها في النقاط التالية:

- يوجد عدة أسباب تدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تدويل نشاطها، منها التجارية والمالية والبيئية؛

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مخاطر عند إقدامها على تدويل نشاطها، منها مخاطر تجارية ومخاطر سوء التقدير الجيد للتكاليف؛

- لا بد على أي مؤسسة كانت بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تفكيرها في تدويل نشاطها، أن تحدد نقاط قوتها ونقاط ضعفها، وأن تدرس المحيط الخارجي المحلي للوقوف عند الفرص والتهديدات التي قد تكون مساعدة أو معوقة لعملية تدويلها، وبطبيعة الحال دراسة المحيط الخارجي الدولي لمعرفة الفرص والتهديدات التي يوفرها هذا المحيط كما ذكرنا سابقا لدخول السوق الدولية، يجب أن لا تكون نقاط ضعف المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في عناصر النجاح في السوق، لأن فرص نجاحها تتوقف بدرجة كبيرة على مدى تحكمها في عناصر النجاح هذه، وهي تعتبر العلاقة التي تربط المحيط الداخلي بالمحيط الخارجي؛

- تمر عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل انطلاقا من اتخاذ القرار بالتدويل، وصولا إلى إيجاد تنظيم محكم يسمح بالسير الحسن للمؤسسة على المستوى الدولي، ويتخلل هذه المراحل اختيار الطريقة والإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة لتدويل نشاطها.

من خلال دراستنا لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحظنا أنه بالنسبة للأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار والنمو على المستوى الدولي، فإن الجزائر أحرزت تقدما ملحوظا مما يدل على وجود إرادة

سياسية لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تلعب هذه الأخيرة دورا فاعلا في الاقتصاد الوطني، غير أننا لاحظنا وجود الكثير من المعوقات التي تحول دون نمو وتطور هذا القطاع على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، رغم وجود الكثير من الهيئات التي تحاول توفير الدعم اللازم إلا أنها مازالت غير كافية وغير منتشرة بشكل كاف.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

مؤلفات:

1. داني الكبير أمعاشو، التسويق الدولي، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر، 2009.
2. سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوري، عمان 2007.
3. عمرو خير الدين، التسويق الدولي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996.

مداخلات ومصادر أخرى:

4. تلايحية نوة، ماضي بلقاسم، مداخلة بعنوان: دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات من المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر. جامعة سكيكدة 2004.
5. شبايكي سعدان، مداخلة بعنوان: معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي - الاغواط - 8 و 9 أبريل 2002.
6. علاوي عمر، مداخلة بعنوان: تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق الدولية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، تونس، ماي 2007.

7. المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17/10/1994 المتضمن كيفية تنظيم عمل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.

8. المادة 25 من المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24/09/2001 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

باللغة الأجنبية:

1. A. Hassel, M. Höpne & Others, **Two Dimensions of the Internationalization of Firms**, Journal of Management Studies, May 2003.
2. Commission Européenne, UGP, **Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI**, Journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP.
3. Corinne PASCO-BERHO, **Marketing international**, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2000.
4. Czinkota, **The Export Marketing Imperative**, Texere, an imprint of Thomson Learning, All Rights Reserved, 2004.
5. E. FONTGALLANT, **Intelligence des Marchés et développement International**, Hermes Science, Paris, 2005.
6. Imane KHAYAT, **L'internationalisation des PME : Vers une approche intégrative**, 7^{ème} Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, 27, 28 et 29 Octobre, Montpellier 2004
7. Issam MEJRI, **L'internationalisation des PME de haute technologie: Une analyse basée sur le management des connaissances**, EDHEC Business School – Campus de Nice, France.
8. Jean-Claude PAPILLON, **Le rôle de la taille de la firme: les spécificités des petites et moyennes entreprises**, Revue Problèmes économiques, N° 2885, France, 26 Octobre 2005.
9. Julien, P.-A, **L'internationalisation des PME**, Communication à la 31^e WPSMEs, OCDE, Paris, octobre 2008.

10. Marie Camille. DEBOURG & Autres, **Pratique de Marketing**, Berti Editions, 2^{ème} édition, Alger, 2004.
11. Marjorie LECERF, **Les petites et moyennes entreprises face à la mondialisation**, L'Harmattan 2007.
12. Nadine LEVRATTO & Maarouf RAMADAN, **L'internationalisation des PME dans les pays en développement : Un modèle conceptuel des PME libanaises**, Colloque international, La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, France, 27-29 Mai 2009.
13. Paola CONCON & Others, **The Internationalization Process of Firms: from Exports to FDI**, Juin 2013.
14. Patrick SCHUFFEL & Autres, **Le comportement d'internationalisation des PME suisses : Born global et internationalisation progressive**, CIFE.PME, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25, 26, 27 octobre 2006.
15. Philip KOTLER & Others, **Marketing Management**, Pearson Education, 12th Edition, France 2006
16. Rico BALDEGGER, **Une perspective entrepreneuriale sur l'internationalisation des PME**, SEES/ Revue économique & sociale, Dossier: L'Entrepreneuriat, N° 3, Septembre 2009.
17. Simon Shufeng XIAO & Others, **Internationalization and Performance of Firms in China: Moderating Effects of Governance Structure and the Degree of Centralized Control**, Journal of International Management 2013.
18. Virgina BODOLICA, Martin Spraggon, **Comprendre l'internationalisation des PME de l'ex-Union Soviétique : le cas des PME exportatrices moldaves**, Journal of small business and entrepreneurship, Québec 2007, www.jsbe.com
19. Wassila TABET AOUL & Mustapha CHARIF, **PME en Algérie, quelles options stratégiques face à la concurrence internationale**, Université de Tlemcen, 2009.

التنمية المستدامة: محددات وتحديات

أ. بوزيان العجال

أستاذ مساعد (أ)، جامعة مستغانم

أ. شمة نوال

أستاذ مساعد (أ)، المركز الجامعي غليزان

الملخص:

تهدف دراستنا إلى إظهار العراقيل والتحديات التي تواجه المجتمعات في سعيها لتحقيق إشباع حاجياتها ووضع برامجها التنموية المستدامة، كما تهدف الدراسة أيضا إلى الكشف عن المحددات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية. حيث درسنا كذلك التيارات النظرية المنشأة من خلال العلاقة الجدلية بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وبينت نتائج الدراسة دور رأس المال الطبيعي في تكوين رأس المال الاجتماعي وكذلك دور الإنسان كفاعل أساسي في عملية التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، النمو الإقتصادي، البيئة، رأس المال الطبيعي، رأس المال الاجتماعي

Résumé :

Notre étude a pour objectif de faire apparaître les obstacles et les défis auxquels font face les sociétés dans le but de satisfaire ses besoins et à mettre en place ses programmes de développement durable, de même qu'elle a pour finalité de montrer les déterminants économique, environnemental et social. Nous avons également étudié les courants théoriques créés par la relation dialectique entre la croissance économique et le développement durable.

Les résultats de cette étude a mis en évidence le rôle du capital naturel et environnemental dans la formation du capital social, ainsi que le rôle de l'être humain en tant qu'acteur principal dans le processus de développement durable.

المقدمة:

تعرف التنمية المستدامة على أنها عملية تغيير يتم فيها تجديد استغلال الموارد، واختيار الاستثمارات، وتوجيه التطور التقني، وكذلك التغيير المؤسسي بدلالة الحاجات الحالية والمستقبلية، أي حسب "برنتلاند" كيفية خدمة وتحقيق رفاهية الأجيال الحالية مع المحافظة على الموارد لصالح الأجيال اللاحقة.

فمن خلال هذا التعريف المقدم من قبل CMED في 1987، عملت دول العالم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من بلوغ مجموعة من معطيات التحديث بتحقيق الاستدامة، السرعة والتراكم في آن واحد. وبالتالي نطرح الإشكالية التالية:

ما هي محددات بلوغ هذه الأهداف وما هي التحديات والأخطار التي تواجه

مسيرة التنمية المستدامة ؟

وبغية الإجابة عن هذه الإشكالية سنستند على الفرضيات التالية:

- التنمية عملية ديناميكية تتطلب مجهودا اجتماعيا واقتصاديا؛
- التنمية بالمفهوم الجديد "المستدامة" تبدأ من الفرد وبيئته وتنتهي عندهما؛
- لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون نمو دائم.

ولإثبات هذه الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية

إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي متبعين الخطوات التالية:

- من التنمية إلى التنمية المستدامة؛
- النمو والبيئة من خلال التوجهات النظرية؛
- محددات التنمية المستدامة؛
- معوقات التنمية المستدامة.

كما تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية بالارتكاز على أبعاد التنمية المستدامة والتعرض لأهم التوجهات التي تخلقها العلاقة الجدلية بين النمو والتنمية المستدامة من خلال البعد البيئي.

1- من التنمية إلى التنمية المستدامة:

فدراسة التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة التي اهتم بها علم الاقتصاد مع بداية القرن العشرين، خاصة في الدول النامية. حيث كان الاعتقاد السائد أنه المصطلح الصالح للاستخدام لحالة هذه الدول على غرار النمو بالنسبة للدول المتقدمة، حيث اهتم الاقتصاديون ووضعوا النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه أو على علاقات الإنتاج وبيئته، كما صاغوا النماذج الذهنية والرياضية المتدرجة في التعقيد واختبروها، غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية قد تشكل غداة الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد تأسيس مؤسستي "بريتون وودز" وطرحت الأمم المتحدة مسائل نمو البلدان المتأخرة وتصنيعها (1) P. Hugon 1989.

إلى أن أعطى "فرانسوا بيرو" 1961 تعريفا شاملا للتنمية على أنها: "ذلك التغير الملاحظ في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وحتى في السلوكات والتي تضمن زيادة في نصيب الفرد من الدخل بشكل مستمر ومتراكم"، (2) لكنها لم تبق - التنمية - مختصرة في تلك التغيرات التي يمكن ملاحظتها في العديد من المجالات حسب "Perroux"، بل أصبح ينظر إليها على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات

(1) - محمد عدنان وديع، "مفهوم التنمية" سلسلة جسر التنمية، العدد الأول، فيفري 2010

(2) - Jean-Paul maréchal, «de la religion de la croissance à l'exigence de développement durable», *in le développement durable: perspectives pour le XXIe siècle, éd. collection "des sociétés"*, Rennes 2005, p 33

سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطّرد لقدرات المجتمع المعني وتحسن مستمر لنوعية الحياة فيه KARDAMAC 2003. (3)

وهناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية، فهناك من يقول إنها معنية ومهمة بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية النادرة أو المعطلة، كما أنها تهتم أيضا بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن، فضلا عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية،⁽⁴⁾ في ظل توفر مجموعة من المحددات اللازمة لذلك.

إن مصطلح التنمية عموما سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، يقول عنها البروفيسور "كيم" بجامعة كارولينا الأمريكية: "لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي".⁽⁵⁾

والإنسان بطبعه تعتبر حاجاته متزايدة ومتجددة، ومن مميزات الموارد الاقتصادية أنها محدودة، وبالتالي فهذه الحقيقة طورت من مفهوم التنمية كعملية حسن تخصيص الموارد إلى عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الأخرى غير المتجددة من النضوب، فمن خلال ما سبق، نرى بأن التنمية تواجه تحدي حقيقي وهو كيف نحافظ على الموارد لصالح الأجيال اللاحقة، مع توفير حاجات الأجيال الآتية.

فهذا الانشغال الجديد ظهر من خلال تطور الفكر التنموي كذلك، الذي اتخذ مفهوما ديناميكيا لظاهرة التنمية مبني على توقعات مستقبلية، عكس المفهوم الستاتيكي الذي يسعى لتلبية حاجات الأجيال

(3) - سحر قدوري الرفاعي، "التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق" تقرير بمناسبة

المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية: التنمية المستدامة من منظور إقتصادي التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية

المستدامة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص5

(4) - سحر قدوري الرفاعي، المرجع نفسه، ص40

(5) - محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية، 2000، ص49

الحالية، حيث تجاوز الفكر التنموي من خلال بعده الديناميكي حدودا زمنية وذلك بالتفكير في مصير الأجيال اللاحقة، وفرض تحديات وقائمة متجددة من المحددات التي تسعى دول العالم بمختلف مستوياتها في النمو في البحث عن الكيفيات لتحقيق هذه الغاية، أي زيادة تراكمية سريعة ومستمرة مع تحقيق كذلك نمو لصالح الأجيال الحالية، فهذا التضارب ما بين مصير الأجيال الحالية واللاحقة انعكس على الفكر التنموي من خلال الصراع ما بين دعاة النمو الملائم للبيئة والنمو المحفز لها ودعاة اللانمو (croissance compatible ou favorable et décroissance).

2- النمو والبيئة من خلال التوجهات النظرية:

1-2- دعاة اللانمو:

المقدمة من قبل الاقتصادي الأمريكي الروماني الأصل Nicolas Georgescu Roeger في محاولته المنشورة في بداية السبعينات، حيث تزامنت مع أعمال خبراء نادي روما الذين ألحوا على ضرورة أن يأخذ النمو المتوازن بعين الاعتبار البعد الإنساني: « يلزمنا بشكل استعجالي تعريف متعدد الأبعاد للنمو الذي يدمج كل ما هو معقول ويؤدي إلى تنمية الأفراد والمجتمعات » R. LAHIS 1972 لكن شاع استعمال هذه الكلمة اللانمو في فرنسا منذ 2003.

حيث نجد Jacques Ellul, Serge Latouch, Ivan Illich أول المروّجين لهذا الفكر الذي مفاده أن النمو الاقتصادي لا يعتبر كمحرك مهم لرفاهية الإنسانية، حيث يعبر S. Latouch عن هذا الفكر من خلال المقولة التالية: « لا يكفي إبطاء القاطرة أو حتى كبحها أو إيقافها بل يجب النزول وركوب قطار آخر في الاتجاه المعاكس ». ويقصد بذلك التخلي عن النمو الاقتصادي كهدف للنشاط الاقتصادي، ويرى أصحاب هذه المقاربة كذلك أن "اللانمو" حتمية حيث أن كل نشاط اقتصادي يعتمد على قاعدة مادية هامة مهددة بالزوال. وقد تدعم هذا الفكر خاصة في فرنسا بأعمال Yves Cochet تحت تأثير خاصة الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول، ارتفاع أسعار المواد الأولية والزراعية

والنتائج الضعيفة المسجلة من قبل السياسات البيئية التقليدية على المستوى العالمي. ويعالج Robert Ayres في نفس الاتجاه مشكل عدم ملائمة النمو وديمومة البيئة، وتأثير النمو على الرفاهية وكذلك الصعوبة "التطبيقية السياسية" لما يسمى باللائمة في النظام الحالي.

2-2- نمو ملائم للبيئة (التنمية المستدامة):

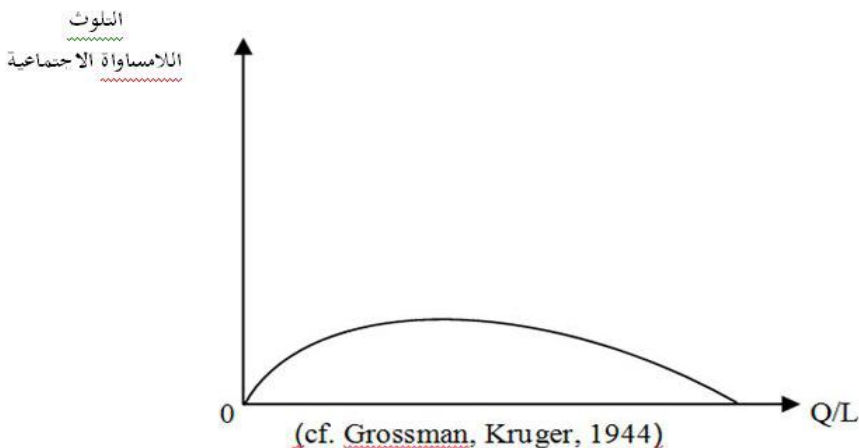
نلمس هذا التوجه خاصة من خلال تقرير برنتلاند 1987 الذي يبدو أنه الأهم في معالجة التنمية المستدامة من خلال الخطاب السياسي، فهو يقترح مقاربات أخرى بين التنمية والبيئة على غرار تلك التي تم الدفاع عنها في تقرير روما، فهذا الأخير ينصح بنمو ضروري للدول النامية بالشروط التي تضمن أحسن توزيع لثمار هذا النمو، وكذلك احترام الشروط البيئية حتى يصبح هذا النمو دائماً، بمعنى آخر أنه نمو مختلف حسب الأطر لكن مستدام اجتماعياً وبيئياً.

أما عملياً نلاحظ اتخاذ أسلوب التزاوج أو الثنائية ما بين النمو الاقتصادي والبيئة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إبان فترة حكم الرئيس بوش الأول فيما يخص إفرازات الغازات السامة عن طريق وضع أهداف لتقليص من الكثافة الطاقوية لاقتصادها، أي إيجاد علاقة ما بين GES و PIB أو PNB. والملاحظ جيداً أن الإجراءات المتخذة في الولايات المتحدة الأمريكية تبقى غير كافية، خاصة أن لها علاقة مباشرة بمشكل تلوث الغلاف الجوي، أما دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الغنية قد اتجهت نحو أهداف Kyoto أي تقليص الإصدارات الغازية بشكل غير مرتبط بالنمو الاقتصادي "حيث تؤخذ بعين الاعتبار الأهداف الأولية لكل دولة".

2-3- مقارنة نمو محفز للبيئة:

هذه المقاربة تستند على فرضية المنحنى البيئي لـ Kuznets "1901-1985" المتحصل على جائزة نوبل عام 1955، وقد حاول بعض الباحثين في التسعينيات برهنة أنه يوجد منحنى بنفسه تجاه منحنى Kuznets بين مستوى التلوث وارتفاع الناتج المحلي الخام.

الشكل 1: النمو الاقتصادي والتلوث



من خلال الشكل يكون يكون التلوث ضعيفا عندما يوجد إنتاج ملوث قليل، ثم يرتفع مستوى التلوث مع ارتفاع التصنيع لينخفض فيما بعد لأن المداخل المتزايدة تسمح بالتجهيز بالشبكات الأقل تلوثا وكذلك تجاه طلب السكان نحو قيم بيئية مادام أن الحاجات الضرورية تم إشباعها. هذا حسب (cf. Grossman, Kruger, 1994) حيث كان Kuznets قد تصور نفس المنحنى لكن لعلاقة ما بين فوارق الدخل ونمو الناتج المحلي الخام الذي يكون مرتفعا جدا.⁽⁶⁾

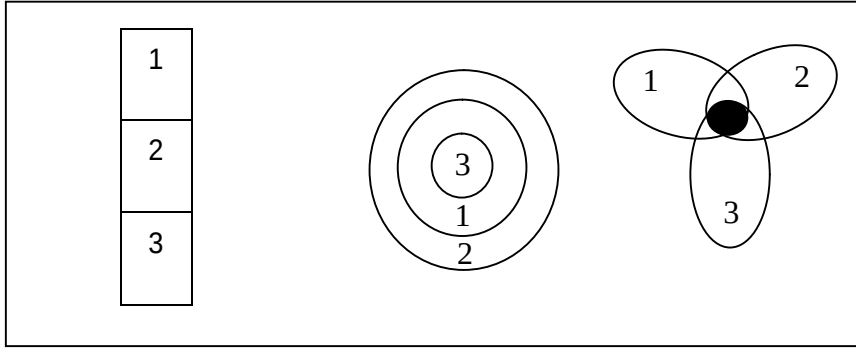
3- محددات التنمية المستدامة:

تقتضي التنمية المستدامة التفكير في مدى قابلية الطبيعة "البيئة والاقتصاد والمجتمع للاستدامة وهذه الإشكالية متنازع حولها بما أن الأمم والثقافات والجماعات البشرية والأفراد تأول مفهوم التنمية المستدامة وفق حاجياتها، فهكذا نرى البعض ممن يسعون لزيادة نسب استهلاكهم، ويركزون على التنمية الاقتصادية المستدامة، في حين أن البعض الآخر يسعى إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض بدعم التنمية المستدامة للبيئة، بينما هناك من يركز على التنمية البشرية من خلال المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية التي

⁽⁶⁾ - Edwin Zaccai, "Pour protéger l'environnement, faut-il abattre la croissance ?" A paraître dans Heering A. et Leyens S., stratégies de développement durable : Développement, environnement ou justice social ? Presse universitaires de Namur, 2009, p 12-16.

تؤول إلى ضمان الرفاهية للمجتمع،⁽⁷⁾ والأولوية المعطاة لكل بعد من هذه الأبعاد تفسر حسب الشكل التالي:

الشكل 2: تقديم بياني لأبعاد المستدامة



1- بعد اقتصادي

2- بعد اجتماعي

3- بعد بيئي

- **التقديم الأول:** يعطي للبعد الاقتصادي دوراً هيكلياً بامتياز، فهو يحفز تداخل وتفاعل لهذه الأبعاد الثلاثة المترادفة. وتحت الاقتصاد، يوجد البعد الاجتماعي الذي يكمل الدور الهيكلي القاعدي للبعدين فهو يتأثر ويؤثر في الجانبين الاقتصادي والبيئي؛
- **التقديم الثاني على شكل دوائر أحادية المركز:** وهذا التقديم يشير إلى سيطرة التحليل المعتمد على دور الإنسان في الأبعاد الثلاثة من خلال وضع البعد الاجتماعي، فهو يحتوي الأبعاد الأخرى حيث يوجد البعد البيئي العميق في قلب الأبعاد الأخرى؛

⁽⁷⁾- Beat Burgenmeier, Politiques économiques du développement durable (Bruxelles : 1^{ère} édition, de Boeck université, 2008), p 14-15.

— التقديم الثالث: يوحى إلى نظرية المجموعات بتعريف العديد من مناطق التفاعل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمنطقة المؤشرة في الوسط توحى بالخصائص الرئيسية للمفهوم.⁽⁸⁾

فمن خلال هذا التقديم الموجز لأهم أبعاد التنمية المستدامة يمكننا تعريف مجموعة من المحددات:

أ- **المدخرات الوطنية والتراكم الرأسمالي:** حيث أن معدل التراكم الرأسمالي متصل اتصالاً مباشراً بالنمو، ولا يكفي بالطبع تحقيق نسب عالية من التراكم الرأسمالي، بل يجب استثمار هذا المال في مشروعات إنتاجية تعمل بصفة أقل تلويث والحرص على زيادة المدخرات عن طريق ضمان أسعار فائدة حقيقية إيجابية، وإنشاء نظم عالية قائمة على أساس المصارف ومضمونة من خلال تنظيم يتوخى الحذر والروية، والإشراف السليم والإصلاحات المؤسسية⁽⁹⁾ لتوفير الأموال اللازمة لخدمة مشاريع التنمية المستدامة على أكمل وجه مع إعطاء تجهيزات لكل المشاريع الخواص ذات الطابع البيئي أو أنها أكثر احتراماً للبيئة؛

ب- **رأس المال البشري:** أكد BRIAN Kelly أن نظرية رأس المال البشري أدت إلى الإشارة لدور التربية والتكوين في النمو، وبالتالي حتى في التأخر التنموي، فقيمة العمل المؤهل المركب والمنشئ قد تزايدت بشكل سريع، وبالتالي فالنجاح الاقتصادي للبلدان وحتى الأفراد مرتكز أساساً على رأس المال البشري، الكفاءات، التدريبات وحتى المهارات. فالنظريات الاقتصادية والتي منذ زمن بعيد تعتبر العمل كعامل بسيط في الإنتاج، المعبر عنه بمقاييس كمية كعدد العمال أو ساعات العمل، تشير الآن إلى البعد الكيفي لعامل العمل، وهي تلح على تحسين رأس المال البشري، كما أشار Gary Becker

(8) - هارتويك هوبرتش، سبيل رينفرد، إيفون شاينغر، إعلان "لوسارن" ترجمة زهير الحلاوي : حول التعليم الجغرافي من أجل

التنمية المستدامة، سويسرا 31/07/2007

(http://www.igu-cge.org/Charters-pdf/Lucerne%20Declaration_%20arabic.pdf)

(9) Beat Burgenmeier ,op.cit, p 40-42

(جائزة نوبل 1992) أنه يوجد علاقة وطيدة بين مستوى التربية والإنتاجية، وبين تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي؛⁽¹⁰⁾

ج- رأس المال الطبيعي: فتقرير المعهد العالمي للموارد يحاول تقييم عدد الفقراء إلى المداخل المتأينة من الموارد الطبيعية. فعلى المستوى العالمي 16 مليار شخص مرتبطون بالغابات في جزء جد معتبر من مداخلهم، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 500 مليون فقير مرتبطون بالزراعة والرعي، فالتقرير يقترح أخذ بعين الاعتبار دور رأس المال الطبيعي في التحليل الاقتصادي وحساب "الدخل البيئي" وكذلك توزيعه وحتى دراسة التقييم للأنظمة البيئية للألفية، المنشور بمبادرة من هيئة الأمم المتحدة، يتجه في نفس المنحى، وتؤكد أن تدهور الأنظمة البيئية قد يعيق من تحقيق ال ODM. وبالتالي فرفاهية الإنسانية واستمراريتها تتوقف على مدى اهتمامها بالموارد الطبيعية والمحافظة عليها لصالح الأجيال اللاحقة كونها تساهم بشكل كبير في خلق وبناء رأس المال الاجتماعي.

الأهداف التنموية للألفية والتي وضعت على أساس فكرة التنمية المستدامة، فهذا التقرير الأخير كذلك يشير إلى ضرورة إعادة النظر في تحليل قيمة الأنظمة البيئية في الحالة المرجعية، من أجل توضيح وتنوير الصورة لدى المقررين السياسيين على نتائج الاختيارات التنموية.⁽¹¹⁾

4- تحديات التنمية المستدامة:

دائما من خلال الأبعاد الثلاثة سألقة الذكر للتنمية المستدامة، يمكننا تمييز ثلاث أكبر تحديات تواجه التنمية المستدامة، منها ما يأخذ طابع اجتماعي، ومنها ما يأخذ طابع اقتصادي وأخرى ذات الطابع البيئي (الطبيعي).

(10) - التقرير السنوي للبنك الدولي 2009، التمويل والتنمية، مارس 1994، العدد 1، ص 3

(11) - Eric Mulumba Zozo, Fondements d'une croissance économique pour un développement durable en Afrique, (<http://wenze.com/wnet/wp-content/uploads/2010/11/wenze-doc-1-eric-mulumba-zozo.pdf>)

4-1- تحديات اجتماعية:

لعل أهم تحدي اجتماعي تمثله ظاهرة الفقر التي تشكل عقبة في وجه تحقيق التنمية المستدامة فالوقوع في مصيدة الفقر لا يسمح بتحقيق التنمية البشرية التي تعتبر أهم مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة، وتجاوز عقبة الفقر، يعني التوجه نحو عملية توسيع الحريات الحقيقية للأفراد، من خلال عوامل محددة لهذه الحريات: المتاحات الاقتصادية والاجتماعية (تسهيل وسائل التربية والصحة)، الحريات السياسية والمدنية (بالتفكير في حرية المشاركة في الحوار العمومي أو ممارسة حق الرقابة)، التصنيع، التقدم التقني أو التطورات الاجتماعية كلها تؤدي إلى توسيع الحرية الفردية (A.Sen, 2003).⁽¹²⁾

4-2- تحديات اقتصادية:

إن أكبر تحدي بالنسبة لعملية التنمية المستدامة في الوقت الراهن، هو تفاقم الأزمات الاقتصادية وآثارها العكسية على أهداف التنمية المستدامة. حيث أن الاضطرابات المالية الكبيرة التي بدأت في عام 2007، تحولت إلى أزمة اقتصادية كاملة في سبتمبر 2008، وأسفرت عن ازدياد معدلات البطالة وهي الآن تنذر بالتحول إلى مشكلة إنسانية كبيرة، وفي الواقع لم ينج أي بلد من بلدان العالم من آثار هذه الأزمة الآخذة في الاتساع، ومن المرجح استمرار نتائجها حتى أواخر عام 2014. فهذه الأزمة تختلف عن سابقتها كونها قد وضعت البرامج التنموية في تحدي كبير على الأصعدة التالية:

- حماية أشد الناس تعرضاً للمعاناة من عواقب الأزمة الفورية وطويلة الأمد؛
- الحفاظ على برامج الاستثمار في البنية الأساسية في الأمد الطويل واستدامة إمكانات تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل التي يتصدرها القطاع الخاص ولاسيما من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه حالياً في كثير من الحالات توتر قوي في المجال المالي ومجال الإنتاج، وهذه الحالات قد تفاقمت بفعل الأزمة الحالية، وهذا ما أدى فعلاً عن انقطاع هذه المؤسسات عن ممارسة

⁽¹²⁾ -Pierre-Noël Giraud (Cerna), Denis Loyer (AFD), Capital naturel et développement durable en Afrique ; (<http://www.cerna.ensmp.fr/Documents/PNG-DL-CapitalAfrique.pdf>)

مسؤولياتها الاجتماعية.⁽¹³⁾ وبالتالي رهن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تحقيق النمو المستدام والملائم للبيئة. وما زالت هناك تحديات جسام أمام عملية التنمية ومنها على سبيل المثال تفشي فيروس ومرض الإيدز وتغير المناخ، وتسيير الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمات القصيرة وطويلة الأمد جنباً إلى جنب.⁽¹⁴⁾

3-4- تحديات بيئية:

يعد التلوث أكبر تحدي للبشرية ولا سيما ذلك الناتج عن انتشار الغازات الدفينة، حيث يشير "جون فرانسوا نوال" أن هذا التلوث يؤدي إلى أخطار غير معروفة جداً وأكيدة على مستوى العديد من الأجيال وخاضعة للجهل (عدم التأكد) علمي كبير عن كثافته وعن إنتاجه.⁽¹⁵⁾

وقد أكد التقرير الذي أعلن في باريس في الثاني من فبراير عام 2007 أن اللجنة الحكومية لتغيير المناخ قد انتقلت من مرحلة عرض التنبؤات وطرح التحذيرات إلى تقديم الملاحظات على بدء حدوث ظاهرة التغير المناخي والتي برزت في التغييرات التالية:

- بلغ ثاني أكسيد الكربون "CO₂" في الهواء الجوي (طبقة الأتموسفير) 379 جزء في المليون وهو أعلى تركيز يصل إليه خلال الـ 50 ألف عام الأخيرة، أي منذ العصور الجليدية، كان تركيز ثاني أكسيد الكربون في عام 1850 لا يزيد عن 280 جزء في المليون، وقد تسارعت معدلات زيادة التركيز السنوي خلال الفترة من 1995 إلى 2005 بمتوسط سنوي بلغ 1,9 جزء في المليون. أما متوسط الزيادة السنوية خلال الفترة من 1960 حتى 2005، فقد كان 1,6 جزء في المليون؛

(13) - التقرير السنوي للبنك الدولي 2009

(http://siteresources.worldbank.org/EXTAR2009/Resources/6223977-1253813071839/AR09_Year_in_Review_Arabic.pdf)

(14) - P. Combes Motel Cerdi, Emergence du concept de développement durable –CNRS – Clermont Université

<http://www.cerdi.org/uploads/sfCmsBlog/html/41/intro%20dd%20m2dd%200910%20par%20t%2012%20supports.pdf>

(15) - Catherine Aubertin et Frank-Dominique Vivien, *Le développement durable : Enjeux politique, économique et social*, (Paris :la documentation française, 2010), p 147.

- كانت الإثني عشرة عاما الأخيرة الأكثر حرارة على الإطلاق، وقد سجل ارتفاع لدرجة حرارة الأرض خلال الفترة من عام 2001 إلى 2005 بلغ 0,95 درجة مئوية بالفعل؛
 - تم رصد ارتفاع في درجة حرارة المحيطات على عمق 3000 متر مقارنة بعام 1961، ومن المعروف أن المحيطات تستوعب 80% من درجة حرارة الأرض مما يعني انخفاض نسبي في قدرة المحيطات على استيعاب الحرارة وإمكانية تمدد مياه البحار بسبب زيادة حرارتها مما يساهم بقدر ما في ارتفاع مستوى سطح البحر بصفة عامة؛
 - حدوث تراجع لأحجام ومساحات الجبال الجليدية والمناطق المغطاة بالثلوج في نصفي الكرة الأرضية (الشمالي والجنوبي) مما سبب ارتفاع مستوى سطح البحر بـ 0,31 متر خلال الفترة من 1993 إلى 2003 كما رصدته الأقمار الصناعية؛
 - حدوث تغيير ملحوظ في كميات سقوط الأمطار في مناطق عديدة من المعمورة، وكذلك تكرار ظاهرة فيضانات الربيع في غرب ووسط أوروبا وتغير نمط العواصف في العالم على نحو بالغ الخطورة.⁽¹⁶⁾
- وبالتالي نرى أن جل هذه التحديات البيئية تهدد بشكل أو آخر تحقيق رأس المال الاجتماعي.

الخاتمة:

قد مكنتنا الدراسة من تسليط الضوء على مجموعة من النقاط ذات الأهمية البالغة خاصة تلك المرتبطة بالتهديدات البيئية ومدى أهمية البعد البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكل أبعادها، فأهمية الحفاظ على التنوع الحيوي يمكن أن يمثل مصدر للغذاء والطاقة والصحة بعبارة أخرى إن الحفاظ على التنوع الحيوي في الموارد الطبيعية يمثل رأس المال الطبيعي وهو بدوره عنصر مهم للحفاظ على رأس المال الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

⁽¹⁶⁾- Philippe Maingault, "Une croissance économique écologiquement soutenable est-elle possible ?" *Ecologie & politique*, 2006/1 N°32, p 126

ويجب الإشارة إلى الدور السلبي الذي يلعبه الإنسان كونه الفاعل الأساسي والرئيسي في أي عملية تنموية وهذا ما ينطبق على فرضيتنا التي مفادها أن التنمية تبدأ من الإنسان وتعود على الإنسان فهو المسؤول عن الحفاظ على البيئة و توازنها وترابطها من خلال خطط التنمية التي يجب أن تقيم رأس المال الطبيعي فمن الصعب وضع حدود أو انفصال بين البيئة والتنمية حيث يقول الدكتور عودة الجيوسي المدير الإقليمي للإتحاد الدولي لحماية الطبيعة: "ما قيمة التنمية الاقتصادية إذا كانت ستحرماننا من التمتع بهواء نظيف ومياه نظيفة ومكان للراحة لنا ولأولادنا، مشكلة الإنسان في عصر العولمة أنه أصبح لا يدرك إلا حسابات السوق التي تعتبر كل شيء سلعة".

وقد قادتنا الدراسة إلى نتائج مفادها أن التنمية لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي كما أن مفهوم التنمية هو مفهوم موسع يستوعب أبعادا اجتماعية، سياسية بيئية وتكنولوجية، إلى جانب البعد الاقتصادي فالتنمية هي عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من القهر والفقر والاستغلال وتقييد الحريات على حد تعبير Amartia Sen.

كما أن الجدل القائم حول علاقة النمو بالتنمية يدور منذ فترة فالموضوع معقد يشمل عدة توجهات منها ما يميل أكثر إلى البعد الاقتصادي ومنها ما يميل إلى البعد البيئي وأخرى تميل إلى البعد الاجتماعي لكن ما توصلنا إليه من خلال الدراسة هو أنه بظهور مفهوم التنمية المستدامة التي تجمع بين كل هذه الأبعاد زاد الجدل حده وبدت علاقة النمو بالتنمية المستدامة أكثر تعقيدا من ذي قبل إلى درجة المطالبة بنمو صفري أي مساو للصفر، أي بالتخلي تماما عن هذا المفهوم كهدف للنشاط الاقتصادي.

قائمة المراجع:باللغة العربية:

1. التقرير السنوي للبنك الدولي 2009، التمويل والتنمية، مارس 1994، العدد 1
2. سحر قدوري الرفاعي، "التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق" تقرير بمناسبة المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية: التنمية المستدامة من منظور إقتصادي التجارة الدولية وتأثيرها على التنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية
3. محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية، 2000
4. محمد عدنان وديع، "مفهوم التنمية"، سلسلة جسر التنمية، العدد الأول، فيفري 2010
5. محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: "الأثار والسياسات"، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب" المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2007، العدد رقم 24
6. هارتويق هوبريتش، سبيل رينفرد، إيفون شابجر، إعلان "لوسارن" حول التعليم الجغرافي من أجل التنمية المستدامة، سويسرا: 31/ 07/ 2007 ترجمة زهير الحلاوي

(http://www.igu-cge.org/Charters-pdf/Lucerne%20Declaration_%20arabic.pdf)

باللغة الفرنسية:

1. Beat Burgenmeier, Politiques économiques du développement durable (Bruxelles: 1^{ère} édition, de Boeck université, 2008)
2. Catherine Aubertin et Frank-Dominique Vivien, Le développement durable : Enjeux politique, économique et social, (Paris: la documentation française, 2010)
3. Edwin Zaccai, « Pour protéger l'environnement, faut-il abattre la croissance ? » A paraitre dans Heering A. et Leyens S., stratégies de développement durable: Développement, environnement ou justice sociale ? Presse universitaire de Namur, 2009

4. Eric Mulumba Zozo, Fondements d'une croissance économique pour un développement durable en Afrique,
(<http://wenze.com/wnet/wp-content/uploads/2010/11/wenze-doc-1-eric-mulumba-zozo.pdf>)
5. Jean-Paul maréchal, «de la religion de la croissance à l'exigence de développement durable », in le développement durable: perspectives pour le XXIe siècle, éd. collection ''des sociétés'', Rennes 2005
6. P. Combes Motel Cerdi, Emergence du concept de développement durable– CNRS – Clermont Université
<http://www.cerdi.org/uploads/sfCmsBlog/html/41/intro%20dd%20m2dd%200910%20part%2012%20supports.pdf>
7. Philippe Maingault, « Une croissance économique écologiquement soutenable est-elle possible ? » Ecologie & politique, 2006/1 N°32
8. Pierre-Noël Giraud (Cerna), Denis Loyer (AFD), Capital naturel et développement durable en Afrique
(<http://www.cerna.ensmp.fr/Documents/PNG-DL-CapitalAfrique.pdf>)

المحاسبة التحليلية ودورها في عملية اتخاذ القرارات

- دراسة حالة مؤسسة "BENTAL" -

أ. أوبختي نصيرة

أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة تلمسان

أ. بوهنة كلثوم

أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة تلمسان

ملخص:

إن المحاسبة التحليلية من بين تقنيات التسيير والتي أصبحت إجبارية في بعض الدول، بحيث لا تكاد تخلو مؤسسة أوروبية أو أمريكية من وضعه ليس فقط للاستجابة لمتطلبات قانونية أو تنظيمية وإنما لمعرفة حقيقة التكاليف التي تنفقها والتي تعود بالربحية من تلك التي تثقل كاهل المؤسسة دون نتيجة فهذه المعلومات تسهل على المسير تقديم النتائج ومراقبة الأوضاع واتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة وهذا يسمح لها بالبقاء وضمن أطول في السوق.

ومن خلال هذه الدراسة نحاول التعرف على دور المحاسبة التحليلية كأداة فعالة في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الجزائرية، والتي أصبحت من أدوات التسيير الضرورية خاصة بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة التحليلية، التكاليف، طريقة التكاليف المعيارية، اتخاذ القرار.

Résumé :

La comptabilité de gestion, ou comptabilité analytique est un outil de gestion, destiné à fournir de l'information utile aux responsables de l'entreprise.

L'importance de la Comptabilité de gestion est considérable, et même si l'entreprise n'a aucune obligation de tenir une Comptabilité de gestion, à la différence de la Comptabilité générale, dite aussi Comptabilité financière,

peu d'entreprises, dès qu'elles ont dépassé une certaine taille, peuvent s'en dispenser.

L'objet premier de la Comptabilité de gestion est l'analyse des coûts et partant de là l'analyse du résultat, d'où son appellation originaire de Comptabilité analytique, mais son apport à la gestion va au-delà de ce seul objectif. Les raisons justifiant la place centrale occupée par la Comptabilité de gestion dans l'administration des entreprises sont multiples : Elle sert à déterminer pour chaque dépense, chaque charge, quelle part revient à tel produit, à telle activité de l'entreprise. Partant de là, elle est indispensable pour l'établissement des devis, et elle donne à l'entreprise les éléments chiffrés pour fixer son prix de vente. Sur les marchés très concurrentiels.

Dans cette étude, nous essayons d'identifier le rôle de la comptabilité analytique comme un outil efficace dans le processus de prise de décisions dans les entreprises algériennes, qui est devenu l'un des outils de gestion nécessaires, en particulier après la transition vers une économie de marché.
Mots clés: comptabilité analytique, Coûts, méthode du coût standard, prise de décision.

مقدمة:

إن الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر في نهاية الثمانينات نتيجة الانخفاض الهائل لسعر البترول، جعل الدولة تغير من نهجها الاقتصادي وذلك بالانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام اقتصاد السوق، وهذا أدى إلى الفشل في التساير مع المحيط الجديد والسياسة الاقتصادية الجديدة المنتهجة من طرف الدولة ، حيث فشلت أغلبية المؤسسات في البقاء على الساحة الاقتصادية واضطرت الدولة إزاء هذه إلى التخلي عنها لصالح القطاع الخاص.

وعليه فهذا الانتقال إلى اقتصاد السوق قد أظهر عيوب المؤسسات العمومية التي تكاد تخلو من كل أداة تسيير مما جعل مكانتها في الاقتصاد ضعيفة ، وبقائها مهدد ومن بين أدوات التسيير التي تفتقدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نجد منها المحاسبة التحليلية بالإضافة إلى أدوات أخرى نذكر منها بحوث .العمليات، نماذج التنبؤ، التحليل المالي....فهذه الأدوات متكاملة مع بعضها كلها تجعل بقاء

المؤسسة مرهون بتطبيقها ميدانيا والتحكم فيها باعتبار أن المسير يحتاج دوماً إلى معطيات مالية ومحاسبية دقيقة وموثوقة تسمح له باتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات الملائمة.

إن استعمال تقنيات المحاسبة التحليلية داخل المؤسسة تجعلها أكثر قدرة على فهم مختلف المراكز الخاصة بإنتاج منتج أو تلبية خدمة معينة وذلك نظراً لطريقتها التحليلية التي تسمح بالوقوف على مختلف النقاط الخاصة بدراسة مرد ودية المراكز والأقسام التي تدخل في الإنتاج وتحليل مختلف الأعباء وإعطائها الصيغة وفقاً لكل طريقة من الطرق الخاصة بدراسة وحساب التكاليف.

والإشكالية التي سوف نعالجها في هذا البحث هي:

كيف تستخدم طرق المحاسبة التحليلية في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسات الصناعية الجزائرية؟
وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى محورين:

- مدخل عام للمحاسبة التحليلية ؛

- دور المحاسبة التحليلية في عملية اتخاذ القرار بمؤسسة "BENTAL".

أولاً : مدخل عام للمحاسبة التحليلية

1- نشأة وتطور المحاسبة التحليلية:

يمكن تقسيم ظهور المحاسبة التحليلية إلى مرحلتين:

- المحاسبة التحليلية التقليدية: في منتصف القرن 18 عشر وحتى أواخر القرن 19 كانت الغالبية العظمى للمؤسسات ذات الحجم الصغيرة والسوق هو المرشد للقرارات الاقتصادية ونظام المحاسبة العامة هو المتبع الذي يتمثل في تسجيل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة في السجلات المحاسبية، وبالتالي أصبحت المحاسبة العامة قاصرة وعاجزة عن تلبية احتياجات ومتطلبات على حدوث هذا التطور عدم معرفة المؤسسة لتكاليفها ونواتجها الخاصة لكل منتج.

- المحاسبة التحليلية المعاصرة: المرحلة الثانية للمحاسبة التحليلية بدأت بجد في 1945، تقدم الصناعة في السنوات الأخيرة أدى إلى ظهور واشتداد المنافسة بين المنتجين ولكي تتمكن المؤسسة من الاستمرار في حياتها وجب عليها أن تخفض تكاليفها إلى الحد الأدنى والحصول على أكبر فائدة ممكنة مع دراسة التكاليف بشتى أنواعها: تكاليف تاريخية، تكاليف اقتصادية، تكاليف تقديرية، تكاليف ثابتة، تكاليف متغيرة، تكاليف شبه متغيرة، لاستخدامها في إعداد الميزانيات المرنة المتغيرة، ومعرفة عتبة مردوديتها، وتعتبر ولادة المحاسبة التحليلية تطورا طبيعيا للمحاسبة العامة ومرحلة متقدمة في تطور الفكر المحاسبي.¹

2- تعريف المحاسبة التحليلية:

يتناول موضوع المحاسبة التحليلية بصفة عامة التكاليف المرتبة بالكميات أو الوحدات التي تتعامل بها المؤسسات الإنتاجية الخدمية والتجارية، فمهمة المحاسبة التحليلية تنحصر في معالجة تلك التكاليف حيث تقوم باستخراجها وحسابها وتحديدتها وتصنيفها والتنبؤ بها، وبالتالي يمكن أن نعرف المحاسبة التحليلية بأنها تقنية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة، بالإضافة إلى مصادر أخرى، وتحليلها من أجل الحصول إلى نتائج يتخذ على ضوءها مسيروا المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها، وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة. كما أنها تسمح بمراقبة المسؤوليات سواء على مستوى التنفيذ أو مستوى الإدارة.²

3- أهداف المحاسبة التحليلية: ومن بين أهداف المحاسبة التحليلية:

3-1- حساب التكاليف وسعر التكلفة: إن حساب التكاليف وسعر التكلفة يمكن ويسهل من العمليات التالية:

- تحديد قيمة المخزون وهذا باستعمال الجرد الدائم بواسطة احد الطرق التالية:

¹- بويعقوب عبد الكريم، "المحاسبة التحليلية" الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 08.

²- بويعقوب عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 10.

- طريق المخزون الداخل أولاً والخارج أولاً (fifo)؛
- طريقة المخزون الداخل أخيراً والخارج أولاً (lifo)؛
- طريق التكلفة الوسيطة للمرجعة.
- تحديد سعر بيع المنتج حيث أن: $\text{سعر البيع} = \text{سعر التكلفة (نحائية)} + \text{هامش الربح}$
- تحديد التكاليف ومراقبتها بغرض مراقبة النشاط والمسيرة.
- 2-3- دراسة المردودية: إن دراسة المردودية تسمح للمسيرة بمراقبة سياسة الاستثمار والتوزيع وهذا بـ:
 - تسجيل المصاريف حسب الوظائف والمنتجات؛
 - مراقبة التكاليف: التموين، الإنتاج والتوزيع، على المسيرة بقدر الإمكان أن يخفض هذه التكاليف.
- 3-3- حساب نتيجة المؤسسة: النتيجة في المؤسسة هي الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة، فعلى أساس سعر التكلفة يتحدد سعر البيع، وبالتالي فالمردودية تتحدد على أساس النتيجة المحققة من طرف المؤسسة.
- 3-4- إعداد الموازنة التقديرية: يساعد إعداد الموازنات التقديرية على التنبؤ بالنتائج للدورة المالية.
- 3-5- مراقبة التسيير: هي تقييم النتائج المحققة من المستويات التقديرية والمتابعة لأنشطة المؤسسة وتحليلها بمعنى مراقبة التكاليف والتحكم فيها، بالإضافة إلى تحليل الفروقات.
- 3-6- اتخاذ القرار: تتجلى أهمية المحاسبة التحليلية في تقديم الحلول الممكنة، وذلك في المرحلة التي تجري فيها عملية دراسة أهمية التكاليف في اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية،³ ولهذا سوف نقوم بدراسة أهمية أو مساهمة المحاسبة التحليلية في عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة الجزائرية - حالة مؤسسة "BENTAL"

³- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية الجزائر، 1999، ص2.

ثانياً: دور المحاسبة التحليلية في اتخاذ القرار بمؤسسة "BENTAL".

1- **ماهية اتخاذ القرار:** إن عملية اتخاذ القرار من المهام الأساسية التي يقوم بها المسير والمرتبطة بمختلف وظائفه: التخطيط، التنسيق، التوجيه، المراقبة، بحيث تتجلى قدرة المسير وكفاءته في القرارات المتخذة والنتائج المحصلة عليها من جراء ذلك على أرض الواقع.

أ- **تعريف اتخاذ القرار:** وفيما يلي ندرج بعض التعاريف الخاصة باتخاذ القرار:

- **التعريف الأول:** يمكن تعريف اتخاذ القرار على أنه: "اختيار بين مجموعتين من البدائل، وتناول عملية اتخاذ القرارات الإدارية، قرارات اتخذت في إطار تنظيم معين وذلك بواسطة أفراد تقع عليهم مسؤولية إدارية هذا التنظيم"؛

- **التعريف الثاني:** اتخاذ القرار معناه: "اختيار البديل الأمثل (الأنسب) من بين عدة بدائل متاحة، يؤثر في كل منهما عوامل مختلفة من البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، مما يؤدي على حدوث نتيجة معينة".⁴

من خلال التعريفين السابقين: نستطيع القول بأن اتخاذ القرار ما هو إلا عملية مفاضلة بين عدة بدائل متاحة لمتخذ القرار بشكل واع وعقلاني.

ب- **تصنيف القرارات:** وقد اقترح "Ansoff" ثلاثة أصناف للقرارات.

- **القرارات الاستراتيجية:** هذه القرارات تخص العمليات الخارجية للمؤسسة وهي قرارات تتخذ في المدى الطويل فمثلاً اختيار المنتج الذي يجب إنتاجه؛
- **القرارات الاستراتيجية:** هي القرارات الداخلية للمؤسسة التي تتعلق بكيفية تسيير المواد المتاحة لتحقيق أكبر ربح أو لتحقيق أقل تكلفة، أي للحصول على الحل الأحسن (الأمثل)؛

⁴- إسماعيل إبراهيم، جمعة وزملائه، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، الدار الجامعية الإسكندرية

- **القرارات العملية:** وهي ترتبط بالإدارة التنفيذية (على مستوى العمل)، تتم على المدى القصير التكرار بكثرة فهي تعالج في الغالب الأمور اليومية أو الأسبوعية، أي مراقبة العمليات الروتينية.⁵
- ج- خطوات اتخاذ القرارات:**⁶

القرار هو عملية تضامنية أو إنتاج مشترك بالرغم من أنه قد يصدر من شخص واحد، إذن يجب أن نضع الفرق بين مفهوم عملية صنع القرارات، وهي التي تتضمن كل المراحل بما فيها المرحلة النهائية لصدور القرار، وبين مفهوم اتخاذ القرار والذي لا يعني أكثر من العمل الذي يقوم به القائد أو الرئيس الإداري من إصدار للقرار. وتتمثل خطوات اتخاذ القرار في:

- تحديد المشكلة؛⁷
- بدائل الحل؛
- تقييم البدائل واختيار أفضل حل؛
- تنفيذ القرار ومتابعته.

2- العلاقة بين المحاسبة التحليلية واتخاذ القرار:

- قدم لنا "إيدري ونايت" تحليلاً نظرياً عن العلاقة بين البيانات المحاسبية وعملية تحليل القرار، حيث أنه يميز في هذا التحليل بين ثلاثة عوامل أساسية لعملية اتخاذ القرار.
- مدخلات القرار: العوامل والمعلومات المتحصل عليها لاتخاذ القرار.
 - مخرجات القرار: أي القرار المتخذ
 - العلاقة التي تربط بين القرار ومجموعة من مدخلات القرار، ويكون تسلسل اتخاذ القرار كالاتي:

⁵ - فهد محمد علي الأدهن، الاقتصاد الإداري: مدخل في اتخاذ القرارات الإدارية على مستوى الوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، سنة 1986، ص 65.

⁶ عطية حسن أفندي، "المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات"، دور الإحصاء وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، جمهورية مصر العربية، مايو 2007

⁷ - احمد ماهر، "اتخاذ القرار بين العلم والابتكار"، الدار الجامعية، 2007-2008، ص 177.

- يتم تحديد التكاليف وحسابها بالطريقة الملائمة؛
- يتم مراقبة هذه التكاليف ومقارنتها لتحديد عناصر المشكل؛
- متابعة تطور تكاليف الاستغلال من فترة لأخرى، وذلك لتحديد العنصر المؤثر على ارتفاع أو انخفاض هذه التكاليف؛
- مقارنة التكاليف الحقيقية مع التكاليف التقديرية عند مستوى نشاط معين لتحديد الانحراف المسؤول عنه؛
- يتم الحصول على التكاليف وتحليلها في شكل تقارير ومستندات دورية عند تحديد عناصر المشكل
- نلجأ إلى تحديد مجموعة من البدائل التي تحقق الاستغلال الأفضل للمواد، لإنتاج الكمية اللازمة بأحسن نوعية.
- وكل طريقة من طرق تحليل التكاليف تكون ملائمة لاتخاذ قرار معين في ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1): طرق المحاسبة التحليلية لاتخاذ القرار

طريقة التكاليف الملائمة	نوع القرار المتخذ
محاسبة النشاط: كونها تحدد تكلفة كل نشاط يساهم في الإنتاج.	- إلغاء أو إضافة نشاط معين
طريقة التكاليف المتغيرة: هي الوحيدة التي تستطيع حساب ومعرفة حجم التعادل.	- تحديد سعر البيع لفترة طويلة
طريقة التكاليف المتغيرة: هي الوحيدة التي تستطيع حساب ومعرفة حجم التعادل.	- تحديد عتبة المردودية
طريقة التكاليف المتغيرة.	- تغيير هيكل المؤسسة أو إبقائه
طريقة التحميل العقلاني: لأنها تبين مدى فعالية التنظيم عن طريق تحميل التكاليف الثابتة.	- تحسين فعالية استغلال الأقسام
طريقة الأقسام المتجانسة: لأنها تحدد تكلفة كل قسم يشارك في الإنتاج.	

المصدر: د. خليل عواد أبو حشيش: "محاسبة التكاليف قياس وتحليل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2005، ص18

وتبقى الطريقة الأكثر استعمالا لاتخاذ القرار هي طريقة التكاليف المعيارية: فهي لا تعمل على حساب التكاليف التقديرية فقط والمتعلقة بنشاط مستقبلي، بل تقوم أيضا بمقارنة هذه التكاليف مع التكاليف الحقيقية وذلك لتحديد الانحرافات التي تحدد مدى فعالية الاستغلال من الأقسام وبذلك تمكن من اتخاذ إجراءات تسييرية لتحسين الاستغلال ورفع فعالية المؤسسة، ونستعمل هذه الطريقة في القرارات الإستراتيجية التي تخص تنظيم النشاط ككل. ولهذا سوف نقوم بدراسة طريقة التكاليف المعيارية في المؤسسة المعنية.

3- الدراسة الميدانية لمؤسسة BENTAL بمغنية:

أ- تقديم المؤسسة:

تعتبر المؤسسة الوطنية للمواد النافعة والمنتجات المنجمية غير الحديدية- فرع بنتال - (وحدة مغنية)، أحد أقدم المؤسسات وجودا بالغرب الجزائري.

فحتى سنة 1950 كانت التربة الأم تستخرج من مقالع حمام بوغرة يتم دراستها بفرنسا، وبعد هذا التاريخ أنشئ أول مركب لدراسة وتحليل تربة "البانتونيت" بعين المكان بالتعاون مع شركة OTA/ CECA "الفرنسية إلى غاية سنة 1970 حين تم تأسيسها تحت اسم سونارام "SONAREM" الشركة الوطنية للبحث والتنقيب عن المعادن، وسارت على هذا المنوال حتى سنة 1983 حيث تغير أسسها إلى "ENOF" والتي تعمل حتى وصاية وزارة الطاقة والمناجم، والتي تختص باستغلال بعض الموارد المنجمية والتي تبلغ بحوالي 19 موردا منها: الزئبق، الزنك، الرصاص، البانتويت، كاربونات الكالسيوم.

وتنقسم مجموعة ENOF إلى ستة فروع وهي: BENTAL، SOFELD، ALGRAN، SOMIBAR، SOALKA، DIATAL حيث يختص كل فرع بإنتاج موارد معينة لتتفرع بعدها في سنة 2000 إلى أربعة فروع منها: "فرع بنتال" والذي ينقسم بدوره إلى وحدتين: وحدة مغنية ووحدة مستغانم.

بدأت وحدة مغنية ممارسة نشاطها منذ سنوات الاحتلال الفرنسي للجزائر، وبالتحديد سنة 1952. تتربع الوحدة على مساحة 2 هكتار تقريبا ويبلغ الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة بـ: 60.000.000 دج، ويبلغ عدد عمالها (110) عاملا وعاملة من بينهم 88 عامل في الإنتاج سنة 2012.

وكانت تختص وحدة مغنية بإنتاج 3 أنواع من المنتجات والتي تعتبر مهمة واحد المواد الأولية التي تدخل في صناعات عديدة وهي:

— البانتونيت؛

— كاربونات الكالسيوم؛

— الديكولورانت: تم التخلي على إنتاجه سنة 2003

ويستخدم "البانتونيت" عند القيام بحفر آبار البترول، وهذا لمنع تسرب المياه عند الحفر، حيث تعتبر مؤسسة "سونطراك" إحدى الزبائن الرئيسية لهذه المؤسسة بالنسبة لهذا المنتج، كما يستخدم أيضا في صناعة الفخار والدهون (peintures).

عناصر الهيكل التنظيمي:

- مدير الوحدة: هو المسؤول الأول عن المؤسسة؛
- مسؤول مراقبة الجودة: مهمته التنسيق بين جميع المصالح من حيث طريقة العمل ليكون مطابق لما هو معمول به دوليا؛
- الأمانة العامة: وهي أمانة المديرية لكافة المديريات؛
- المنسق المسؤول عن مصالح الإنتاج، الصيانة، الاستغلال، السوق؛
- مصلحة البحث والتنقيب: وهي المصلحة المسؤولة عن البحث والتنقيب عن الموارد الأولية عن طريق الحفر من منطقة "بوغرة" ومنطقة "بني صاف" القريبتان من مدينة مغنية.
- والملاحظ أن هذه المؤسسة لا تملك نظام محاسبة تحليلية متكاملة، فهو مجرد مشروع تم وضعه في سنة 2004/2005، لكنه غير ساري المفعول إلى حد الآن، وهي تكتفي فقط بتطبيق طريقة التكاليف

المباشرة وغير المباشرة (طريقة التكاليف الكلية) في حساب تكاليف وأسعار البيع لمختلف منتجاتها وتضمها للمحاسبة المالية في إطار المخطط المحاسبي الجديد.

ب- استخدام طريقة التكاليف المعيارية في اتخاذ القرار:

في هذه المرحلة سنقوم باستخدام طريقة التكاليف المعيارية وذلك بتحليل الانحرافات لمنتجات هذه المؤسسة، والتي تتمثل في البانتونيت (BEN) وكاربونات الكالسيوم (CaCO_3) واليد العاملة المباشرة وذلك لسنة 2010-2011، حيث اعتبرنا معطيات سنة 2010 هي التقديرات ومعطيات 2011 تمثل التحقيقات، والجدول التالي يبين المعطيات الخاصة بالمواد الأولية وعدد الوحدات المنتجة.

جدول رقم(2): المواد الأولية المستعملة وعدد الوحدات المنتجة خلال سنة 2010-2011

المنتجات	عدد الوحدات المستعملة - طن		تكلفة الوحدة - دج		عدد الوحدات المنتجة - طن	
	2010	2011	2010	2011	2010	2011
البانتونيت	10689.76	12351.56	8539.73	10251.56	17111.25	14331.50
كاربونات الكالسيوم	6632.55	6335.55	4459.11	4235.55	17645.45	18677.85

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة

جدول رقم(3): ساعات اليد العاملة المباشرة خلال الفترة 2010-2011

التكاليف السنوات	عدد ساعات العمل سا	تكلفة الساعة الواحدة دج	التكلفة الإجمالية دج
2010	253440	354.09	89740570.00
2011	253440	363.21	92052141.41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة

إعداد بطاقة المقارنة واستخراج الفرق الإجمالي:

قبل التطرق إلى إعداد بطاقة المقارنة واستخراج الفرق الإجمالي نقوم بتوحيد النشاط لكلا المنتجين

BEN و CaCO_3 واليد العاملة المباشرة على أساس عدد الوحدات المنتجة الحقيقية (سنة 2011).

توحيد النشاط بالنسبة "للبانتونيت":

$$x = 8953.19 \text{ T} \quad \left(\begin{array}{l} 17111.25 \longrightarrow 10689.76 \\ 143331.54 \longrightarrow X \end{array} \right.$$

توحيد النشاط بالنسبة لـ "كربونات الكالسيوم":

$$x = 7020.60 \text{ T} \quad \left(\begin{array}{l} 17645.45 \longrightarrow 6632.55 \text{ T} \\ 18677.854 \longrightarrow X \end{array} \right.$$

توحيد النشاط بالنسبة لليد العاملة المباشرة:

يوجد في سنة الإنتاج 88 عامل يعملون 8 ساعات في اليوم لمدة 30 يوم وذلك على مدار السنة:

1 عامل _____ 8 ساعات

$$X = 704 \text{ hours}$$

88 عامل _____ X ساعة

$$21120 = 704 \times 30 \text{ ساعة في الشهر}$$

$$253440 = 21120 \times 12 \text{ ساعة في السنة}$$

$$89740570 \text{ T} \longrightarrow 253440 \text{ h}$$

$$92052141.41 \text{ T} \longrightarrow X \text{ h}$$

$$X = 259968.20 \text{ hours}$$

جدول رقم(4): استخدام طريقة التكاليف المعيارية في حساب التكاليف

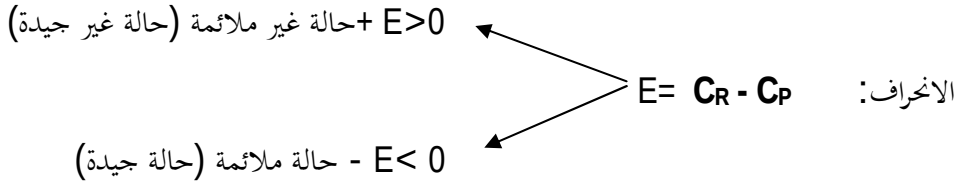
الانحرافات		التكاليف المعيارية			التكاليف الحقيقية			عناصر التكلفة
انحراف سالب (-)	انحراف موجب (+)	C _P DA	P _P DA	Q _P Tonne	C _R DA	P _R DA	Q _R Tonne	
.	+50164933.16	76457825.54	8539.73	8959.19	126622758.4	10251.56	12351.56	تكلفة المادة الأولية "البانتونيت"
- 4471088.86	.	31305627.67	4459.11	7020.60	26634538.8	4235.55	6335.55	تكلفة المادة الأولية "كاربونات الكالسيوم"
- 1975.4	.	92052139.94	354.09	259968.20	92051942.4	363.21	253440	اليد العاملة المباشرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة

أ- تحليل انحراف البانتونيت:

يمكن تحليل انحراف المواد الأولية إلى:

- EQ: انحراف الكمية Q_R : كمية حقيقية Q_P: كمية تقديرية
- EP: انحراف السعر P_R : سعر حقيقي P_P: سعر تقديري
- EQ/P: الانحراف المشترك C_R : تكلفة حقيقية C_P: تكلفة تقديرية



❖ انحراف الكمية:

$$E_Q = (Q_R - Q_P) \times P_P$$
$$E_Q = (12351.56 - 8953.19) \times 8539.73$$
$$E_Q = + 29021162.24 \quad \text{انحراف غير ملائم}$$

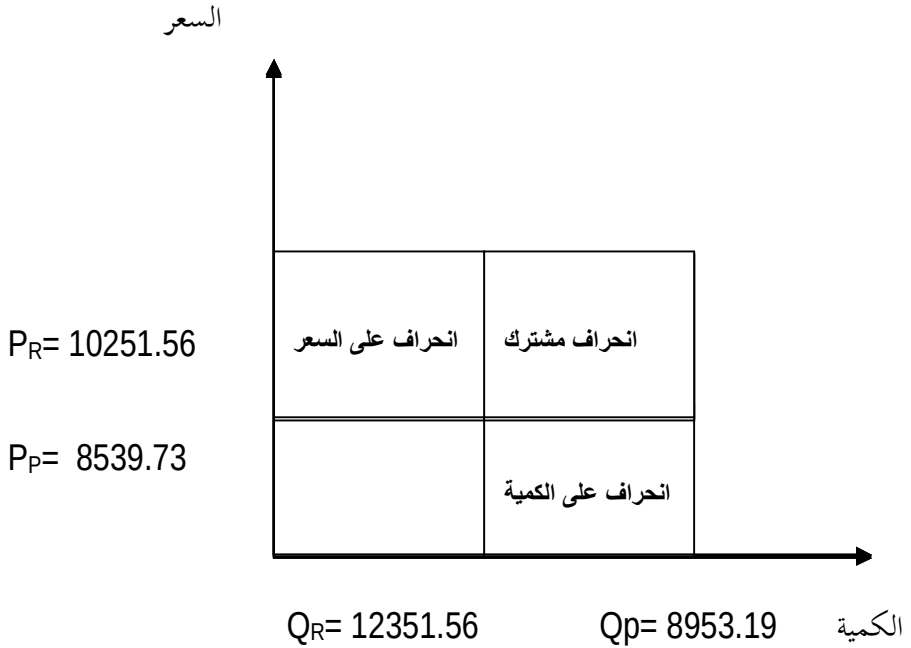
❖ انحراف السعر:

$$E_P = (P_R - P_P) \times Q_P$$
$$E_P = (10251.56 - 8539.73) \times 8953.19$$
$$E_P = - 15326339.24 \quad \text{انحراف غير ملائم}$$

❖ الانحراف المشترك:

$$(EQ/P = (Q_R - Q_P) \times (P_R - P_P)$$
$$(EQ/P = (1235.56 - 8953.19) \times (10251.56 - 8539.73)$$
$$EQ/P = 3398.37 \times 171183$$
$$EQ/P = + 5817431.71 \quad \text{انحراف غير ملائم}$$

الشكل (1): التمثيل البياني لفرق المادة لمنتوج "البانتونيت"



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4)

$$ETQ/P = E_Q + E_P + E_Q/P$$

$$ETQ/P = 29021162.24 - 15326339.24 + 5817431.71$$

$$ETQ/P = +50164933.19 \text{ انحراف غير ملائم}$$

ب- تحليل انحراف "كربونات الكالسيوم":

❖ انحراف الكمية:

$$E_Q = (6335.55 - 7020.6) \times 4459.11$$

$$E_Q = -3054713.3 \text{ انحراف ملائم}$$

❖ انحراف السعر:

$$E_P = (4235.55 - 4459.11) \times 7020.60$$

$$E_p = -1569525.33 \text{ انحراف ملائم}$$

❖ انحراف المشترك:

$$EQ/P = (6335.55 - 7020.6) \times (4235.55 - 4459.11)$$

$$(EQ/P = (-685.1) \times (-223.56)$$

$$EQ/P = +153160.95 \text{ انحراف غير ملائم}$$

$$ETQ/P = -3054713.3 - 1569525.33 + 153160.95$$

$$ETQ/P = -4471077.68 \text{ انحراف ملائم}$$

ج- تحليل شامل:

من خلال تحليلنا لانحراف المواد الأولية لكلا المنتجين (البانتونيت وكاربونات الكالسيوم) نلاحظ

أن انحراف الكمية هو انحراف غير ملائم وليس في صالح المؤسسة، وذلك بالنسبة لكلا المنتجين وهذا

راجع لأسباب منها:

— استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات؛

— استخدام عمالة غير مدربة؛

— غياب الرقابة المؤدية إلى تلف وتبذير المواد أثناء التشغيل؛

— النقص في صيانة الآلات الإنتاجية؛

— نقص في كافة العمال.

أما مسؤولية هذه الانحرافات يمكن أن تتحملها: مصلحة الإنتاج ومصلحة المستخدمين.

الشكل (2): التمثيل البياني لفرق المادة لمنتوج كاربونات الكالسيوم



المصدر: من إعداد الباحثين

د - تحليل الانحراف اليد العاملة المباشرة: يمكن تحليل اليد العاملة المباشرة إلى:

❖ انحراف الزمن:

$$EQ = (Q_R - Q_P) P_P$$

$$EQ = (253440 - 259968.2) 354.09$$

$$EQ = - 2311570.33 \quad \text{انحراف ملائم}$$

❖ انحراف الأجر:

$$Ep = (P_R - P_P) Q_P$$

$$Ep = (363.21 - 354.09) \times 259968.2$$

$$Ep = + 2370905.98 \quad \text{انحراف غير ملائم}$$

❖ انحراف المشترك:

$$(Ep/Q = (Q_R - Q_P) (P_R - P_P)$$

$$EQ/P = (253440 - 259968.2) (363.21 - 354.09)$$

$$EQ/P = (-6528.2)(128609.02)$$

$$EQ/P = -839585404.4 \text{ انحراف ملائم}$$

$$Et = EQ + Ep + EQ/P$$

$$Et = -839526064.8 \text{ انحراف ملائم}$$

التحليل:

من خلال تحليلنا لانحراف اليد العاملة المباشرة نلاحظ أن انحراف الأجر هو فرق غير ملائم بالنسبة

للمؤسسة، ويمكن أن يرجع ذلك لعدة أسباب قد تكون من بينها:

— عدم تحديد المؤسسة بدقة للمعدل (الأجر الساعة من العمل)؛

— تعديلات من سياسة الأجر، الضمان الاجتماعي؛

— ارتفاع أجرة ساعة العمل المباشرة نتيجة للساعات الإضافية للعمال.

أما مسؤولية هذا الفرق فيمكن أن تتحمله كل من: المصلحة التقنية، مصلحة الإنتاج، مصلحة العمال.

الشكل (3): التمثيل البياني لفرق اليد العاملة المباشرة.



المصدر: من إعداد الباحثين

خاتمة:

إن حساب التكاليف وسعر التكلفة ليس الهدف منه الوصول إلى تحديد نتيجة المؤسسة فحسب، بل رقابة العمليات الإنتاجية ورقابة هذه التكاليف أيضا من خلال مقارنتها بالمعايير المقدرة لتحديد الفروقات ومن ثم التوصل إلى معرفة أسباب الانحرافات، وهكذا من أجل ضبط هذه التكاليف والحد من الإسراف والسرقة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانحرافات وهذا ما يمكن من اتخاذ قرارات سليمة على ضوء معطيات دقيقة، صحيحة وتحقيق أقصى مستوى كفاءة واستغلال أمثل للمواد المتاحة.

ونظرا للاستعمال الشائع لمحاسبة التكاليف (المحاسبة التحليلية) في المؤسسات الجزائرية، فإن هذا النظام لم يكتمل بعد، وإذا تم إتباعه فهذا لأجل تحديد النتائج، ومعرفة بعض المعطيات فقط، وبالتالي فلا توجد مراجع جزائية تبين الإجراءات المحاسبية التي تضبط وتراقب عناصر التكاليف.

ومن خلال البحث الميداني الذي قمنا به في مؤسسة "بنتال" مغنية استخلصنا النتائج التالية:

- عند تحليلنا لانحراف المواد الأولية والمتمثلة في "البانتونيت" و"كاربونات الكالسيوم"، وصلنا إلى أن سبب هذه الانحرافات يتمثل في فرق الكمية وعلى المؤسسة أن تضع احتياطاتها وذلك بالرقابة الجيدة على ورشاتها ووضع العمال في مكائهم المناسب حسب قدراتهم وكفاءتهم؛
- بالإضافة أن المؤسسة لا تستعمل المحاسبة التحليلية بل هي تستعمل المحاسبة العامة فقط ومشروع المحاسبة التحليلية خطط له في 2004/2005، ولكنه لم ينجح في المؤسسة، فهي تكتفي فقط بتطبيق طريقة التكاليف المباشرة وغير المباشرة (طريقة التكاليف الكلية) في حساب تكاليف وأسعار البيع لمختلف منتجاتها وتضمها للمحاسبة المالية في إطار المخطط المحاسبي الجديد.

قائمة المراجع:

1. أحمد ماهر، "اتخاذ القرار بين العلم والابتكار"، الدار الجامعية، 2007-2008.
2. إسماعيل إبراهيم جمعة وزملائه، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، الدار الجامعية الإسكندرية سنة 2001.

3. بوعقوب عبد الكريم، "المحاسبة التحليلية" الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
2005. خليل عواد أبو حشيش، "محاسبة التكاليف قياس وتحليل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،
4. د. فرهاد محمد علي الأدهن، الاقتصاد الإداري: مدخل في اتخاذ القرارات الإدارية على مستوى الوحدة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1986.
5. عطية حسن أفندي، "المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات"، دور الإحصاء وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، جمهورية مصر العربية، مايو 2007.
6. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية الجزائر، 1999.

خصائص الخدمات وأثرها على سلوك المستعملين

د. براينيس عبد القادر

أستاذ محاضر (أ) كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

أ. كبير هادية

طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

الملخص:

تتناول هذه المقالة بالدراسة والتحليل موضوع خصائص الخدمات وأثرها على سلوك المستعملين. يتلخص هذا البحث في محورين أساسيين: تهدف هذه المقالة الى توضيح خصوصية الخدمات بالتطرق الى خصائصها المتعددة التي تميزها عن المنتجات المادية الملموسة. كما تهدف أيضا الى تسليط الضوء عن الآثار الكبيرة التي تتركها الخصائص المميزة للخدمات على سلوك مستعملي الخدمات، والتي تجعل منه سلوكا خاصا ومميزا. ومن النتائج المنتظرة من هذه الدراسة نخص بالذكر الفهم الدقيق لسلوك مستعملي الخدمات الذي يعد سلوكا خاصا ومميزا، وبالتالي تكوين نظرة واضحة عن سياسة التسويق الواجب استخدامها في مجال الخدمات.

الكلمات المفتاحية: الخدمات، المستعملين، سلوك المستعملين، التسويق

Résumé :

L'étude porte sur les caractéristiques des services et son impact sur le comportement des utilisateurs des services.

L'objectif de cette recherche est de clarifier les spécificités et caractéristiques distinctes des services par rapport aux produits tangibles. Cette étude vise aussi à préciser l'impact des caractéristiques des services sur le comportement des utilisateurs des services.

Les résultats attendus de cette étude se résument dans la compréhension des spécificités du comportement des utilisateurs des

services, et établir une idée claire et précise sur les politiques marketing utilisées dans le domaine des services.

تمهيد:

إن أهم عنصر يستوجب الفهم والاستيعاب - في مجال الخدمات - هو المتعلق بالخصائص المميزة للخدمات - والمختلفة عن المنتجات - والتي تركت آثارا كبيرة على سلوك مستعملي الخدمات وعلى الأدوات التسويقية المطبقة في هذا القطاع.

سنخصص هذه الدراسة لبحث مختلف خصائص الخدمات، ودراسة أثر ذلك على سلوك مستعملي الخدمات، وسيتم التركيز خاصة على عنصرين مهمين، يتعلق الأمر بـ:

- فهم خصائص الخدمات؛

- فهم خصوصية سلوك مستعملي الخدمات.

ويهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل تأثير خصائص الخدمات على سلوك المستعملين، وذلك قبل الشروع في رسم وإعداد مختلف الإستراتيجيات التسويقية التي ستكون موضوع دراسات مستقبلية بمشيئة الله.

المحور الأول: خصائص الخدمات

الخدمات متنوعة، البعض منها عمومي والبعض الآخر خاص، البعض منها ذو هدف ربحي والبعض الآخر مجاني، البعض منها تجاري والبعض الآخر إداري.

لذلك تميل أغلب الدراسات إلى جعلها موحدة من خلال معيار تمييزها عن المنتجات المادية ذات الاستهلاك الواسع.

هذه التفرقة تتم بتخصيص مزايا خاصة للخدمات مقارنة بالمنتجات:

- فالخدمات "غير ملموسة" بينما المنتجات "لملموسة"؛
- الخدمات "قابلة للتلف" (أي تفسد إذا لم تستهلك) في حين أن المنتجات يمكن "تخزينها أو تأجيل استهلاكها"؛

- الخدمات "أكثر تغيرية وغير متوقعة" مقارنة بالمنتجات التي هي "منمطة ومتوقعة"؛
 - في الخدمات "لا يمكن فصل الإنتاج عن الاستهلاك"، بينما "هما متفرقان" بالنسبة للمنتجات؛
 - وأخيرا ما يميز الخدمات عن المنتجات هو كون المادة الأولية المعالجة في حالة الخدمات هم "الزبائن"، وهذا هو سر الأهمية القصوى "للبعد البشري" في قطاع الخدمات.
- وانطلاقا من هذه المزايا يمكن تحديد خصائص الخدمات في أربع نقاط أساسية:

1- عدم ملموسية الخدمات:

الخدمات غير ملموسة، بمعنى يستحيل اللمس، الذوق، الإحساس، الاستماع، ورؤية الخدمة قبل شرائها "فالمرضى في عيادة الطبيب أو الزبون في محل الحلاقة لا يمكنهما معرفة النتيجة مسبقا".¹

وبسبب هذه الصفة فإن أغلب الخدمات أصبحت تنتج وتستهلك في آن واحد، وبسبب كونها غير مادية فإنه لا يمكن تخزينها، لذلك فالمشاكل والمزايا المرتبطة بالتخزين، وأيضا بمفهوم تسيير المخزون لا يمكن أن تتواجد أبدا.

وبما أنه لا يمكن تخزين الخدمات فإن القدرة على توفيرها يجب أن تحصل قبل أن يحدث التحويل، وبما أنه لا يوجد تحويل الملكية، فإن المشتري ليس باستطاعته امتلاك الخدمة".²

ولذلك لا يركز ترويج الخدمات على خصائص الخدمات بل على المزايا التي تحملها هذه الخدمات، لأن المشتري في سبيل تقليصه من نسب عدم التأكد يبحث عن إشارات تعبر على نوعية الخدمة. هذه الإشارات يمكن أن تكون: المحلات، الموظفين..... وغيرها.

لذلك فإن تشخيص العرض غير الملموس وتنمية ملموسية الخدمة هي من أهم الإجراءات التسويقية المتخذة في ميدان الخدمات.

¹ P. Kotler, B. Dubois, « le Marketing Management », Publication Union, Paris, 1992, p466

² Renéy, Darmon, Michel Laroche, John.v., Petrof. « Marketing: Fondements et applications », Copy right, 2^{ème} édition, 1982, p 548.

2- قابلية الخدمة للتلف:

قابلية الخدمة للتلف نابعة من عدم قدرتها على التخزين لذلك فإن الكميات غير المستخدمة خلال فترة العرض ستختفي للأبد، تذكرة السينما التي لا تباع هي تذكرة مفقودة للأبد، ومقعد في الطائرة يستحيل تعويضه إذا لم يشتري. لذلك غالبا ما تفرض شركة الطيران عقوبات على المسافرين عند تأجيل رحلاتهم، لأنها تدرك أن الكميات غير المستخدمة أثناء عرض الخدمة هي كميات ضائعة لا تعوض وربما قد تكلفها أعلى من الكميات المستخدمة.

ومن هنا يكمن سر الأهمية الممنوحة لمشكل الخدمات غير المستخدمة أو غير المباعة، خاصة في حالة كون الطلب غير مستقر (متغير حسب الظروف والزمن). وفي هذا الشأن قام العديد من الكتاب باقتراح إستراتيجيات متعددة لمواجهة هذا المشكل، سنتطرق إليها في الفصول المقبلة.

3- عدم تماثل الخدمة:

الخدمة متغيرة حسب أوقات وظروف تحققها، لذلك في غالب الأحيان يستحيل تنميط إنتاج الخدمة وجعلها متماثلة، لأن الخدمة تعتمد على من يقدمها، وعلى كيفية تقديمها، وعلى ظروف تقديمها. وفي الحقيقة يصعب الحصول على كفاءات وظروف مماثلة في هذا الشأن.

فمكتب محاماة أو استشارة مثلا من المستحيل أن ينتج نفس نوعية الخدمة لزبونين اثنين، فقد تكون لهذين الزبونين نفس النظرة تجاه منتوجين من نفس العلامة، ومن نفس الحجم، ومن نفس النوعية واللون، ومن نفس المؤسسة.. ولكن بالنسبة لنفس الخدمة لا تكون لهما نظرة متشابهة، وذلك لسببين:

السبب الأول هو كون للمستهلك تأثير على نوعية الخدمة" فسفر في قطار يعتبر في آن واحد جيد وغير جيد لعدة أشخاص مسافرين في نفس العربة، لأن حسب ما ينتظره كل واحد من هذه الخدمة يكون مستوى تقييمه"³.

³ J. PO. Helfet, J. Orsani, « Marketing », vuibert, Gestion 1981, p 39.

ومن هنا ينشأ إحساس المشتري بأن له أكثر دور وأكثر مشاركة في الإنتاج والشراء إذا ما تعلق الأمر بالخدمة، وذلك بالنسبة إليه، وبالنسبة لباقي المستعملين للخدمة باعتبارهم يتقاسمون معه نفس الخدمة، فنوعية زبائن مطعم أو فندق يكون لهما دور كبير في تحديد نوعية ومستوى الخدمة في أذهان الزبائن الآخرين.

السبب الثاني هو كون للبائع تأثير على نوعية الخدمة، فوجبة غذاء محضرة من طرف أحد الطباخين هي غير متطابقة مع نوعية نفس النوع من الغذاء محضر من طرف زميله.

ومن هنا تكمن أهمية الموظفين اللذين نصادفهم أثناء شرائنا الخدمات، لأنهم هم اللذين يحددون رضا أو سخط الزبون، "فنوعية الوجبة التي نحصل عليها في مطعم والتي يظهر لنا مستواها "جيدا" أو "رديئا"، هي ظاهرة لا يمكن تكرارها، وحتى وإن حاولنا في بعض الأحيان تدارك النوعية السيئة للوجبة بفضل الاحتجاج".⁴

ولذلك فليس من الصدفة أن يكون من المعايير المفرقة بين "المنتجات" و"الخدمات" هو "العامل البشري" الذي له دور فعال ومؤثر في ميدان الخدمات.

هذا العامل هو السبب في ظهور بعد "عدم التيقن في الخدمات، الشيء الذي هو غائب بالنسبة للمنتجات الصناعية، وذلك سواء تعلق الأمر بـ "الموظفين" أو بـ "الزبائن" وأيضا بإيجاد "اللامتوقع" و"اللاملموس" في الخدمات".⁵

ومن هنا تكون لسمعة البائع وعملية نقل المعلومات "من الفم إلى الأذن" أثر بالغ في تسويق الخدمات.

4- عدم انفصالية الخدمات:

الخدمات غير قابلة للانفصال على من يقدمها، "فإذا مرض الفنان في آخر لحظة فلا يمكن تعويضه بمغني آخر، وهذا يعني أن قدرة الإنتاج محددة في قدرات هذا الفنان فقط".⁶

⁴ P. Kotler, B. Dubois, op. cit, p :66

⁵ Frederik Mispelblam, le secret des services, vuibert, 1986 , p 29

وأيضاً فإن زمان ومكان إنتاج الخدمة واستهلاكها لا يمكن فصلهما في أي حال من الأحوال. ومن هنا تنبع مشاكل عديدة، تتعلق في أغلبها بمشكلة تخزين الخدمات، وتكييف العرض مع الطلب، ولذلك في مجال الخدمات يجب أن يكون المكان والزمان (صالحان) للإنتاج والبيع والاستهلاك معاً.

بالإضافة إلى هذه الخصائص الأربعة المهمة التي لها آثار بالغة على القرارات التسويقية، نجد أن بعض الكتاب لم يكتف بهذه الخصائص واقتروا خاصيتين أخريين يتميز بهما قطاع الخدمات،⁷ يتعلق الأمر بـ:

5- لا مركزية إنتاج الخدمات:

قطاع الخدمات يتميز في مجمله بصناعة غير مركزية أو ضعيفة التركز "فأغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، تعتمد خاصة على الموظفين، وتتميز بقلّة رؤوس الأموال المستثمرة، وإذا حدث وأن كانت هذه المؤسسات كبرى ومسيطرّة على السوق فيتعلق الأمر بمؤسسات للخدمات العمومية التابعة لمراقبة الدولة، والتي لها إستراتيجية تسويقية جد متأثرة بتنظيمات السلطة، وكمثال على ذلك فإن قطاع البريد والاتصالات أو قطاع النقل لا يمكنهما الرفع من تعريفاتهما أو حجم استثمارتهما إلا في الحدود المسموحة من قبل السلطات الرسمية".⁸

6- ضعف معدل إنتاجية الخدمات:

يتميز قطاع الخدمات بضعف معتبر في معدل إنتاجيته مقارنة بالقطاع الصناعي، فالعديد من المختصين يحددون أرباح الإنتاجية في ميدان الخدمات في حدود النصف بالمقارنة مع تلك الخاصة بقطاع الإنتاج الصناعي.

الأسباب التي تفسر ذلك متعددة أهمها:

⁶ P. Kotler, B. Dubois, op. cit, p 66

⁷ René Darmon et al, op. cit., p 550

⁸ René Darmon et al, idem.

- كون أغلب الخدمات تعتمد على اليد العاملة، ولا يمكن جعلها آلية مثل الإنتاج الصناعي؛
 - اليد العاملة في المجال الخدمي هي عادة اقل تأهيلا عن تلك العاملة في مجال الصناعات الإنتاجية، (هذا بالإضافة إلى كون نسبة كبيرة منها تشتغل بكيفيات متقطعة وموسمية)؛
 - إجراءات ومعايير حساب المردودية في الإنتاج الصناعي (كمية الإنتاج/ساعة عمل الإنسان) ليست نفسها مطبقة في ميدان الخدمات.
- إنها النوعية وليست الكمية التي تجعل الخدمة مقبولة لدى المستهلكين (فالذي يحدد درجة إنتاجية الطبيب الجراح هو نوعية ونجاح العمليات الجراحية وليس عددها).
- أخيرا ما يمكن استنتاجه من دراسة هذا المحور هو أن الخدمات تختلف عن المنتجات في العديد من الخصائص، هذا الاختلاف يترك آثار بالغة على سلوك مستعملي الخدمات المتأثرين بهذه الخصائص (وهذا سيكون موضوع المحور الثاني من هذه الدراسة)، كما يترك آثارا أخرى على رجال التسويق في تحديدهم للسياسات والاستراتيجيات التسويقية المنتهجة في هذا القطاع المهم من الاقتصاد.

المحور الثاني: خصوصية سلوك مستعملي الخدمات

المنتج هو أساس تنمية وتطور المؤسسة، وأساس تطور المنتج هو المستهلك، هذه أهم قاعدة في التسويق.

انطلاقا من هنا أصبح من اللازم ومن المنطقي أيضا قبل التطرق إلى "خصوصيات الأدوات التي يستخدمها التسويق الخدمي"، معالجة موضوع "خصوصية مستعملي الخدمات" لأنه من هنا ينبع كل شيء.

فالمستعمل هو زبون، والزبون في الخدمات هو مركز اهتمام المؤسسة، وسلوكه هو النقطة المركزية التي ينطلق منها كل شيء، وما خصوصيات تسويق الخدمات أو الخدمات العمومية سوى نتيجة لخصوصية سلوك مستعملي هذه الخدمات المتأثرين بطبيعة نشاط الخدمات المختلف عن طبيعة المنتجات المادية. ولذلك سندرس في هذه المقالة "أثر طبيعة نشاط الخدمات على سلوك المستعملين"، ثم بعد ذلك -لا قبله- سنخصص مقالة أخرى لدراسة خصوصيات السياسات التسويقية المكيفة حسب هذا السلوك الخاص لأن القرار التسويقي لا يكون صائبا إلا إذا كان مسبوقا بمرحلة دراسة وتحليل لسلوك الجمهور.

1- أثر طبيعة النشاط الخدمي على سلوك المستعملين:

وفي هذا الإطار، أهم ما يجمع عليه المختصون هو أن مستعمل الخدمات ليس مستهلكا مثل الآخرين. والسؤال الذي يطرح هنا هو: لماذا لا يعتبر مستعمل الخدمات مستهلكا مثل الآخرين؟ الإجابة عن هذا السؤال كانت موضوع العديد من الدراسات التي أجريت. وقد أظهرت هذه الدراسات أن هناك خصوصيات فيما يخص سلوك مستعملي الخدمات.

فبسبب عدم ملموسية الخدمات فإن الزبائن عادة يجدون صعوبة بالغة في تقييم والحكم على نوعية الخدمة. ولذلك فسلوك شرائهم هو أقل موضوعية من سلوك مشتري المنتجات.

وعادة لا يقارن مستعمل الخدمات مستوى الخدمة مع الأسعار مثلما هو الشأن بالنسبة للمنتجات المادية، وذلك يرجع لعدة أسباب محتملة:

- صعوبة تقييم تكلفة الخدمة؛
 - الحاجة الملحة والضرورة القصوى للخدمة (مثل الحاجة للخدمات العمومية)؛
 - غياب البديل الإحلافي في غالب الأحيان (مثل خدمات المصالح العمومية)؛
- (فمجموع البدائل الممكنة بالنسبة للخدمات هي أقل محدودية بالمقارنة مع المنتجات).
- وللتقليل من أخطار عدم التأكد والرفع من الموضوعية في قرار الشراء فإن مستعملي الخدمات عادة ما:
- يتأثرون بظاهرة من "الفم إلى الأذن" أكثر من تأثرهم بالإشهار؛
 - يتأثرون كثيرا بمحيطهم وبآراء غيرهم؛
 - يمنحون أهمية خاصة لبائعي الخدمات، ويربطون نوعية الخدمة بسلوك هؤلاء وشخصيتهم؛
 - يمنحون أهمية خاصة لشهرة المصلحة أو المؤسسة، ويعتبرونها كمعيار للنوعية، وذلك لكونها أكثر ظهورا من مؤسسات المنتجات المادية من جهة، ولضرورة التعامل الكبير والمباشر معها من جهة أخرى.
- وكنتيجة لذلك يمكن اعتبار أنه من الصعب بيع خدمات من بيع منتجات. فالمنتجات هي أكثر من الخدمات حظا في إمكانية أن تباع لوحدها، لأن المستهلكين يشعرون عادة بالخطر أكثر إذا ما تعلق موضوع الشراء بالخدمات، بالنظر إلى كونها أقل انتظاما ونمطية في نوعيتها.
- ومن الدراسات القيمة التي أجريت في هذا الميدان وتؤكد هذه النتائج نذكر تلك التي أجراها W.George et J.Kelly على مجموعة من البائعين من جهة (أنظر الجدول 1)⁹، ومجموعة من مسؤولي البيع (الجدول 2) من جهة أخرى، في قطاعات الفنادق، التأمين والتنظيف، والتي كانت تهدف إلى إظهار طبيعة النشاط على سلوك المستهلك.

⁹ Jean Paul Flipo, « Le Management des entreprises de services ». Les éditions d'organisation, 1994, p 63-64, et Monique Zollinger, « Marketing Bancaire : Vers une banque du 3^{ème} type ». Dunod, Paris, 1985, p 26-27.

الجدول رقم (1): سلوك الشراء لدى مستهلكي الخدمات

(تحقيق على البائعين)

الافتراح	نسبة الموافقة
الزبائن يشعرون بالخطر أكثر عند شرائهم للخدمات من شرائهم المنتجات	91,9 %
الزبائن يعتبرون أن شراء المنتجات يمثل تجربة للشراء أكثر متعة من شراء الخدمات	86,0 %
عموما، الانطباع الذي يتركه البائع هو أكثر أهمية عند بيع خدمة من بيع منتجات.	74,3 %
شهرة المصلحة أو القطاع هي جد مهمة بالنسبة للمستهلك عند شراء خدمة من شراءه منتجات.	72,4 %
الزبائن يحسون أن نوعية الخدمات هي أقل انتظاما من نوعية المنتجات.	67,5 %
عند الشراء، الزبائن يتعرفون على الخدمة من خلال البائع أكثر مقارنة بالمنتجات.	63,9 %
بعد الشراء، الزبائن لهم القدرة على الحكم والتعرف بمفردهم على نوعية المنتج أكثر من الخدمة.	42,5 %

Source : Adaptation d'après w. George et j. Kelly, 1983, p 15.

الجدول رقم (2): سلوك الشراء لدى مستهلكي الخدمات

(تحقيق على مسؤولي البيع)

الافتراح	نسبة الموافقة
عند الشراء، الزبون يجد أكثر صعوبة في الحكم على نوعية وقيمة خدمة من الحكم على المنتج.	89,1 %
"من الفم إلى الأذن" (هي أكثر مهمة) بالنسبة لبيع خدمة من بيع منتج	85,9 %
الزبائن هم أكثر تأثرا بالإشهار عند شرائهم منتج من شرائهم خدمة.	85,5 %
الزبائن يمنحون أهمية أكبر لبائعي الخدمات مقارنة ببائعي المنتجات.	84,9 %
مشتري الخدمات هو أكثر تأثرا بمحيطه بالمقارنة مع مشتري المنتجات.	84,5 %
عند شراء الخدمة، الزبون هو أكثر تبعية لرأي الآخرين مقارنة بشراء المنتج.	83,0 %
المستهلك يقارن مسبقا الأسعار بالنسبة للمنتجات أكثر من الخدمات.	68,7 %
الزبائن هم أكثر موضوعية عند شراء المنتجات بالمقارنة مع شراء الخدمات	68,0 %
الزبائن يذكرون اسم المنافسين باستمرار عند شراء المنتجات مقارنة بالخدمات.	64,4 %
الزبائن يستغرقون وقتا أطول لأخذ قرار شراء منتجات بالمقارنة مع شراء الخدمات.	51,9 %
بالنسبة للخدمات هناك أكثر تأثير شخصي متبادل بين البائع والزبون.	84 %
بائع الخدمات هم بحاجة أكثر إلى المعلومات من طرف الزبون.	84 %

83 %	بالنسبة لشراء خدمة فإن شخصية وسلوك البائع لهما مكانة معتبرة في قرار الزبون.
88 %	المنتجات أكثر من الخدمات يمكن أن يباعوا بمفردهم.
87 %	من السهل جدا بيع منتجات من بيع خدمات.
84 %	عموما يقضي البائع أكثر وقت في تقليص نسب عدم التأكد لدى مشتري الخدمة مقارنة بمشتري المنتج.

Source: Adaptation d'après w. George et j. Kelly, 1983, p 15.

هذه الاحتمالات المستنتجة تحتاج إلى تأكيد، ولغرض تأكيدها عرض " Jean Paul Filipo" عمل العديد من الباحثين من بينهم D.S.Guseman والذي اختار عينة من 10 منتجات و 10 خدمات كلها موجهة إلى مستهلك فردي، ثم رتب كل العروض حسب درجة الخطر التي تحظى بها عملية شرائها أو استعمالها.¹⁰

ترتيب هذه النتائج تم حسب ثلاثة أصناف من المستويات تعبر عن الفروق الظاهرة بين الخطر المحسوس به عند شراء منتج أو خدمة، ونتائجها معروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3): الفروق بين الخدمات والمنتجات في الأخطار المحسوس بها عند الشراء

الخدمات	المنتجات	المجموع	
6	1	7	خطر مرتفع
3	3	6	خطر متوسط
1	6	7	خطر ضعيف
10	10	20	المجموع

Source: J.P. Flipo, « le management des entreprises de service », p 63

¹⁰ Jean Paul Flipo, op cit, p 63.

وحسب نفس الكاتب فإن "Guseman" ذهب بعيدا وطلب من المستهلكين أن يذكروا له الوسائل التي يستخدمونها عادة للتقليل من الأخطار الظاهرة، ولقد قام هنا أيضا بترتيب الفروق بين المنتجات والخدمات:

أ) إننا نثق أكثر بالنسبة للخدمات في:

- الوفاء إلى نقطة بيع (بسبب تجربة سابقة)؛
- المعلومات من الفم إلى الأذن من خلال الوسطاء الذين هم جماعات الانتماء؛
- التردد على نقطة البيع الأقرب (عادة بسبب السهولة الكبيرة في الاتصال بما فيها إجراءات الاعتراض).

ب) إننا نثق أقل بالنسبة للخدمات في:

- المعلومات الممررة في نقطة البيع؛
- الحصول على تجربة مجانية؛
- الحصول على معلومات تقنية.

ج) إننا نثق أكثر في مجال الخدمات عن مجال المنتجات (بفارق بسيط) في:

- الوفاء للعلامة؛
- شهرة العلامة؛
- المعلومات الآتية من الإشهار؛
- المقارنة بين نقاط البيع.

دراسة أخرى أمريكية تمت لمعرفة كيف أن المستهلكين يحكمون على الخدمات، وما هي مبررات عدم رضاهم، وهذه نتائجها:

الأسباب الرئيسية لعدم رضى مستهلكي الخدمات:¹¹

1. الخدمة قد قدمت بشكل عشوائي غير محترف (19 %)
2. لقد عوملت على أساس شيء لا كشخص (12 %)
3. الخدمة لم تقدم بشكل جيد في المرة الأولى (9 %)
4. الخدمة قد عرضت بشكل غير كفء، ومع نتائج مخيبة (8 %)
5. الوضعية أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل الحصول على الخدمة (7 %)
6. لقد عوملت بأقصى سوء أدب (6 %)
7. الخدمة لم تقدم في الفترة المحددة (4 %)
8. السعر المدفوع ناهيا كان مرتفعا عن الذي كان محددًا من قبل (4 %)

من خلال هذه النتائج يمكن ملاحظة حسب J.P.Filipo بروز ثلاثة أبعاد رئيسية من خلال

الأجوبة (حسب ترتيب الأهمية):

- القيمة الاحترافية للخدمة؛
- العلاقة التبادلية بين المورد والزبون (وخصوصا العوامل العاطفية)؛
- وأخيرا شروط تحقيق الخدمة (وخاصة المقارنة بين ما كان منتظرا وما تحقق فعلا).

يمكن استنتاج من هذه الدراسة القيمة إلى أي مدى هو مختلف سلوك مستعمل الخدمات عن الآخرين، وهذا ما يجبر الإدارة التسويقية على تبني مناهج خاصة للتكيف مع هذا السلوك المختلف. فقطاع الخدمات العمومية باعتباره مؤسسة خدمية لا يمكنه أن يجيد عن هذا الاتجاه، وباعتباره مصلحة عمومية أيضا فيجب أن يخضع لخصوصيات إضافية أخرى ناتجة من أثر طبيعة الإنتاج العمومي على المستهلكين. هذه الخصوصية نابعة من العلاقة التبادلية الموجودة بين مؤسسة الخدمة العمومية والزبائن. والتي لا تعني أنه

¹¹ John A. Quelch, Stephen B. Ash, «consumer satisfaction with professional services», 1981. Source citée par Jean Paul Flipo, p 63.

يوجد من جهة سلوك المستهلك، ومن جهة أخرى سلوك المصلحة العمومية، وأن الثانية تحاول الانسجام والتماشي مع الأولى.

فهذه الصورة التقليدية للتسويق خاطئة " إنه يوجد في الحقيقة تبادل ثابت في التأثير "، فالعرض والطلب كل واحد يشكل ويتشكل من الآخر باستمرار وفي آن واحد، حسب حالة مستوى السلطة المتواجدة بين المؤسسة وزبائنهم¹². هذا الطرح الحديث للتسويق يجد مكانه في حقل الخدمات العمومية. وحسب هذه الخصوصية يمكن اعتبار أن مستعمل الخدمة العمومية يتميز بسلوكين خاصين:

- أنه يتصرف وفق ماضي سلمي عن الإدارة العمومية؛
- إنه يفرض شروطا خاصة مسبقة عن الإدارة العمومية، انطلاقا من تأويله "لمفهوم الخدمة العمومية".

في لا وعي الكثيرين سجلت صورة سلبية للإدارة "وأصبح المواطن يتلقى تغليفا بسيكولوجيا كبيرا ضد كل ما هو "خدمة عمومية" إلى درجة أنه عندما يصبح مستعملا للخدمات العمومية يصبح له تصرف يختلف كلية عن مستهلك الخدمات الخاصة"¹³.

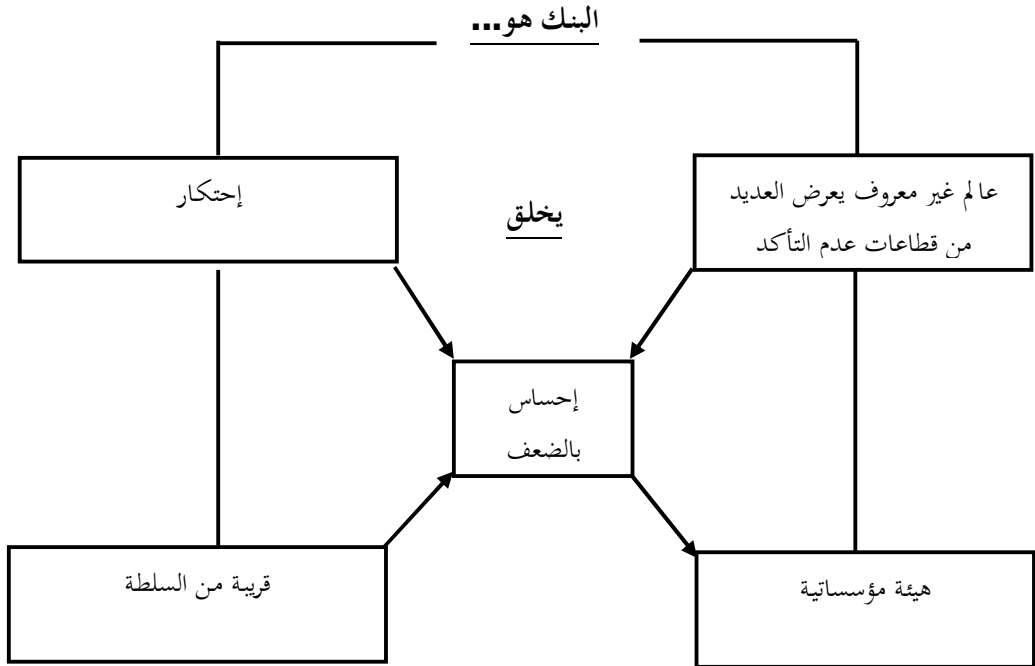
أصبحت هذه النظرة اليوم مرتبطة بكامل الخدمات الكبيرة المسيطرة منذ قرون (كالبريد والاتصال، البنوك، التأمينات...)، وكمثال على ذلك نذكر دراسة فرنسية تمت حول صورة البنك، والتي يوضعها الشكل الموالي:¹⁴

¹² J.P. Flipo, op.cit., p 58.

¹³ Laurent Hermel, Patrick Romagni, « Marketing Publique ». Economica, 1990.

¹⁴ Claude Biton, « L'image de la banque auprès des particuliers », direction et gestion Juin – Août 1983. Référence citée par J.P. Flipo p 59.

الشكل رقم (1): صورة البنك في ذهنية المستهلك



تعتبر هذه الدراسة أن صورة البنك (شأنه في ذلك شأن باقي الخدمات العمومية) هي صورة غير

ممتعة، مقلقة ومخيفة. ومن أسباب الانتقادات الموجهة عادة للخدمات العمومية نذكر ما يلي:

- مشكل استقبال الجمهور؛
- تكثيف وتعدد الوثائق (البيروقراطية)؛
- عدم مناسبة أوقات الافتتاح؛
- غياب خدمات ما بعد البيع؛
- فقر في إعلام الجمهور.

القائمة ليست تامة، يمكن إضافة إليها مشكل اتهام الزبائن للخدمات العمومية بأنها تلغي مصلحتهم الفردية، باعتبار أن الفائدة العمومية لا تمر دائما عبر المصلحة الفردية للأشخاص وأن رسالة الخدمات العمومية ليست تلبية الحاجات الفردية للأشخاص بل المصلحة العامة.¹⁵

ومن هنا يجب على التسويق العمومي أن يحدد المؤشرات التي بواسطتها يحكم المستهلك على جودة وحسن سير إدارة الخدمة العمومية. هذه المؤشرات تخص:

- مواقيت الافتتاح المناسبة؛
- الاستقبال الأمثل للجمهور؛
- نوعية الخدمة المفضلة؛
- كفاءة وترحاب الموظفين؛
- قرب المصلحة؛
- شهرة وأناقة المظهر الخارجي للمصلحة.

يجب على مصلحة الخدمات العمومية أن تدرك أن المعايير ذات الأولوية لدى الزبون الفرد هي ليست نفسها لدى المؤسسة، ومن هنا يجب أن تخضع سياستها التسويقية لسلوك وتوجه زبائنها لا لتوجهها الخاص.

الخاتمة:

حاولنا في بداية هذه الدراسة تحديد وفهم الخصائص المميزة للخدمات من خلال توضيح لأهم مميزاتها، وقد ركزت الدراسة على محورين إثنين تمت معالجتهما خلال هذا البحث: الأول يتعلق بخصائص الخدمات، والثاني يتعلق بأثر خصائص الخدمات على سلوك مستعملي الخدمات.

وقد سمحت هذه الدراسة باستنتاج ما يلي:

¹⁵ Jérôme Bon , Albert Louppe, « Marketing des services publics: L'Etude des besoins de la population », Edition d'organisation, 1980, p 13.

- أن خصائص الخدمات تختلف كثيرا عن خصائص المنتجات المادية الملموسة؛
- أنه بسبب هذا الاختلاف والتميز في الخصائص يصبح سلوك مستعمل الخدمات مختلف تماما عن مستهلك المنتجات المادية حتى وإن تعلق الأمر بنفس الشخص؛
- أن مستعمل الخدمات والخدمات العمومية يتميز بسلوك خاص ومتميز بخلاف باقي المستهلكين، هذه الخصوصية في السلوك هي ناتجة عن اثنين:
 - أثر طبيعة النشاط الخدمي على سلوك المستهلك؛
 - وأثر طبيعة الإنتاج العمومي للخدمات على المستهلكين.
- ولأجل أن نعد تسويق جيد وفعال للخدمات العمومية فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار للسلوك المتميز لهذا المستعمل الذي بمشاركته في إنتاج الخدمة سيؤثر حتما على النوعية النهائية لها، وبمعنى آخر يجب أن نعمل تسويقا خاصا بالخدمات.

قائمة المراجع:

1. Badoc Michel, « Le Marketing bancaire : application pour le siège et les agences de banques européennes », éditions d'organisation, 1976.
2. Chevallier Jaques, « Le Service publique », 1^{ère} édition, 1997, Imp. Press Universitaire de France (Vendame).
3. Frederik Mispelblam, le secret des services, vuibert, 1986
4. J. PO. Helfet, J. Orsani, « Marketing », vuibert, Gestion 1981
5. Jean Paul Flipo, « Le Management des entreprises de services », Les éditions d'organisation, 1994
6. Jérôme Bon , Albert Louppe, « Marketing des services publics: L'Etude des besoins de la population », Edition d'organisation, 1980
7. JP. Eiglier et E. Langreard, « Le Marketing des Entreprises de Services », Revue Française des gestion. Mars/Avril, 1977. Source cité par J. P. Flipo le management des entreprises de services

8. Laurent Hermel, Patrick Romaghi, marketing publique, economica, 1990
9. Lovelock Cristopher, Lapert Denis, Marketing des services, Strategie_Outils_Management, Publi-union édition, paris, 1999
10. Monique Zollinger, marketing bancaire : Vers une banque du 3^{ème} type », Dunod, Paris, 1985
11. Philip Kotler, Bernard Dubois, Le marketing management, 6^{ème} édition publication union, Paris, 1992.
12. Ren y, Darmon, Michel Laroche, John.v., Petrof. « Marketing: Fondements et applications », Copy right, 2^{ème} édition, 1982, p 548.
13. Teboul James, Le Temps des Services, une nouvelle approche du management, 4^{ème} édition, 2002

تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. بوبكر محمد

أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

الملخص:

تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشتى أشكالها تحديات صعبة أهمها سريان مفعول اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، والانضمام الوشيك إلى المنظمة العالمية للتجارة وما ينجر عنهما من رفع القيود الجمركية على الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي علما أن هذه المنتجات ذات قدرة تنافسية عالية. هذه الوضعية تؤزم من الحالة المتردية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تفتقد أدنى قدرة تنافسية على المستوى المحلي فما بالك على المستوى الدولي، هذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى وضع سياسات إصلاحية كذا سياسات دعم من أجل استدراك التأخر الملحوظ في النظام الإنتاجي وتحضيره مستقبلا للمنافسة، ويأتي على رأس هذه الإصلاحات برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية انطلاقا ببرنامج وزارة الصناعة مورا إلى البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد حققا نتائج جد ايجابية من حيث الفعالية والأهداف، ولا يتبقى إلا تحقيق الغاية المرجوة من وراء هذه البرامج المتمثلة في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات المنخرطة ضمن هذه البرامج لأخذ حصة في السوق المحلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: التأهيل، التنافسية، التشخيص، برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية، البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé :

Toutes les entreprises économiques algériennes, quelque soit leurs types, rencontrent des défis très difficiles dont les plus importants sont l'entrée en vigueur de l'accord euro-méditerranéen et l'éventuelle adhésion à l'organisation mondiale du commerce et les conséquences qui en résultent notamment sur le plan de la baisse des tarifs douaniers sur les produits en

provenance de l'union européenne. Ces produits sont caractérisés par une forte compétitivité ce qui complique la situation des entreprises algériennes qui souffrent d'une faible compétitivité, non seulement sur le plan international, mais aussi sur le plan national.

Ceci a conduit le gouvernement algérien à mettre en place des politiques de réformes et de soutien dans le but de rattraper le retard enregistré dans le système productif afin de le préparer à la concurrence. La première réforme engagée par les autorités algériennes visant la réalisation de ce but, est, bien évidemment, la mise en place d'un programme de mise à niveau des entreprises en commençant par celui du ministère de l'industrie, complété, ensuite, par le programme européen pour le développement des petites et moyennes entreprises. Ces deux programmes ont permis d'enregistrer des résultats très positifs sur le plan de l'efficacité et des objectifs recherchés. Il reste seulement le but principal de ces programmes à réaliser en l'occurrence le relèvement du niveau de compétitivité des entreprises qui leurs permettrait de gagner des parts de marché national et surtout international.

Les Mots Clefs : Mise a niveau, Compétitivité, Diagnostic, EDPME

تمهيد:

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية لم تكن كافية من أجل الرفع من كفاءة وفعالية و كذا تنافسية المؤسسات الاقتصادية بشتى أشكالها حيث باشرت في إصلاحات أخرى من أجل إعطاء هذه الأخيرة قدرة تنافسية تفرض من خلالها وجودها وتحافظ على حصتها في السوق محليا وتعمل على توسيع حصتها السوقية دوليا، خاصة بعد سريان مفعول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبداية وتسارع وتيرة المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مما أدى إلى انفتاح أكبر للحدود الاقتصادية، الشيء الذي يفرض تحضير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمواجهة المنافسة الشرسة مع كبريات المؤسسات الأوروبية والعالمية، وحيارة مواقع في الأسواق العالمية.

أمام كل هاته التحديات التي تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دعمت الحكومة الجزائرية كل الإصلاحات السالفة الذكر بعدة برامج تحت تسمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالتعاون مع عدة شركاء اقتصاديين يتقدمهم الاتحاد الأوروبي مقتدية بالدول التي تبنت هذا البرنامج والتي أعطى معها نتائج جد ايجابية تتقدمهم البرتغال إلى جانب تونس والمغرب.

أ- طرح الإشكالية:

أمام هذا الوضع والظروف التي تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تطرح الإشكالية الرئيسية كما يلي: ما هي النتائج المتحصل عليها من وراء برنامج وزارة الصناعة والبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

ب- أهداف الدراسة:

- معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة ببرامج التأهيل؛
- التركيز على برنامج وزارة الصناعة والبرنامج الأوروبي؛
- النتائج المتوصل إليها منذ انطلاق مشروع إستراتيجية التأهيل إلى انتهاء البرنامج الأوروبي.

ج- حدود الدراسة:

- اقتصرت الدراسة على موضوع تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق برنامج وزارة الصناعة والبرنامج الأوروبي مع التركيز على النتائج المتوصل إليها؛
- تحددت المدة الزمنية بانطلاق برنامج التأهيل المعد من طرف وزارة الصناعة والهيكلة وحتى انتهاء البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2007.

1- مفهوم التأهيل: هناك مجموعة من التعاريف المتعلقة بمصطلح التأهيل نستعرض منها ما يلي:

"تأهيل مؤسسة هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة مقارنة بمنافسيها الرائدة في السوق".¹

¹ Abdelhak Lamri, la mise a niveau, revue des sciences commerciales et de gestion, n 2, école supérieur de commerce, Alger, juillet 2003, p 41.

كما يرى دوجلاس نورث "أن التأهيل هو عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا، حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو ما يتطلب تغييرا في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصریحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج".²

لقد تعددت المفاهيم التي أعطيت لهذا المصطلح لكن جلها تنصب في ضرورة التأقلم مع التحولات الاقتصادية الدولية وفهم مصطلح التأهيل أكثر يجب التطرق الى عاملين مهمين ليس بالإمكان الاستغناء عنهما التنافسية والتشخيص.

2- مفهوم التنافسية: يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة، لذا يصعب تقديم تعريف دقيق لها، باعتبار هذه الأخيرة يكتنفها نوع من الغموض؛ ومرد ذلك إلى اختلاف وجهات نظر وتجربة الممارسين في الميدان. ونحاول أن نستعرض تعاريف مختلفة لنخلص إلى تعريف أكثر دقة ووضوح.

2-1- تعريف التنافسية: يمكن تعريف التنافسية على أنها³: "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد.

أما التعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"، أما المجلس الأمريكي للتنافسية عرفها على أنها: "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".⁴

² محمد صالح المنشاوي، الخوصصة المصرية، توزيع م عين الشمس، مصر، بدون تاريخ، ص: 24.

³ فريد النجار، "المنافسة والترويج التطبيقي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 11.

⁴ نوير طارق (World economic forum)، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002، ص 5.

2-2- أنواع التنافسية: تصنف التنافسية إلى صنفين وهما:⁵

- التنافسية بحسب الموضوع؛
- التنافسية وفق الزمن.

2-3- مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

ويقدم أوستن⁶ Austin : نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي: تحديد الداخلين المحتملين إلى السوق؛ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة؛ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة؛ تحديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة؛ المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

لهذا فالربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعا مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة.

3- التشخيص وأهميته:

الأهمية الكبرى للتشخيص تكمن في الحصول على صورة واضحة ومتكاملة على جوانب القوة والضعف لدى المؤسسة والفرص والتهديدات في بيئتها الخارجية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها.

يعرف "لافلام" التشخيص على أنه "تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للمؤسسة، تمكن من التعرف بصفة واضحة على الوضعيات الواجب تحسينها، والتي يتعين المحافظة عليها والتي يتم تغييرها".⁷

⁵ H. LESCA, Structure et système d'information: Facteurs de compétitivité, Masson, 1982, p: 11-13

⁶ محمد عدنان وديع، محددات القدرة التنافسية الأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت بتونس في 19-21 جوان 2000، ص: 11.

⁷ Laflamme. M, le Diagnostic organisationnel et stratégie de développement: une approche global, Gaétan Morin & associés, Québec, 1977, p: 13.

ويعرفه "براون" على أنه: "استخلاص نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة من أجل تصحيح الأولى واستغلال الثانية على أكمل وجه".⁸

وعليه فأهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه، بحيث يصل الشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا كان الفحص دقيقا ويمس كل الجوانب الممكنة مع الإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات بتوفير الشروط المثلى، والغرض هو تدارك الأخطاء والتقليل من الصعوبات بقدر الإمكان.⁹

4- برامج التأهيل:

شرعت الجزائر في تنفيذ عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة، تجدر الإشارة إلى أن خيار التأهيل الذي انتهجته الحكومة الجزائرية مازالت نتائجه النهائية لم تتبين بعد، والسنوات المقبلة هي التي ستظهر هذه النتائج بعد الانفتاح الاقتصادي التام، وذلك من خلال اختبار خيار التأهيل ميدانيا.

رغم أن دراستنا تشمل الحقبة التي طبق فيها برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة آنذاك والبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن النتائج المحققة لازالت بعيدة عن الآمال المرتقبة من وراء هذا الكم من البرامج المتعلقة بالتأهيل، وسنحاول أن نستعرض النتائج المحققة خلال هذه الفترة حسب كل برنامج.

بداية سيتم البدء بالبرنامج الخاص بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية والنتائج المتوصل إليها إلى نهاية عام 2007 حسب الإحصاءات المتوفرة ثم البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁸ Brown Gérard, Le diagnostic d'entreprise, Entreprise moderne d'édition, 1986, p : 37.

⁹ Jean Françoise Daigne, Dynamique du Redressement d'entreprise, Les éditions d'organisation, Paris, 1984, p: 15.

4-1- برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة:

شرعت وزارة الصناعة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في برنامج التأهيل المخصص للمؤسسات الاقتصادية وكذا محيطها حيث سطرت برنامجا لدعم وتطوير تنافسية المؤسسات الاقتصادية ومحيطها، ولقد كان لقانون المالية لسنة 2000 الفضل في وضع حجر الأساس لعمليات التأهيل وذلك بخلق صندوق دعم التنافسية الصناعية، هذا الأخير أسس من أجل تغطية المساعدات المالية المباشرة الموجهة إلى المؤسسات الصناعية أو الخدمات المتعلقة بالصناعة من أجل تأهيلها ورفع من قدرتها التنافسية الصناعية، هذه المساعدات موجهة لتغطية جزء من التكاليف المتمثلة في التشخيص الإستراتيجي الشامل، برنامج التأهيل والاستثمارات المادية واللامادية.

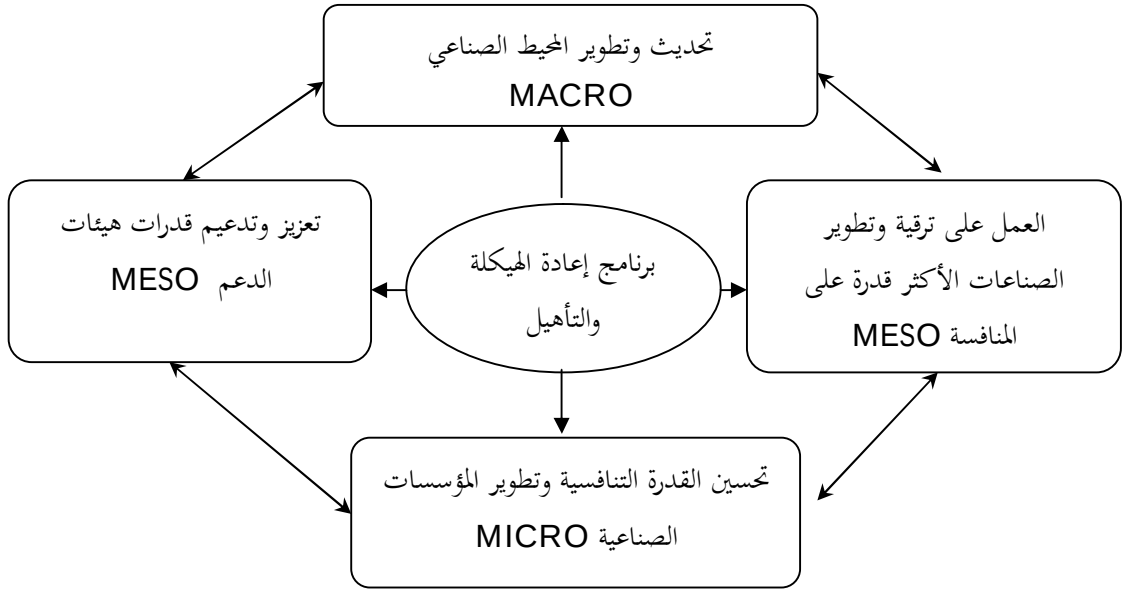
وكذلك موجه إلى هيئات الدعم المتمثلة في تطوير جودة التقييس، الملكية الصناعية، التكوين، البحث والتطوير، دعم الجمعيات المهنية للقطاع الصناعي وتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات. وما يجدر ذكره، أن هذا البرنامج ما هو في حقيقة الأمر إلا البرنامج المقترح من قبل المنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الجزائر في سنة 1998 تحت اسم: "البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية في الجزائر".

4-2- أهداف برنامج تأهيل المؤسسة:

لا يتعلق برنامج التأهيل فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير للموارد بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة، وتأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني، التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات، المناطق الصناعية والنشاط... الخ. ويمكن توضيح الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الجزائرية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

"ONUDI"



Source: Mohamed Lamine Dhaoui, Restructuration et mise à niveau d'entreprises, Alger, 2003, p: 74.

4-2-1- الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي:

يتمثل هدف البرنامج الوطني للتأهيل أساسا في:

- عصنة المحيط الصناعي:¹⁰ حيث أنه يخض تطوير وترقية المحيط الصناعي من جميع النواحي المادية والتنظيمية؛
- تحديث المحيط الصناعي: وهي من مهام الحكومة ووزارة الصناعة حيث تقومون بتسطير توجهات السياسة العامة للتأهيل.

¹⁰ Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Dispositif de Mise à Niveau, <http://www.mire-algeria.org/miseaniveau/>, janvier 2002, p: 06.

4-2-2- الأهداف على المستوى القطاعي للاقتصاد الوسيط:

ويهدف هذا البرنامج إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها من أجل تدعيم وتحسين المنافسة بين المؤسسات والتي من أهمها جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، هيئات التكوين والبنوك والمؤسسات المالية.

- تعزيز وتدعيم هيئات الدعم: تحقيق ترقية الهيئات المتعاملة مع المؤسسة وتكييفها مع المعالم الجديدة للاقتصاد؛

- تأهيل محيط المؤسسات: ويشمل محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كلا من البنوك والهيئات المالية، المساعدات التقنية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بورصة المناولة، هيئات تسيير المناطق الصناعية، مكاتب الدراسات، مراكز الموارد التقنية، هيئات التكوين.

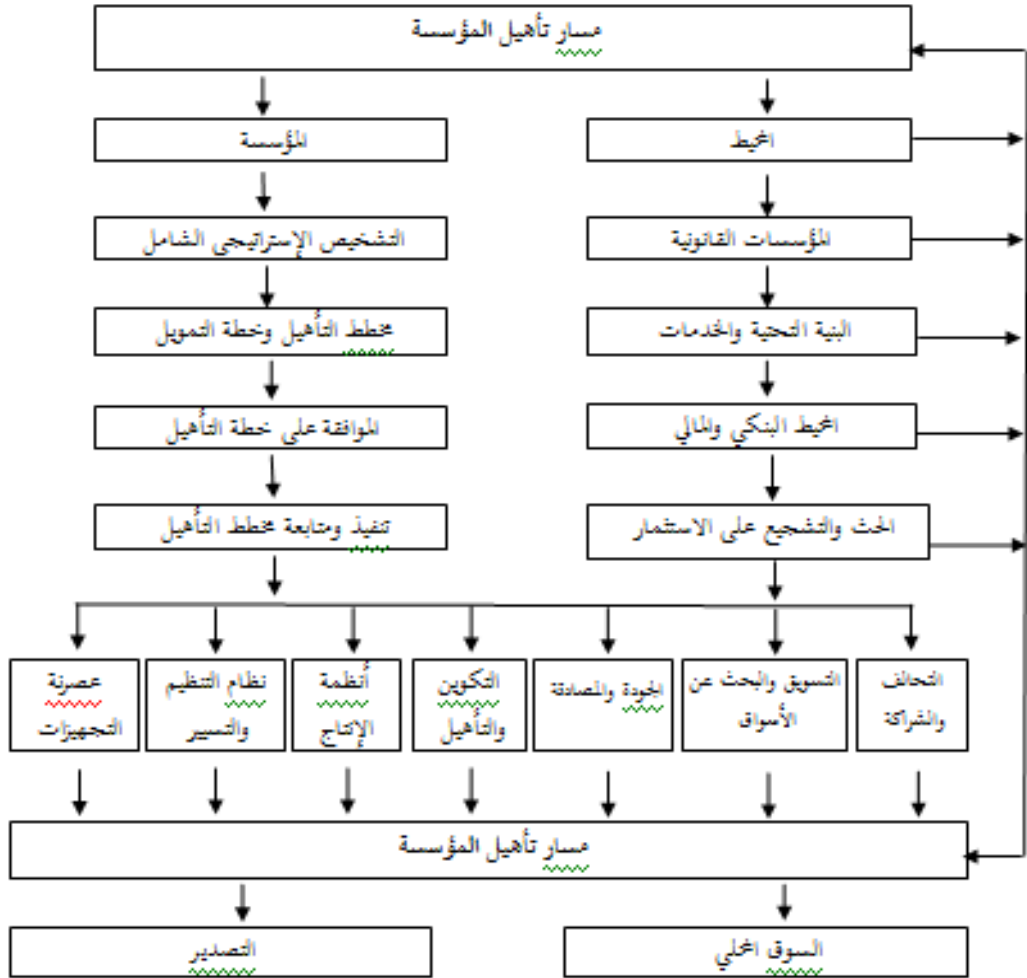
4-2-3- الأهداف على مستوى الاقتصاد الجزئي: الهدف منه التنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات

التي تصطدم بها المؤسسة الاقتصادية ويكمن ذلك من خلال القيام بتشخيص استراتيجي لمعرفة جوانب القوة والضعف ومن ثم اتخاذ مجموعة الإجراءات المساعدة على تحسين أداء المؤسسات.

أ- **الأهداف المتعلقة بالاستثمارات غير المادية:** ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج... الخ.

ب- **الأهداف المتعلقة بالاستثمارات المادية:** فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال: تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة، تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة. اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع المردودية أكثر.

الشكل رقم (02): مسار تأهيل المؤسسة



Source: Med Lamine Dhaoui, *Restructuration Et Mise à Niveau d'entreprise*, Guide Méthodologique, 2003, p: 77.

5- تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة:

5-1- التقييم الفيزيائي:

فيما يتعلق بالتقييم الفيزيائي فقد كانت النتائج المتوصل إليها من وراء عملية التأهيل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع نهاية أكتوبر 2006 كما في الجدول أدناه.

الجدول رقم (01): إحصاء الملفات المقدمة للتشخيص

ملفات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة
الملفات المقدمة	401	231	170
الملفات المدروسة	389	225	164
الملفات المقبولة	383	150	133
الملفات المرفوضة	106	75	31

المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

من ضمن المعايير المحددة لأحقية التأهيل هي الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وهذا ما جعل الكثير من المؤسسات العمومية لا تستفيد من هذا البرنامج نتيجة لوضعيتها المالية غير المتوازنة، ومن هنا يلاحظ في قراءة الأرقام أن وزارة الصناعة والهيئات المشرفة على هذا البرنامج تسعى لإنجاحه بشتى السبل، حيث من ضمن 389 ملف استطاعت أن تعطي موافقتها على 283 ملف كما أنه كانت هناك 283 مؤسسة مقبولة لمرحلة التشخيص موزعة كالتالي حسب طبيعة نشاطها:

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الاقتصادية المقبولة لمرحلة التشخيص

طبيعة النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
الزراعة الغذائية	73	30 %
ميكانيكية	46	18 %
مواد البناء الخشب	38	15 %
كيمياء صيدلانية	28	11 %
الكهرباء الكترونية	19	7 %
بلاستيكية	19	7 %
مصالح الدعم	16	6 %
نسيج/جلود	13	6 %

المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

هذا التوزيع حسب القطاعات يعكس الصعوبات التي تواجه قطاع النسيج والجلود رغم العدد الهائل للمؤسسات هذا القطاع في الجزائر.

الجدول رقم (03): معالجة ملفات المؤسسات المقبولة لمرحلة التأهيل

المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	وضعية الملفات
54	89	143	الملفات المقبولة
53	89	142	الملفات المدروسة
52	85	137	المؤسسات المستفيدة

المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

يلاحظ أن عدد الملفات المقبولة قد تناقص إذا ما قورن بعدد الملفات التي استفادت من التأهيل والمقدرة بـ 137 مؤسسة بـ 283 ملف مقدم، وهذا يفسر بطول مهلة تكوين الملف نظرا للإجراءات المتعددة التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية في تكوين الملف ابتداء من مكتب الدراسات والمصادقة على طلب المؤسسات، وهذه المكاتب عددها قليل جدا نظرا للعدد الهائل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية كذلك إصدار شهادة الموافقة من طرف البنك التي تعتبر وثيقة أساسية في تكوين الملف الخاص بالتأهيل وهذه الشهادة هي عبارة عن استعداد البنك لتمويل المؤسسة وهي كذلك تعكس أحقية المؤسسة في الاستفادة من برنامج التأهيل.

5-2- التقييم المالي:

أما بخصوص التقييم المالي فالمؤسسات التي نجحت في الحصول على الدعم من الصندوق لتنفيذ برنامجها التأهيلي قدر عددها بـ 117 مؤسسة، والجدول (04) يوضح ذلك.

والملاحظ أن هناك مبالغ ضخمة خصصت لعملية التأهيل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى اهتمام الحكومة بالمؤسسة الاقتصادية وإدراكها أنها تعتبر مطية التقدم الاقتصادي، حيث من قراءة الأرقام يتبين أن 40 مليار دينار خصصت لدعم عمليات تأهيل المؤسسات.

الجدول رقم (04): عمليات ومبالغ الدعم لصالح المؤسسات

إجمالي الاستثمارات	40 مليار دينار منها ما يقارب 11% استثمارات غير مادية
إجمالي الاستثمارات مقبولة للدعم	15.8 مليار دينار
عدد العمليات المقبولة	1864 منها 1102 عمليات غير مادية
مبلغ الدعم المالي المخصص	2.69 مليار دينار يمثل 17 % من المبلغ الإجمالي للاستثمارات القابلة للدعم.
مجموع العمليات	42602
مبلغ دعم المؤسسات	22.78 مليون دينار

المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

6- تقييم البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة البرنامج الرئيسي الذي يشارك وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التأهيل، وهو مبرمج على مدى خمس سنوات بمبلغ تمويلي قدره 62.9 مليون أورو منها 57 مليون أورو حصة المفوضية الأوروبية بقيمة 3.4 مليون أورو نسبة مساهمة الحكومة الجزائرية، وما تبقى من المبلغ المعتمد المقدر بـ 2.5 مليون أورو هي حصة مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج.

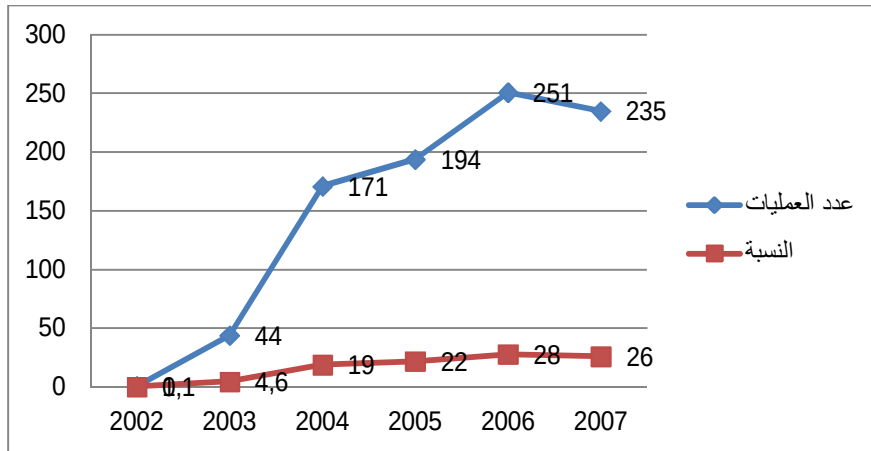
وفي حين أن برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة يهدف إلى تحديث الآلة الإنتاجية وإدخال مفهوم الجودة، فإن البرنامج الأوروبي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسعى إلى تحقيق غايات أهمها إطلاع مدراء المؤسسات بتحديات السوق ودفعهم إلى اعتماد طرق مثلى في التسيير، وهذا يتعلق بمساعدة المؤسسات على اعتماد نظام مراقبة تسيير وتبسيط الاستعمال الآني للمعلومات وذلك بتجديد عمليات الإنتاج ووضع نظام تسيير الجودة واستعمال نظم مساعدة على اتخاذ القرارات وكذا تطوير تسيير الإبداع.

هذا البرنامج انتهج ثلاث أشكال للمتابعة كما يلي:

- دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص التشخيص ومتابعة عمليات التأهيل، التطوير، المرافقة في مراحل الحصول على القروض من البنوك من أجل: الاستثمار، التكوين، المعلومات والمساعدة عن البحث عن شراكة؛
- مساعدة المؤسسة لدى المؤسسات المالية والبنوك التي لها علاقة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالحبرة، الاستشارة، التكوين والمساعدة على تطوير الآليات الجديدة للقروض، والبرنامج يضع تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صندوقا لضمان القروض من أجل مساعدة المؤسسات الاقتصادية على تمويل برنامج التأهيل أو التطوير؛
- مساعدة الهياكل الوسيطة وكذا مصالح الدعم العمومية أو الخاصة، مثل تقوية قدرات الجمعيات المهنية والباترونا، الهياكل الوسيطة وهياكل الدعم ووضع شبكة معلومات وطنية شاملة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أجلها.

1-6- تقييم عملية التأهيل حسب الكم: ¹¹

الشكل رقم (03): توزيع العمليات حسب السنوات لمجموع 896 عملية تأهيل



Source : Euro Développement PME, ibid, p: 37.

¹¹ Euro Développement PME, Programme d'appui aux PME/PMI : des résultats et une expérience à Transmettre, Rapport final, Décembre 2007, p: 27-47.

المنحى أعلاه يتعلق أساسا بتطبيق أدوات ووسائل التأهيل وتحسين أجهزة ومنهجيات هذه المقاربة، فمنذ سنة 2003 وحتى جويلية 2004 تزايد إنشاء الوحدات والوكالات المكلفة بالتأهيل مع البدء المبكر لنشاطاتها، أما التراجع الملحوظ في المدة ما بين 2004 و2005 فيعود إلى إنهاء العقد الأساسي لمتعهد الخبرة، وذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بعقد خبرة آخر للجنة والتي هي أقل كفاءة وأداء، وبالتعاقد مع مركز خدمة جديد سنة 2005 وصلت أعمال التأهيل إلى ذروتها في الفترة 2005-2006، وهذا بعد القيام بعمليات مكثفة، أما التراجع الآخر الملاحظ سنة 2007 فسببه توقف العمليات في 31 جويلية 2007 والتي دامت فقط سبعة أشهر بدل اثنتا عشر شهرا، من بين 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي استفادت من برنامج التأهيل موزعة حسب الشكل القانوني، فالشركات ذات المسؤولية المحدودة تحتل المرتبة الأولى من حيث العدد بنسبة تقارب 75 % وتليها مؤسسات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 12 % وفي المرتبة الأخيرة شركات الأسهم بنسبة 13 %.¹²

نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أغلبها عائلي وذات نشأة حديثة، وما يلاحظ عليها أن ما يقارب ثلاثة أرباع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها عدد عمال يتراوح ما بين 20 و99 عامل. وفيما يخص توزيع المؤسسات ص.م. حسب المناطق بالنسبة لـ 445 مؤسسة فقد شملت إقامة الوحدات المسؤولة على عملية التأهيل كل أرجاء الوطن ما عدا أقصى الجنوب حيث لا توجد مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد سجلت نسبة 36% في منطقة الوسط، 35% بالنسبة للشرق، 17% في الغرب و12% للجنوب ويلاحظ أن أغلب المؤسسات توجد بالوسط والشرق بنسبة تفوق 71% أما باقي المؤسسات فتتوزع على الغرب والجنوب.¹³

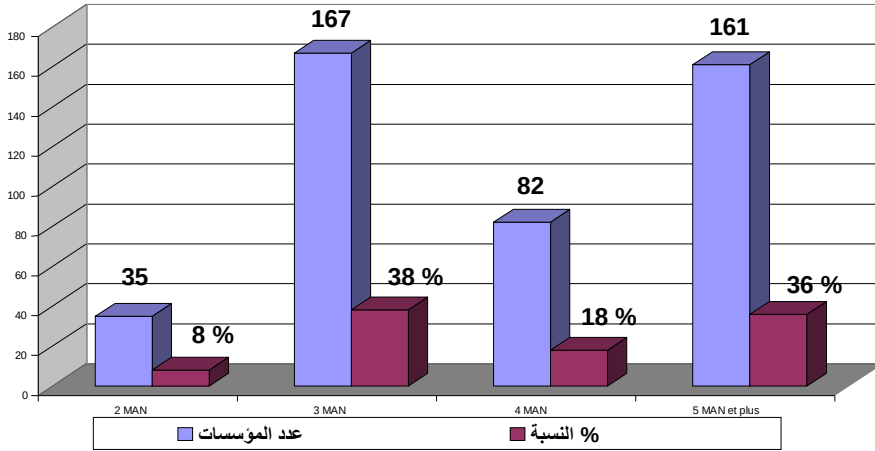
أما عن درجة تقدم م.ص.م. في عمليات التأهيل بالنسبة لـ 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أجرت إما تشخيصا أوليا (حسب الطرق الجديدة) أو تشخيصا معمقا (حسب الطرق التقليدية) يلاحظ أن حوالي 9 % من هذه المؤسسات أي 61 مؤسسة رفضت المشاركة في برنامج التأهيل ولم تتجاوز مرحلة

¹² Euro Développement PME, op. cit., p: 40

¹³ Euro Développement PME, ibid, p: 43

التشخيص؛ أي أن نسبة 26 % منها (179 مؤسسة) تخلت عن برنامج التأهيل بعد عملية التشخيص الأولي، ونسبة 65 % من المجموع الكلي للمؤسسات أي 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة دخلت في مسار عمليات برنامج التأهيل.

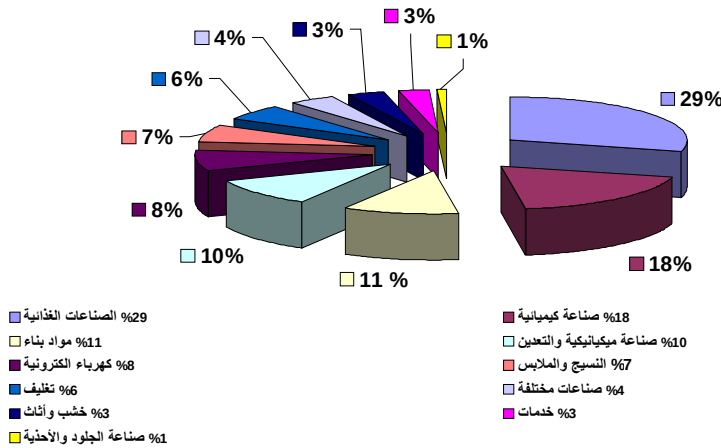
الشكل رقم (04) : توزيع المؤسسات ص. م. وعدد العمليات على 455 م ص



Source : Euro Développement PME, op.cit, p :28.

حسب الشكل أعلاه فقد تجاوزت 92 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرحلتي التشخيص، وهذا يظهر أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها اهتمام بعملية التأهيل، وإلا لكانت قد تخلت عن عملية التأهيل بعد تمام المرحلة الأولى، كما أن اهتمام القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متزايد بشكل يسمح بتوقع امتداد نسبة المشاركة إلى 100 % في حال إذا ما استمر البرنامج في عملياته ونشاطاته، ويلاحظ أن هناك 36 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد قامت على الأقل بخمس عمليات تأهيل وهكذا فإنه ينتظر أن تتضاعف عمليات التأهيل مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة لـ 445 م ص م



Source : Euro Développement PME, op.cit, p :29.

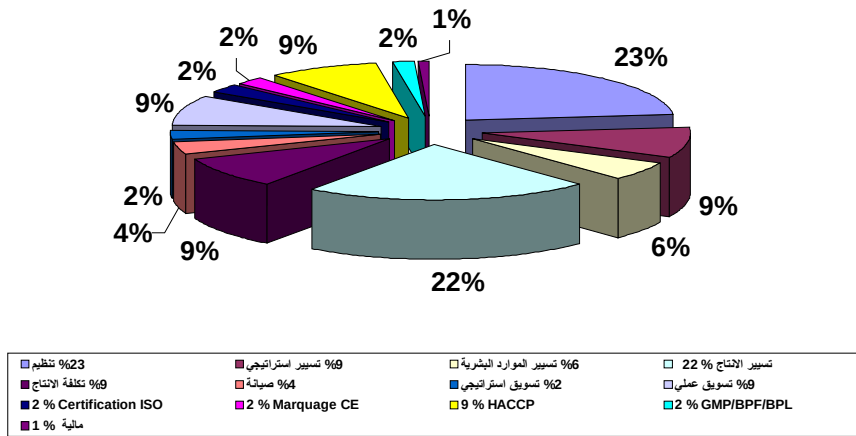
من الشكل أعلاه يتضح أن المؤسسات الأكثر استفادة من البرنامج كانت تلك التي تنتمي للأربع قطاعات الجزئية، ألا وهي الصناعة الغذائية، الكيمياء، مواد البناء والميكانيك والتعدين، ويعود السبب إلى حيوية المؤسسات التي تنشط في هذه القطاعات إضافة إلى الفرص الممنوحة من طرف السوق.

2-6- تقييم عملية التأهيل حسب النوع:

فيما يخص توزيع عمليات التأهيل حسب النوع على 445 مؤسسة انجزت 896 عملية خارج عمليات الدعم المالي إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لآلت في طور النمو وليست مهيكلة كما ينبغي، لهذا فإن عمليات التأهيل الأولى خصصت للتسيير والتنظيم بنسبة 38% وتسيير الإنتاج بنسبة 35%، لأنها في حاجة إلى عمليات هيكلة للتسيير والإنتاج من أجل الرفع بسرعة من إنتاجيتها، وفور الانتهاء من هاتينوظيفتين فإن مسؤولي المؤسسات سوف يكون في مقدورهم الاهتمام بتطوير وتنمية مؤسساتهم على مستوى الأسواق.

كما مست العمليات وظائف أخرى مثل وظيفة التسويق بنسبة 11% والمالية بنسبة 01% وعمليات تحسين الجودة والتنوعية بنسبة 15% إضافة إلى إستراتيجية تطوير المؤسسات، البيع وكل ما من شأنه الرفع من جودة المنتج.

الشكل رقم (06): توزيع عمليات التأهيل خارج عمليات الدعم المالي ل 445 م ص م



Source : Euro Développement PME, op.cit, p :31.

يلاحظ أن البرنامج لم يهمل الجوانب الأساسية في المؤسسة الاقتصادية وأحاط بجميع وظائفها واعتمد في عملية التأهيل على التنظيم بنسبة تقدر بـ 23% وكذا تسيير الإنتاج بنسبة 22%. ولم يهمل أي جانب من تسيير استراتيجي، صيانة، تسيير الموارد البشرية، تسويق استراتيجي، تسويق عملي، إلى دعم المؤسسات الاقتصادية للحصول على شهادة الايزو.

ويستخلص من وراء مجموع العمليات المقدرة بـ 896 عملية مست ما يقارب 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أن هذا البرنامج هو برنامج شامل وغير متعلق فقط بالجانب المالي كالبرامج التي سبقته.

برنامج التأهيل المحقق والمتعلق بالتأهيل الإداري والتسييري (إدارة الأعمال) هدفه الرئيسي تحضير المؤسسات للانتقال من التسيير التقليدي إلى التسيير الحديث، وفي هذا الإطار قدمت 339 عملية تأهيل

ركزت 209 منها على الجانب التنظيمي و81 عملية منها خصصت للإدارة الإستراتيجية والباقي خصص لتسيير الموارد البشرية.

أما عمليات التأهيل المتعلقة بالإنتاج فكان هدفها الأساسي هو التسيير الأمثل، تقييم وتحسين إنتاجية الطاقات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد صنفت الأهداف إلى ثلاثة أولها على مستوى تسيير الإنتاج، والذي كان له الحصة الكبرى من عمليات التأهيل حيث من مجموع 313 عملية تحصل على 199 عملية أي ما يعادل نسبة 63 %، والأهداف المنشودة كانت:

- وضع تنظيمات صناعية جديدة lay out، سلاسل الآلات وتدفقات المواد؛
- إدخال وتطبيق تقنيات جديدة لتسيير وتخطيط الإنتاج؛
- تطوير قدرات التنوع والإبداع.

على مستوى تكلفة الإنتاج والتي لها دور مهم في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، لذا خصصها البرنامج بما يقارب ب 81 عملية أي ما يعادل نسبة 26 %، وكانت الأهداف في هذا المجال كما يلي:

- وضع طرق جديدة لحساب التكاليف منسجمة مع الخصائص المميزة للمؤسسات ص. م.؛
- إدخال وتطبيق وسائل داعمة لمراقبة التسيير ولوحات القيادة.

أما الصيانة فكان لها القسط القليل من مجموع العمليات، لكنها لم تهمل لدورها في المحافظة على استمرارية إنتاجية الآلات والمعدات، وتحصلت على 33 عملية أي ما يعادل نسبة 11 %، والغاية منها وضع نظام صيانة وقائي وتطبيق طرق جديدة في تسيير المخزون.

كان هدف عمليات برنامج التأهيل المنحزة ضمن فئة التسويق هو تطبيق طرق عمل ومنهجيات وتقنيات التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ساهمت هذه العمليات المقدرة ب 103 عملية فيما يلي.¹⁴

¹⁴ Euro Développement PME, op.cit, p: 34

على مستوى التسويق العملي أنجزت 81 عملية تأهيل وهذا بنسبة 79 % :

- وضع هياكل قاعدية للتسويق تماثل المهن التسويقية والأسواق في الهيكلة، الوسائل المستعملة والطرق التيسيرية؛
 - تحسين معرفة كل من السوق والحاجات، عن طريق القيام باختبارات للمنتوج لدى المستعملين؛
 - رفع أداء وكفاءات رجال البيع وكذا المكلفين بالتسويق عن طريق التمكين والتدريب.
- على مستوى التسويق الاستراتيجي تم القيام بـ 22 عملية بنسبة 21%، هدفها توجيه وتركيز الجهود التسويقية لإعداد مخطط تسويقي وإستراتيجية تسويقية، ومرافقة المؤسسة لتصميم وتطبيق نظام يقظة تسويقي واقتصادي وهذا لتمكينها من تدارك تطورات الأسواق والمحيط.
- كانت أهداف عمليات التأهيل المحققة في إطار الجودة على مستويين فعلى مستوى معايير الإيزو 9001 طبعة 2000 تمثلت في ما يلي:

- إرساء القواعد التنظيمية للمؤسسة؛
- تحسين وتطوير الجودة على مستوى المؤسسة؛
- المشاركة والاستجابة للمناقصات.

أما على نطاق العلامات المقترحة من طرف المفوضية الأوروبية والإيزو 2200 فكانت:

- الدخول لأسواق جديدة وخاصة عن طريق التصدير؛
- امتلاك وتطوير ميزات تنافسية؛
- تكييف المؤسسات مع المعايير المطلوبة دوليا وحسب كل التصنيفات.

وبالنسبة لتقييم عمليات التكوين والاستشارة فإنها قد تطورت نتيجة البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث برمج هذا الأخير ملتقيات للتكوين التيسيري تتمحور حول مواضيع شاملة، هذه الملتقيات هدفها تحسيس مدراء المؤسسات من أجل اعتماد التسيير الأمثل، تشجيع مسؤولي المؤسسات للدخول في عمليات التأهيل ودفع مسؤولي المؤسسات لإدراج التكوين ضمن عملية التأهيل.

وفي هذا الإطار تم اعتماد طريقة جديدة للتكوين (2 + 1) والتي تقوم بتكوين مسؤول المؤسسة ونائبه المكلف مباشرة بالعملية موضوع التكوين لمدة يومين حول موضوع أو مصلحة من مصالح المؤسسة، ومن ثم الذهاب في تريض أو يوم استشاري في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لتحضير التقدم أو تطبيق ما تم دراسته سالفًا، وهذه العملية يقوم بها مستشاران أحدهما أوروبي والآخر جزائري.¹⁵

ولوحظ أنه خلال 1373 عملية (477 تشخيص + 896 عملية تأهيل) حققت لصالح 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة كان عدد الخبراء المحليين أكبر من عدد خبراء الاتحاد الأوروبي، وهذا راجع إلى عاملين هما أن الكثير من التشخيصات والعمليات على التسيير قد تم تحقيقها بفضل خبراء محليين، وأنه تم الاستعانة بالخبراء الأوروبيين في حالة ما إذا لم توجد خبرة محلية كفئة وذات تجارب سابقة حول الموضوع، وفي هذه الحالة فإن الخبير الأجنبي سيرافق من طرف خبير جزائري من أجل نقل الخبرات. ولقد كان هناك ما يقارب 250 عملية متعلقة بالتأهيل التكويني خصصت لثلاثة محاور:¹⁶

- التكوين والاستشارة بنسبة 28 %؛
 - التكوين العام والتحسيبي بنسبة 64 %، ويلاحظ أن هذا المحور قد أعطيت له أهمية في عملية التأهيل لكون أغلب رؤساء المؤسسات يجهلون النتائج المرتقبة من وراء البرنامج العام ككل؛
 - التكوين المتخصص في المؤسسة تحصل على نسبة ضئيلة أي ما يقارب 8 %.
- وبالنسبة للتكوين العام والتحسيبي فهو ملتقى تحسيبي و/ أو تكوين حول مواضيع عامة، متعلق خصوصا بالتسيير، هذه الملتقيات تمت بين المؤسسات كما جمعت ممثلين عن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط نفسه أو حتى مختلفة الأنشطة وهذا حسب موضوع الملتقى، وهناك 159 ملتقى تم القيام بها حسب هذا النوع من التكوين؛

أما التكوين الخاص فكان أساسا تقنيا من أجل الإجابة على احتياجات معينة، محددة بدقة من طرف الخبراء الذين عاينوا المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إطار التشخيص أو في إطار عملية التأهيل،

¹⁵ Euro Développement PME, op.cit, p: 38-53.

¹⁶ Euro Développement PME, ibid, p: 46.

وتكون مدة التكوين إما قصيرة أو متوسطة حسب الحاجة، وهناك 21 ملتقى تم تحقيقها حسب هذا النوع؛

وأخيرا عمليات التكوين والاستشارة (1+2) حيث يتم التكوين في قاعة للمحاضرات لمدة يومين، كما يتبع بيوم استشاري مخصص للمؤسسات المشاركة، وهذا لفائدة 05 مؤسسات صغيرة ومتوسطة على الأكثر في الدورة الواحدة، وبمعدل مشاركين من كل مؤسسة، أما عن الأيام الاستشارية فهي مخصصة للمتابعة واقع تطبيق المؤسسة للعملية موضوع الملتقى، وفي نفس الوقت اقتراح مجموعة توصيات لكل من مسؤول المؤسسة وللمنظمة الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول التكوينات المحتملة، وهناك 70 ملتقى تم القيام بها حسب هذا التصنيف أي 350 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استفادت من هذا النوع من التكوين.

والمواضيع التي تم معالجتها من طرف البرنامج خلال عملية التأهيل التكويني خصصت للتسيير وكذلك بعض المواضيع الخاصة لتلبية حاجات محددة من طرف خبراء البرنامج أو رؤساء المؤسسات.

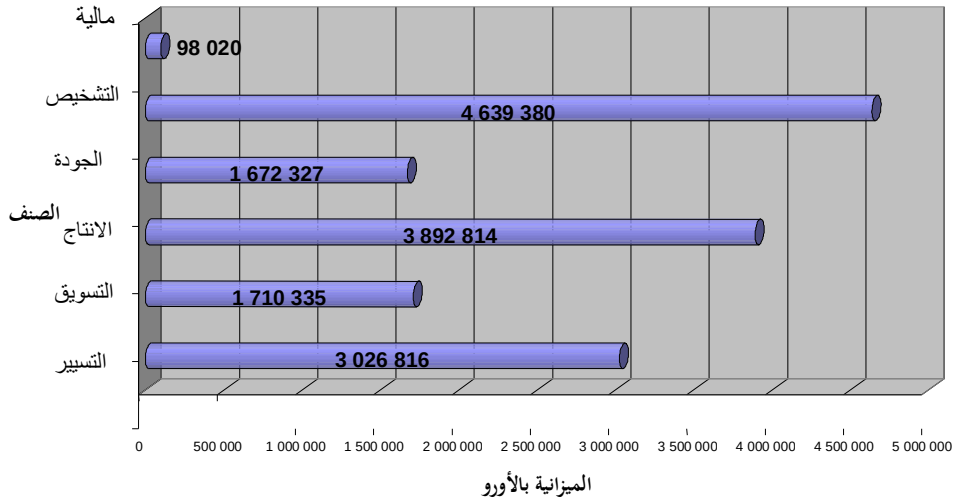
6-3- التقييم المالي:

أما عن التقييم المالي للدعم الاوربي فقد تم توزيع ميزانية الدعم المقدرة بـ 15.039.692 أورو على ستة وظائف وهذا من أجل 1373 عملية.

من خلال الشكل البياني (07) يلاحظ أن التشخيص قد نال أكبر حصة من الاعتماد المالي بقيمة تقدر بـ 4.639.380 أورو وهذا لأن المؤسسة لا تستطيع أن تصلح من حالها بدون القيام بتحليل لوضعيتها بل يجب أن تعرف نقاط ضعفها وقوتها وهذا ما تستطيع المؤسسة الكشف عنه بواسطة القيام بالتشخيص.

ويلي التشخيص الإنتاج بقيمة 3.892.814 أورو وبعد ذلك التسيير ومن ثم التسويق وبعدها الجودة وتأتي في الأخير المالية بقيمة 98.020 أورو.

الشكل رقم (07): توزيع الميزانية الدعم حسب الوظائف



Source : Euro Développement PME, op.cit, p :39.

كما أن عمليات التأهيل شملت تسهيلات للحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهداف التسهيلات، وتمثل أهداف هذه التسهيلات في ثلاثة عناصر كما يلي:¹⁷

- هدف دعم أو خلق المؤسسات المالية المتخصصة والبنوك، حيث أن هناك 20 عملية متعلقة بالمساعدة التقنية والمرافقة للمؤسسات المالية المتخصصة والبنوك خصصت منها 14 عملية لصالح المؤسسات المالية المتخصصة، 03 عمليات لشركة سوناطراك و 03 عمليات لصالح المدرسة العليا للبنوك وبنك البركة.

النتائج المتوصل إليها مقارنة بالأهداف تحققت ضمينا في المدة الأولى للبرنامج، بسبب عوائق مختلفة غالبيتها إدارية، بالإضافة إلى صعوبة إيجاد شركاء للمؤسسات من صنف الشركات المالية المتخصصة، ولم يمكن للمشاريع المؤطرة من طرف المشروع الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتحقق وفق الهدف المسطر، وهكذا فإنه بدا من الضروري إعادة توجيه عملية التأهيل

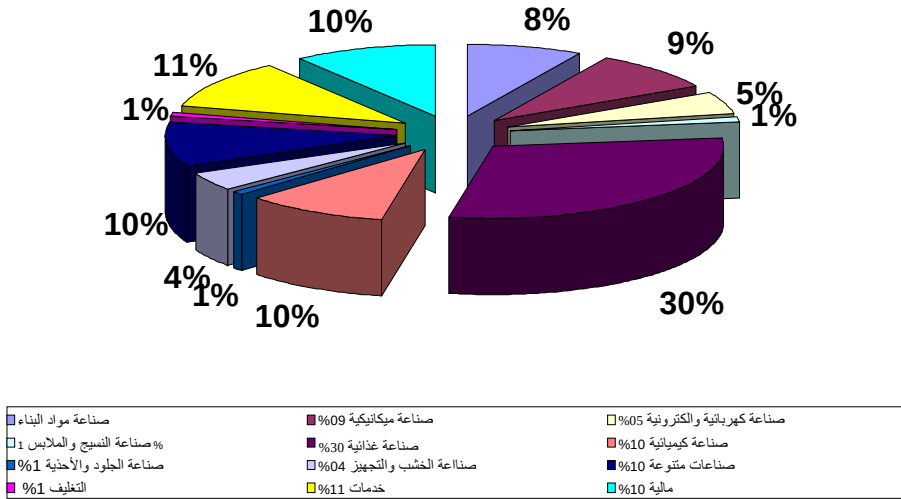
¹⁷ Euro Développement PME, op. cit, p: 55-57.

بتخصيص نظام للتغطية المالية من أجل تطوير نشاط هيئات الضمان وكذا تقديم إمكانية تجسيد

برنامج التطوير الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار عملية التأهيل؛

- هدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على التمويل، فالمشروع الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجه من أجل الحصول على التمويل لمجموع المتعاملين المعنيين بدورة تمويل مشروع الاستثمار ألا وهي المؤسسات الاقتصادية، البنوك، هيئات الضمان، الهيئات المهنية وكذا المكاتب المكلفة بدراسة ملفات التمويل.

الشكل رقم (08): توزيع عمليات تسهيل الحصول على التمويل حسب قطاع النشاط



Source: Euro Développement PME, op.cit, p :56.

يمكن تقييم دعم المؤسسات من أجل الحصول على التمويل تقيما كميا ونوعيا، وهذا ضمن مسعين هما وضع برنامج ميدا MEDA للتغطية المالية وخلق نظام للمساهمة بالنسبة للمؤسسات، هذين الأخيرين كانا موضوعا لمجموع 144 عملية تأهيل موزعة في شكل سبع عمليات متعلقة بالمساعدة التقنية لهيئات الضمان، 133 عملية إعداد دراسة تقنو-اقتصادية ومالية و 04 عمليات تتعلق بخلق نظام المساهمة بالنسبة للمؤسسات.

7- تقييم تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (05): معلومات عن ولصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النسبة	عدد العمليات	نوع المعلومات
15%	28	تحليل التخصصات والدراسات القطاعية
4%	8	تحليل الأوضاع
14%	27	نظام المعلومات (دراسة ونشر)
4%	8	تكوين حول المعلومة الاقتصادية
38%	71	المجموع

Source: Euro Développement PME, op.cit, p:73.

الجدول رقم (06): تطوير مصالح دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النسبة	عدد العمليات	مصالح الدعم
15%	28	التشخيص
6%	11	تأهيل المراكز التقنية
7%	13	الدراسات والإستراتيجية
16%	30	مراكز الدعم
18%	34	تكوين حول تطوير مصالح دعم م.ص.م.
62%	116	المجموع

Source: Euro Développement PME, idem.

الخاتمة:

وضعت الجزائر عدة برامج لتأهيل مؤسساتها الاقتصادية وأهمها البرنامج الأوربي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتابع من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبرنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وقد مست عمليات التأهيل جميع وظائف المؤسسة والتركيز على الوظائف التي لها دور إيجابي في بناء وتكوين كفاءات التسيير لكون هذه الأخيرة هي التي تخلق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

ومن خلال الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- النتائج المتحققة بالنسبة لتطوير مصالح دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطلبت بذل المزيد من العمليات الإضافية وبالتالي المزيد من الجهد، وهذا يفسر بالغياب التام لأي قاعدة معاينة الحالة والتحليل الذي كان من المفترض أن يقوم به المشروع الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الشروع في مرحلة تخصيص الخدمة؛
- العمل الذي تم تحقيقه كان بداية للعمليات على مستوى محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ركز أساسا على توجيه وإعداد الشركاء للإلمام بمفاهيم جديدة؛ ومن ثم تم تحقيق هذه الأعمال عن طريق عدة عمليات تشخيص وتكوين، وعن طريق هذه القاعدة تتمكن وحدة تسيير المشروع UGP من وضع بنية للحاجات بشكل أفضل، كما سطرت مخططها التنفيذي؛
- الصعوبات التي تواجه عملية التأهيل تحدث على مستوى الاقتصاد الكلي وكذا محيط المؤسسات الصناعية الخاصة التي لا تستطيع الرفع من قدرة تنافسيتها وهذا بسبب صعوبة الحصول على القروض البنكية، المشاكل المتعلقة بالعمارة الصناعي، ثقل الإجراءات الإدارية وبيروقراطية الإدارة، عجز في نظم المعلومات ومنافسة القطاع الموازي للمؤسسات الاقتصادية؛
- أما على مستوى الاقتصاد الجزئي نجد أن مدراء المؤسسات غير مهتمين بمستقبل وبالتطورات المنتظرة للأسواق، كما يؤدون مهامهم بطريقة أحادية دون اللجوء إلى العمل الجماعي؛
- عدم توفر موارد بشرية ذات كفاءة عالية بالرغم من أن مؤسسات الدول المتقدمة تعطي الأهمية القصوى للتكنولوجيا والإنتاج وتطوير الوسائل والمعدات وكذا الاهتمام بالتنظيم ووضع الاستراتيجيات إضافة إلى تسيير الموارد البشرية والتسيير المالي؛

- كان هدف البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو جمع وتحليل أكبر قدر ممكن من المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تكوين قاعدة بيانات والقيام بمختلف الاستقصاءات وتحديد نوع عمليات التأهيل الواجب القيام بها في مخطط زمني محدد؛
- لكن ما يلاحظ أن هناك بعض مسؤولي المؤسسات لا يرون أن نقص وضعف المؤسسة يكمن في السيورة النوعية والجودة بل في الجانب المالي؛
- في الأخير يرى خبراء البرنامج أن أغلب رؤساء المؤسسات التي استفادت من هذا البرنامج يرون أن برنامج التأهيل على العموم يلبي حاجات وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. محمد صالح المنشاوي، الخوصصة المصرية، توزيع م عين الشمس، مصر، بدون تاريخ
2. محمد عدنان وديع، محددات القدرة التنافسية الأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات ورشة عمل عقدت بتونس في 19-21 جوان 2001
3. نوير طارق، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002
4. فريد النجار، "المنافسة والترويج التطبيقي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000

باللغة الفرنسية:

5. Abdelhak Lamri, la mise a niveau, revue des sciences commerciales et de gestion, n 2, école supérieur de commerce, Alger, juillet 2003
6. Brown Gérard, Le diagnostic d'entreprise, Entreprise moderne d'édition, 1986,
7. G. LAVETTE et M. NICULESCU, les Stratégies de croissance, les éditions d'organisations, 1999,

8. H. LESCA, Structure et système d'information: Facteurs de compétitivité, Masson, 1982
9. Jean Françoise Daigne, Dynamique Du Redressement D'entreprise, Les Editions D'organisation, Paris, 1984,
10. Kamel Hamidi, Comment Diagnostiquer Et Redresser Une Entreprise, collection entreprise, édition Rissala, 1995
11. Laflamme. M, le Diagnostic organisationnel et stratégie de développement: une approche global, Gaétan Morin & associés, Québec, 1977
12. Mohamed Lamine Dhaoui, Restructuration et mise à niveau d'entreprises, Alger, 2003
13. R. PERCEROU, Entreprise: Gestion et compétitivité, édition economica, 1984

مواقع الانترنت ومصادر أخرى:

14. Euro développement PME, programme d'appui aux Pme/Pmi : des résultats et une expérience à transmettre, Rapport final, Décembre 2007
15. Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle Dispositif de Mise à Niveau, <http://www.mire-algeria.org/miseaniveau/>, janvier 2002
16. Ministère de l'industrie et de la restructuration, résultat et évaluation du programme de la mise à niveau des entreprises, www.mire-algeria.org, 11/02/2007.

مجلة

الاستراتيجية والتنمية



المقالات

المحررة باللغة الأجنبية

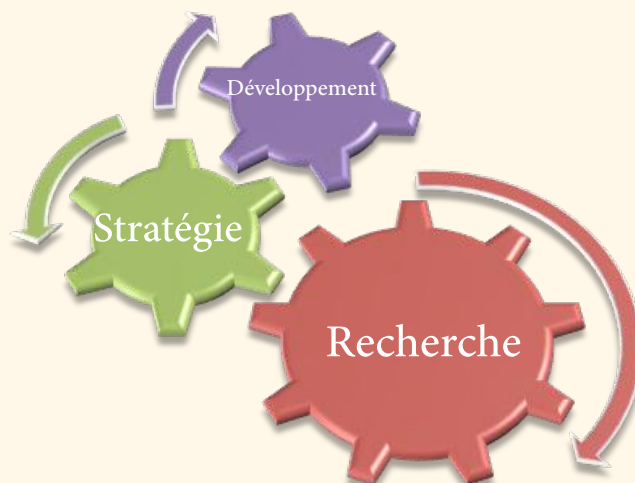


UNIVERSITÉ
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Revue Stratégie et Développement



Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique
éditée par la Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion



Président d'honneur: Pr. Mostefa BELHAKEM
Recteur de l'Université de Mostaganem

Directeur et Rédacteur en Chef: **Dr. Laadjal ADALA**

Directeur Adjoint et Conseiller
juridique: Dr. Djilali BOUCHERF

Comité de rédaction:

Mr. Mohamed BELBIA	Mr. Mohammed Abderrezak BOUTAGHANE
Mr. M'hammed BELGACEM	Mr. Mohamed El Habib MERHOUM
Mr. Abdallah BENSALAH	Mr. Mouloud NOURINE

Responsable de la logistique : Mr. Ahmed ABBASSA - S.G de la Faculté

**Cellule d'information et des
Relations :** Mr. Mohamed AGHOULAICHE
Mr. Bilal DAKIOUS

Cellule d'informatique : M^{elle}. Asmaa DRISSI
M^{elle}. Samia DRISSI

Comité de lecture:

Pr. Massika BAADACHE	Dr. Ahmed BOUSSAHMINE
Dr. Abdelkader ADALA	Dr. Khaled Abdelouaheb ELBANDARI
Dr. Maamar BELKHEIR	Dr. Fatima Zohra ZEROUAT

Comité Scientifique:

Dr. Abdelkader BRAINIS - Doyen de la Faculté	Dr. Bachir BEKKAR
Pr. Albert LOURDE - Recteur (Alexandrie)	Dr. El hadj BENZIDANE
Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH (Doyen)	Dr. Kamel BOUSAFI
Pr. Ahmed Ameur AMEUR	Dr. Nour Eddine CHERIF TOUIL
Pr. Abdelkader BABA	Dr. Belkacem DOUAH
Pr. Mustapha BELMOKADEM	Dr. Belhadji FARADJI
Pr. Mohammed BENBOUZIANE	Dr. Mohammed El Telili HAMEDJ - Tunisie
Pr. Abdelrazak BENHABIB	Dr. Abdallah HAMOUD SERRADJ - Yemen
Pr. Abdelkader DJAFLAT - France	Dr. Mohammed LAID
Pr. Sadia KASSAB	Dr. Med Mahmoud O. MED AISSA
Pr. Abdelaziz SALEM	Dr. Abdelmadjid SAIDI - France
Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM - Egypte	Dr. Malika SEDDIKI
Pr. Rachid YUCEFI	Dr. Youcef SOUAR
Pr. Belgacem ZAIRI	



REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique



Éditée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem

ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793

CRITERES DE PUBLICATION

La revue « Stratégie et Développement » est éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion –Université Abdelhamid BEN BADIS -Mostaganem. Il s'agit d'une revue scientifique internationale approuvée qui s'intéresse au domaine économique. Elle ouvre un espace à toutes les potentialités en matière scientifique en Algérie et à l'extérieur de par la contribution dans l'un des thèmes relatifs à l'économie et à ses mutations, en Algérie notamment, dans les pays arabes et au niveau international.

Les articles à finalité recherche scientifique édités par la présente revue sont fondés sur des critères de publication auxquels doivent se conformer les chercheurs, en l'occurrence :

- Mention du nom, prénom et adresse accompagnés du numéro du téléphone ou du fax et de l'email, sur une feuille distincte de l'article ;
- Envoi de l'article au moyen du Word, par voie du site électronique de la revue ;
- Ne sont recevables que les articles qui n'ont pas connu de publication auparavant ;
- L'article doit comporter deux résumés dont le volume ne doit pas dépasser une demi-page pour chaque résumé. L'un rédigé en langue arabe, l'autre en langue française ou en langue anglaise. De même que le résumé doit montrer la finalité de la recherche et ses résultats ;
- Le volume de l'article ne doit pas dépasser 30 pages, et ne pas être en deçà de 20 pages, et ce suivant les critères énumérés ci-dessous :

- L'article réalisé en langue arabe est rédigé selon les caractères (Traditional Arabic), police 15 pour ce qui est du texte, et police 13 pour les chiffres ;
- L'article rédigé en langues française ou anglaise est saisi en caractère (Times New Roman), police 13 ;
- La mise en page : H-B : 1,5 , G-D : 1,5 ; Interligne: 1,15 ;
- Taille papier : L: 17 , H : 24 .
- Il est impératif de respecter les normes académiques et les critères formels en ce qui est de l'élaboration de l'article, à savoir :
 - Présentation de l'article en délimitant ses objectifs et la méthodologie employée ;
 - Mentionner les notes de bas de page de façon automatique ;
 - Numéroté les graphes, les tableaux et les dessins, au moyen d'une numérotation progressive et distincte ;
 - En fin de l'article, il y a lieu de rédiger une conclusion qui relate les résultats de la recherche ;
 - Toujours en fin de l'article, mentionner les sources et références selon le classement alphabétique ;
 - En cas de référence ayant trait à une œuvre sur papier, il y a lieu de mentionner le nom en entier de l'auteur(e), le titre de l'ouvrage en caractères différents (le lieu de publication: l'éditeur, l'année de publication)
- Les articles sont soumis à l'examen par un comité scientifique, et ce, pour l'acceptation ou le refus de leur publication, et à tout le moins procéder à des modifications nécessaires ;
- Ne peuvent être acceptés que les articles transmis par leurs auteurs au moyen du courrier électronique personnel, et ne seront pas retournés, qu'ils aient été publiés ou pas ;
- La revue conserve l'ensemble des droits inhérents à la publication. De ce fait, une deuxième publication du même article exigerait une autorisation écrite de la revue;
- Tout article publié sur la revue, est téléchargeable à partir du site de la revue ;

- Un deuxième article n'est publiable que trois années après la publication du premier ;
- Les concepts et les opinions exprimés dans les articles n'engagent que leurs auteurs.

Adresse: Revue Stratégie et Développement, Faculté des Sciences
Economiques-site Kharouba, Université de Mostaganem
– W- Mostaganem 27000 , Algérie

Fax: 00213 45421150 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com

Site web: www.rsd-dz.net

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée Spécialisée



dans le domaine économique

ISBN: 2011-4793

ISSN : 2170-0982



Numéro : 06 – Janvier 2014

SOMMAIRE

L'appréciation de l'effort des finances publiques, à travers les différents plans, dans le développement de l'économie algérienne	Dr. ELMOUBAREK Mohamed Mme DAOUD Fatiha	(Univ. de Sidi Bel Abbès) Algérie (EPSECG d'Oran) Algérie	Page 06
La logique de la gestion pédagogique de l'enseignement supérieur	Dr. Hadj BENZIDANE	(Univ. de Mostaganem) Algérie	Page 35
Le statut de la monnaie en Algérie et son impact sur le développement du secteur informel	Mme BEDJAOUI Zahira Mme BENAMMAR Hafida	(Univ. de Tlemcen) Algérie	Page 64

L'appréciation de l'effort des finances publiques, à travers les différents plans, dans le développement de l'économie algérienne

Dr. ELMOUBAREK Mohamed

Maitre de conférences- Univ. de Sidi Bel Abbès

Email: moub46@gmail.com

Mme DAOUD Fatiha

Maître assistant- EPSECG d'Oran

Résumé :

A la sortie de la grande crise de 1996, crise de cessation de paiement, l'Algérie s'est engagée, dès l'amélioration des recettes pétrolières, à partir de 1999, à relancer son économie à travers la dépense publique. Développer son tissu industriel en nombre et qualité est indispensable ainsi que son intégration à l'économie internationale. La solidité de la position des finances publiques a conduit le FMI, en 2012 à solliciter les autorités algériennes, pour souscrire à l'émission d'obligations, devant permettre à l'institution internationale d'accroître sa capacité de financement.

Basée sur une réflexion préliminaire et analytique, la présente analyse fait ressortir quelques idées allant dans le sens d'un développement de l'économie algérienne tout en entraînant dans son sillage des imperfections nécessitant sans atermoiements des remèdes durables. L'obstacle principal est un environnement des affaires bureaucratisé ainsi que le faible rendement du management au sein du secteur privé.

Mots clés : économie algérienne, entreprise, gestion des ressources humaines, Bourse, marché capitaux, marchés publics, mathématiques financières, droit commercial, marchés publics.

ملخص:

بعد خروج الاقتصاد الجزائري من الأزمة سنة 1996 والتي عرفت بأزمة السداد. التزمت الجزائر بإعادة بعث اقتصادها من خلال الإنفاق العام تزامنا مع انتعاش سعر البترول. تخمية النسيج الصناعي كما ونوعا ضروري لتطور الاقتصاد الجزائري وتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي.

من خلال دراسة وصفية تحليلية، سنحاول الخروج ببعض الأفكار فيما يخص إشكالية تطور الاقتصاد الجزائري في ظل النقائص والمشاكل التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري والتي تتطلب حلا عاجلة. من بين هذه المشاكل، يحيط العمل البيروقراطي وكذا عدم ملائمة التسيير فيما يخص القطاع الخاص.

كما أن الوضعية الجيدة والمتينة للمالية العامة، وسع من مجال تدخلها وأضحها من وسائل التمويل الدائمة خلافا لقواعد تمويل التنمية المتعارف عليها عند المختصين.

Introduction:

La présentation du cadre global de l'économie algérienne nous semble indispensable pour cerner les grandes questions relatives à l'émergence d'une politique nationale de développement. Jusqu'en 2011, la situation des indicateurs macro-économiques, était jugée plus que confortable : la dette publique externe avait été ramenée à un niveau plancher (près de 1 % du PIB), les réserves de change avaient atteint des niveaux historiques (près de 200 Mds \$) et le fonds de régulation des recettes (FRR) accumule plus de 75 Mds \$. Malheureusement cette situation est le résultat direct d'une conjoncture pétrolière favorable déconseillée par l'orthodoxie économique qui encouragera la production et la valeur ajoutée du travail local et non l'économie de rente.

La solidité de la position financière externe a conduit le FMI en 2012 à solliciter les autorités algériennes pour souscrire à l'émission d'obligations devant permettre à l'institution internationale d'accroître sa capacité de financement.

En exportant 98% d'hydrocarbures et important 70/75% des besoins des entreprises (dont le taux d'intégration, privé et public ne dépasse pas 15%) et des ménages. Cela s'appelle le syndrome hollandais. L'obstacle principal est un environnement des affaires bureaucratisé ainsi que le faible rendement du management au sein du secteur privé.

Si on connaissait le volume de la dépense publique et son espace temporel, peut-on savoir ses répercussions sur l'économie nationale ?

Aucune étude, d'évaluation des politiques publiques, n'a été engagé a fin de corroborer les différents préambules des pouvoirs publics. Nous allons essayer a travers la présente étude de présenter les différents plans de dépenses et leurs répercussions sur les principaux indicateurs de l'économie.

1- Le cadre global de l'économie algérienne :

L'économie nationale est fortement dépendante des hydrocarbures. Cette branche d'activité qui contribue pour 30 % dans le P.I.B., assure 60 % des recettes budgétaires et intervient pour plus de 95 % dans les exportations de marchandises. Dans ces conditions, l'économie est très sensible au prix du baril de pétrole, qui est une variable dont la détermination est exogène. L'analyse de l'économie va porter sur trois périodes essentielles post crise à 1984 :

a) 1970-1986 : La première phase du développement économique et social de l'Algérie a été caractérisée par le choix d'un développement économique basé sur la planification socialiste centralisée, qui faisait de l'industrialisation lourde le moyen de diversifier et de transformer les structures économiques, d'accroître la productivité, et de réduire la dépendance vis-à-vis de l'étranger. L'Etat a joué un rôle essentiel dans cette stratégie de développement par le biais de l'investissement public et des entreprises publiques, et par la mobilisation des ressources de la rente. Par ailleurs, l'Etat a opéré un important mouvement de nationalisation des secteurs stratégiques, notamment des secteurs miniers, bancaires et des hydrocarbures. L'Etat a également lancé le processus de planification avec le pré-plan triennal (1967-1969) et a fait du Plan le principal outil de prévision et d'allocation des ressources.¹

¹ Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs du MAEP n°4, Rapport d'évaluation de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Juillet 2007

Cette première période de développement a eu des résultats positifs. Ainsi, le taux d'investissement a été de 45,8% durant la période 1968-1980 qui dépassait de loin le taux moyen des pays intermédiaires qui tournait autour de 26%. Par ailleurs, le niveau de croissance a été relativement élevé et s'est situé tout au long de cette première période autour d'une moyenne annuelle de 6%.

b) De 1990-1999 : période caractérisée par la forte et brutale chute des prix des hydrocarbures sur le marché mondial, la dette extérieure a commencé à peser d'un poids très lourd sur les équilibres extérieurs, à tel point que, en 1994, l'économie s'est trouvée dans une situation de quasi- cessation de paiement, le service de la dette devant absorber, cette année-là, 93,4 % des recettes d'exportation de biens et services. Cette asphyxie financière a contraint le gouvernement à demander le rééchelonnement de sa dette, en contrepartie de la mise en œuvre de programmes de stabilisation et d'ajustement structurel conclu avec le F.M.I. (accord « stand-by » d'une année, puis accord de « facilité de financement élargi » de trois années).

Le rééchelonnement de la dette extérieure a permis d'atténuer quelque peu la contrainte financière externe durant la période couverte par les programmes d'ajustement, mais celle-ci demeure toujours très prégnante à l'issue de ces programmes. En effet, le montant de la dette est passé de 29,5 milliards \$ à 31,2 milliards \$ entre 1994 et 1997 et, relativement au PIB, il est passé de 70% à 66,5%. Grâce au rééchelonnement, le ratio du service de la dette a quelque peu fléchi, passant de 47 à 30% entre les deux dates.

Négatif ou très faible depuis le début des années 1990, le taux de croissance économique (mesuré par l'évolution du produit intérieur brut) est devenu positif depuis 1995. De l'ordre de -2,2% et -0,9 % en 1993 et 1994 respectivement, le taux de croissance a grimpé à +3,9 % en 1995 puis à 4,0 % en 1996. Malgré une mauvaise année agricole et grâce à la bonne tenue des prix des hydrocarbures ainsi qu'à l'appréciation sensible du dollar américain vis-à-vis des autres monnaies internationales (de l'ordre de 20 %), le taux de croissance est également positif en 1997, de l'ordre de 1,2%.

c) De 2000 à nos jours : Le bilan dressé sur l'économie nationale est plus que positif. De bons résultats, réalisés grâce à l'amélioration de la situation financière du pays et à la hausse des investissements de l'Etat dans des projets de développement.

Le produit intérieur brut (PIB) est estimé à 14 384,8 milliards de dinars en 2011, en hausse de 2,4 % en volume par rapport à l'année précédente. Ce rythme de croissance est en recul d'un (01) point de pourcentage par rapport à celui de 2010.

La décroissance du taux de croissance, depuis 2004, est calirement établie d'après le tableau n° 01 ci-dessous.

notons que le taux de 2011 marque le retour au rythme de croissance des années 2008 et 2009.

Cette situation est la conséquence directe de la contraction de la croissance économique globale, mesurée par le taux de croissance du produit intérieur brut (PIB) mondial, a ralenti en 2011 (3,9 %) par rapport à la performance de l'année 2010 (5,3 %) qui a suivi la contraction de 0,6 % enregistrée en 2009.

Tableau n° 01 : évolution des principaux indicateurs de l'économie algérienne

Année	1970	2000	2004	2007	2011
PIB (dinars courants)	24,0	4 123,5	5 789	9 374	14 384
Taux de croissance du PIB (%)	-11,3	2,4	5,8	3	2,4
Taux de change (DA/\$)	---	75,29	72,3	74,4	72,85
Inflation (annuel %)	6,6	0,3	3,6	4,4	4,5
Taux de chômage (%)	26,4	29,8	17,7	11,8	07

Sources : les rapports de la banque d'Algérie années ; 2005, 2007, 2009, 2011.

L'activité de la plupart des secteurs économiques est considérée en croissance positive. Le secteur du bâtiment et travaux publics a enregistré une croissance de 7,5%, suivi du secteur des services (6,8%) et le secteur agricole qui a enregistré une croissance de 5%.

Le secteur industriel continue à décliner avec une croissance ne dépassant pas le taux de 0,8%. S'agissant des indicateurs sociaux, le taux de chômage a reculé, selon les données de l'office national des statistiques (ONS), à 7% de la population active en 2011, contre 11,8% en 2007.

Le gouvernement se voit décerner de nombreux satisfécits, notamment ceux établis par le fonds monétaire international (FMI) et la banque mondiale. L'inflation en 2011 demeure également maîtrisée à 4,5% sur le papier, il faut dire que tout va dans le bon sens.²

2- L'incohérence des actions de développement:

- Le plan de soutien à la relance économique (PSRE) 2001/2004: Ce plan ne constitue pas un retour à la planification ou au dirigisme économique et ne doit pas être confondu avec le budget de l'Etat, même s'il est d'un montant équivalent, de l'ordre de 7 milliards de dollars ; il se présente en réalité comme un complément au budget.

Ce programme est d'abord orienté sur les infrastructures, dont nous pensons qu'elles permettront d'attirer les investissements nationaux et étrangers. Il s'agit aussi de stimuler la demande et de réduire le taux de chômage. Il vise également à instaurer un meilleur climat social, davantage propice à un développement économique harmonieux. Les 7 milliards de dollars se répartissent de la manière suivante :

- 20 % pour le développement local ;
- 40 % pour le renforcement des services publics ;
- 18 % pour le développement des ressources humaines.
- un Plan Complémentaire de Soutien à la Croissance (PCSC) 2005/2009: Grâce à une conjoncture pétrolière favorable, les autorités ont décidé de mettre en œuvre une politique budgétaire expansionniste visant à soutenir l'investissement public. Un deuxième Plan Complémentaire a été adopté, qui concerne 155 Mds \$ alloués notamment au

² Lire le rapport annuel de la banque d'Algérie de 2011

développement du réseau d'infrastructures et à la diversification de l'économie.

- Plan d'investissement public 2010-2014 : c'est le troisième plan quinquennal qui promet également des engagements financiers de l'ordre de 21.214 milliards DA (ou l'équivalent de 286 mds de dollars) dont plus de 40% de ces ressources sont réservées à l'amélioration du développement humain. Ainsi nous pouvons retenir deux grandes lignes de ce programme à savoir:
 - le parachèvement des grands projets déjà entamés, notamment dans les secteurs du rail, des routes et de l'eau, pour un montant de 9.700 milliards DA (équivalent à 130 milliards de dollars) ;
 - l'engagement de projets nouveaux pour un montant de 11.534 milliards DA (soit l'équivalent de près de 156 milliards de dollars).

Tableau n° 2:

Exécution des programmes de développement de 2001/2009 (Milliards DA)

Année	01-2004	05-2009	Evolution	10-2014	Evolution
Autorisations de Programme (A.P.) (**)	2 731,90	13 767,00	504%	21 214 (*)	154%
Crédits de Paiement (consommations)	2 442,00	10 574,30	433%	16 254	154%
Reste à réaliser (R.A.R.)	289,9	3 192,70	1101%	4 960	155%
(R.A.R.) / (A.P.)	10,61%	23,19%	--	23,38%	--
(A.P.) 1\$ = 65Da	42,0 Mds \$	--	--		--
(A.P.) 1\$= 65Da	--	155Mds \$	--		--
(A.P.) 1\$= 74.17Da	--	--	--	286 Mds \$	--

(*) Enveloppe initial 10 075 Mds DA

(**) Le montant des A.P. est fourni par lois de finances, ces montants couvrent le coût des réévaluations ainsi que le programme spécial de l'agriculture.

Sources : lois de finances [1]

a) Analyse de l'évolution budgétaire :

A la lecture du tableau n°3 ci-dessous, nous confirmons la loi de Wagner que le budget en Algérie est en croissance constante et devient inquiétante si elle atteint des seuils inimaginables avec des augmentations annuelles allant jusqu'à 223.6% sur huit ans (entre 1999 et 2006) soit un taux annuel de 28%.

Le budget constitue une proportion importante de la richesse nationale, est en progression constante, allant de 29% en 1995 à 50% en 2008.

L'évolution du PIB va de pair avec celle de la dépense, comme si la croissance était financée par le budget de l'Etat. En effet, le PIB a augmenté de 203,5% sur dix ans (1999-2008) soit un taux annuel de 20.35% et celui de la dépense de 28%.

Tableau n° 3: comparaison du déficit budgétaire au PIB (Milliards DA)

Année	Déficit Budgétaire (DB)	PIB	DB/PIB
1992	8.1	1074.7	0.75%
1995	-11,71	2004,99	-0.6%
2000	14,6	4 078,7	0,4%
2004	-392	6 126,70	-6.3%
2008	-2119	9 758	-21.7%
2011	-1 092,78	14 384	-8%

Sources : lois de finances et ONS et rapport du CNES 26^{ème} session

Le déficit budgétaire est important, l'appel à une source exceptionnelle de financement, qui est le fonds de régulation des recettes (FRR), permet la régularisation budgétaire en cohérence avec la politique de relance. Sauf que le niveau du déficit dépasse largement les seuils reconnus dans le domaine. À titre d'exemple nous citons la communauté européenne qui pratique un déficit de 3% du PIB ; par contre, en Algérie, de 1992 à 1998 il n'a pas dépassé le seuil de 2.2%, mais la situation s'est

aggravée a partir de 1999 ou ce déficit a franchi le seuil de 5% pour atteindre ensuite le taux de 21.7% en 2008. (voir tableau n° 3 ci-dessus)

b) Les recettes sont en augmentation constante : Elles sont de 937,1 milliards dinars en 1999. En l'espace de quatre ans elles ont augmenté de 56% par rapport à celle de 1995, puis en 2008 elles ont augmenté de 64,2% par rapport à celle de 2006.

L'analyse des recettes à montrer un faible rythme de progression des ressources ordinaires soit 36.6% en 2008, due essentiellement à la régression de la perception des recettes fiscales. (voir tableau n°4 ci-dessous)

L'explication du phénomène est due en partie à :

- L'aménagement en baisse du taux de l'Impôt sur le Bénéfice des Sociétés (IBS) en 2006 de 30 à 25% ;
- L'introduction des nouvelles mesures fiscales concernant l'impôt forfaitaire unique (I.F.U.).

Notons qu'au cours des dernières années, la fiscalité pétrolière n'a cessé de prendre le dessus par rapport aux recettes ordinaires. Elle était de 56% en 1995 et a grimpé à 62% en 2008.

Ce qui nous ramène à poser une question cruciale, quel est l'impact des plans de relance sur l'économie nationale ? si les recettes budgétaires ne se sont pas améliorées. Alors qu'on a dépensé plus de 200 milliards de dollars depuis 2001 !!

c) Les dépenses : contrairement aux règles de la comptabilité commerciale, ce n'est pas les recettes qui déterminent le niveau des dépenses, mais c'est plutôt l'inverse en finances publiques.

Généralement, le niveau des dépenses confirme une politique de relance économique basée sur la dépense publique. En effet, les dépenses en 2006 ont enregistrées une croissance de 223,6% par rapport à celles de 1999, soit une croissance moyenne et annuelle de 32%, ce qui est très important en effort fiscal. (Voir tableau n° 4 ci-dessous)

Tableau n° 4 : Evolution budgétaire (Milliards DA)

Année	1999	2006	1999/2006	2008	2006/2008	2011	2008/2011
1- Ressources Ordinaires	457,1	767	168%	1 047,60	137%	1 669,00	159%
- Recettes Fiscales	380,1	626	165%	848,6	136%	1 473,50	174%
- Recettes ordinaires	17	22,5	132%	68,5	304%	38	55%
-Autres Recettes	60	118,6	198%	130,5	110%	157,5	121%
2_ Fiscalité Pétrolière	480	916	191%	1 715,40	187%	1 529,40	89%
TOTAL Recettes	937,1	1683	180%	2763	164%	3 198,40	116%
Dépenses fonctionnements	817,7	1 439,60	176%	2 363	164%	4 291,18	182%
Crédits Paiements	280,9	2 115,90	753%	2 519	119%	3 981,38	158%
Autorisations Programmes	263	4 312	1640%	2 391	55%	3 893,21	163%
TOTAL Dépenses	1098,6	3555,5	324%	4882	137%	4291.18	169%
Solde= recettes – dépenses	119,4	243,4	--	400	--	-1092,78	--
Solde/Recettes	13%	14%	--	14%	--	-34%	--
Budget/PIB (%)	34,2	42	--	50	--	34,2	--

Sources : lois de finances et ONS et rapport du CNES 26^{ème} session

Par contre, en 2008, on constate toujours la continuité de la progression des dépenses, avec un taux de 37% en référence à 2006, soit une moyenne annuelle de 18.5%, donc le rythme de la progression a baissé.

L'explication de ce recul résiderait dans la régression du budget d'équipement (crédits de paiements) qui est passé de +93% comme une moyenne annuelle entre 1999 et 2006 à +9,5% en 2007 et 2008.

Sachant que, le budget de fonctionnement a continué à enregistrer de fortes augmentations, du fait que leur rythme d'évolution annuelle, de 2007 et 2008 dépasse les 32%, alors qu'au cours des sept années antérieures le taux annuel était de 10.5%.

La croissance constante des dépenses publiques pose trois sortes de problème :³

- Des problèmes d'ordre politique: renforcer la solidarité internationale, attraction des sociétés multinationales ;

³ P.M. Gaudemet, J. Molinier, Finances publiques, tome 1^{er}, Budget - Trésor, coll. Domat, Montchrestien, 7^{ème} éd., 1996, p 98.

- Des problèmes d'ordre financier : en France le PIB 6764 milliards en 1991, un maximum ne serait dépassé les dépenses publiques ;
- Des problèmes d'ordre scientifique : finances publiques constituent un mode d'approche nouveau pour la connaissance des institutions.

d) Fonds de régulation des recettes : Pour rappel, le FRR est alimenté par les différences entre le prix du pétrole vendu sur le marché et le prix de référence (37 dollars le baril) retenu par la loi de Finances pour 2009.

L'embellie relative de l'année 2012 marquée par la décélération de la croissance économique à 2.4% ce qui a nécessité des appels de fonds du FRR.

Les avoirs prélevés du Fonds de régulation des recettes (FRR) pour combler le déficit du Trésor public ont atteint 2.283,2 milliards (mds) de DA en 2012, soit les plus importants retraits enregistrés depuis 2000.

3- Principales actions de bonnes gouvernances :

L'exigence de transparence et de sécurité financière est devenue un élément essentiel de notre démocratie. Le fait que le parlement procède à la confrontation des prévisions budgétaires aux réalisations est un gage de transparence. L'introduction de l'incitation fiscale et l'analyse des principaux indicateurs monétaire vont dans le même sens.

a) Rapprochement entre les lois de finances et leur exécution : En règle générale, les lois de finances comportent les prévisions par contre les lois de règlements enregistrent les réalisations ainsi que les écarts relevés. Nous avons déjà souligné que les lois de règlements n'ont jamais existé en Algérie, pourtant la loi organique des lois de finances portant n°84/17 le stipule clairement.

Sachant qu'en France, il est exigé en fin d'année budgétaire la certification des comptes d'exécution de la loi de finances par la cour des comptes ainsi que la soumission de la loi de règlements au parlement afin qu'il y est discussions et débats à l'hémicycle.

On constate, à partir de 2011 un retour à la norme d'établissement des lois de règlements conformément à la constitution et à la loi organique portant lois de finances (loi 84/17 de juillet 1984).

Le tableau n° 5 ci-dessous, relatif au rapprochement entre les lois de finances et leur exécution, montre sans équivoque, des écarts entre les prévisions et les réalisations. La lecture peut se faire selon les deux volets traditionnels suivants :

- Recettes : pour l'exercice 2008 un taux de réalisations très appréciable soit un déficit de 1.13% dont l'explication résiderait dans deux postes à savoir ;
- Ressources ordinaires et les autres recettes

Par contre en 2010, les réalisations ont largement dépassé les prévisions avec un taux de 104.56% qui est dû principalement aux postes suivants :

- Recettes Fiscales 102,89%, - Recettes ordinaires 143,18%, -Autres Recettes 158,87%.
- Dépenses : à l'inverse des recettes, les dépenses ont suivi une trajectoire inverse. Les écarts sont négatifs et encore plus en 2010 avec un taux de -20.6% sur le budget de fonctionnement.

Pour le budget d'équipements sur les deux années varie entre 80 et 90%. La cause de ce déséquilibre est due aux difficultés des chantiers sur le terrain, bureaucratie, code des marchés publics, les procédures budgétaires prévues par la loi relative aux lois de finances et l'incompétence des uns et des autres. Une telle situation a une répercussion directe sur le solde général du trésor qui a baissé par rapport aux prévisions. L'amélioration est très perceptible au niveau du taux de comparaison du solde budgétaire au PIB.

Tableau n° 5 : rapprochement entre les lois de finances et leur exécution
(Milliards DA)

Année	Année 2008			Année 2010		
	prévisions	réalisations	%	Prévisions	réalisations	%
1- Ressources Ordinaires	130,5	107,8	82,61	1421,7	1555	109,38
- Recettes Fiscales	848,6	958,2	112,92	1244,5	1280,49	102,89
- Recettes ordinaires	68,5	113,63	165,88	44,7	64	143,18
-Autres Recettes	130,5	107,8	82,61	132,5	210,5	158,87
2- Fiscalité Pétrolière	1715,4	1715,4	100,00	1501,7	1501,7	100,00
TOTAL Recettes	1845,9	1823,2	98,77	2923,4	3056,7	104,56
Dépenses fonctionnements	2363,18	2290,36	96,92	3445,99	2 736,18	79,40
Crédits Paiements	2519	2024,99	80,39	3022,86	2 749,20	90,95

Source : lois de règlements budgétaires 2008 et 2010.

b) L'incitation fiscale: La simplification du système fiscal algérien est une garantie contre la corruption. Ce système a été qualifié, en septembre 2006, de "l'un des plus complexes au monde" par le président de la Société Financière Internationale (SFI), M. Lards Thunell, lors de son passage en Algérie.

Le gouvernement algérien a annoncé une baisse des impôts, pour tenter de stimuler les investissements étrangers et augmenter les recettes fiscales des entreprises qui échappent régulièrement à la fiscalité. Cette baisse concernera à la fois l'impôt sur le revenu global (IRG) des particuliers et l'impôt sur les bénéfices des sociétés (IBS), et comprendra une réduction de 1,5% des taux d'intérêt pour les crédits à l'investissement.

Les opérateurs étrangers se plaignent souvent de la lourdeur des charges fiscales. Le moment est venu pour l'Algérie de rejoindre ce qui se fait dans les pays voisins du Maghreb, notamment au Maroc et en Tunisie, où les barèmes sur l'IRG et l'IBS sont franchement plus attrayants. Le gouvernement doit tout simplement libérer les investissements directs étrangers. La réduction des charges fiscales est également une bonne manière de réformer le marché informel qui gangrène l'économie nationale. Selon les statistiques publiées par le ministère des finances en 2007, 40%

des entreprises algériennes ne déclarent par leur revenu parce qu'elles estiment que le niveau de taxation est trop élevé.

Les citoyens algériens bénéficieront également de ces mesures. La baisse des impôts favorisera la résorption graduelle du taux de chômage. Les personnes occupant un emploi se penchent plus sur l'impact de ces mesures qu'auront sur l'économie dans son ensemble, "L'augmentation du SNMG (le salaire national minimal de garantie) en 2006 n'avait eu aucun effet positif sur le pouvoir d'achat des citoyens, à cause du maintien du même taux de l'IRG", mais après avoir appliqué le nouveau barème de l'IRG en octobre 2007, les salariés ont apprécié la révision des salaires.

Plusieurs économistes algériens soutiennent que l'embellie financière due au prix du baril du pétrole doit inciter le gouvernement à booster l'économie nationale à travers des mesures incitatives, dont l'accélération de la réforme financière, le règlement du problème du foncier industriel, sans omettre la bonne gouvernance.

c) Évolution des principaux indicateurs monétaires: L'évolution de la masse monétaire, de 2007 à 2011, a atteint un taux impressionnant de 200%, soit une progression annuelle de 40%.

La progression est admise par la plupart des économistes, mais à quel niveau est-elle déconseillée ? Selon Ivring Fisher, l'évolution de la masse monétaire est acceptée à un niveau de 10%, au-delà de ce niveau, la différence est ajoutée au taux d'inflation précédent. Ce qui est en contradiction avec le taux d'inflation cité dans le tableau n° 6 ci-dessous.

Après avoir fortement augmenté depuis 1992, date de la suppression des subventions budgétaires aux prix, l'inflation s'est progressivement atténuée depuis 1995 passant de 30% à moins de 20 % en 1996, pour descendre sous la barre des 10% en 1997.

La compression des effectifs des entreprises publiques, est un signe d'une forte contraction de la demande dans un contexte d'aggravation du chômage et d'une progression très lente des salaires. Ce qui a induit une détérioration régulière et sensible du pouvoir d'achat des catégories de la population disposant de revenus fixes, en particulier les salariés.

La partie monnaie M1, dans le tableau n°6 ci-dessous, qui constitue les disponibilités monétaires évolue à un rythme très rapide, soit une moyenne de 38% de 2000 à 2007. L'importance de ce taux réside dans :

- Le règlement en espèce qui domine les opérations d'échanges ;
- L'évasion fiscale ;
- L'importance de l'économie informelle ;
- L'absence de confiance dans le système bancaire algérien ;
- L'existence d'une masse monétaire parallèle.

De ce qui précède, l'utilisation de la nouvelle technologie de l'information et de la communication est peu usitée dans notre système bancaire, principalement quand il s'agit des instruments de paiement modernes.

Il est très recommandé, aux économies comme la nôtre, de corriger une telle situation tout en abandonnant le recours à la liquidité au profit des instruments de paiement modernes.

Tableau n° 6 : Evolution des principaux indicateurs monétaires (Milliards DA)

Intitulé	2005	2007	2005/2007	2009	2007/2009	2011	2009/2011
1- monnaie fiduciaire	921	1284,5	139%	1829,4	142%	2571,5	141%
2- dépôts à vue	1516,5	2949,1	194%	3114,8	106%	4570,2	147%
Monnaie (M₁)	2437,5	4233,6	174%	4944,2	117%	7141,7	144%
3-quasi monnaie	1632,9	1761	108%	2228,9	127%	2787,5	125%
Masse monétaire (M₂)	4070,4	5994,6	147%	7173,1	120%	9929,2	138%
M₁/ M₂	%60	%70.6	---	---	--	71.9%	--
M₂/ PIB	%54	%63.8	---	68.9%	--	69%	--
Crédit à l'économie/ PIB	%23.6	%23.5	---	30.8%	--	25.9%	--
Inflation	2.5%	4.4%	---	3.2%		4.5%	--

Source : différents rapports de la banque d'Algérie années ; 2005, 2007, 2009, 2011

Le financement de l'économie est en progression constante pour atteindre 23.5% du PIB en 2007, alors qu'il n'était que de 16.6% en 2000. En effet, les crédits accordés à l'économie sont en constante croissance de 2203.7 milliards de dinars en 2007, soit une progression de 43.6% par rapport à 2004.

La part des crédits au secteur privé dans l'encours total des crédits distribués par les banques est passée de 52,9 % à fin 2006 à 52,8 % à fin 2007.

Par maturité, les crédits à l'économie des banques ont évolué comme suit :

**Tableau n° 7 : Répartition des crédits selon les banques et les périodes
(Milliards DA)**

Rubrique	2004	2006	2007	2011
Crédits à court terme	828,3	915,7	1 026,1	1363
Banques publiques	779,7	852,9	902,5	1022
Banques privées	48,6	96,4	123,6	341
Crédits à moyen et long terme	706,0	988,4	1 177,6	2363,5
Banques publiques	645,8	907,2	1 048,8	1689,2
Banques privées	60,2	81,2	128,8	674,3
Total crédits	1 534,4	1 904,1	2 203,7	3726,5

Source : rapports annuels de la banque d'Algérie de 2004, 2007, 2011.

En plus de cela et comme pour l'année 2006, dans l'encours des dépôts du secteur privé et ménages, la part des dépôts à terme demeure importante (71,2 % en 2007 contre 74,2 % en 2006 et 79,3 % en 2005) alors que dans les dépôts collectés auprès du secteur public, la part des dépôts à vue prédomine (83,9 % à fin 2007 contre 76,1 % à fin 2006 et 67,9 % à fin 2005).

Sous l'angle des flux, les dépôts collectés par les banques publiques en 2007 proviennent plus du secteur public (77,4 % contre 79,1 % en 2006) que des entreprises privées et ménages, en raison de l'évolution considérable des dépôts des entreprises des hydrocarbures.

En ce qui concerne les banques privées, comme pour l'année 2006, les ressources collectées en 2007 proviennent uniquement des entreprises privées et ménages.

A l'instar des années précédentes, l'année 2007 s'est caractérisée par la croissance appréciable des moyens d'action des banques (dépôts à vue et dépôts à terme en dinars). Le taux de croissance de ces dépôts a été appréciable (31 % contre 20 % en 2006) et ce, dans un contexte de forte amélioration de la liquidité bancaire partiellement due à l'évolution des dépôts des entreprises des hydrocarbures.

Dans le total des crédits distribués, la part des banques privées est en progression. Bien que lente, cette évolution, plus particulièrement en 2007, est appréciable. Elle porte sur le financement des entreprises privées et ménages.

Les banques publiques assurent la presque totalité du financement du secteur public aussi bien en 2006 qu'en 2007, alors même que leur part dans le financement du secteur privé demeure importante, soit 79,4 % en 2007 contre 83,3 % en 2006. Au cours de l'année 2007, le flux de crédits des banques publiques a bénéficié plus aux entreprises publiques qu'aux entreprises privées et ménages ; les crédits au secteur public, étant en augmentation de 15,4 % en 2007 contre 6,4 % en 2006.

L'accroissement des crédits distribués par les banques privées en 2007 s'établit à 42,2 %. Cette évolution a bénéficié exclusivement aux entreprises privées et ménages.

1- Les créances non performantes : En ce qui concerne l'allocation des ressources par les banques, la distribution des crédits à l'économie est en hausse, mais elle s'est conjuguée avec l'augmentation relative des créances à risques.

Au cours des années 2005-2007, le Trésor public a effectué une quatrième opération de rachat de créances non performantes sur les entreprises publiques déstructurées⁴ pour un montant total de 275,527

⁴ La première opération d'assainissement a été prévue par la loi de finances de 1992, pour 42.5 milliards de dinars et la 2^{ème} prévue par la LFC de 1995 de 148.5 milliards dinars la 3eme opération est prévue par l'article 98 de la loi de finances de 2007 sans précision de l'enveloppe.

milliards de dinars dont 231,176 milliards de dinars au titre des créances non performantes détenues par les banques publiques. Sur ces rachats, 4,040 milliards de dinars ont été effectués en 2007.

2- La lutte contre les détournements : La lutte contre les détournements passe notamment par l'instauration d'une gestion plus rigoureuse dans le secteur bancaire public algérien. Selon les chiffres avancés, les banques publiques, qui dominent à plus de 90% le secteur, enregistrent des créances contentieuses de l'ordre de 184 milliards de dinars. Tout en affirmant qu'il n'y pas de recette miracle pour éradiquer la corruption, le manque de clarté dans les choix économiques de l'Algérie qui constitue un frein pour les investisseurs, fait que "l'Algérie occupe la 116^{ème} place dans le classement par pays en matière d'encouragement des investissements".

Les enjeux découlant de l'injection de sommes importantes au titre des investissements publics constituent des facteurs encourageants pour la corruption, d'où la recommandation de la Banque Mondiale en faveur d'une "gestion saine des dépenses publiques en Algérie".

La qualité du système de supervision des banques algériennes, dont certaines sont impliquées dans des détournements de fonds et la mauvaise gestion dans l'octroi des crédits. Les banques publiques coûtent à l'Etat un montant équivalant de 3 à 4% du PIB, entre détournements de fonds, opérations de recapitalisation et rachat des dettes bancaires par le Trésor public. La lutte contre ces détournements passe également par l'instauration d'une gestion encore plus rigoureuse dans le secteur bancaire public. Ce rôle incombe à l'Etat en tant qu'actionnaire unique des banques publiques pour les responsabiliser davantage.

4- Evaluation des problèmes clés de développement

Au vu des dépenses colossales opérées par les finances publiques les résultats sont très mitigés, par quelques observatoires, au niveau de quelques secteurs de développement.

a) Les entreprises publiques: Dès 1988, les entreprises publiques se sont vues préparer aux nouveaux changements économiques, a commencer par l'autonomie et leur préparation à la privatisation.

L'autonomie selon la conception de l'économie de marché, c'est pouvoir prendre des décisions selon les règles de management. Assainir la comptabilité et la finance de ces entreprises, a coûté au trésor publique 12 milliards de dinars en fin 1994.

L'organisation de ses entités en société par action a nécessité la séparation entre la propriété et la gestion. La propriété revient à l'Etat, mais la gestion est déléguée aux fonds de participation.

En 1994, les fonds de participation vont laisser place à des Holdings agissant au nom de l'Etat en propriétaires des entreprises et qui vont procéder à une nouvelle restructuration de ces entreprises connue sous le terme de «filialisation ». Ainsi, l'organisation de ce secteur va se présenter avec quatre niveaux : le holding, le groupe, l'entreprise et la filiale.

En l'an 2001, une nouvelle législation est promulguée qui supprime les holdings et leur substitue une organisation en groupes par la mise en place des Sociétés de Gestion des Participations (SGP).

La loi sur la privatisation adoptée en 1995, puis amendée en 2001, constitue l'un des domaines cruciaux des réformes sur lesquelles la mise en œuvre a le moins avancé.⁵

Dans ce cadre, si seuls quelques cas «d'entreprises publiques économiques» -EPE- (sidérurgie, détergents) ont vu leur capital ouvert aux investisseurs privés étrangers, plusieurs « entreprises publiques locales » -EPL- ont déjà fait l'objet d'une privatisation au profit de leurs travailleurs et de nombreuses autres ont été dissoutes.⁶

b) Création d'entreprises: Le secteur privé est constitué à près de 90% de micro entreprises qui emploient 35% des salariés du secteur. 32% d'entre

⁵ Andreff Wladimir, Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie, Point de vue d'un outsider en 1988-1994, Confluences Méditerranée, 2009/4 - N°71

⁶ Founanou Mathurin , Méthodes de Privatisation des Entreprises Publiques en Afrique Sub-, Revue d'économie politique 2009/6 (Vol. 119)

elles opèrent dans l'industrie manufacturière (textiles et cuirs essentiellement).

Le reste se répartit entre le BTP et les services. Cette structure montre bien que l'investissement privé s'oriente vers les activités naturellement peu ouvertes à la concurrence étrangère (secteur des biens non échangeables) et où les délais de récupération sont très courts. Le nombre de PME privées hors artisanat était de 225 449 en 2004 selon les données de la sécurité sociale ; elles emploient 592 758 salariés en 2006.

Malgré les investissements massifs dont elle a bénéficié au cours des années 1970, l'industrie publique (hors hydrocarbures) ne représente, ces dernières années, qu'une proportion très faible de la production brute (11 à 13 % selon les années). Quant à l'industrie privée, sa contribution est encore marginale (de l'ordre de 1,4 %). Depuis 1999, voire même depuis 1990, l'activité industrielle enregistre une baisse régulière du niveau de sa production. La contribution des dispositifs de l'Etat, dans la création des entreprises,⁷ a fortement augmenté leur nombre passant de 376 767 en 2006 à 607 297 en 2011 soit le double. Sachant que ces résultats sont mitigés et font l'objet de grands débats.⁸

A l'incapacité du secteur industriel de répondre à la demande domestique de façon satisfaisante et, a fortiori, de dégager des excédents exportables, s'ajoute un secteur agricole non performant qui induit un fort degré de dépendance alimentaire de la nation et par-là même une insécurité alimentaire par ailleurs croissante et préoccupante. C'est sans doute le retour aux équilibres macro-financiers qui constitue le résultat le plus tangible de la politique gouvernementale menée depuis 1994, c'est-à-dire dans le contexte du rééchelonnement de la dette extérieure et de

⁷ Belaïcha Amine, Création d'un Fonds d'investissement d'État en Algérie : quels enjeux ? , Mondes en développement 2012/3 (n°159).

⁸ Henni Ahmed, La réforme monétaire et financière en Algérie. Enseignements pour une transition vers le marché dans un pays en voie de développement, Confluences Méditerranée, 2009/4 - N°71.

l'application des programmes de stabilisation et d'ajustement économiques.

En conséquence des conditions de réalisation des différentes réformes ainsi conduites, la situation sociale s'est progressivement dégradée. Au cours de la dernière décennie, la consommation des ménages par habitant a commencé par baisser sensiblement jusqu'en 1997 avant d'amorcer un redressement tendant à la ramener à son pic de 1991, tout en s'inscrivant dans sa tendance générale à la hausse qu'elle connaît depuis deux décennies. Mais le chômage n'a cessé d'augmenter depuis 1985, passant d'un taux de 10% de la population active à 27% en 2001 puis redescendu à 11% en 2008 et le phénomène de pauvreté devient une réalité observable, la frange de la population vivant au dessous du seuil de pauvreté étant passée, selon un rapport de la Banque Mondiale (1999), de 12,2% en 1988 à 24% en 2000 et 18% en 2006. Ces deux évolutions montrent cependant un ralentissement du rythme de paupérisation (0,4% entre 2000 et 2006 pour 2% entre 1995 et 2000).

L'examen des dépenses sociales de l'Etat au cours de la dernière décennie (tableau n° 09 présenté ci-après) montre que ce sont surtout les actions sociales au sens strict qui ont enregistré la plus forte augmentation a savoir Ministère des Moudjahidine, de la santé, de l'éducation ...

Les dépenses liées à l'emploi ont connu aussi une hausse appréciable dans cette conjoncture de chômage croissant.

Les dépenses sociales ont bénéficié d'une augmentation continue dans le temps. Elles sont passées de 563 à 1029 milliards de dinars de 2005 à 2008 soit une augmentation annuelle de 21%.

Malgré la régression de celles-ci par rapport au budget de fonctionnement qui étaient de 44.9% en 2005 et a baissé à 43.5% puis 40.5% en 2011.

En comparaison avec le PIB l'effort est considérable et en augmentation constante de 6% en 1990 à 12% en 2011, soit le double, ce

qui est totalement déconseillé par les principes de la rationalisation budgétaire.⁹

Tableau n° 09 : Evolution des dépenses sociales de l'Etat (Milliards DA)

Ministère	1990	2005	2008	2011
Moudjahidine	--	110	141	169.6
Education nationale	30	217	327	569.3
Agriculture et dévelop. Rural	0,452	9,6	174	296.9
Santé et population	0,384	63	144	227.8
Enseignement supérieur	--	78,6	129	291.4
Formation et enseig. Prof.	---	16,4	22,6	50
Habitat et urbanisme	---	4,7	8,7	13
Travail, emploi et sécu. Sociale	---	63,7	82	123
Total: dépenses sociales (DS)	30,836	563	1029	1741
Total budget fonctionnement	84	1255	2363	4 291
DS/Budget	36,71%	44,86%	43,55%	40,57%
PIB	554,39	7 554,90	9 758	14 384
DS/ PIB	6%	7%	11%	12%

Source : lois de finances complémentaires 1990, 2005, 2008 et 2011

c) La population et la santé: Entre les deux derniers recensements (1987 et 1998), la population a progressé au rythme de 2,15% en moyenne par an. En 1998, le taux de croissance annuel moyen est évalué à 1,7%, soit un taux régulièrement décroissant depuis 1986. Cette réduction substantielle est imputable à une série de facteurs. Il s'agit :

- Du recul de l'âge moyen au mariage ;
- De la pénurie de logements ;
- De l'augmentation du chômage des jeunes ;
- De l'utilisation plus importante des moyens de contraception.

⁹ P.M. Gaudemet, J. Molinier, Finances publiques, (tome 1er, Budget - Trésor), coll. Domat Montchrestien, 7ème éd., 1996, p 98.

La conjugaison de ces facteurs a également entraîné une diminution sensible de l'indice synthétique de fécondité (c'est-à-dire du nombre moyen d'enfants par femme en âge de procréer), qui est passé de plus de 7 en 1980 à moins de 4 en 1995. La progression régulière de l'espérance de vie à la naissance est l'effet à la fois de l'amélioration de l'accès aux soins des populations et des programmes de santé publique mis en œuvre.

Les progrès enregistrés dans la couverture sanitaire de la population au cours de ces dernières décennies ont eu un impact notable sur la longévité moyenne. L'espérance de vie à la naissance s'est ainsi améliorée, passant de 65,4 années en 1987 à 67,3 en 1997, soit un gain de deux points en dix années.

En revanche, la mortalité infantile (enfants de moins d'un an) a sensiblement diminué, passant de 84,7 pour mille en 1981 à 64,7 pour mille en 1987 et à 54,6 en 1996. Malgré ces améliorations en santé publique, il ne faut pas oublier que l'Algérie du troisième millénaire a connu des maladies du moyen âge, qu'on croyait disparues à jamais, telles que : la typhoïde, la rougeole, la méningite, la gale, la peste et la tuberculose.¹⁰

Par ailleurs, la santé publique a un autre défi, qui est de combattre les maladies contemporaines qui sont chroniques, très coûteuses et sans résultats fiables de guérison, qui sont : l'allergie, le cancer, le sida, le diabète, l'hépatite C, et l'hypertension artérielle.

d) L'analphabétisme et l'éducation: En 2011, le taux d'analphabétisme était évalué à 17.3%, ce qui représente une population de quelques 5,4 millions de personnes, alors qu'il affectait 43,6% en 1987. L'amélioration

¹⁰ Depuis quelques années l'Algérie connaît une incroyable série d'épidémie: botulisme, tuberculose (18328 cas en 2001), typhoïde (2411 cas en 2002), rougeole, méningite (2579 cas en 2002), gale, intoxications alimentaires (4000 à 5000 cas / an), maladies à transmission hydrique (8125 cas / an), zoonoses (leishmaniose, brucellose et hydatidose) parsèment le quotidien des algériens sans que l'on puisse, dans ces cas, ignorer le laisser aller des autorités chargées de l'hygiène et de la prévention des maladies transmissibles.

est très importante par rapport à 1966 dont le taux était de 74,6%. (Comme c'est indiqué dans le tableau ci-dessous)

La régression de l'analphabétisme est donc très sensible. Le recul du phénomène touche aussi bien les hommes que les femmes, si le taux des hommes analphabètes a baissé de moitié en vingt ans, celui des femmes était encore, en 1987, équivalent aux deux tiers de son niveau de 1966.

Tableau n° 10 : évolution de l'analphabétisme en Algérie

Population	1966	1977	1987	1997	2007	2011
âgée de 10 ans et plus (en %) Dont	74,6	61,0	43,6	38,4	21.39	17.4
Hommes	62,3	46,6	33,8	29.5	19.6	15.3
Femmes	85,4	72,6	56,7	52.3	43.2	37.1

Source : ONS.

Bien que le taux ait continué à fléchir au cours des années 2011, l'analphabétisme des adultes demeure encore trop élevé. Il existe plusieurs observateurs et militants d'associations civiles ainsi que le gouvernement qui se sont engagés dans la lutte contre l'analphabétisme.

Le recul de l'analphabétisme est lié à la poursuite de la politique de scolarisation massive des enfants, entamée au début des années 1970. Le taux de scolarisation des enfants âgés de 6 ans, a plus que triplé entre 1987 et 2011, passant de 44,6% à 92,6%. (Voir le tableau ci-après).

L'année 2002, est considérée comme étant un pic jamais réalisé du fait que ce nombre a atteint 7.9 millions d'élèves, puis redescendu à 6.6 millions élèves en 2004. Ce qui a un rapport direct avec le taux de natalité en Algérie comme il a été clairement avancé ci-dessus.

L'importance numérique des déperditions scolaires, en particulier des déperditions précoces, commence beaucoup à peser sur l'illettrisme, sans oublier le dispositif mis par le ministère qui consiste à porter l'âge de l'exclusion du système éducatif à 17 ans.

Tableau n° 11 : Evolution, par cycle, des effectifs scolaires

Année	1994 / 95	2002/03	2004/05	2009/2010
1° et 2° cycles du fondamental	4.548.827	4 612 574	4 361 744	6360120
Enseignement secondaire	1.651.510	2 186 338	2 256 232	1170351
Total des Elèves	6.200.337	7 986 912	6 617 976	7530471
Dont : filles en %	45,39	47,42	47,69	58%

Source : Ministère de l'Education Nationale et ONS, 2^{ème} rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, gouvernement Algérien / PNEUD, 2010.

Cette évolution massive des effectifs inscrits dans les différents établissements d'éducation a nécessité la mobilisation d'un corps enseignant nombreux. Globalement, le personnel d'encadrement, tous cycles confondus, est passé de 23000 en 1962/63 à 350000 en 1994/95 et à près de 351 145 en 2009/10. Les taux d'encadrement, ont connu, en conséquence, l'évolution suivante:

- Pour l'enseignement fondamental: 41,6 élèves par enseignant en 1977 à 23,13 élèves/enseignant en 2010 ;
- Pour l'enseignement secondaire: 25,1 élèves/enseignant en 1977, 16,83 élèves/enseignant en 2010.

Ces ratios, qui traduisent une nette amélioration, masquent, cependant, des disparités importantes entre filières et entre zones géographiques.¹¹

e) L'emploi et le chômage: L'absence notable d'investissements nouveaux ces dernières années, aussi bien des entreprises publiques que privées, ainsi que les licenciements massifs de salariés, liés aux restructurations et aux dissolutions d'entreprises, ont contribué à l'aggravation du chômage. Il en est résulté un taux croissant de chômage, lequel est passé de 23% en 1977 à plus de 29 % en 1997 puis a regressé en 2011 pour atteindre 10%. (voir le tableau n°12 ci dessous)

¹¹ Rapport, d'Evaluation Conjointe de Pays (ECP), Système des Nations Unies. Alger, 1er juillet 1999, p 10-11.

Le chômage, qui touche ainsi plus de 2,3 millions de personnes, frappe surtout les jeunes (plus de 80% des chômeurs sont âgés de moins de 30 ans).

En outre, les chômeurs sont surtout des primo-demandeurs, c'est-à-dire sans aucune expérience professionnelle (pour les deux-tiers d'entre eux). Il y a lieu également de souligner que si le chômage touche, en priorité des demandeurs d'emploi non qualifiés (70%), il concerne également des diplômés de l'enseignement supérieur (ils étaient 80.000 en 1996, ils seraient 229.000 en 2011).

Tableau n° 12: Evolution du taux de chômage

Année	1966	1977	1997	2007	2011
15 à 24 ans	47, 3	43	56.8	54.2	41
25 à 64 ans	29, 8	14, 9	14.2	13.6	11.8
Ensemble	35, 3	23	28.9	11.8	10

Source : RGPH 1966, 1977, 1987 ONS. Enquête emploi auprès des ménages, collection statistiques n° 173 ONS.

Ce phénomène est inquiétant à maints égards, car l'aggravation de ce taux indique, si besoin est, que le niveau des dépenses consenties par l'Etat pour l'emploi des jeunes, depuis 1989,¹² n'a pas réussi à contenir la progression du chômage juvénile en Algérie même si les dispositifs mis en œuvre ont certainement contribué à réduire la tension sociale sur le marché du travail, notamment dans les villes.

L'évolution du chômage juvénile durant les années 1990 indique la permanence des problèmes d'insertion des jeunes garçons: les 15-19 ans enregistrent des taux de chômage très élevés.

Le chômage des diplômés semble être un paradoxe dans une économie qui fonctionne encore avec une proportion importante de main d'œuvre occupée sans aucun niveau.¹³ Il est certes moins important par

¹² Lassassi M. et Hamouda N., 50 Ans d'indépendance: qu'elle évolution de la situation du marché du travail en Algérie? une analyse par cohorte, Revue CREAD N°100 /2012.

¹³ www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/Hammouda.doc emploi informel

rapport à la population globale au chômage en Algérie mais il induit deux phénomènes sociaux particulièrement préjudiciables : la dévalorisation sociale des diplômés et l'émigration des jeunes diplômés vers l'étranger.

La réussite sociale n'apparaissant plus nécessairement liée à la réussite scolaire.

Conclusion :

L'engagement des finances publiques dans la relance des économies est une théorie méprisée par les néo-classiques malgré ses avantages à court termes. Sauf que ses imperfections, à moyens et long termes, sur les principaux indicateurs de la macro économie, sont néfastes.

Entre autre en matière de gestion, l'actualité récente le démontre abondamment : l'exigence de transparence et de sécurité financière est devenue un élément essentiel de notre démocratie.

La prudence dans la gestion budgétaire est le meilleur moyen d'éviter les imperfections de l'utilisation des deniers publics.

Rationaliser, décentraliser, déléguer et décongestionner la décision et le pouvoir; telles sont les consignes du management contemporain et de l'investisseur (capital risque public ou privé).

Pour promouvoir efficacement la croissance et le développement, il faut nécessairement replacer l'entreprise au centre des politiques économiques à mener. Le potentiel mobilisable sur l'économie algérienne est là et a fait ces preuves, comme l'avait certifié plusieurs économistes.

De ce principe fondamental, découle une idée purement économique, largement soulevée par les différents analystes dans le domaine afin de préserver les ressources financières nationales en substituant la production nationale à l'importation, en ouvrant un large débat sur le devenir de l'entreprise et de l'économie algérienne.

Malgré la disponibilité du marché financier, les entreprises algériennes ne sont pas intéressées par l'entrée en bourse pour

s'autofinancer, puisque le marché nage pratiquement sur les surliquidités. En effet, le taux d'intérêt des banques pour les crédits importants dévie pratiquement l'envie des PME d'aller au marché financier chercher des financements. Il y a également l'offre des banques qui croulent de surliquidités. Cela décourage les PME de chercher des moyens de financements moins classiques, le climat exécrationnel des affaires en Algérie qui lamine toute velléité des PME, et même des grandes entreprises publiques à entrer en bourse et ouvrir leur capital.

Les opportunités d'investissement sont grandioses, en effet de nombreuses opportunités sont à saisir pour les sociétés algériennes facilitées par l'offre publique émanant de la stratégie budgétaire. L'Algérie a mis en place plusieurs plans de développement qui constituent des occasions irremplaçables d'investissement.

Bibliographie :

1. Henni Ahmed, La réforme monétaire et financière en Algérie. Enseignements pour une transition vers le marché dans un pays en voie de développement, Confluences Méditerranée, 2009/4 - N°71
2. Founanou Mathurin , Méthodes de Privatisation des Entreprises Publiques en Afrique Sub-, Revue d'économie politique 2009/6 (Vol. 119)
3. Devaux Pascal, Le marché qatari, une opportunité pour les investisseurs étrangers ?, Géoéconomie 2012/3 (n° 62)
4. P.M. Gaudemet, J. Molinier, Finances publiques, (tome 1er, Budget - Trésor), coll. Domat Montchrestien, 7ème éd., 1996, p 98.
5. Andreff Wladimir, Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie, Point de vue d'un outsider en 1988-1994, Confluences Méditerranée, 2009/4 - N°71
6. Barrot Pierre, L'Algérie, un pays toujours bloqué, revue Alternatives économiques, 2009/4 (n°279).
7. Mezouaghi Mihoub et Talahite Fatiha, Les paradoxes de la souveraineté économique en Algérie, Confluences Méditerranée, 2009/4 - N°71

8. Belaïcha Amine, Création d'un Fonds d'investissement d'État en Algérie : quels enjeux ? , Mondes en développement 2012/3 (n°159) ;
9. Biais Bruno, Transparence des marchés, conflits d'intérêts et crise financière, Esprit 2007/10 (Octobre)
10. Corpataux José et Crevoisier Olivier, Gouvernance d'entreprise et mobilité/ liquidité du capital : quel ancrage territorial dans une économie financiarisée?, Géographie, économie, société 2011/4 (Vol.13)
11. Lassassi M. et Hamouda N., 50 Ans d'indépendance: qu'elle évolution de la situation du marché du travail en Algérie? une analyse par cohorte, Revue CREAD N° 100 /2012.

Rapport et divers :

1. Rapport, d'Evaluation Conjointe de Pays (ECP), Système des Nations Unies. Alger, 1er juillet 1999.
2. Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs du MAEP n°4,
3. Rapports annuel de la banque d'Algérie
4. Loi n° 08-21 du 30 décembre 2008 portant loi de finances pour 2009.
5. Ordonnance n° 08-02 du 24 juillet 2008 portant loi de finances complémentaire pour 2008.
6. Ordonnance n° 07-03 du 24 juillet 2007 portant loi de finances complémentaire pour 2007.
7. Ordonnance n° 06-04 du 15 juillet 2006 portant loi de finances complémentaire pour 2006.
8. Ordonnance n° 05-05 du 25 juillet 2005 portant loi de finances complémentaire pour 2005.
9. Loi n° 03-22 du 28décembre 2003 portant loi de finances pour 2004.
10. Loi n° 03-05 du 14 juin 2003 portant loi de finances complémentaire pour 2003.
11. Ordonnance n° 2002-01 du 25 février 2002 portant loi de finances complémentaire pour 2002.
12. Loi n° 2000-02 du 27 juin 2000 portant loi de finances complémentaire pour 2000.

La logique de la gestion pédagogique de l'enseignement supérieur

Dr. Hadj BENZIDANE

Maitre de conférences, Univ. de Mostaganem

E-mail: ben_zidane@live.fr

Résumé:

Ces dernières années, de nombreux pays ont développé les structures et les mécanismes de gestion et de garantie de la qualité de l'enseignement supérieur. Au cours des 10 ou 20 dernières années, presque tous les pays du monde ont développé différentes sortes de mécanismes d'assurance qualité de l'enseignement supérieur y compris l'Algérie.

Ce travail analysera le sujet de la gestion pédagogique dans l'enseignement universitaire dans un cadre limité à l'étude des exigences et des approches de la réussite des études universitaires dans une interaction entre l'enseignant et l'étudiant.

En effet, la particularité de la gestion pédagogique identifie un certain nombre de défis posés au système d'enseignement universitaire. C'est donc sur l'organisation rationnelle et sur les liens entre l'enseignant et l'étudiant qu'il faut s'interroger.

Mots clés : Enseignement universitaire, gestion pédagogique, enseignant-étudiant, programme d'enseignement, évaluation et contrôle.

ملخص:

شد الاهتمام في السنوات الأخيرة، العديد من الدول لتطوير هياكل وميكانيزمات تسيير وضمان جودة التعليم العالي. ففي عقدين سابقين، لوحظ أن معظم دول العالم طورت مناهجها وأساليبها المتعلقة بضمان جودة التعليم العالي كما هو الحال في الجزائر.

هذا العمل يقضي بتحليل موضوع التسيير البيداغوجي لطور التعليم العالي في سياق محدد بدراسة المطالبات و المناهج الكفيلة بإنجاح الدراسات الجامعية من خلال العلاقة بين الأستاذ والطالب.

وعليه، تبين أن ميزة وخصوصية التسيير البيداغوجي تحدد عدة تحديات تواجه التعليم الجامعي. ومنه يجب الاهتمام بالتنظيم العقلاني والعلاقات المتداخلة بين الأستاذ والطالب. الكلمات المفتاح: التعليم الجامعي، التسيير البيداغوجي، الأستاذ-الطالب، برنامج التعليم، التقييم والمراقبة.

1- Introduction :

L'enseignement supérieur en Algérie, comme c'est le cas ailleurs, on s'attend à rechercher, expliquer et diffuser les connaissances. Au-delà de cela, il est appelé à jouer un rôle actif dans la transformation socio-économique et culturelle de la société. Plus précisément, les universités sont tenues à produire des diplômés capables d'apporter des changements et l'amélioration de la société. La qualité de l'enseignement et de l'apprentissage dans ces établissements est préoccupante. L'écart entre les attentes de la société et la performance réelle des établissements d'enseignement supérieur en Algérie est devenu un sérieux problème chez de nombreuses personnes. La direction des établissements d'enseignement supérieur¹ dans le pays réalise une série d'observations et de discussions sur la qualité de l'enseignement et de l'apprentissage à ce niveau. Les observations et les réflexions des enseignants dans certains établissements d'enseignement supérieur. Les participants aux programmes de formation pédagogique organisée sont invités à écrire leurs observations en tenant compte de la qualité de l'enseignement et de l'apprentissage dans leurs institutions respectives. Les enseignants ont identifié plusieurs problèmes qui affectent la qualité de l'enseignement et de l'apprentissage dans les établissements d'enseignement supérieur.²

¹ - Les universités, les centres universitaires, les écoles préparatoires et les écoles nationales.

² - J. Rézeau (2004), **Médiatisation et médiation pédagogique dans l'environnement multimedia**, Thèse de doctorat, Université de Bordeaux, p. 40-75.

Le manque d'expérience et de qualification des enseignants, l'attitude envers les cours d'enseignement, des mécanismes d'évaluation et les limites dans le domaine de la recherche ainsi que le manque d'installations ont été identifiés comme des problèmes dans la plupart des établissements d'enseignement supérieur.

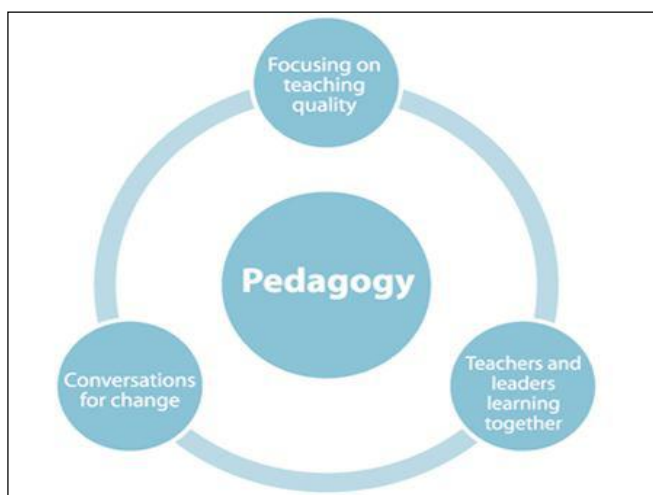
Au cours des dernières années, il y avait un intérêt croissant pour les employeurs, les décideurs et les chercheurs en «compétences génériques», également appelés «compétences relatives à l'employabilité».

Les études cherchent où se trouvent les influences en jeu qui peuvent influencer sur le développement d'une approche pédagogique qui se rapporte à l'enseignement supérieur.

2- Gestion de l'environnement pédagogique :

Des gens parlent beaucoup de «pédagogie», mais qu'est-ce qu'ils insinuent réellement? Dans ce cas, il y a des composantes qui aident à clarifier l'environnement pédagogique, comme l'indique la figure ci-dessous:

Figure N°01: Les composantes de l'environnement pédagogique



Source: <http://keycompetencies.tki.org.nz/In-leading/Discussion-tools/Leadership-Pedagogy/>, Consulté le 13/10/2013

Selon J.Bruner «L'enseignement est l'art rusé de la tentation intellectuelle". L'argument de cette approche est que l'enseignement est beaucoup plus que cela. Il y a lieu de citer cinq principes clés de la bonne pédagogie:

- Motivation;
- Exposition;
- Direction de l'activité;
- Critique;
- Imitation.

2-1- Définition de la pédagogie :

La pédagogie peut être définie comme:

- La profession de l'enseignement;
- Les activités de l'éducation, l'enseignement ou l'instruction;
- Les stratégies d'enseignement.

Il y a actuellement un débat pour savoir s'il y a lieu une pédagogie particulière juridique relative à l'enseignement. Les enseignants sont la prestation de programmes d'une manière fondamentalement différente ou ils s'adaptent intuitivement aux circonstances et aux besoins de leurs apprenants. Une revue de la littérature de recherche réalisée par (Harvey L. 2009), dit « Bien qu'il existe de nombreux récits de la conception des programmes, l'élaboration de ces derniers contiennent une recherche insuffisante.

Une grande partie de la recherche est focalisée, plus généralement sur la pédagogie, que dans les universités. Il y a:

- Une énorme quantité de recherches portant sur l'enseignement et l'apprentissage.
- Beaucoup de recherche sur l'objet de la pédagogie;

- Recherche d'un personnel qualifié sur la pédagogie au sein de leurs institutions.³

Une grande partie de la littérature est focalisée sur l'apprentissage des cultures et des identités professionnelles, l'apprentissage des étudiants et la motivation, plutôt que de la pédagogie⁴. En conséquence, il est difficile de réaliser la recherche de l'identité relative à l'enseignement supérieur.

La pédagogie est l'étude de l'enseignement et de l'apprentissage, de sorte que la documentation pédagogique doit soutenir. Il est plus qu'un compte rendu des événements quotidiens! Il comprend l'intersection de personnes, des lieux et des événements, d'une réflexion approfondie et d'une analyse afin de permettre d'avoir une meilleure compréhension des étudiants, avec une planification plus significative, et des relations plus authentiques qui seraient possibles et étroitement définie «évaluation».

La pédagogie est une notion complexe qui prend des significations différentes dans différents discours et les traditions théoriques en matière d'éducation.⁵ La notion de «pédagogie» se réfère souvent aux aspects immatériels et les processus d'enseignement et d'apprentissage et les dynamiques sociales et politiques qui ont été adoptées dans des situations d'enseignement et d'apprentissage. Pour les fins de cette analyse, nous utilisons la définition quelque peu éclectique suivante qui tient compte de plusieurs grandes théories et les traditions pédagogiques⁶. La pédagogie est basée sur les processus et la dynamique de l'enseignement et de l'apprentissage, y compris les fins, les relations, l'environnement, la gestion du contexte social de l'apprentissage.

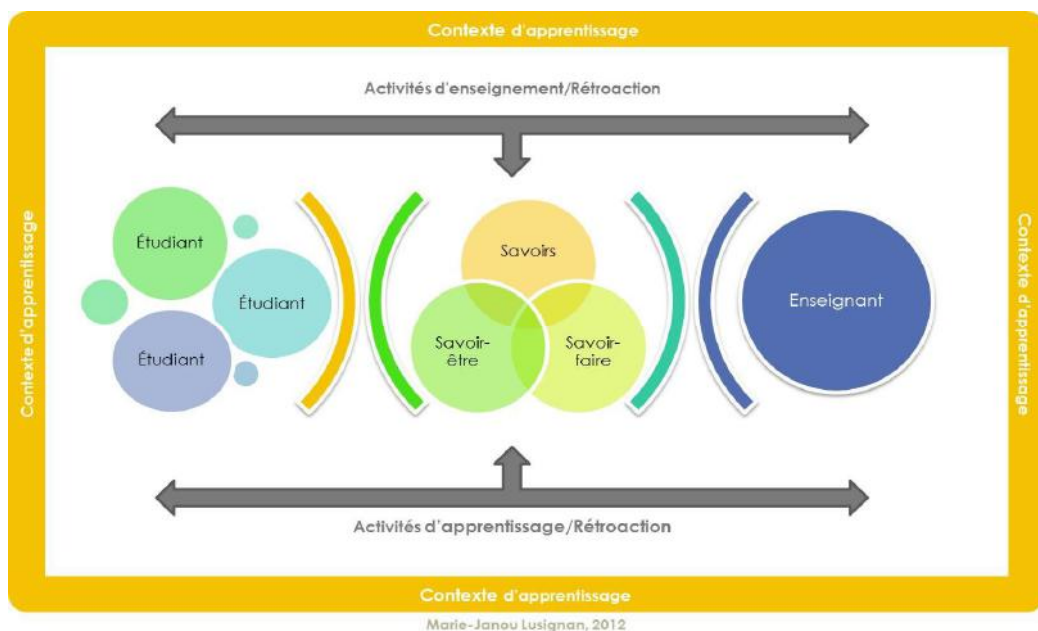
³ - E. McFadzean (1995), **Supporting virtual learning groups. Part 1: a pedagogical perspective**, Team Performance Management, Vol. 7 Iss: 3/4, p.53 – 62.

⁴ - Alexander Robin (2010), **Essays on pedagogy**, Revue française de pédagogie, N° 170, Janvier-Mars, p :1-7.

⁵ - P.Edelenbos & Others (2006), **The main pedagogical principles underlying the teaching of languages to very young learners**, Final report N°89/04, October, p. 1-196

⁶ - Sabdha Charlton & Others (2005), **Research on learning: implications for teaching edited and abridged extracts**, Working paper N° 02, April 2005.

Figure N° 02: Le contexte de l'apprentissage



Marie-Janou Lusignan, 2012

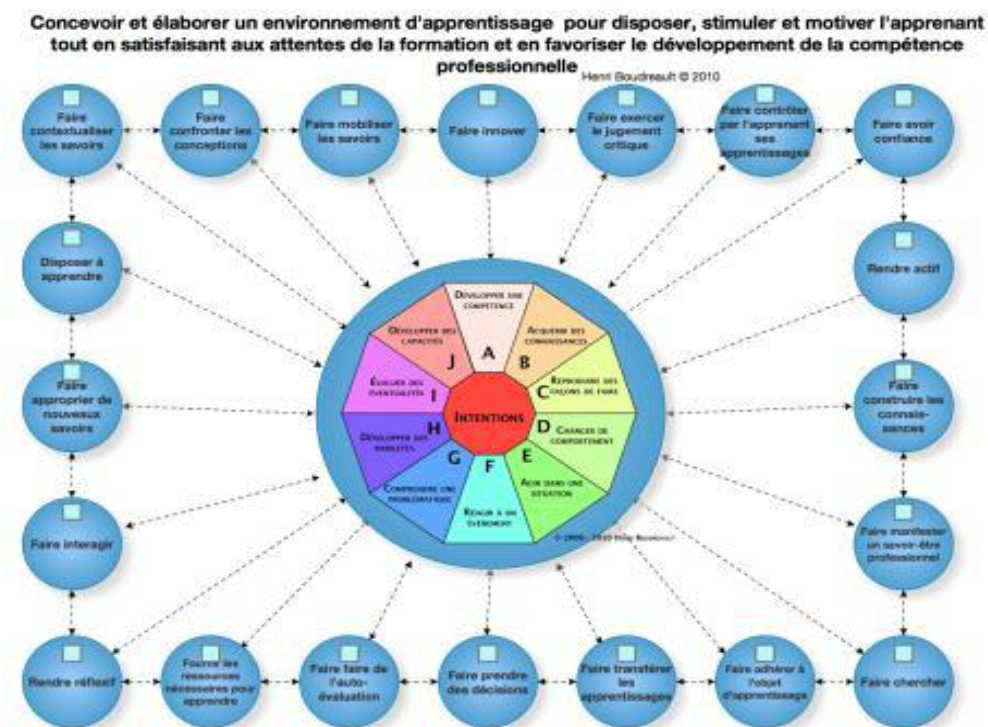
Source : *Qu'est-ce qu'enseigner?*, http://pedagoghy.ep.profweb.qc.ca/?page_id=509, Consulté le 03/12/2013.

L'apprentissage est influencé par un ensemble de facteurs interdépendants. Biggs (Biggs 1999) décrit la bonne conception pédagogique comme s'assurer qu'il n'y a pas de contradictions entre le curriculum, les méthodes d'enseignement, de l'environnement et de l'évaluation. Les activités d'apprentissage se produisent dans un contexte particulier (en termes de l'environnement dans lequel l'activité se produit, les approches pédagogiques adoptées et les procédures institutionnelles et les contraintes), et sont conçus pour répondre à un ensemble de résultats d'apprentissage spécifié et des critères d'évaluation à travers une série de tâches en utilisant un ensemble d'outils et de ressources.

2-2-Une réflexion pédagogique :

Des principes qui peuvent être appliqués à la conception d'environnement d'apprentissage et d'enseignement inclusifs sont explorés dans plusieurs études académiques. Cet environnement comprend:

Figure N°03: L'environnement d'apprentissage et d'enseignement



Source: H. Boudreault (2001), **Didactique professionnelle**,
<http://didapro.wordpress.com/category/environnement-didactique/>,
 Consulté le 30/11/2013.

Et parmi ces principes, il y a lieu de citer:

- La création d'espaces collaboratifs de sécurité en fixant des règles de base pour le comportement d'apprentissage collaboratif, prendre le temps d'apprendre à connaître les étudiants en tant qu'individus. Encourager les étudiants à exprimer leur pensée ouvertement dans un

environnement de confiance permet à tous les étudiants d'apprendre à se retrouver, de faire des erreurs et d'être différents;

- L'élaboration de stratégies pour le partage et la production de connaissances. Cela implique la création, les activités ouvertes et flexibles qui permettent aux étudiants de dessiner sur leurs propres connaissances, expériences et intérêts tout en encourageant le partage et l'application de différentes connaissances, expériences et perspectives;
- La connexion avec la vie des étudiants. Cela peut impliquer la sélection ou la négociation des sujets et des activités liées à la vie des étudiants, des origines et de l'avenir ou des identités imaginées ;
- Etre sensible aux différences culturelles, en utilisant par exemple les ressources, les matériaux, l'humour qui sont pertinents pour le sujet sensible à la diversité sociale et culturelle du groupe.

En résumé, cette étude suggère que les pédagogies qui sont centrées sur l'étudiant⁷, y compris des différences individuelles, sont susceptibles d'étendre les possibilités d'engagement académique à un large éventail d'étudiants.

3- La complémentarité pédagogique "Enseignant-Etudiant":

Les enseignants et les chercheurs universitaires sont invités à interpréter la sphère pédagogique de leurs missions académiques en fonction de leurs propres contextes via les apprenants. Alors, il y a la nécessité de voir les étudiants en tant qu'individus, d'apprendre et de valoriser leurs différences et de maintenir des attentes élevées de tous les étudiants. Dans ce contexte, parmi les obligations pédagogiques qui devaient être mises en cause par ces managers des formations et des études, on cite :

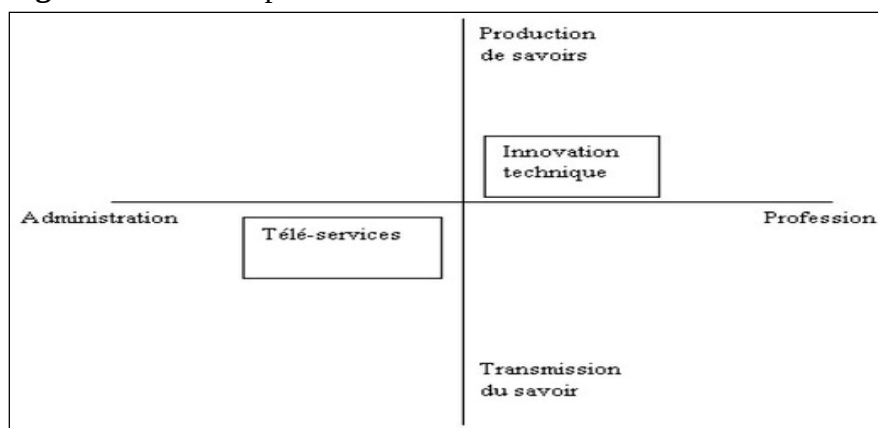
⁷ - J. Rouiller (2005), **De la place et du rôle des conceptions de l'auto-évaluation développées par des formateurs en enseignement primaire et en soins infirmiers dans l'accompagnement des pratiques professionnelles en formation initiale**, Thèse de doctorat, Université de Genève.

- La nécessité pour les enseignants de créer des environnements d'apprentissage sûrs où les étudiants peuvent exprimer leurs idées, les croyances, les exigences et les identités librement dans une atmosphère de confiance mutuelle, de respect et d'ouverture d'esprit ;
- La nécessité d'établir des règles claires au début de ce qui est attendu des étudiants avec un contrôle strict et un suivi étroit afin de développer des identités et des comportements des apprenants confiants ;
- La nécessité pour les enseignants de créer des programmes axés sur les étudiants «universels», des modules et des cours qui engagent tous les étudiants de façon significative en les encourageant à appliquer les connaissances des autres ;
- La nécessité pour les enseignants d'anticiper, reconnaître et prévoir spécificités physiques, culturelles, académiques et des besoins des individus, en particulier dans des périodes critiques (par exemple, des transitions, des examens) ;
- La nécessité de changement dans les croyances négatives sur les attitudes, la diversité des étudiants qui inhibent actuellement le développement de l'apprentissage et de l'enseignement inclusif ;
- La nécessité de remettre en question de changer les politiques, les pratiques, les systèmes et les normes qui empêchent la participation des étudiants dans tout sujet ou limiter la capacité des enseignants à engager tous leurs étudiants ;
- La nécessité d'une plus grande implication des étudiants dans la négociation du programme, l'évaluation et dans le développement des formations ;
- Le besoin de temps suffisant, de ressources et un environnement sûr dans lequel le personnel à tous les niveaux peut développer une compréhension et un engagement à la diversité des étudiants et des pratiques inclusives partagées. Cette compréhension et cet engagement devraient être un élément clé du recrutement de personnel, la formation, le développement et la récompense ;

- La nécessité pour les services centraux pour soutenir les étudiants et le personnel, l'intégration des stratégies d'enseignement et d'apprentissage, l'élargissement de la participation et de coordonner les efforts des universitaires et du personnel de soutien spécialisé dans les centres de services centraux ;
- La nécessité pour la collecte et l'analyse des données institutionnelles, quantitatives et qualitatives pour l'évaluation et l'amélioration de l'apprentissage inclusif et stratégies d'enseignement, les politiques et les pratiques.

Les institutions et les individus interprètent et appliquent ces principes de différentes manières en fonction de leur propre situation et le contexte particulier, mais il vaut la peine de prendre un de ces principes. « En revanche, la profession n'est pas mobilisée dans la formation délocalisée. Il faudrait s'interroger sur la pérennisation de ce contexte d'utilisation. La question n'est pas nouvelle, si l'on tient compte du fait que l'organisation universitaire repose sur la confrontation, voire le conflit, entre la rationalisation gestionnaire portée par l'administration bureaucratique et de la logique professionnelle portée par les enseignants-chercheurs ».⁸

Figure N° 04 : L'espace de l'industrie de la formation universitaire



Source : R. Ologeanu, idem

⁸ - R. Ologeanu (2005), **Expérimentations de la visioconférence dans l'enseignement supérieur**, Revue Distances et savoirs N° 01/2005; Vol 01, p:15.

Les conclusions et les implications pour les établissements d'enseignement supérieur incluent ce qui suit :

- L'enseignement de valeur des étudiants qui reconnaît leurs identités sociales et scolaires individuels et qui répond à leurs besoins et les intérêts particuliers d'apprentissage. Les enseignants ont besoin de développer des pratiques pédagogiques et des programmes qui tiennent compte de la diversité des intérêts et des besoins des étudiants dans chaque classe (cours et travaux dirigés) ;
- La notion dominante des étudiants traditionnels et non traditionnels limite le développement inclusif, engageant l'enseignement. Les enseignants ont besoin de réfléchir et de (re) conceptualiser leurs notions de la diversité des étudiants, afin d'examiner comment ils pourraient repenser les programmes et la pédagogie pour permettre une plus grande participation des étudiants. Les développeurs universitaires doivent créer un climat dans lequel les enseignants peuvent débattre leurs idées et croyances sur les étudiants et les discours qui inhibent la création d'environnements d'apprentissage inclusifs ;⁹
- Systèmes universitaires visant à assurer la qualité et maximiser l'efficacité économique de l'enseignement limitent souvent la capacité des enseignants à créer des pédagogies inclusives. Les « gestionnaires universitaires »¹⁰ doivent veiller à ce que les systèmes ne se limitent pas à l'apprentissage des étudiants issus de milieux culturels, sociaux et éducatifs divers.

3-1-L'enseignement Universitaire :

L'enseignement universitaire dans une discipline implique l'ensemble des éléments suivants:

⁹ - S. Biémar (2009), **Etude de l'évolution des images identitaires relatives à la relation pédagogique chez les enseignants en insertion professionnelle**, Thèse de doctorat, Université de Liège.

¹⁰ - Les recteurs, les vice-recteurs, les doyens ; les vice-doyens et les chefs des départements.

- Œuvrer pour un niveau élevé de compétence dans la stimulation des étudiants et de favoriser leur apprentissage dans une variété de moyens appropriés ;
- Etre familier avec les idées contemporaines dans son sujet ;
- Avoir été informé des concepts récents pour enseigner ce sujet ;
- L'évaluation et la réflexion sur la pratique de l'enseignement et de l'apprentissage de l'étudiant.

Le programme de l'enseignement se développe à partir d'une base de l'enseignement universitaire dans une discipline.¹¹ Il consiste à explorer, les essais, la pratique et la communication de pédagogies améliorées, les processus d'apprentissage, des programmes, des politiques et des matériels d'apprentissage. Il répond aux critères supplémentaires suivants dans le cadre de la promotion de l'apprentissage des étudiants:

- Il exige des niveaux élevés de compétences liées à la discipline ;
- Il nécessite une compréhension de qui sont les apprenants, comment ils apprennent et quelles sont les pratiques les plus efficaces dans le contexte de la discipline (connaissance du contenu pédagogique) ;
- Il innove et il est innovant;
- Il peut être reproduit et élaboré;
- Il est documenté et soumis à un examen en matière de l'éducation.

Les chercheurs en pédagogie universitaire sont guidés par des paradigmes théoriques et méthodologiques. Un universitaire de la recherche dans le domaine de l'éducation déploie des perspectives théoriques pour comprendre la pratique d'enseignement universitaire. La recherche dans l'enseignement universitaire comprend l'enquête psychologique et philosophique; historique, politique et culturelle, l'analyse et la recherche empirique sur une gamme de domaines, y compris l'apprentissage et les processus d'enseignement, la pédagogie et l'étude du curriculum. Ce type de recherche permet de tester les hypothèses de la théorie et de la valeur en

¹¹ - Anne Heldenbergh (2007), **Les démarches de la qualité dans l'enseignement supérieur en Europe**, Harmattan .

termes de savoir si elle fournit des explications adéquates des données et des preuves. Le but de la recherche dans la pédagogie dans les institutions universitaires est d'élargir notre compréhension de tous les aspects de la formation académique auprès de l'université et de contribuer aux débats théoriques et aux développements dans la région. Les questions abordées sont plus larges que celles qui sont axées sur le domaine de l'innovation pédagogique et impliquent les parties prenantes au-delà du contexte dans lequel l'innovation a lieu.

3-2-L'interaction pédagogique:

L'apprentissage à vie ... est soucieux de promouvoir les compétences nécessaires pour développer les capacités générales et de la performance spécifique dans les situations de travail. Les aptitudes et compétences développées à travers des programmes d'enseignement permanent sont indispensables pour la performance des travailleurs dans leurs tâches de responsabilités professionnelles précises et la façon dont ils peuvent adapter leurs connaissances et les compétences générales et particulières à de nouvelles tâches. (Aspin & Chapman 2001)

Trouver les moyens d'encourager l'apprentissage à vie, à travers les lieux de travail et au-delà des contextes d'apprentissage formels, est une préoccupation croissante de toutes les nations. Les institutions universitaires peuvent offrir des possibilités réelles et fréquentes pour les étudiants qui prennent des décisions dans leur vie à l'université et leur processus d'apprentissage, afin de développer une des compétences clés du travail.¹²

Liés à des questions de surface et d'apprentissage en profondeur est le fait que les étudiants ont déjà leurs propres idées et concepts qu'ils font peser sur de nouveaux apprentissages. Des idées et des concepts quotidiens ou spontanés sont acquis par réflexions de l'étudiant sur la vie quotidienne. Le théoricien américain Howard GARDNER note le problème pédagogique de la «puissance de premières théories», ce sont des théories par lesquelles

¹² - Facteur de croissance économique.

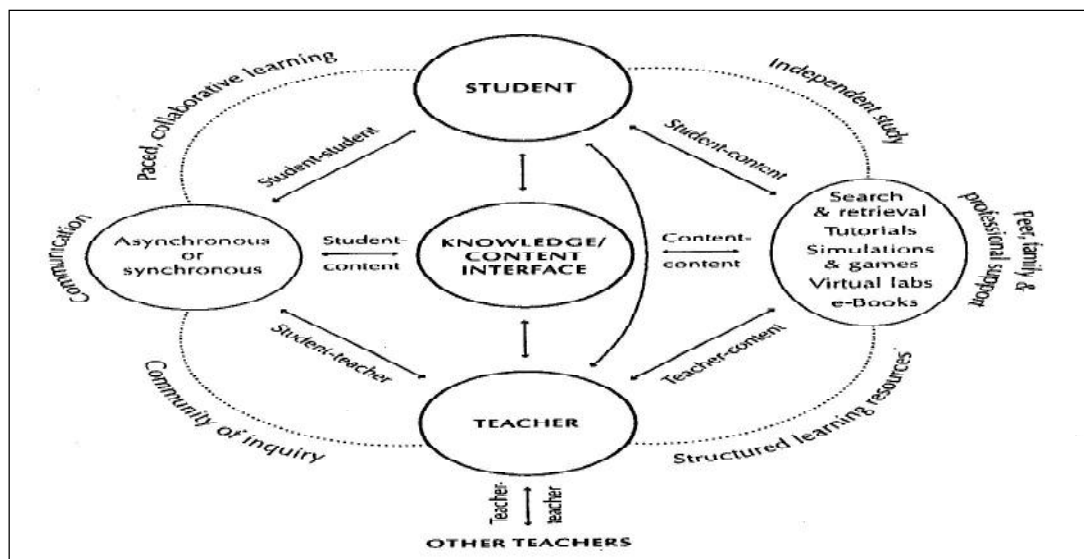
les étudiants développent spontanément des théories intuitives de la matière, la vie, l'esprit et les relations humaines. On observe que ces théories, peuvent avoir «une plausibilité de surface pour les étant basé sur le témoignage des sens et semblent être validées de temps en temps. Elles peuvent aussi contenir de nombreuses idées et des vérités profondes. Cependant, même si elles sont erronées, ces théories sont «difficiles à changer, et les premières théories s'avèrent particulièrement difficiles à modifier». Selon le contexte et les croyances de l'étudiant, la réunion des concepts scientifiques avec les théories quotidiennes et spontanées peut s'étendre de la petite enfance à la vie adulte.

L'interaction est un concept clé dans le modèle d'Anderson de l'apprentissage qui se compose de trois composantes (étudiant, enseignant et contenu). Les interactions entre ces trois composantes se traduisent dans six formes d'interaction à savoir, étudiant-étudiant, étudiant-enseignant, étudiant-contenu, enseignant-enseignant, enseignant-contenu, contenu. Anderson prolonge son modèle de l'apprentissage en général à l'apprentissage en ligne comme le montre la figure N° 05 ci-dessous.

Dans un sens, il s'agit d'un projet hors du commun, offrant à tous ceux qui souhaitent participer, une occasion unique d'innover de l'ingénierie de système d'enseignement. Le schéma ci-dessus donne une tentative d'appliquer les principes pédagogiques bien établis pour façonner des expériences d'apprentissage de manière à ce que les étudiants acquièrent non seulement des compétences dans leur discipline, mais à la fin d'un programme d'études¹³, ils sont en mesure de démontrer un générique ensemble des connaissances, compétences et attitudes (quelle que soit la discipline), qui sont considérées comme des exigences essentielles de toutes les ingénieurs formations dans le monde d'aujourd'hui.

¹³ - le cursus des études universitaires (Le régime classique et le régime du LMD).

Figure N° 05: La schématisation de l'interaction Enseignant-Etudiant



Source: Sh. Jaffer, **Educational technology pedagogy: a looseness of fit between learning theories and pedagogy**, Working paper, www.cardiff.ac.uk/socsi/.../Shaheeda%20Jaffer.doc, Consulté le 12/12/2013, p. 1-12.

4- Un survol sur La gestion pédagogique dans le FSECSG :

Le terme «gestion» a une large interprétation, par conséquent sa définition va être incomplète. Dans l'ensemble c'est un complexe d'approches générales, les formulaires, les méthodes fournissant compétence - gestion professionnelle d'un certain système, quelque soit le caractère et la nature d'une situation de gestion sur l'atteinte des buts et des objectifs posés.

Comme pour le processus éducatif, la gestion pédagogique dans l'enseignement est l'activité pédagogique ciblée des chefs sur l'organisation et la création d'un système efficace d'experts qui enseignent la gestion des processus. Le processus d'enseignement doit être considéré comme processus d'ingénierie pédagogique - technologie pédagogique.

La mise en œuvre de la gestion pédagogique dans le processus éducatif fait changer la vue orthodoxe des enseignants à l'activité pédagogique, enfin, de recevoir une nouvelle qualité et une satisfaction dans le processus pédagogique.

A ce jour la qualité faisait défaut pendant le processus de transfert des connaissances, au cours de son acquisition par les étudiants. Il peut être expliqué par un principe résiduel qui continue de dominer au cours de l'enseignement d'experts. En particulier les futurs experts, sont les causes du préjudice irréparable, représentées par «l'échec» dans le développement et la réalisation de diverses réformes.¹⁴

Il y avait une discordance de suppression des besoins de développement de la société chez des experts hautement qualifiés aux opportunités de l'éducation de notre ère. Ce manque d'harmonie se rapproche d'une situation critique. Cela est extrêmement nécessaire de restructurer largement et profondément tout le système d'enseignement traditionnel et il est impossible de réaliser tout cela sans la gestion pédagogique.

À son tour, la gestion est impossible sans un suivi régulier de tous les processus de celui-ci.

Le développement de la gestion en général, et l'enseignement du management, plus précisément, est un événement de dimension espace-temps à quatre. Le futur manager doit acquérir les connaissances nécessaires, concernant la théorie de la gestion exprimée en concepts de gestion. En outre, il est nécessaire de savoir comment les concepts sont appliqués dans la réalité, ce qui se fait souvent par cas et avec exemples. La différence, cependant, est faite dans l'acquisition des compétences de gestion nécessaires qui permettent au manager non seulement de comprendre la façon dont les concepts sont appliqués, mais aussi de se

¹⁴ - Renaud Pommier(2008), **Métier : Formateur - De la gestion des individus et des groupes à la démarche pédagogique**, Dunod.

sentir familier de les appliquer lui-même. Cet ensemble de compétences de gestion ne peut être maîtrisé par des activités et des projets.

Le concept pédagogique : approche individualisée comme déjà suggéré, afin d'être en mesure de permettre d'utiliser la diversité comme un principe constructif, et le modèle pédagogique doit être très individualisé et axé sur la personnalité des étudiants. La plupart des approches pédagogiques classiques, cependant, sont basées sur un programme de formation normalisé, en se concentrant sur le contenu.

Classiquement, les FSECSG,¹⁵ les écoles nationales et les écoles préparatoires considèrent la connaissance en général et, plus spécifiquement, comme des marchandises transférables. Un étudiant est considéré comme un navire positionné le long d'un quai de chargement. «Connaissances» est versé dans le récipient jusqu'à ce qu'il soit plein. En considérant que l'étudiant est le réservoir vide, et que l'enseignant est une grue ou un chariot élévateur. L'enseignant fournit et place des connaissances dans le récipient vide. Le cours appliquant la théorie du transfert serait beaucoup magistral, comprendra des entretiens de personnalités dans les domaines concernés (plus le mieux) et de fournir aux étudiants des notes de cours double. Une fois que le récipient est rempli, un «projet de loi de chargement», qui est le diplôme, certifie le contenu de la cuve. Il améliore la vitesse de chargement (avec des grues de haute technologie). Personne ne peut garantir que dans le prochain port, la cargaison n'est pas retirée du navire de nouveau. Le suivi d'un étudiant signifie le suivi du processus de remplissage de la cuve, la signature de la facture de chargement, et parfois d'échantillonnage de la qualité du contenu.

L'approche pédagogique rationnelle,¹⁶ au contraire, est construite d'un concept différent par lequel l'enseignant initie et guide les étudiants à

¹⁵ - FSECSG: La faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion.

¹⁶ - Louise Langevin (2007), **Formation et soutien à l'enseignement universitaire**, Press de l'université Québec .

travers un terrain inconnu qui doit être exploré. L'étudiant est l'explorateur et l'enseignant / tuteur est le compagnon de voyage expérimenté, expert et conseiller. Le guide non seulement qui indique le chemin, mais aussi fournit des cartes de voyage et une boussole. Dans une certaine mesure, les «méthodes d'enseignement» (si on peut encore les appeler ainsi) qui sont utilisées dans l'application de ce concept sont des méthodes plus expérimentales: simulations, projets, exercices avec des résultats imprévisibles (comme dans certaines études de cas), des discussions d'apprentissage.

En résumé, l'éducation de gestion qui prépare un étudiant pour son rôle de futur manager qui est capable de faire une différence dans une société, qui exploite la diversité comme une force créatrice et est capable de penser en termes de développement durable, devra être composée de ces quatre dimensions: les concepts, les applications, les compétences et le développement personnel.

4-1- La Veille du processus pédagogique :

La veille des processus pédagogiques dans le système "enseignant - étudiant» - est une activité de supervision et de diagnostic prévue par la détermination des processus d'enseignement de fournir à la dynamique des niveaux de maîtrise par les étudiants de matériel d'enseignement et de ses corrections. En d'autres termes, la surveillance est une action continue de supervision dans le système "d'enseignants - étudiants" permettant d'observer correctement l'avancement requis de l'étudiant de l'ignorance à la connaissance. Ainsi, le suivi est régulier de la qualité de suivi des connaissances et des compétences dans la maîtrise des processus d'enseignements. Seul le suivi fournit une rétroaction et une information sur la correspondance de l'activité résultats factuels de l'enseignant ou du système pédagogique et à ses buts ultimes sont capables de révéler et d'évaluer l'exactitude de l'activité des enseignants et aussi de corriger les décisions administratives.

Les divers facteurs internes et externes influant sur le système pédagogique, provoquent des digressions. Pour ces facteurs réduisant l'efficacité du système pédagogique, y sont concernés: les changements dans les programmes, les plans, divergence des fins personnelles des participants au processus de la formation, à savoir le développement d'avancement de la science, la transition vers de nouvelles techniques et technologies d'enseignement, changement des étudiants et le personnel pédagogique au cours du processus de la réalisation de la finalité. Ainsi la veille est reliée à révéler la réglementation des interactions entre les facteurs d'un environnement et des facteurs internes du système le plus pédagogique.

En tenant compte que la veille est reliée à toutes les fonctions et les étapes de la gestion de la formation, il est opportun de réfléchir à certains aspects de la veille.

Comme il a déjà été mentionné ci-dessus, il s'agit d'un suivi régulier des connaissances et des compétences maîtrise de la qualité dans le processus de formation.

4-2- Des outils de contrôle du système de l'enseignement:

Comment le diagnostic et le contrôle de système dans le processus de l'enseignement diffèrent de l'estimation des connaissances et des compétences existant traditionnellement dans tous les systèmes éducatifs?

Dans la recherche de la reconnaissance de l'examen et de l'estimation de la connaissance est comme une partie nécessaire de l'enseignement et le processus d'enseignement est la phase initiale; à bien des égards son succès dépend de leur déclaration correcte. L'auteur détermine les fonctions de base de l'examen et de l'estimation de la connaissance: l'enseignement, le contrôle et l'éducation comme avec leur aide la connaissance qui a été acquise par les étudiants de chaque niveau d'étude, les réalisations et les défauts de préparation des étudiants, l'efficacité du travail de l'enseignant émergent. Sur la base de l'examen et de l'estimation de connaissance, ils sont déposés, les marques annuelles actuelles et l'état de préparation pour la

formation continue est déterminée. La façon dont l'examen et l'estimation des connaissances des étudiants sont effectuées, leur discipline d'étude, l'attitude de la doctrine, la formation de l'intérêt pour un sujet et également des grandes qualités de l'étudiant que l'indépendance, l'initiative et la diligence en dépend.

L'examen et l'estimation de la connaissance donnent les informations nécessaires pour l'organisation du processus d'enseignement et de sa gestion. Qualité de l'enseignement, la justesse de la décision de nombreux problèmes didactiques et éducatifs dépendent de leurs objectivité. Les auteurs des indications sur la subjectivité du contrôle des connaissances¹⁷ soulignent l'urgence du problème du suivi pédagogique une fois de plus que nous considérons que l'objectivité de l'estimation de la connaissance dans ce cas a augmenté.

Différents enseignants évaluent la même réponse de l'étudiant de façon ambiguë, et la divergence des estimations atteint deux et même trois points. Cette image est typique et à la fois libérale pour des disciplines naturelles. Un enseignant considère la même erreur- grave, un autre professeur - pas grave, le troisième - comme un défaut.

L'évaluation: classe et apprentissage des étudiants. Les enseignants (MA.B) en l'occurrence doivent comprendre les différences et les usages des évaluations formatives et sommatives. Beaucoup d'étudiants sont conscients des évaluations sommatives de leur premier cycle et des cycles supérieurs. Une discussion approfondie de l'évaluation conduit à des techniques d'évaluation en classe présentée par Angelo et Cross (1993). Les approches d'évaluation seront différentes selon la complexité du processus éducatif et la diversité des environnements d'apprentissage. Il faut avoir un aperçu sur les étudiants, comment ils apprennent et quelles sont leurs convictions épistémologiques. Les évaluations formatives aident à comprendre et à améliorer les étudiants, l'apprentissage et l'enseignement

¹⁷ - L'examen semestriel, l'examen du rattrapage, le contrôle continu et l'examen du TD.

5- Les Exigences de réussite d'un management pédagogique des cours universitaires:

L'approche pédagogique traditionnellement acceptée au stade donné ne suffit pas pour répondre à un réel problème de la formation qualitative. En ce qui concerne le volume des connaissances scientifiques est intensive a augmenté, de sorte que le système d'enseignement de ces connaissances et la qualité de sa maîtrise doivent être guidés, et changés de manière intensive.

Enseignement - l'acte de création, sa base, ainsi que des bases de la créativité, ne portent pas de stagnation, de caractère statique. Seul le changement des techniques de préservation des bases méthodologiques ne sera pas fait pour le résultat de l'augmentation substantielle de l'efficacité de l'enseignement. La science pédagogique tente d'assurer la transition du système d'enseignement aux nouveaux contenus. Physiologistes, des hygiénistes, des météorologistes, des psychologues considèrent tout à fait raisonnable que l'étudiant moyen est dans la condition d'acquérir un matériel de programme dans toutes les matières et que l'absence de technologies d'enseignement général uniforme ne lui permet pas de le faire.

5-1-Les conditions de réussite de la conférence (Cours et TD) :

Même le meilleur texte n'est pas encore une bonne lecture, si d'une part, une originalité de conférence, comme des formes de travail pédagogique, qu'il est très difficile de donner des recommandations catégoriques à ce sujet, d'autre part, la pratique méthodique permet de considérer qu'un grand nombre d'arguments établis, en particulier les principaux facteurs garantissant la réussite de la conférence.

Les étudiants devraient percevoir un matériel de l'enseignant, souvent, c'est quelque chose de ce qui, dans un nouveau système didactique de

l'enseignant, est tenu à prouver sa compétence avec l'aide de modèles et de simulateurs.¹⁸

5-2- Le rôle de l'expérience des enseignants-chercheurs dans la gestion pédagogique:

L'expérience est l'un des types d'activité du savant, qu'il a entreprise avec les buts de la connaissance scientifique, de l'ouverture des régularités et du changement de la pratique existante. L'expérience est une combinaison originale de l'activité de l'organisation pratique et théoriques du chercheur qui donne la possibilité d'isoler le phénomène étudié à l'influence de la garantie, les facteurs inexistantes, pour étudier en «forme pure», et reproduire le phénomène étudié dans les conditions qui sont vérifiables et identifiable, à changer systématiquement et de combiner différentes conditions afin de recevoir le résultat requis. Le besoin en expérience semble raisonnable au chercheur lors de la formation de l'hypothèse où il ne peut pas recevoir les faits nécessaires à sa formation dans des conditions naturelles. Puis l'expérience devient une source de ces faits. L'expérience et de l'expérience pédagogique de pointe sont des concepts différents même si les deux sont reliés à la transformation de la pratique existante.

La différence de l'expérience avancée consiste en la disponibilité de l'objectif particulier de l'étude scientifique. Un chercheur ne s'intéresse pas tant aux résultats de l'expérience, mais aux méthodes générales et individuelles de développement du processus de formation.

Les méthodes de base de la recherche sont les méthodes de l'accumulation des connaissances et des faits. Pour recevoir ces faits il existe des méthodes diversifiées. Conditionnellement ils peuvent être divisés en 3 groupes. On schématise ces trois groupes comme suit :

¹⁸ - Sh. Jaffer, **Educational technology pedagogy: a looseness of fit between learning theories and pedagogy**, Working paper, www.cardiff.ac.uk/socsi/.../Shaheeda%20Jaffer.doc, on 12/12/2013, p.1-12.

Figure N° 06 : Les méthodes d'accumulation des connaissances

L'étude de référence, documents d'archives, des documents sociologiques – questionnaires....	Les conversations avec des collègues, des enseignants et des étudiants.	L'observation à la fois pendant l'étude de l'expérience opérationnelle formée de professeurs.....

A l'analyse du matériel reçu, il est nécessaire d'avoir en vue que les faits en eux-mêmes ne sont pas d'une grande importance, mais ces les conclusions que l'enseignant - chercheur réalise sur la base de ces faits.

En utilisant des méthodes de la pensée logique, les chercheurs établissent une cause et la séquence, soit la génération, l'un ou l'autre phénomène, et également établir des régularités qui existent entre eux.

L'expérience dans ce cas est la principale méthode pour vérifier les idées. Elle permet de vérifier la fiabilité des conséquences suivantes à partir d'une hypothèse.¹⁹

Les exigences spéciales peuvent être prises à n'importe quelle expérience dans le domaine de la pédagogie et tout d'abord la disponibilité d'une hypothèse. Un enseignant-chercheur doit connaître à la fois la théorie et la pratique d'un problème qu'il étudie. Et sur la base de cette connaissance, il doit avoir certaines conclusions, qui doivent être vérifiées en expérience. L'hypothèse est toujours nécessaire dans la forme de l'hypothèse générale ou un plan général²⁰.

La condition indispensable de la productivité de l'expérience est la préparation de l'enseignant pour le travail expérimental. Pour la planification expérience réalisation, il est nécessaire de prévoir la

¹⁹ - Sh. Jaffer, **Educational technology pedagogy: a looseness of fit between learning theories and pedagogy**, op.cit, p 1-12.

²⁰ - M. Macedo-Rouet (2005), **La visioconférence dans l'enseignement Ses usages et effets sur la distance de transaction**, Revue Distances et SavoirsN° 21/2004, Vol 1, p. 65-91.

préparation des enseignants tels que les maîtres-assistants B à venir travailler en équipe. Le chercheur est l'organisateur de l'expérience des conditions et des résultats de l'expérience de supervision. Surtout, il est nécessaire de noter l'importance de caractère de masse de l'expérience.

L'examen du contenu des cours et l'acquisition de connaissances peuvent être partiellement ou totalement déterminés avant l'affectation pour l'enseignement du cours. Les enseignants recrutés ont besoin de savoir quelles questions poser, comment développer un cours, et les informations à couvrir. Ces enseignants peuvent commencer à penser aux connaissances et aux compétences objectives à respecter, le niveau du cours, sa place dans la séquence des cours et comment l'apprentissage des étudiants sera évalué.

Comment se préparer à enseigner plus efficacement (Prégent, 1994). Les textes sont souvent choisis par les enseignants et comprennent des informations sur la conceptualisation et la planification d'un cours.

5-3- Gestion de classe:

Premier jour de classe. La première réunion peut concerner les attentes des étudiants et des enseignants. Un cours sur la pédagogie pourrait inclure une discussion sur ce que les attentes de nouveaux enseignants peuvent avoir pour leurs cours. Les suggestions dans la littérature comprennent la détermination de la façon dont les professeurs établissent un rapport, clarifient les attentes de la classe, et apprennent à connaître leurs étudiants.

Une autre discussion utile²¹ est que les étudiants attendent la première réunion de classe. Un sondage informel des étudiants cours inclus des commentaires tels que: «Écoutez, être aimable et disponible lorsque l'étudiant a besoin d'aide» et «Soyez à l'heure. Ces enseignants doivent avoir les esprits ouverts et les connaissance de l'avis de la classe ».

²¹ - Karim Mouzoune (2010), **Le coaching pédagogique: Comment vaincre les difficultés scolaires**, Harmattan.

Programme de construction. Répartition du syllabus du cours²² est souvent l'un des premiers professeurs entrant en interaction avec les étudiants. Il aide les étudiants à se concentrer sur le contenu et les exigences du cours. Beaucoup considèrent que le programme soit un accord négociable qui peut soutenir l'enseignement et l'apprentissage. Les exigences universitaires individuelles, dicteront une partie du contenu du programme. Au-delà de ces exigences, des ressources telles que des conférenciers invités, des équipements spéciaux.

Les nouveaux enseignants apprennent que syllabai sont généralement "travaux en cours". Conférences / discussions en classe. Au-delà de la conception du programme, les étudiants dans un cours d'enseignement universitaire doivent passer du temps à discuter des divers moyens de couvrir le contenu, que ce soit par des conférences, des discussions en classe, ou des projets de classe. Nouvelle lutte de la faculté à donner des conférences efficaces et la façon de faire des conférences plus participatives. Un dernier constat que le nouvel enseignant peut être tellement concentré sur "la livraison de l'information" qu'il oublie de regarder les étudiants, lire le langage corporel, et donner le temps et la possibilité de questions et de discussion aux étudiants.

L'enseignant dans la salle de classe et une série de publications consacrées à différents thèmes pédagogiques. Des compétences dans l'enseignement fournit des suggestions pour améliorer les compétences de communication et de développer un bon enseignement et un bon encadrement dans la salle de classe. En plus de discuter les diverses compétences, la brochure fournit des pistes de réflexion, comme "Pourquoi l'attitude est importante dans le processus d'apprentissage?" et "Que doit faire l'enseignant pour préparer des leçons afin que tous les étudiants puissent être de meilleurs apprenants? ".

"Dynamics classe", un autre domaine important de la discussion est celui de la dynamique et des défis classe. Au-delà du contenu, la livraison et

²² - Conole & Others (2005), **Pedagogical review of learning activities and use cases**, LADIE project report, August 2005.

l'évaluation de l'information, l'échange complexe entre les étudiants et le corps d'enseignant posent souvent des défis particuliers. Le livre «Conseils d'enseignement», McKeachie (1999) comprend un certain nombre d'excellentes suggestions pour des étudiants présents mais qui n'attachent aucune importance aux cours, ou ceux qui ont des absences excessives, les défis et les questions actuelles. Un cours dans l'enseignement universitaire devrait fournir des ressources et un soutien pour les futurs enseignants qui sentent souvent que la salle de classe peut être hostile ou extrêmement difficile. La diversité dans la salle de classe doit être reconnue et discutée. Les futurs enseignants doivent avoir une appréciation complète des différences entre les étudiants qu'ils vont rencontrer dans leurs cours.

6- Conclusion:

Que faut-il faire dans l'avenir? Les observations générales et les réflexions indiquent que les pratiques d'enseignement et d'apprentissage ne favorisent pas une approche profonde où les étudiants construisent leur propre approche scientifique et compréhension qui se traduisent par des changements durables dans le comportement de l'étudiant. Au lieu de cela, l'approche superficielle semble prédominante.

Pour maintenir la qualité dans l'enseignement supérieur, les enseignants doivent être pourvus de compétences pédagogiques. Prendre des mesures appropriées pour une excellente progression dans l'enseignement et la recherche, et ce, à travers la formation continue dans les méthodes d'enseignement, la recherche-action, l'évaluation de l'enseignement et de l'apprentissage sont quelques-unes des nombreuses mesures importantes à prendre en compte. Donner aux étudiants toutes les opportunités de faire des erreurs, rechercher les causes possibles des erreurs et rechercher des solutions alternatives aux erreurs, doivent être adoptées en tant que stratégie. Cela pourrait encourager l'intrinsèque et surtout l'auto-apprentissage guidé de la part des étudiants.

Il est généralement recommandé que les nouveaux enseignants commencent à assurer la profession d'enseignant en commençant par des

travaux dirigés. Ceci, leur donne l'occasion d'acquérir une expérience. Organiser une formation pédagogique à court terme pour ces enseignants pourrait aussi être considérée comme une stratégie utile.

Concevoir et mettre en œuvre le salaire attractif et d'autres incitations à l'enseignement supérieur, en particulier pour le gouvernement des établissements d'enseignement supérieur, comme les conditions minimales visant à améliorer la qualité de l'enseignement supérieur. Une telle mesure permet non seulement de conserver le personnel actuellement disponible, mais il serait aussi utile d'attirer du personnel qualifié et expérimenté de l'extérieur.

Bibliographie :

Ouvrages:

1. Anne Heldenbergh (2007), **Les démarches de la qualité dans l'enseignement supérieur en Europe**, Harmattan ;
2. Karim Mouzoune (2010), **Le coaching pédagogique: Comment vaincre les difficultés scolaires**, Harmattan;
3. Louise Langevin(2007), **Formation et soutien à l'enseignement universitaire**, Press de l'université Québec ;
4. Renaud Pommier (2008), **Métier: Formateur - De la gestion des individus et des groupes à la démarche pédagogique**, Dunod;
5. Robert F. Mager (2013), **Comment définir des objectifs pédagogiques**, Dunod, France.

Thèses:

1. J. Rézeau (2004), **Médiatisation et médiation pédagogique dans l'environnement multimedia**, Thèse de doctorat, Université de Bordeaux;
2. J. Rouiller (2005), **De la place et du rôle des conceptions de l'auto-évaluation développées par des formateurs en enseignement primaire et en soins infirmiers dans l'accompagnement des**

pratiques professionnelles en formation initiale, Thèse de doctorat, Université de Genève;

3. S. Biémar (2009), **Etude de l'évolution des images identitaires relatives à la relation pédagogique chez les enseignants en insertion professionnelle**, Thèse de doctorat, Université de Liège.

Articles:

1. Alexander Robin (2010), **Essays on pedagogy**, Revue française de pédagogie, N° 170, Janvier-Mars ;
2. Burkill. Sue & Others (2008), **Lecturing in higher education in further education settings**, Journal of Further and Higher Education, 32: 4, <http://www.tandfonline.com/doi/abs>, Consulté le 30/11/2013 ;
3. Ch. Hockings (2010), **Inclusive learning and teaching in higher education: a synthesis of research**, working paper, www.heacademy.ac.uk/.../documents/inclusion/.../incl, Consulté le 30/11/2013 ;
4. E. McFadzean (1995), **Supporting virtual learning groups. Part 1: a pedagogical perspective**, Team Performance Management, Vol. 7;
5. G. Conole & Others (2005), **Pedagogical review of learning activities and use cases**, LADIE project report, August 2005; LADIE Literature Review 19/9/05, [www.elframework.org/.../LADIE%20lit%20review%](http://www.elframework.org/.../LADIE%20lit%20review%20), on 30/11/2013;
6. M. Macedo-Rouet (2005), **La visioconférence dans l'enseignement Ses usages et effets sur la distance de transaction**, Revue Distances et Savoirs, N° 21/2004, Vol 1 ;
7. R. Ologeanu (2005), **Expérimentations de la visioconférence dans l'enseignement supérieur**, Revue Distances et Savoirs N° 21/2004, Vol 1 ;
8. Sabdha Charlton & Others (2005), **Research on learning: implications for teaching edited and abridged extracts**, Working paper N° 02, april 2005; www.eduweb.vic.gov.au/.../research/.../Research_Lea, Consulté le 12/12/2013;

9. Sh. Jaffer, Educational technology pedagogy: a looseness of fit between learning theories and pedagogy, Working paper, www.cardiff.ac.uk/socsi/.../Shaheeda%20Jaffer.doc, on 12/12/2013;
10. H. Boudreault (2001), **Didactique professionnle**, <http://didapro.wordpress.com/category/environnement-didactique/>
11. P. Edelenbos & Others (2006), **The main pedagogical principles underlying the teaching of languages to very young learners**, Final report N°89/04 .

Sites Internet :

1. John F. Kihlstrom, **How Students Learn - and How We Can Help Them**, http://socrates.berkeley.edu/~kihlstrm/GSI_2011.htm, on 14/12/2013
2. Rosalind R. Scudder, **The Pedagogy of University Teaching**, <http://www.asha.org/academic/teach-tools/scudder/>, on 14/12/2013
3. <http://keycompetencies.tki.org.nz/In-leading/Discussion-tools/Leadership-Pedagogy>.

Le statut de la monnaie en Algérie et son impact sur le développement du secteur informel

Mme Bedjaoui Zahira

Maitre assistant, Université de Tlemcen

E-mail: mbouhassoun81@gmail.com

Mme Benammar Hafida

Maitre assistant, Université de Tlemcen

E-mail: benamar_hafida@yahoo.fr

Résumé :

La politique monétaire permet aux Banques Centrales d'exercer une influence sur des facteurs économiques tels que la croissance, l'emploi, l'inflation, ainsi que sur la balance des paiements. Pour cela les autorités monétaires doivent prendre des décisions, importantes, qui ont des effets sur l'évolution économique.

En Algérie cette politique a connu deux étapes importantes : l'une de 1962 à 1990 où les autorités monétaires cherchaient à adopter une politique de monnaie neutre, l'autre à partir de 1990 où les autorités monétaires tentent de réactiver la monnaie. Ces deux statuts n'ont fait que favoriser le secteur informel.

Mots clés : politique monétaire, croissance économique, masse monétaire, système bancaire, neutralité, monnaie active, secteur informel.

ملخص:

تسمح السياسة النقدية للبنوك المركزية بالتأثير على العوامل الاقتصادية مثل النمو، العمالة، التضخم وميزان المدفوعات. لهذا، يجب على السلطات النقدية اتخاذ قرارات مهمة تؤثر على التنمية الاقتصادية. في الجزائر شهدت هذه السياسة فترتين رئيسيتين واحدة من 1962 إلى 1990 عندما سعت السلطات النقدية إلى اعتماد سياسة محايدة والفترة الثانية من 1990 إلى يومنا هذا نظرا للنتائج السلبية

للفترة الأولى حاولت هذه السلطات إتباع سياسة نشيطة للنقدود كلا السياستان عززت القطاع غير الرسمي.

كلمات مفتاحية: نمو، عمالة، نقدود حيادية، نقدود نشيطة، سلطات نقدية، قطاع الغير الرسمي.

Introduction :

La situation de l'économie algérienne s'est caractérisée par plusieurs réformes. Ces dernières ont fait l'objet d'une littérature abondante. La plupart de ces écrits ont centré leurs analyses sur le statut de la monnaie. Ils ont accusé les pouvoirs publics d'avoir appliqué deux statuts à la monnaie. L'un de neutralité et ce jusqu'en 1990, l'autre d'activité de 1990 à nos jours. La monnaie neutre suppose que ni le fonctionnement de l'économie, ni ses résultats ne sont influencés par son utilisation. La monnaie active suppose au contraire qu'elle influe l'activité réelle, et que la manière, dont elle est utilisée, peut remédier à toute influence négative.

Cette passivité et activité économique ne peuvent imposer leur logique à l'économie algérienne, car le surplus engendré par la monnaie a été capté par le secteur informel.

Pour développer cette idée il nous paraît essentiel:

- de donner un bref rappel sur la théorie quantitative de la monnaie ;
- de donner un aperçu sur le statut de la monnaie en Algérie et d'essayer en utilisant les théories de montrer que s'il y a eu surplus, ce dernier a été canalisé par le secteur informel.

I. Place de la monnaie dans la théorie quantitative :

Deux courants s'opposent quant au rôle de la monnaie. Il y a les partisans d'une monnaie neutre et les partisans d'une monnaie active.

a- La neutralité de la monnaie :

On dit que la monnaie est neutre lorsqu'une variation étant intervenue dans les variables monétaires, celle-ci ne modifie ni le système des prix

d'équilibre ni les variables réelles de l'économie.¹ Deux approches semblent importantes : la formulation de Fisher et celle de Cambridge.

****Formulation de Fisher :**

Pour Fisher dans une économie monétaire chaque transaction s'analyse en termes de flux monétaire, de sens contraire et de valeur identique, qui est sa contrepartie. Dans toutes transactions il ya un acheteur et un vendeur, donc pour l'ensemble de l'économie le montant des ventes doit être égal au montant des recettes. L'offre et la demande portent toujours sur des marchandises la monnaie, n'est pas demandée pour elle-même mais pour ce qu'elle permet d'acquérir. Cette idée est formulée de la manière suivante : $MV=PT$. De cette identité il va tirer une relation de causalité qui est toujours vérifiée, entre la monnaie et les prix. Toute augmentation de la quantité de monnaie M entraîne une augmentation identique et proportionnelle des prix (P). Inversement, une baisse de la masse monétaire provoque une baisse réciproque des prix. Si la masse monétaire augmente de 3% est que la croissance est nulle, alors l'équilibre s'opère par une baisse de la circulation de la monnaie, soit par une du niveau général des prix (l'inflation).² Cette hausse sera de la même ampleur que l'augmentation de la masse monétaire c'est-à-dire de 3%. La monnaie est donc neutre, toute variation de la quantité de monnaie est contrebalancée par une modification des prix, mais n'influence pas sur le niveau des transactions et de la production.

****Formulation de Cambridge :**

Cette nouvelle interprétation, qui part du même point et aboutit à une conclusion semblable à celle de **Fisher**, suit un trajet tout à fait différent pour y arriver. Les Cambridgiens adoptent une méthode parallèle ; plutôt que faire une théorie du mouvement (Fisher : pourquoi et comment la

¹ Marc Montoussé, « Macroéconomie. », éd. Bréal, 2006, p.185.

² E. Lefeuvre, « Marchés Financiers la logique du hasard : Rapproché les marchés et l'économie pour ne plus subir l'imprévisible. », éd. Eyrolles, 2010, p.192.

monnaie circule ?), les Anglais font une théorie du repos (pourquoi et comment la monnaie est gardée ?).³ Les cambridgiens tels que A. Marshall et A.C.Pigou ne cherchaient pas à déterminer la masse monétaire nécessaire à l'économie pour réaliser un volume donné de transaction, comme l'a fait Fisher, mais essayaient plutôt de déterminer la quantité de monnaie désirée par un individu si toutefois la volonté d'échanger justifie la détention d'encaisses. Les agents économiques ont donc une demande de monnaie égale à : $M = k PY$. k est la proportion de liquidité la part du revenu que les agents désirent avoir en espèces monétaires, c'est l'inverse de la vitesse de circulation. La détermination des prix dans cette formulation est déterminée par un mécanisme logique. Si l'agent perçoit une modification de ces encaisses parce que la quantité de monnaie a varié, il cherchera à en retrouver le niveau requis, en modifiant sa demande sur le marché des biens. L'effet d'encaisse réelle permettra d'abord d'expliquer qu'une hausse accidentelle des prix, non accompagnée d'un accroissement de monnaie est impossible. Si M est multiplié par deux, le niveau général des prix est multiplié par deux, puisque K est une constante et que le revenu réel Y ne peut varier en courte période. La causalité va de l'offre de monnaie vers les prix, la monnaie n'a aucune influence sur les phénomènes économiques réels. La monnaie est neutre.

Mais cette conception d'une monnaie va porter en elle-même ses limites avec l'effondrement de l'économie en 1929.

b- La monnaie est active :

Les caractéristiques particulières de la monnaie mise en valeur par les deux écoles précédentes, vont être rejetées par Keynes et M. Friedman.

****Formulation Keynésienne :**

La demande de monnaie de Keynes, renvoie à la notion de « préférence à la liquidité », c'est-à-dire qu'elle n'est plus dépensée mais

³ J. Manoury : « Des délices de l'inflation aux affres de la déflation: une lecture Keynésienne de la crise. » ; Publication des Universités de Rouen et du Havre 2009, p.181.

gardée.⁴ **La fonction de demande de monnaie prend alors la forme suivante :** $M = L_0 + L_1(Y) + L_2(i)$. Elle s'explique par trois motifs : le motif de transaction (L_0) ; le motif de précaution ($L_1(Y)$) et le motif de spéculation ($L_2(i)$). Dans cette optique la monnaie **n'est plus neutre**. Il y a une causalité entre la demande de monnaie et l'activité économique. S'il y a un accroissement de l'offre de monnaie M ceci fera baisser les taux d'intérêts ce qui provoquera un encouragement de l'investissement qui agira positivement sur les revenus. Cette diminution du taux d'intérêt et l'augmentation du revenu va induire à l'augmentation de l'encaisse spéculative et une augmentation de l'encaisse de transaction. Le taux d'intérêt joue un rôle central dans la décision d'investir et par là sur l'activité économique et sur l'inflation.

c- le retour à la monnaie voile :

A partir des années 70, l'apparition des dérèglements monétaires internationaux a favorisé le retour à la conception classique de la monnaie.

****Formulation de l'école de Chicago :**

Selon FRIEDMAN les consommateurs détiennent de la monnaie parce qu'elle produit une utilité. Les facteurs explicatifs de cette demande sont : le niveau général des prix (p), le taux d'intérêt (i), le patrimoine ou la richesse (W) et le rapport capital humain/capital physique (h). La demande de monnaie s'écrit :

$$Md = [W, h, 1 / p.dp / dt, (1-i)/ i.di/dt]$$

+ + - -

Les signes indiquent la variation de la demande de monnaie suite à une variation unitaire de chacune de ses variables.⁵ La monnaie n'est pas seulement un instrument d'échange mais avant tout une richesse et la

⁴ Patrick catex, « Histoire critique des théories monétaires et des économistes : l'argent contre la monnaie. », Ed.L'Harmattan.2007, p.83.

⁵ Thaladidia thiombiano, « Crise financière et économique internationale : analyses théoriques et empiriques et implications pour le continent africain. », 2010, p.112.

demande de monnaie résulte d'un choix fait par l'ensemble des intéressés entre la monnaie et les autres formes de richesses existantes d'une part ; et d'autre part elle est intégrée à l'ensemble des biens capitaux, elle est étudiée dans le cadre d'une gestion de patrimoine opérée par l'agent économique. La monnaie va agir sur l'économie à partir de comportements stables de demande de la part de ces agents. La politique monétaire apparaît donc comme l'instrument le plus adapté. L'offre de monnaie, considérée comme exogène, introduite dans l'économie rencontre la demande et l'équilibre du marché s'opère par le mécanisme de l'effet d'encaisse réelle et des effets de richesses. Toute modification de la quantité de monnaie provoque un accroissement du revenu nominal national. Pour l'ancienne théorie quantitative, la monnaie n'agit que sur le niveau général des prix ; dans la nouvelle formulation monétariste, elle peut à court terme, agir sur les niveaux de la production et les quantités, ce n'est qu'à long terme qu'elle affecte les prix, (elle est neutre).

Au terme de ce parcours théorique la monnaie a été présentée en termes de passivité et d'activité ayant une relation directe avec l'intervention de l'Etat et par là des politiques monétaires. Car à travers ces dernières, les pouvoirs publics tentent de régler le volume et les conditions de la circulation monétaire, en essayant d'adapter le mieux possible l'offre de monnaie du système bancaire aux besoins des agents économiques, et ceci en vue d'obtenir la régulation de l'activité à court et moyen terme. La question qui s'impose est de quel manière a été créée la monnaie en Algérie et quel statut lui a été attribué ?

II- Le statut de la monnaie en Algérie :

Pour répondre à cette interrogation, nous examinerons brièvement les différentes réformes monétaires en Algérie. Puis, nous donnerons un élément de réponse sur le fait que l'injection massive de la monnaie dans notre économie a favorisé le secteur informel (ceci en utilisant les différentes théories citées).

a- Bref rappel sur les réformes monétaires en Algérie :

La politique monétaire algérienne a connu deux grandes phases : l'une de 1962 à 1989 et l'autre de 1990 à nos jours. Chacune de ces périodes a été marquée par des réformes spécifiques.

****Etape de 1962 à 1989 :**

Le système bancaire algérien hérité après l'indépendance ne pouvait favoriser l'expansion du secteur industriel naissant. Il est donc paru nécessaire de se doter d'organes destinés à jouer un rôle dans la promotion des investissements. Ce fut donc la création de plusieurs établissements comme BCA, CAD, CNEP (1963-1964), BNA, CPA, BEA (1966-1967). Lors de cette période (1962-1969) ce qui semble ressortir des différentes lois, c'est qu'il s'agissait de mettre en place un système bancaire chargé du financement du secteur public socialiste, dans des conditions qui permettaient son épanouissement. Mais, ce n'est qu'en 1970, avec l'ère de la planification que le rôle de l'intervention des banques s'est précisée. La loi de finance de 1970 a exigé le financement en concours temporaire de tout investissement public. Ainsi, les sociétés nationales devaient recourir au crédit pour financer leurs investissements productifs. Les banques financeraient le projet, mais les entreprises publiques devront rembourser ces fonds. Néanmoins, les garanties offertes par les réserves du pétrole vont introduire un certain relâchement de cette orthodoxie monétaire.

L'investissement public va principalement être financé par la rente pétrolière et à partir d'un certain moment par l'endettement extérieur. Ce qui va provoquer le découvert de nos entreprises. Un découvert dû, d'une part, à la faible utilisation de la capacité de production, d'autre part à la législation des prix rigide. Une législation qui ne pouvait permettre à l'entreprise de vendre selon son coût de production et réaliser un gain qui puisse lui permettre de faire face à toutes ses dettes et de dégager un surplus. La croissance se voit entravée par cette réglementation (Rigidité pour les entreprises et liberté des prix pour les distributeurs, ce qui va favoriser le secteur informel). L'Etat a cru pouvoir maîtriser l'offre et la

demande de monnaie sans toutefois altérer l'équilibre par le biais du système des prix. Ce qui démontre que l'objectif recherché lors de cette période était un objectif de monnaie neutre.

Malgré cela, nos entreprises ont continué à fonctionner grâce à l'injection de la monnaie. Ayant donc, échoué dans la mise en place d'un système productif qui renfloue au moins les capitaux avancés par les banques, la chute du prix du pétrole en 1986, va inciter l'Etat à adopter une nouvelle loi. Cette nouvelle loi voulait, à travers ses objectifs, inciter le système bancaire à prendre plus de disposition pour éviter le risque de non-remboursement constaté pour les entreprises. Les banques ne sont plus considérées comme une source inépuisable de liquidité. La fonction du système bancaire est donc d'assurer à la fois l'existence d'une monnaie circulant sous forme de revenu et circulant sous forme de capital et d'avance. La nouvelle méthode a été mise en œuvre en **1986** par la promulgation de la loi 86-12 du 19-08-86. Cette loi portant régime des banques cherchait à ce que le système bancaire assure l'aide du plan de crédit, l'adéquation des ressources financières et monétaires aux objectifs du plan de développement national.⁶ Cette loi portant régime des banques marque l'amorce de la refonte du système bancaire algérien. C'est ainsi que la Banque Centrale recouvre des prérogatives en matière de définition et d'application de la politique monétaire et de crédit, en même temps qu'étaient revus ses rapports avec le Trésor Public. Les dysfonctionnements de l'économie, la crise d'endettement extérieur, vont donner naissance à une autre loi. A partir de janvier 1988, une réforme de l'économie algérienne reposant sur l'autofinancement des entreprises a été engagée. Cette dernière a pour objectif de rétablir une relation entre la banque et l'entreprise en réaffirmant leur caractère commercial. Ces relations doivent être régies par les règles de la commercialité dans le cadre d'engagement contractuel.

⁶ M. Boudersa. « La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli », éd. Rahma.1993, p.58

Les réformes économiques mises en place de 1970 à 1989, ont induit à des distorsions qui ont lourdement pesé sur la croissance économique. Des distorsions causées par une création monétaire abusive et par le comportement des entreprises publiques quant au respect des bonnes règles de gestion, qui devait favoriser leur rentabilité afin d'assurer leur pérennité.

La crise des années quatre vingt a ensuite renforcé les contraintes budgétaires et mis en évidence la confusion des rôles, conduisant l'Etat à entamer son désengagement du financement de l'économie. L'objectif était de sortir de la crise du financement par l'endettement et de rétablir les grands équilibres macro-économiques.⁷

****Etape de 1990 à nos jours :**

L'Algérie veut désormais passer d'une économie planifiée et rentière à une économie de marché. Ce fut donc la promulgation de la loi 90-10 sur la monnaie et le crédit.

Cette loi a marqué d'une manière décisive, dans le domaine monétaire et bancaire, le processus de transition de l'économie algérienne vers une économie de marché et est venue renforcer les réformes économiques engagées dès 1988 et mettre fin à la triple crise d'endettement, d'inflation et de gestion administrée. Cette loi allait mettre fin à toute ingérence administrative, (le monopole de l'Etat dans le secteur bancaire et financier a été supprimé), et établir des institutions et des instruments afin de pouvoir instaurer une autorité de régulation autonome. Cette autorité fut chargée de la réalisation de ces objectifs et de la conduite de programmes de rupture, de réhabilitation et de rénovation des structures.⁸ Cette loi visait notamment, à réhabiliter la monnaie et par conséquent, l'autorité monétaire ainsi que le statut de la banque en tant qu'entreprise bancaire.

⁷ E. Brack. « Systèmes Bancaires et financiers des pays arabes: vers un modèle commun ? », éd. L'Harmattan, 2012, p.191.

⁸ R. Charvin, A.Guesmi. « L'Algérie en mutation : les instruments juridiques de passage à l'économie de marché ». éd. L'Harmattan, 2001, p.240.

Après avoir donné un aperçu sur les différentes réformes monétaires en Algérie, il semble opportun de présenter une esquisse des conséquences de la politique monétaire sur le secteur informel et ceci en nous basant sur les théories.

II- Le statut de la monnaie et secteur informel :

Le système bancaire algérien ne pouvait jouer le rôle qui lui était dévolu après 1962 et ce jusqu'en 1989, car il évoluait dans le cadre de la planification. Une planification qui avait pour mission de répartir les ressources et stimuler l'activité réelle, grâce aux prévisions. Mais elle n'a pas eu les effets désirés. La demande de monnaie s'est vue satisfaite sans résistance, sans pour autant que la production et la rentabilité du secteur réel suivent. Cette contrepartie qui devait maintenir l'équilibre s'est vue entravée par le système des prix fixés. Un équilibre qui s'est vu de plus en plus altéré en 1986 par la chute du prix du pétrole. Les crédits sont remis en cause, et l'activité réelle est tenue de les rembourser. Pour ce faire, l'entreprise doit donc se baser sur la notion de production et de productivité, seule variable pouvant stimuler la croissance économique.

Cette croissance se voit entravée par une nouvelle réglementation des prix. Rigidité pour les entreprises et liberté des prix pour les distributeurs (ce qui va favoriser le secteur informel). L'Etat a cru pouvoir maîtriser l'offre et la demande de monnaie sans toutefois altérer l'équilibre par le biais du système des prix. Ce qui démontre que l'objectif recherché lors de cette période était un objectif de monnaie neutre.

Cette politique qui devait accompagner l'évolution réelle avec comme objectif la stabilité des prix s'est vue entravée par ce même objectif. Car lors de cette période le fonctionnement de l'économie a failli aux règles de l'orthodoxie monétaire. Ceci ne peut être contesté, L'étude statistique nous permet de le voir. La première spécificité est la part de l'investissement, une part importante du produit intérieur brut. C'est les entreprises publiques qui ont bénéficié de la plus grande part (40.2% en 1970 contre 37.4% en

1983).⁹ Investissements réalisés grâce à une offre de monnaie accrue. L'effort d'investissement consenti par la nation est impressionnant. L'enveloppe accordée aux investissements a été en constante augmentation puisqu'elle est passée de 12 Milliards de Da durant le 1^{er} plan triennal à 550 milliards lors du deuxième plan quinquennal.

L'expérience algérienne nous a montré que les investissements ont été rarement stoppés pour un motif de dépassement du coût initialement prévu. Nos entreprises ont continué à fonctionner grâce à l'injection de la monnaie et aux capitaux avancés. Ainsi ces avances sont passées de 20.3 milliards de Da en 1980 pour atteindre 34.1 milliards de Da en 1983 ce qui fait une augmentation de 13.8 milliards de Da, pourtant l'excédent d'exploitation est resté négatif.

Ces chiffres éloquents ne font que confirmer que : l'emploi, l'indépendance économique, l'équilibre régional, la satisfaction des besoins sociaux de la population, sont, entre autres, les objectifs assignés à cette stratégie d'industrialisation. Les performances financières et économiques étaient reléguées au second plan, voire totalement occultés.¹⁰

En termes de production les résultats escomptés ne sont pas atteints. Puisque la production industrielle qui représentait 11% du PIB ne dépasse pas 14% du PIB pourtant elle avait reçu une grande enveloppe de la part des investissements globaux. Quant à la part de la production des hydrocarbures nous avons selon les statistiques une production industrielle globale de 7.8 milliards de Da en prix constant contre une enveloppe de 88 milliards de Da nous pouvons donc largement constater l'écart. Les 23.4 milliards de Da de découverts et les 14.6 milliards de déficit représentent une fois et demi la fiscalité pétrolière de la même année, 82% du revenu total de l'Etat et 63 % du montant total investi dans l'industrie. L'ampleur de la destructuration financière des sociétés nationales contribue à l'explication du recours de

⁹ ONS, 2010

¹⁰ N. E. Sadi, « La privatisation des entreprises publiques en Algérie », éd. L'Harmattan. 2005, p.27.

plus en plus massif à l'économie de crédit et par là à la création monétaire.¹¹

Cette situation est dû au fait que l'Algérie s'est contentée de financer tous ces investissements par la rente pétrolière ce qui fait que l'émission monétaire devient un financement facile et non pénible. Il est vrai que l'augmentation continue des prix du pétrole a favorisé cette politique.

La masse monétaire est passée de 13Milliards de Da en 1970 à 308.1 Milliards de Da en 1983 elle a eu une évolution moyenne supérieure à celle du PIB. 21% pour la masse monétaire contre 19% pour le PIB.

Tableau n°01 :

Evolution indiciaire de la masse monétaire et du PIB DE 1970 à 2011

	1970	1971	1972	1973	1974	1975
Evolution indiciaire de la MM2	12.56	6.5	30.22	12.23	26.57	30.96
Evolution indiciaire du PIB	11	2	16	17	73	11

	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
Evolution indiciaire de la MM2 %	29.18	19.15	29.85	18.12	17.32	16.73	26.33
Evolution indiciaire du PIB %	20	17	20	22	27	18	8.4

	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
Evolution indiciaire de la MM2	20.33	17.35	14.96	1.4	13.60	13.60	5.18
Evolution indiciaire du PIB	12.6	13	10	1.7	5.4	2.3	22.4

	1990	1991	1992	1993	1994	1995
Evolution indiciaire de la MM2	11.4	20.9	24.25	21.6	15.3	10.5
Evolution indiciaire du PIB	41.4	55.5	24.6	10.7	25.0	34.7

¹¹ P. Blanc. « Souveraineté économiques et réformes en Algérie. éd. L'Harmattan, 2009, p.74

	1996	1997	1998*	1999	2000	2001
Evolution indiciaire de la MM2	14.4	18.4	47.23	12.36	13.1	22.3
Evolution indiciaire du PIB	28.2	8.2	1.1	15.2	26.6	3.3

	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Evolution indiciaire de la MM2	17.30	15.6	11.43	11.2	18.7	21.5
Evolution indiciaire du PIB	5.2	15.7	19.2	22.9	12.15	10.8

	2008	2009	2010	2011
Evolution indiciaire de la MM2	16.0	3.1	15.4	20.0
Evolution indiciaire du PIB	16.6	-1.0	7.6	19.1

Ce qui nous amène à dire que la masse monétaire mis à la disposition de l'économie, pour cet intervalle, témoigne de l'importance de la monétisation de l'économie. Le système bancaire algérien a fourni des prestations considérables à l'économie nationale. En 1986, la masse monétaire était de 227.01 milliards de Da et est passé à 343.05 milliards de Da en 1990. Le PIB lui était de 296. 6, est a atteint 414.3 milliards de Da (voir tableau n°01 : Evolution indiciaire de la masse monétaire et du PIB).

Afin de maintenir la paix sociale et dissimuler l'ampleur de la crise à l'opinion, le gouvernement eut recours à un certain nombre de pratiques dont les conséquences ont été plus graves que le mal qu'elles étaient censées enrayer. Pour combler le déficit budgétaire, les autorités utilisaient également la planche à Billets.¹² Cela prouve que malgré la diminution des apports en devise que génère le pétrole, le pouvoir monétaire a continué à injecter de la monnaie sans contrepartie réelle dans l'économie.

Certaines remarques sont à notées :

La gestion de la monnaie, a été provocatrice de déséquilibre au sein de l'économie algérienne. Puisque les variables utilisées par les théories ont été utilisées différemment dans un contexte différent.

¹² M. Ouchichi, « L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie », Thèse Doctorat en Science Politique, Mai 2001, p112.

- **Premièrement**, la demande de monnaie a effectivement augmenté alors que les prix étaient fixés, les transactions ont augmenté vu l'augmentation de la demande, le pouvoir d'achat a donc automatiquement augmenter. Pourtant les transactions sont la variable constante de l'analyse classique qui démontre que la monnaie ne peut être que neutre. Les prix qui étaient fixés et qui devaient maintenir l'inflation ont eu un impact contraire vu le taux d'inflation. Cela est dû au taux d'intérêt très bas (entre 2% et 5.75%) qui a incité à la spéculation sans qu'il y ait pour autant une contrepartie réelle. La baisse des prix de l'économie formelle a été favorable au secteur informel par le biais de la liberté des prix aux distributeurs. L'Etat s'est vu donc imputer un taux d'inflation qui s'est formé hors du circuit économique formel.
- **Deuxièmement**, l'investissement de masse qui devait stimuler la production nationale a échoué. Selon la théorie keynésienne, si le taux d'intérêt est bas et si l'offre de monnaie augmente, l'investissement doit agir positivement sur le revenu et par là sur la production. En Algérie il y a bien eu augmentation du revenu, mais ce revenu a malheureusement agi sur la demande de spéculation favorisée par un secteur informel, sans pour autant qu'il y ait eu croissance réelle. La croissance a stagné aux environs de 1.4%.¹³
- **Troisièmement**, nous pensons que le prix qui reflète le pouvoir d'achat a vraiment poussé à l'effet revenu permanent. Puisque les prix étaient fixés par l'Etat et les opportunistes par le biais des connaissances des rouages du marché ont prévu cet accroissement (un accroissement provoqué par l'esprit spéculatif du marché parallèle), il y a bien eu effet du revenu permanent mais il ne s'est pas fait par le biais de la thésaurisation, mais par d'autres formes de richesse. Cette richesse ne s'est pas faite au sein de l'économie formelle mais au sein d'une économie informelle. Voir tableau suivant :

¹³ O. Bendorra, G. Hidouci, « Algérie : économie, prédation et Etat policier », Comité justice pour l'Algérie. Dossier n°14. Mai 2004, p.07.
http://www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_14_economie.pdf.

Tableau n°02 :

Evaluation de la taille de l'économie souterraine en Algérie en millions de Da

Années	1970	1975	1978	1980	1985	1990	1992	1995	2000	2004
Revenus souterrains	6829.009	14953.084	28242.444	44604.417	62192.582	13280.176	285057.801	507379.396	942858.983	1452225.576
% au PIB	0.28	0.24	0.27	0.27	0.21	0.24	0.27	0.25	0.23	0.24

Source: Thèse de Doctorat 2006/2007, en Sciences Economiques, Faculté de Tlemcen, Boudellal Ali. (Vito.Tanzi :1982).

L'Etat s'est vu donc imputé un taux d'inflation qui s'est formé hors du circuit économique formel. Car la croissance excessive de l'offre de monnaie a conduit à la hausse des prix (chose contradictoire avec la législation), cette hausse a eu lieu dans un secteur informel qui a échappé au contrôle des autorités monétaires. Cette hausse des prix, causée essentiellement par la sphère de distribution, s'est transformée par une plus value réelle en achat de bien durable.

Vue cette politique désastreuse, l'Algérie a du abandonner cette ancienne conception de la monnaie, pour une nouvelle, il fallait activer le rôle de la monnaie.

En 1990, l'Etat donne plus de prérogatives à la Banque Centrale, pour gérer l'économie nationale et contrôler la masse monétaire. Banque et secteur réel sont tenus de suivre les prérogatives imposées par l'économie de marché régie par la loi de l'offre et de la demande. Lors de cette période, l'Etat a libéré les prix fixés.

La loi 90-10 a été adoptée. Cette dernière devait agir sur l'offre de monnaie et sur les anticipations des agents afin de maintenir l'inflation et

stimuler la croissance. Cette politique s'est traduite : Par une augmentation de la masse monétaire de 1990 à 1991 puisqu'elle est passée de 343.3 milliards de Dinars à 415.2 milliards de Dinars soit une augmentation de 20.9 %, pour passer ensuite en 1992 à 515.6 Milliards de Dinars donc une croissance de 26.1 % et à 627.4 Milliards de Dinars en 1993 soit un pourcentage de 20.5. Le taux de liquidité s'est vu réduire de 61.9% à 48.6% en 1993. Ceci résulte, pour ce qui est de 1990 à 1993 de l'augmentation des recettes d'exportation des hydrocarbures, liée à l'évolution des prix du pétrole d'une part, d'autre part, de la forte dépréciation du taux de change. De 1992 à 1993 cette croissance sensible de la masse monétaire est due à la stabilisation du taux de change.¹⁴ De 1993 à 1995, nous remarquons un recul sensible quant à l'évolution de la masse monétaire puisqu'elle a une évolution indiciaire de 15.7% en 1994 contre une évolution de 21.1% en 1993. Puis passe à 10.5 % en 1995.

L'accord "stand-by" a permis de maîtriser l'expansion monétaire qui a caractérisé les périodes qui ont précédé la signature de l'accord. Au cours de la période 1993-1997, la croissance de la masse monétaire est passée de 21,1% à 18,4%, et c'est la quasi monnaie qui a relativement connu la progression la plus importante. Cette politique monétaire stricte a permis de réduire **le ratio de liquidité** (M2/PIB) de 49% en 1993 à 36% en 1997 (Voir tableau n°02 : Taux de liquidité de 1990 à 2011).

En effet, si on prend comme référence le taux de variation annuelle des disponibilités monétaires, on s'aperçoit que de 19,9% en 1993, ce taux est passé successivement à 6.5% en 1994, 9,1% en 1995. Donc, le système bancaire, qui assurait, en l'absence totale de marchés financiers, l'essentiel, pour ne pas dire la totalité, du financement de l'économie, se caractérisait par un manque de liquidité qui dépendait totalement du refinancement de la Banque d'Algérie.¹⁵

¹⁴ A. Naas, « Le système bancaire algérien: de la décolonisation à l'économie de marché. », éd. Maisonneuve & Larose, 2003.

¹⁵ ILMANE M-C. (2006), « Réflexions sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004) », Cahiers du CREAD, n° 75, p. 69-107.

L'augmentation des prix du pétrole (23.65 \$/Baril en 1990, 98.32\$/Baril en 2008), va fortement influencer les indicateurs monétaires. A partir de 1999, la liquidité bancaire s'est très fortement améliorée, elle passe de 35.6 % à en 1996 à 55.3 % en 1999, puis de 40 % en 2000 à 65.1 % en 2003. Elle résulte des opérations d'assainissement, la recapitalisation des banques opérées par le trésor, suite à un afflux des ressources extérieures nets (très accentué en 2002), d'une politique budgétaire plus expansionniste et des retombées du plan de relance de l'activité économique.¹⁶

La source de cette augmentation n'est pas du tout imputable à la production puisque la comparaison entre l'évolution de la Masse Monétaire et le PIB de 2001-2011 permet de constater un déséquilibre important entre la Masse Monétaire et la Production: 22.3 % en 2001 pour la masse monétaire contre 3.3 % pour le PIB (voir tableau n°01).

La surliquidité observée est l'expression monétaire des difficultés d'absorption productive de la rente pétrolière. La liquidité bancaire s'est donc fortement accrue sous l'influence des revenus pétroliers des entreprises du secteur des hydrocarbures à travers la fiscalité pétrolière que l'Etat prélève à la hauteur de 65% sur la totalité des revenus pétroliers. Pourtant, dans la théorie quantitative de la monnaie qui fait de la création monétaire la principale cause d'une hausse continue du niveau général des prix. Plus une économie est liquide, plus le risque d'inflation est élevé et plus la monnaie (qui est un bien public) perd de sa valeur. En Algérie lors de cette période -augmentation du taux de liquidité-, le taux d'inflation a diminué par rapport à la phase précédente (1970-1990 ; 1990- 1996). Il est passé de 24.9 % en 1991 à 1.43 % en 2002 et 4.86 % en 2008 puis 8.9% en 2012. Il va sans dire que les avoirs extérieurs jouent un rôle central dans l'expansion des liquidités monétaires. Constitués par les réserves officielles de change.

¹⁶ F. Z. Oufriha, « La difficile transformation du système bancaire en Algérie » ; « L'Algérie face à la mondialisation », T. Chentouf, éd. African Books. 2008, p.149.

Après un taux de croissance bas de la masse monétaire enregistré en 2009 (3,1 %) sous l'effet de l'important choc externe, l'année 2010, marque le retour à l'expansion monétaire à un rythme de 15.2 % au sens de la masse monétaire M2, soit une progression inférieure aux forts rythmes de croissance monétaire des années 2006 à 2008. L'agrégat avoirs extérieurs nets est la variable déterminante dans cette expansion monétaire. Après le choc externe de 2009 qui a suivi la forte consolidation des avoirs extérieurs en pleine crise financière internationale (2007-2008), l'agrégat avoirs extérieurs nets a progressé de 10,2 % en 2010 et émerge de nouveau comme une source importante de croissance monétaire au sens de M2, alors qu'il n'avait pas alimenté le processus de création monétaire en 2009. Il passe de 10885.7 M Da en 2009, à 13922.40 M Da en 2011.¹⁷

De ce fait l'accroissement des recettes pétrolières n'a rien changé dans le paysage de l'économie algérienne, puisqu'il reste tributaire de son pétrole. Cette gestion n'aura d'effet que sur l'inflation. Une inflation maîtrisée de 1992 à 2005 puisqu'il passe de 32% à 2% vu la gestion restrictive mise en place lors de cette période, puis ce taux passe de 2.31% en 2006 à 3.91 % en 2010 et à 8.9% en 2012. Nous remarquons une légère hausse pour ces dernières années. Par contre de ce qui est de la croissance nous affichons un taux relativement bas durant ces dernières décennies (Voir tableau n°03).

Tableau n°03 : Evolution du taux d'inflation en Algérie de 1990 à 2012

	1990	1991	1992	1993	1994	1995
Tx d'inf %	37.4	24.9	32.7	20.5	29.0	29.7
	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Tx d'inf %	18.6	5.7	4.9	2.6	0.3	4.2
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
Tx d'inf %	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68
	2008	2009	2010	2011	2012	
Tx d'inf %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.9	

Source: ONS

¹⁷ Banque d'Algérie, « Rapport d'activité 2010 », p.129.

Mais ces réformes semblent ne pas fonctionner, à l'exception de la stabilisation du taux d'inflation (un taux d'inflation qui semble diminuer, chose contradictoire, avec la libéralisation des prix). Cet état de choses ne fait que renforcer l'idée selon laquelle c'est un secteur informel qui de 1970-1990 à profité de l'ancienne réglementation des prix pour les augmenter. L'économie parallèle en Algérie se déroule essentiellement dans la sphère de la distribution. Tous les produits sont l'objet de spéculation : ils sont obtenus à des prix administrés par le biais de connaissances au niveau des entreprises publiques et sont revendus par des tiers sur les marchés parallèles à des prix exorbitants, (car pour arriver aux consommateurs finals, ces mêmes produits passent par plusieurs canaux de distribution qui se sont formés hors du circuit formel), réalisant ainsi un surplus important.

Actuellement d'après les observations quotidiennes nous remarquons que sur le marché ces mêmes « trabendistes »¹⁸ pour écouler leur marchandise, vendent à des prix moins chers ou égaux à ceux du marché. Cela suppose que la réglementation des prix a toujours eu un effet contraire. Car si nos autorités monétaires ont pu avoir le contrôle total du système bancaire et monétaire, par contre le comportement des agents économiques leur a échappé. Un comportement qui visait surtout une demande de thésaurisation et de spéculation, menace inflationniste par excellence.

Conclusion :

L'échec ou la maîtrise de la politique monétaire dépendait de la liquidité de l'économie qui devait être maîtrisée par le système bancaire et le comportement des agents économiques. Pourtant, en Algérie, le système bancaire s'est caractérisé par une mauvaise gestion qui a provoqué une faille.

Dans ce contexte, il n'est pas étonnant que l'économie informelle soit omniprésente. Bien qu'il soit difficile, même sur un plan strictement économique, de construire un schéma explicatif des causes l'ayant

¹⁸ Terme utilisé en Algérie pour les vendeurs opérant dans le marché informel.

engendrée, il semble que la volonté politique de geler les mécanismes de régulation par le marché, et donc par les prix, est, en « dernière instance », le facteur essentiel.¹⁹

Au lieu que la monnaie mise en circulation par le système bancaire développe l'économie formelle et réelle, cette monnaie a été utilisée dans l'économie informelle et a favorisé les déséquilibres. Ce que vit notre économie n'est que les résultats des erreurs d'une politique monétaire inappropriée à son contexte économique.

Il est donc nécessaire de prendre des mesures qui s'imposent pour coordonner et harmoniser les politiques monétaires d'une part et édicter des lois qui régissent l'activité informelle d'autre part.

Bibliographie :

1. BELLAL S. , « Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements », Article pdf.
2. BENDERRA O., G. Hidouci, « Algérie : économie, prédation et Etat policier », Comité justice pour l'Algérie, Dossier n°14, Mai 2004.
3. BLANC P. « Souveraineté économiques et réformes en Algérie. éd. L'Harmattan, 2009.
4. BOUDERSA M. « La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli », éd. Rahma, 1993.
5. BRACK E. : « Systèmes Bancaires et financiers des pays arabes : vers un modèle commun ? », éd. l'Harmattan, 2012.
6. CHARVIN R., Guesmi. A, « L'Algérie en mutation : les instruments juridiques de passage à l'économie de marché ». éd. L'Harmattan, 2001.
7. CHAVANCE B., Dahmani A., « L'Algérie à l'épreuve : Economie politique des réformes. », éd. l'Harmattan, 1999.
8. Conte B., « La tiers mondialisation de la planète », éd. Presses université de bordeaux, 2009.

¹⁹ Bellal. S.: « Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie: quelques enseignements », p.6. Article pdf.

9. ILMANE M-C, « Réflexions sur la politique monétaire en Algérie : objectifs, instruments et résultats (2000-2004) », Cahiers du CREAD, n° 75, 2006.
10. LEFEUVRE E., « Marchés Financiers la logique du hasard: Rapproché les marchés et l'économie pour ne plus subir l'imprévisible », éd. Eyrolles, 2010.
11. MANOURY J., « Des délices de l'inflation aux affres de la déflation : une lecture Keynésienne de la crise », Publication des Universités de Rouen et du Havre 2009.
12. MONTOUSSE M., « Macroéconomie », éd. Bréal 2006.
13. NAAS A., « Le système bancaire algérien : de la décolonisation à l'économie de marché. », éd. Maisonneuve & Larose, 2003.
14. OUCHICHI M. « L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie. ». Thèse Doctorat en Science Politique, Université Lumière Lyon, 2 Mai 2001.
15. OUFRIHA F. Z., « La difficile transformation du système bancaire en Algérie », « L'Algérie face à la mondialisation », T. Chentouf. éd. African Books, 2008.
16. CATEX P.; « Histoire critique des théories monétaires et des économistes : l'argent contre la monnaie », éd. L'Harmattan, 2007.
17. SADI N. E., « La privatisation des entreprises publiques en Algérie », éd. L'Harmattan, 2005.
18. TALAHITE .F.Z. « L'Algérie face à la mondialisation » ;« La difficile transformation du système bancaire en Algérie », éd African Books Collective, 2008.
19. THIOMBIANO T., « Crise financière et économique internationale : analyses théoriques et empiriques et implications pour le continent africain », 2010.
20. BYR W. C., « Contre performance économique et fragilité institutionnelle », Revue confluence méditerranée, N°45, Printemps 2003.